



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



اشرافيية
عليه صلوات الله
وعلى آله

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

المصطفى

تأليف
مكتبة المصطفى
الشيخ محمد تقي المظفر

دار المعارف المطبوعات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المنطق

كاتب:

محمد رضا مظفر

نشرت في الطباعة:

جامعه مدرسين حوزه علميه قم، دفتر انتشارات اسلامي

رقمى الناشر:

مركز القائميہ باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٢٢	المنطق
٢٢	اشاره
٢٢	اشاره
٢٤	مقدمه التحقيق
٢٤	الإهداء
٢٨	المدخل
٢٨	الحاجه إلى المنطق
٢٩	تعريف علم المنطق
٣١	العلم
٣١	تمهيد
٣٤	تعريف العلم
٣٤	التصور و التصديق
٣٤	بماذا يتعلق التصديق والتصور؟
٣٧	أقسام التصديق
٣٩	الجهل و اقسامه
٤٢	العلم ضرورى و نظرى
٤٢	اشاره
٤٣	توضيح فى الضرورى
٤٥	تعريف النظر أو الفكر
٤٧	تمريعات
٤٩	أبحاث المنطق
٥٢	الجزء الأول : التصورات
٥٢	اشاره

٥٤	الباب الأول : مباحث الألفاظ
٥٤	اشاره
٥٥	الحاجه الى مباحث الفاظ
٦١	الدّلاله
٦١	تعريف الدلاله
٦١	أقسام الدلاله
٦١	اشاره
٦٢	١- «الدلاله العقلية»
٦٢	٢- «الدلاله الطبيعيه»
٦٣	٣- «الدلاله الوضعيه»
٦٣	اشاره
٦٣	أقسام الدلاله الوضعيه
٦٣	الدلاله اللفظيه
٦٤	اقسامها : المطابقه ، التضمنيه ، الإلتزاميه
٦٥	شرط الدلاله الإلتزاميه
٦٦	التمرينات
٦٩	تقسيمات الألفاظ
٦٩	اشاره
٦٩	١- المختص ، المشترك ، المنقول ، المرتجل ، الحقيقه و المجاز
٦٩	اشاره
٧١	تنبيهان
٧٢	تمرينات
٧٣	٢- الترادف والتباين
٧٣	اشاره
٧٤	قسمه الالفاظ المتباينه
٧٧	اقسام التقابل

٨٠	تمريعات
٨٣	٣- المفرد و المركب
٨٣	اشاره
٨٥	أقسام المركب
٨٥	اشاره
٨٥	أ- التام و الناقص
٨٥	ب- الخبر و الإنشاء
٨٧	أقسام المفرد
٨٨	«ملاحظه»
٨٩	تمريعات
٩٣	الباب الثاني : مباحث الكلى
٩٣	اشاره
٩٤	الكلى و الجزئى
٩٤	اشاره
٩٥	تكملة تعريف الجزئى و الكلى
٩٦	الجزئى الاضافى
٩٧	المتواطىء و المشكك
٩٨	تمريعات
٩٩	المفهوم و المصدق
٩٩	اشاره
٩٩	العنوان و المعنون
١٠١	تمريعات
١٠٣	النسب الأربع
١٠٥	النسب بين تقيضى الكلتين
١٠٥	اشاره
١١١	خلاصه و تمريعات

١١٣	الكليات الخمس
١١٣	اشاره
١١٧	تقسيمات
١١٩	«تنبيه»
١٢١	الذاتى و العرضى
١٢٢	الخاصه و العرض العام
١٢٣	تنبيهات و توضيحات
١٢٣	اشاره
١٢٣	١- اجتماع الخاصه و العرض العام
١٢٣	٢- اجتماع العرضى و الذاتى
١٢٣	٣- تقسيم الخاصه و الفصل إلى مفرد و مركب
١٢٥	٤- الصنف
١٢٦	٥- الحمل و انواعه
١٢٦	اشاره
١٢٧	١- الحمل : طبيعى و وضعى
١٢٩	٢- الحمل : ذاتى اولى و شايع صناعى
١٣٠	٣- الحمل : مواطاه و اشتقاق
١٣١	٦- العروض مناه الحمل
١٣٢	تقسيمات العرضى
١٣٢	العرضى : لازم و مفارق
١٣٤	الكلى المنطقى و الطبيعى و العقلى
١٣٦	تمرينات
١٣٨	الباب الثالث : المُعزَف و تلحق به القِسْمه
١٣٨	اشاره
١٣٩	المقدمه : فى مطلب ما وى وهل ولم
١٤١	«ما» الحقيقه

١٤٢	تلخيص و تعقيب
١٤٣	فروع المطالب
١٤٤	التعريف
١٤٤	تمهيد
١٤٥	اقسام التعريف
١٤٥	اشاره
١٤٦	١- الحد التام
١٤٧	٢- الحد الناقص
١٤٨	٣- الرسم التام
١٤٨	٤- الرسم الناقص
١٤٩	اناره
١٥٠	التعريف بالمثال
١٥١	التعريف بالتشبيه
١٥٢	شروط التعريف
١٥٦	القسمه
١٥٦	اشاره
١٥٦	تعريفها
١٥٦	فائدتها
١٥٨	اصول القسمه
١٥٨	١- لا بد من ثمره
١٥٨	٢- لا بد من تباين الاقسام
١٦٠	٣- أساس القسمه
١٦١	٤- جامع مانعه
١٦١	أنواع القسمه
١٦١	اشاره
١٦١	١- قسمه الكل الى أجزائه أو «القسمه الطبيعيه»

١٦٢	٢- قسمه الكلى الى جزئياته «القسمه المنطقيه»
١٦٣	أساليب القسمه
١٦٣	اشاره
١٦٣	١- طريقه القسمه الثنائيه
١٦٦	٢- طريقه القسمه التفصيليه
١٦٧	التعريف بالقسمه
١٦٧	كسب التعريف بالقسمه
١٦٩	طريقه التحليل العقلى
١٧٣	طريقه القسمه المنطقيه الثنائيه
١٧٤	تمرينات على التعريف و القسمه
١٧٩	الجزء الثانى : التصديقات
١٧٩	اشاره
١٨١	الباب الرابع : القضايا و احكامها
١٨١	اشاره
١٨٢	الفصل الاول : القضايا
١٨٢	القضيه
١٨٢	اشاره
١٨٣	أقسام القضيه
١٨٣	القضيه : حملتيه و شرطيه
١٨٥	الشرطيه : متصله و منفصله
١٨٥	الموجبه و السالبه
١٨٦	أجزاء القضيه
١٨٧	أقسام القضيه باعتبار الموضوع
١٨٧	اشاره
١٨٩	لا اعتبار الا بالمحصورات
١٩١	الشور و الفاظه

١٩٢	تقسيم الشرطيه الى شخصيه و مهمله و محصوره
١٩٤	السور فى الشرطيه
١٩٥	تقسيمات الحملية
١٩٥	تمهيد
١٩٥	١- الذهنیه و الخارجيه و الحقيقه
١٩٧	٢- المعدوله و المحضله
١٩٧	اشاره
١٩٨	تنبيه
١٩٩	٣- الموجّهات
١٩٩	ماده القضيه
٢٠٠	الامكان العام
٢٠٢	جهه القضيه
٢٠٤	أنواع الموجّهات
٢٠٤	اشاره
٢٠٤	اقسام البسيطه
٢٠٧	اقسام المركبه
٢٠٩	و أهم القضايا المركبه المتعارفه ست
٢١٢	تمرينات
٢١٣	تقسيمات الشرطيه الاخرى
٢١٣	اشاره
٢١٣	أقسام المتصله : اللزوميه و الاتفاقيه
٢١٤	أقسام المنفصله
٢١٨	تنبيه
٢٢٠	تطبيقات
٢٢١	تمرينات
٢٢٣	الفصل الثانى : فى أحكام القضايا أو النسب بينها

٢٢٣	تمهيد
٢٢٤	التناقض
٢٢٤	الحاجه الى هذا البحث والتعريف به
٢٢٥	تعريف التناقض
٢٢٥	شروط التناقض
٢٢٦	الوحدات الثمان
٢٢٧	الاختلاف بالكم والكيف
٢٢٨	الاختلاف بالجهه
٢٢٩	من ملحقات التناقض
٢٣٢	العكوس
٢٣٢	اشاره
٢٣٢	العكس المستوى
٢٣٣	شروط العكس
٢٣٣	الموجبتان تنعكسان موجبه جزئيه
٢٣٧	السالبه الكليه تنعكس سالبه كليه
٢٣٩	السالبه الجزئيه لا عكس لها
٢٤٠	السالبه المنفصله لا عكس لها
٢٤١	عكس النقيض
٢٤٢	قاعده عكس النقيض من جهه الكم
٢٤٣	برهان عكس السالبه الكليه
٢٤٧	برهان عكس السالبه الجزئيه
٢٥١	برهان عكس الموجبه الكليه
٢٥٤	الموجبه الجزئيه لا تنعكس
٢٥٧	تمرينات
٢٥٨	من ملحقات العكوس النقض
٢٥٨	اشاره

٢٥٩	قاعده نقض المحمول
٢٦٤	تنبيهان
٢٦٤	طريقه تحويل الاصل
٢٦٦	تحويل معدوله المحمول
٢٦٧	تمرينات
٢٦٧	قاعده النقض التام و نقض الموضوع
٢٦٧	اشاره
٢٧٤	لوح نسب المحصورات
٢٧٦	البديه المنطقيه أو الاستدلال المباشر البديهي
٢٨٠	الباب الخامس : الحجّه و هيئته تأليفها أو مباحث الاستدلال
٢٨٠	اشاره
٢٨١	تصدير
٢٨١	طريق الاستدلال او اقسام الحجّه
٢٨٤	١- القياس
٢٨٤	تعريفه
٢٨٥	الاصطلاحات العامه فى القياس
٢٨٧	أقسام القياس بحسب مادته و هيئته
٢٩٠	الاقترانى الحملى
٢٩٠	حدوده
٢٩١	القواعد العامه للاقترانى
٢٩٧	الاشكال الاربعه
٢٩٧	اشاره
٢٩٧	الشكل الاول
٢٩٧	اشاره
٢٩٨	شروطه
٢٩٩	ضروبه

الشكل الثاني ٣٠٢

اشاره ٣٠٢

شروطه ٣٠٢

ضروبه ٣٠٥

الشكل الثالث ٣١٢

اشاره ٣١٢

شروطه ٣١٣

ضروبه ٣١٤

تنبيهات ٣٢٣

طريقه الخلف ٣٢٣

دليل الافتراض ٣٢٤

الرد ٣٢٨

الشكل الرابع ٣٢٨

اشاره ٣٢٨

شروطه ٣٢٩

ضروبه ٣٢٩

الافتراضي الشرطي ٣٣٥

تعريفه وحدوده ٣٣٥

أقسامه ٣٣٥

اشاره ٣٣٥

١- المؤلف من المتصلات ٣٣٨

٢- المؤلف من المنفصلات ٣٣٨

اشاره ٣٣٨

تحويل المنفصله الموجبه الى متصله ٣٣٩

تحويل المنفصله السالبه الى متصله ٣٤٢

تحويل المتصله الى منفصله ٣٤٢

٣٤٤	التأليف من المنفصلات و شروطه
٣٤٤	طريقه أخذ النتيجة
٣٤٩	٣- المؤلف من المتصله و المنفصله
٣٤٩	اشاره
٣٥٠	اصنافه
٣٥١	شروطه و طريقه أخذ النتيجة
٣٥٢	٤- المؤلف من الحمله و المتصله
٣٥٢	اشاره
٣٥٢	اصنافه
٣٥٣	طريقه أخذ النتيجة
٣٥٤	الشروط
٣٥٥	٥- المؤلف من الحمله و المنفصله
٣٥٤	خاتمه
٣٥٧	القياس الاستثنائي
٣٥٧	تعريفه و تأليفه
٣٥٩	حكم الاتصالي
٣٦٠	حكم الانفصالي
٣٦٢	خاتمه في لواحق القياس
٣٦٢	القياس المضمّر أو الضمير
٣٦٣	كسب المقدمات بالتحليل
٣٦٧	القياسات المركبه
٣٦٧	تمهيد وتعريف
٣٦٨	اقسام القياس المركّب
٣٧٠	قياس الخُلف
٣٧٤	قياس المساواه
٣٧٧	٢- الاسقراء

٣٧٧	اشاره
٣٧٧	تعريفه
٣٧٨	أقسامه
٣٧٩	شبهه مستعصيه
٣٧٩	حلّ الشبهه
٣٨٢	٣- التمثيل
٣٨٢	اشاره
٣٨٢	تعريفه
٣٨٣	قيمه العلميه
٣٨٥	تمرينات على الأقيسه
٣٨٨	الجزء الثالث : الصناعات الخمس
٣٨٨	اشاره
٣٩٠	الباب السادس : الصناعات الخمس
٣٩٠	اشاره
٣٩٢	تمهيد
٣٩٤	المقدمه في مبادئ الاقيسه
٣٩٤	اشاره
٣٩٥	١- يقينيات
٣٩٥	اشاره
٣٩٦	١- الاوليّات
٣٩٨	٢- المشاهدات
٣٩٨	٣- التجريبات
٤٠١	٤- المتواترات
٤٠٢	٥- الحدسيات
٤٠٤	٦- الفطريات
٤٠٥	تمرينات

- ٢- المظنونات ٤٠٧
- ٣- المشهورات ٤٠٨
- اشاره ٤٠٨
- اقسام المشهورات ٤٠٩
- اشاره ٤٠٩
- ١- الواجبات القبول ٤١٠
- ٢- التأديبات الصلاحيه ٤١٠
- ٣- الخلفيات ٤١٢
- ٤- الانفعاليات ٤١٤
- ٥- العاديات ٤١٤
- ٦- الاستقرائيات ٤١٥
- ٤- الوهميات ٤١٦
- ٥- المسلمات ٤١٩
- ٦- المقبولات ٤٢٠
- ٧- المشبهات ٤٢١
- ٨- المختلات ٤٢٢
- اقسام الاقيسه بحسب ماده ٤٢٣
- فائده الصناعات الخمس على الاجمال ٤٢٥
- الفصل الأول : صناعه البرهان ٤٢٧
- اشاره ٤٢٧
- ١- حقيقه البرهان ٤٢٨
- ٢- البرهان قياس ٤٢٩
- ٣- البرهان لمتى و لمتى ٤٣٠
- ٤- اقسام البرهان الإتي ٤٣١
- ٥- الطريق الأساسى الفكرى لتحصيل البرهان ٤٣٣
- ٦- البرهان اللتى مطلق و غير مطلق ٤٣٦

- ٧- معنى العله فى البرهان اللتى ٤٣٨
- ٨- تعقيب و توضيح فى اخذ العمل حدودا وسطى ٤٣٩
- ٩- شروط مقدمات البرهان ٤٤٢
- ١٠- معنى الذاتى فى كتاب البرهان ٤٤٤
- ١١- معنى الأولى ٤٤٧
- الفصل الثانى : صناعه الجدل أو آداب المناظره ٤٤٩
- اشاره ٤٤٩
- المبحث الاول : القواعد و الاصول ٤٥٠
- ١- مصطلحات هذه الصناعه ٤٥٠
- ٢- وجه الحاجه الى الجدل ٤٥١
- ٣- المقارنه بين الجدل و البرهان ٤٥٣
- ٤- تعريف الجدل ٤٥٤
- ٥- فوائد الجدل ٤٥٥
- ٦- السؤال و الجواب ٤٥٦
- ٧- مبادئ الجدل ٤٥٨
- ٨- مقدمات الجدل ٤٦٠
- ٩- مسائل الجدل ٤٦١
- ١٠- مطالب الجدل ٤٦٢
- ١١- أدوات هذه الصناعه ٤٦٣
- المبحث الثانى : المواضع ٤٦٩
- ١- معنى الموضع ٤٦٩
- ٢- فائده الموضع و سر التسميه ٤٧٢
- ٣- أصناف المواضع ٤٧٢
- ٤- مواضع الإثبات و الإبطال ٤٧٦
- ٥- مواضع الأولى و الأثر ٤٧٧
- المبحث الثالث : الوصايا ٤٧٩

٤٧٩	١- تعليمات للسائل
٤٨٣	٢- تعليمات للمجيب
٤٨٥	٣- تعليمات مشتركة للسائل و المجيب أو آداب المناظره
٤٨٩	الفصل الثالث : صناعه الخطابه
٤٨٩	اشاره
٤٩٠	المبحث الاول : الأصول و القواعد
٤٩٠	١- وجه الحاجه الى الخطابه
٤٩٢	٢- وظائف الخطابه و فوائدها
٤٩٢	٣- تعريف هذه الصناعه و بيان معنى الخطابه
٤٩٣	٤- اجزاء الخطابه
٤٩٥	٥- العمود
٤٩٦	٦- الاستدراجات بحسب القائل
٤٩٧	٧- الاستدراجات بحسب القول
٤٩٨	٨- الاستدراجات بحسب المخاطب
٤٩٩	٩- شهاده القول
٥٠٠	١٠- شهاده الحال
٥٠١	١١- الفرق بين الخطابه و الجدل
٥٠٢	١٢- اركان الخطابه
٥٠٣	١٣- اصناف المخاطبات
٥٠٥	١٤- صور تأليف الخطابه و مصطلحاته
٥٠٧	١٥- الضمير
٥٠٨	١٦- التمثيل
٥١٠	المبحث الثاني : الأنواع
٥١٠	١- تمهيد
٥١١	٢- الأنواع المتعلقة بالمنافرات
٥١٣	٣- الانواع المتعله بالمشاجرات

٥١٥	٤- الانواع المتعلقة بالمشاورات
٥١٥	اشاره
٥١٥	القسم الاول : ما يتعلق بالامور العظام
٥١٧	القسم الثانى الرئيسى : ما يتعلق بالأمور الجزئيه
٥١٩	المبحث الثالث : التوايع
٥١٩	١- تمهيد
٥٢٠	٢- حال الألفاظ
٥٢٢	٣- نظم و ترتيب الأقوال الخطابيه
٥٢٤	٤- الأخذ بالوجه
٥٢٧	الفصل الرابع : صناعة الشعر
٥٢٧	اشاره
٥٢٨	تمهيد
٥٣٠	تعريف الشعر
٥٣٠	فائدته
٥٣١	السبب فى تأثيره على النفوس
٥٣٢	بماذا يكون الشعر شعرا
٥٣٤	أكذبه أعدبه
٥٣٦	القضايا المختلات و تأثيرها
٥٣٩	هل هناك قاعده للقضايا المختلات؟
٥٤٠	من أين تتولد ملكه الشعر؟
٥٤١	صله الشعر بالعقل الباطن
٥٤٤	الفصل الخامس : صناعة المغالطه
٥٤٤	اشاره
٥٤٥	المبحث الاول : المقدمات
٥٤٥	١- معنى المغالطه و بماذا تتحقق
٥٤٧	٢- اغراض المغالطه

٥٤٨	٣- فائده هذه الصناعه
٥٤٩	٤- موضوع هذه الصناعه و موادها
٥٥٠	٥- اجزاء هذه الصناعه
٥٥١	المبحث الثانى : اجزاء الصناعه الذاتيه
٥٥١	اشاره
٥٥١	تمهيد [أنواع الغلط]
٥٥٢	١- المغالطات اللفظيه
٥٥٢	اشاره
٥٥٣	١- المغالطه باشتراك الاسم
٥٥٤	٢- المغالطه فى هيئه اللفظ الذاتيه
٥٥٤	٣- المغالطه فى الإعراب والإعجام
٥٥٥	٤- مغالطه المماراه
٥٥٥	٥- مغالطه تركيب المفصل
٥٥٧	٦- مغالطه تفصيل المركب
٥٦٠	٢- المغالطات المعنويه
٥٦٠	اشاره
٥٦٣	١- ايهام الإنعكاس
٥٦٣	٢- أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات
٥٦٤	٣- سوء اعتبار الحمل
٥٦٥	٤- جمع المسائل فى مسأله واحده
٥٦٧	٥- سوء التأليف
٥٦٨	٦- المصادره بالمطلوب
٥٦٩	٧- وضع ما ليس بعله عله
٥٧١	المبحث الثالث : أجزاء الصناعه العرضيه
٥٧٦	فهرس المحتوى
٦٤١	تعريف مركز

سرشناسه : مظفر، محمدرضا، ۱۹۰۴-۱۹۶۴م.

عنوان و نام پدیدآور: المنطق / تالیف محمدرضا المظفر قدس سره المتوفی ۱۳۸۳ ق.؛ نقحه و علق غلام رضا الفیاضی؛ تحقیق موسسه النشر الاسلامی التابعه لجماعه المدرسین بقم المشرفه.

مشخصات نشر: قم: جماعه المدرسین فی الحوزه العلمیه بقم، موسسه النشر الاسلامی، ۱۴۳۷ ق.= ۱۳۹۴.

مشخصات ظاهری: ۵۵۱ صفحه

موضوع: منطق

شماره کتابشناسی ملی: ۳۵۴۷۷۸۸

توضیح: کتاب «المنطق» اثر محمدرضا مظفر «متوفای ۱۳۸۳ق»، کتابی است در موضوع علم منطق که به زبان عربی نگارش یافته است. این اثر مجموعه درس های ارائه شده مؤلف از سال ۱۳۵۷ ق. در دانشکده «منتدی النشر» میباشد و به عنوان متن مهم درسی جایگاهی ویژه را به خود اختصاص داده است.

در بسیاری موارد، مطالب با شیوه ای ابتکاری، که حاصل سال ها تدریس است، به گونه ای بیان شده که نوآموز را به آسان ترین وجه به فهم مقصود سوق می دهد. از امتیازات مهم این کتاب وجود تمرین های مناسب در جای جای آن است، که دانشجویان را در تطبیق قواعد و به کارگیری عملی آنها ورزیده می کند.

همچنین در کتاب «المنطق»، مبحث «صناعات خمس» به گونه ای شایسته و با تفصیلی مناسب و درخور طرح گشته است؛ درحالی که در دیگر کتاب های منطقی، کمتر به این مبحث مهم توجه شده است.

ص: ۱

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الرؤوف الرحمن ، خلق الإنسان علمه البيان ، ووضع الميزان ، والصلاه والسلام على من أرسله بالقرآن محمد المصطفى وعلى أهل بيته معادن الحكمة ومعالم البرهان ، واللعنه الدائمه على أعدائهم عبده الأوثان وأولياء الشيطان.

عمدت مؤسسه النشر الإسلامى منذ تأسيسها إلى إحياء التراث الإسلامى الذى تصب روافده فى خدمه الدين الحنيف ، ووفقت بحمد الله ومنه لتحقيق ونشر كثير من الموسوعات المنيفه والكتب القيمه ، وبقيت تطلعاتها متوجهه لتقديم المزيد.

ومن المصنفات التى حازت مكانه خاصه فى خطوط عملنا : ما خلفه لنا فخر الشيعة وحامى الشريعه آيه الله المجدد الشيخ محمد رضا المظفر (قدس سره) ألا- وهما كتابا «المنطق» و «أصول الفقه» اللذان يعدان منذ تأليفهما شاخصين نيرين فى أفق العلوم العقلية والنقلية ، فاستقطبا عنايه العلماء والدارسين ، ثم أصبحا ركنين أساسيين فى المقررات الدراسيه للحوزات العلميه وبعض المعاهد والكليات.

وقد استوقفنا قبل الإقدام على تحقيقهما إحساسنا بمسؤوليه هذا المشروع الخطير وحرصنا على أن يكون عملنا من الكمال بنحو يليق بشأن هذين السفرين الجليلين ومؤلفهما. فشرعنا فى «المنطق» بخطى بطيئه متأنيه ، ولكنها موشحه ببوادى توفيق عديده :

منها : تعاليت سماحه الأستاذ الشيخ غلام رضا الفياضى - دامت إفاضاته - حيث مثلت تلك المدونات حصيله تحقيق وتدقيق استغرق عده سنوات تدريسيه ، وحفلت بتصحيح المتن وشرح مبهماتة وحل معضلاته ونقد بعض مسائله.

ومنها : تطلب مواضع البحوث فى الكتب المنطقيه والإشاره إلى مواردھا لتسهيل المراجعه إليها لمن أراد مزيد التحقيق ، وهى جهود بذلھا الفاضل النبيل سماحه الأستاذ محمود المنتظرى ، باقتراح من شيخه الجليل الفياضى ، فلھما جزيل شكرنا وتقديرنا.

ومنھا : الاعتناء البالغ فى التصحيح ، والإخراج الفنى مما له دخل فى تيسير القراءه وتسهيل الفھم ، وقد اعتنى بهما مسؤول لجنه التحقيق فى هذه المؤسسه : الشيخ رحمت الله الرحمتى الأراكى.

هذه جملة ما وفقنا له وحظينا به فى رحبه كتاب «المنطق». وأما بالنسبه إلى التركه الثمينه الأخرى لشيخنا الجليل المظفر - وهى كتاب «أصول الفقه» - فسندره فى المستقبل القريب محققا بإتقان أيضا مع مقدمه حاويه لحياه المؤلف (قدس سره) بقلم سماحه الأستاذ الشيخ محمد مهدي الآصفى - دام ظله -.

وأخيرا نأمل من أرباب الفضل وأولى الدقه والنظر أن يزودونا بملاحظاتهم واقتراحاتهم البناءه فيما يتعلق بهذا الكتاب وسائر ما صدر عن مؤسستنا ، لئسد مواطن الخلل ونرقى إلى مستوى أكمل فى طريق تحقيق ونشر ما يؤازر طلاب العلوم الدينيه وشبابنا المثقفين على تصعيد الحركه الفكرية الإسلاميه. اللهم ما بنا من نعمه فممنك ، عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير.

مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرسين بقم المشرفه

إلى أعزائنا الذين وهبنا لهم زهره حياتنا

ومن ينتظرهم الغد قدوه صالحه

إلى الشباب الدينى المتحفز

إلى طلابنا :

أهدى هذا السفر ، لأنه لكم ، وهو من وحي حاجتكم ... والأمل : أن تحققوا حسن الظن بكم ، على ما عاهدتم عليه مدرستكم من الجهاد ، لترفعوا رايه العلم والدين بأقلامكم ومقاولكم ، فى عصر انغمس بالماده فنسى الروح ، وانجرف بالعاطفه فأضاع الأخلاق ...!

إليكم يا أفلاذ القلوب! أهدى هذا المجهود المتواضع.

المظفر

ص: ٥

مجموعه المحاضرات التي القيت في كليه منتدي النشر بالنجف الأشرف.

ابتداء من سنه ١٣٥٧ هـ ق

ص: ٦

المدخل

الحاجه إلى المنطق

خلق الله الإنسان مفطوراً على النطق ، وجعل اللسان آله ينطق بها ولكن مع ذلك يحتاج إلى ما يقوم (1) نطقه ويصلحه ليكون كلامه على طبق اللغه التي يتعلمها ، من ناحيه هيئات الألفاظ وموادها : فيحتاج أولاً إلى المدرب الذي يعوّده على ممارستها ، وثانياً إلى قانون يرجع إليه يعصم لسانه عن الخطأ. وذلك هو النحو والصرف.

وكذلك خلق الله الإنسان مفطوراً على التفكير بما منحه من قوه عاقله مفكره ، لا كالعجماءات. ولكن مع ذلك نجده كثير الخطأ في أفكاره : فيحسب ما ليس بعلمه ، وما ليس بنتيجه لأفكاره نتيجته ، وما ليس ببرهان برهانا ، وقد يعتقد بأمر فاسد أو صحيح من مقدمات فاسده وهكذا. فهو إذن بحاجة إلى ما يصحح أفكاره ويرشده إلى طريق الاستنتاج الصحيح ، ويدرّبه على تنظيم أفكاره وتعديلها.

وقد ذكروا أن «علم المنطق» هو الأداة التي يستعين بها الإنسان على العصمه من الخطأ ، وترشده إلى تصحيح أفكاره ، فكما أن النحو والصرف

ص: ٧

لا- يعلمان الإنسان المنطق وإنما يعلمانه تصحيح المنطق ، فكذلك علم المنطق لا يعلم الإنسان التفكير ، بل يرشده إلى تصحيح التفكير.

إذن فحاجتنا إلى المنطق هي تصحيح أفكارنا. وما أعظمها من حاجة!

ولو قلت: أن الناس يدرسون المنطق ويخطئون في تفكيرهم فلا نفع فيه.

قلنا لكم: إن الناس يدرسون علمي النحو والصرف ، فيخطئون في نطقهم ، وليس ذلك إلا لأن المدارس للعلم لا يحصل على ملكه العلم ، أو لا يراعى قواعده عند الحاجة ، أو يخطئ في تطبيقها ، فيشذ عن الصواب.

تعريف علم المنطق

ولذلك عرفوا علم المنطق بأنه «آله قانونيه (1) تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر». فانظر إلى كلمه «مراعاتها» ، واعرف السر فيها كما قدمناه ، فليس كل من تعلم المنطق عصم عن الخطأ في الفكر ، كما أنه ليس كل من تعلم النحو عصم عن الخطأ في اللسان ، بل لا بد من مراعاة القواعد وملاحظتها عند الحاجة ، ليعصم ذهنه أو لسانه.

المنطق آله :

وانظر إلى كلمه «آله» في التعريف وتأمل معناها ، فتعرف أن المنطق إنما هو من قسم العلوم الآليه التي تستخدم لحصول غايه ، هي غير معرفه نفس مسائل العلم ، فهو يتكفل ببيان الطرق العامه الصحيحه التي يتوصل بها الفكر إلى الحقائق المجهوله ، كما يبحث «علم الجبر» عن طرق حل المعادلات التي بها يتوصل الرياضى إلى المجهولات الحسابيه.

ص: ٨

١- وإنما كان المنطق قانونا لأن مسائله قضايا كليه منطبقه على جزئيات. راجع شرح المطالع : ص ١٤ ، وشرح الخيصى على التهذيب : ص ٨.

وبيان أوضح : علم المنطق يعلمك القواعد العامه للتفكير الصحيح حتى ينتقل ذهنك إلى الأفكار الصحيحه في جميع العلوم (١) ، فيعلمك على أيه هيئه وترتيب فكري (٢) تنتقل من الصور الحاضره في ذهنك إلى الأمور الغائبه عنك ولذا سموا هذا العلم «الميزان» و «المعيار» من الوزن والعيار ، وسموه بأنه «خادم العلوم» حتى علم الجبر الذي شبهنا هذا العلم به ، يرتكز حل مسائله وقضاياه عليه.

فلا بد لطالب هذا العلم من استعمال التمرينات لهذه الأداة وإجراء عملياتها في أثناء دراسته ، شأن العلوم الرياضيه والطبيعيه.

ص: ٩

١- أي العلوم الاستدلاليه ، كالفلسفه والفقهِ الاجتهادي.

٢- فيه تلويح إلى أن المنطق إنما يتعرض لصوره الاستدلال وبيّن قواعدها وأحكامها هذا ، ولكن الحق أن المنطق متكفل لماده الاستدلال أيضا وبيّن أنه من أي ماده وعلى أي هيئه يكون التفكير الصحيح.

قلنا : إن الله تعالى خلق الإنسان مفطوراً على التفكير مستعداً لتحصيل المعارف بما أعطى من قوه عاقله مفكره يمتاز بها عن

ص: ١٠

-
- ١- الهوامش التي رمزنا إليها بعلامه (*) موجوده في الطبعات السابقه ، والظاهر أنها من المؤلف (قدس سره) .
- ٢- (*) المبحوث عنه هنا هو العلم المعبر عنه في لسان الفلاسفه ب «العلم الحسولي». أما «العلم الحسوري» - كعلم النفس بذاتها وبصفاتهما القائمه بذاتها وبأفعالها وأحكامها وأحاديثها النفسيه ، وكعلم الله تعالى بنفسه وبمخلوقاته - فلا تدخل فيه الأبحاث الآتية في الكتاب ، لأنه ليس حصوله للعالم بارتسام صورته المعلوم في نفسه ، بل بحضور نفس المعلوم بوجوده الخارجى العينى للعالم ، فان الواحد منا يجد من نفسه أنه يعلم بنفسه وشؤونها ويدركها حق الإدراك ، ولكن لا بانتقاش صورها ، وإنما الشئ الموجود هو حاضر لذاته دائماً بنفس وجوده ، وكذا المخلوقات حاضره لخالقها بنفس وجودها. فيكون الفرق بين الحسولى والحسورى : ١- إن الحسولى هو حضور صورته المعلوم لدى العالم والحسورى هو حضور نفس المعلوم لدى العالم.
- ٢- إن المعلوم بالعلم الحسولى وجوده العلمى غير وجوده العينى وإن المعلوم بالعلم الحسورى وجوده العلمى عين وجوده العينى. ٣- إن الحسولى هو الذى ينقسم إلى التصور والتصديق والحسورى لا- ينقسم إلى التصور والتصديق. [أقول : والفرق الرابع : أن العلم الحسولى يقبل الخطأ والعلم الحسورى لا يقبل الخطأ.(الفياضى)]

العجماوات (١). ولا بأس ببيان موطن هذا الامتياز من أقسام العلم الذى نبحت عنه ، مقدمه لتعريف العلم وليبان علاقه المنطق به ، فنقول :

١- إذا ولد الإنسان يولد وهو خالى النفس من كل فكره وعلم فعلى ، سوى هذا الاستعداد الفطرى. فإذا نشأ وأصبح ينظر ويسمع ويذوق ويشم ويلمس ، نراه يحس بما حوله من الأشياء ويتأثر بها التأثير المناسب ، فتفعل نفسه بها ، فنعرف أن نفسه التى كانت خاليه أصبحت مشغوله بحاله جديده نسميها «العلم» ، وهى العلم الحسى الذى هو ليس إلا حسّ النفس بالأشياء التى تنالها الحواس الخمس : «البصره ، السامعه ، الشامه ، الذائقه ، اللامسه». وهذا أول درجات العلم ، وهو رأس المال لجميع العلوم (٢) التى يحصل عليها الإنسان ، ويشاركه فيه سائر الحيوانات التى لها جميع هذه الحواس أو بعضها.

٢- ثم تترقى مدارك الطفل فيتصرف ذهنه فى صور المحسوسات المحفوظه عنده ، فينسب بعضها إلى بعض : هذا أطول من ذاك ، وهذا الضوء أنور من الآخر أو مثله ويؤلف بعضها من بعض تأليفاً قد لا يكون له وجود فى الخارج ، كتأليفه لصور الأشياء التى يسمع بها ولا يراها ، فيتخيل البلده التى لم يرها ، مؤلفه من الصور الذهنيه المعروفه عنده من مشاهداته للبلدان. وهذا هو «العلم الخيالى» (٣) يحصل عليه الإنسان بقوه «الخيال» ،

ص: ١١

١- جمع «العجماوات» : البهيمة.

٢- العلم الحسى وإن كان أول درجات العلم وبه يستعد الإنسان لإدراك ما سواه من الدرجات المتعاليه ، إلا أنه ليس رأس المال للعلوم التى يحصل عليها الإنسان ، بل الذى هو رأس المال لجميع العلوم إنما هى البديهيّات أعم من أن تكون بديهيّات تصوريه أو تكون بديهيّات تصديقيه ، فإن الإنسان إنما يكتسب العلوم التصوريه النظرية بالاستعانه بالتصورات البديهيّه ويكتسب العلوم التصديقيه النظرية بالتمسك بالتصديقيات البديهيّه.

٣- لا يخفى عليك : أنه (قدس سره) خلط الخيال بالمتخيله ، فإن ما ذكره من الأفعال إنما هى للمتخيله التى تسمى متصرفه أيضا. وأما العلم الخيالى فهو ما يحفظ فى الذهن من صور المحسوسات بعد زوال الاتصال بالمحسوس الخارجى. راجع الشفا : ٦ / ٣٦ وأسرار الحكم : ص ٢٢١.

وقد يشاركه فيه بعض الحيوانات.

٣- ثم يتوسع في إدراكه إلى أكثر المحسوسات ، فيدرك المعانى الجزئيه التى لا ماده لها ولا مقدار : مثل حب أبويه له وعداوه مبغضيه ، وخوف الخائف (١) ، وحزن الثاكل ، وفرح المستبشر وهذا هو «العلم الوهمى» يحصل عليه الإنسان كغيره من الحيوانات بقوه «الوهم». وهى - هذه القوه - موضع افتراق الإنسان عن الحيوان ، فيترك الحيوان وحده يدبر ادراكاته بالوهم فقط ويصرفها بما يستطيعه من هذه القوه والحوال المحدود.

٤- ثم يذهب هو - الإنسان - فى طريقه وحده متميزا عن الحيوان بقوه العقل والفكر التى لا حد لها ولا نهايه ، فيدير بها دفة مدركاته الحسيه والخياليه والوهميه ، ويميز الصحيح منها عن الفاسد ، وينتزع المعانى الكليه من الجزئيات التى أدركها فيتعلقلها ، ويقيس بعضها على بعض ، وينتقل من معلوم الى آخر ، ويستنتج ويحكم ، ويتصرف ما شاءت له قدرته العقلية والفكرية.

وهذا «العلم» الذى يحصل للانسان بهذه القوه هو العلم الاكمل الذى كان به الانسان انساناً ، ولأجل نموه وتكامله وضعت العلوم وألفت الفنون ، وبه تفاوتت الطبقات واختلفت الناس.

وعلم المنطق وضع من بين العلوم ، لاجل تنظيم تصرفات هذه القوه خوفاً من تأثير الوهم (٢) والخيال عليها. ومن ذهابها فى غير الصراط المستقيم لها.

ص: ١٢

١- لا يخفى أنه ليس المراد درك الخائف وجود خوفه وإلا- لكان علماً حضورياً بل المراد درك مفهوم الخوف مضافاً إلى خائف خاص أعم من أن يكون هو نفسه أو غيره ، حتى يكون من المفهوم المضاف إلى جزئى وهو العلم الوهمى ، وهكذا فى خزن الثاكل وفرح المستبشر.

٢- قال فى أسرار الحكم ص ٢٢٢ : إذا لم يكن الوهم كالكلب المعلم فإنه يتنازع مع العاقله ، ويحكم بخلافها ولا يدعن لأحكام العاقله.

تعريف العلم

وقد تسأل على أى نحو تحصل للانسان هذه الادراكات؟ ونحن قد قربنا لك فيما مضى نحو حصول هذه الادراكات بعض الشيء ، ولزيادة التوضيح نكلفك أن تنظر إلى شيء أمامك ثم تنطبق عينيك موجهها نفسك نحوه ، فستجد في نفسك كأنك لا تزال مفتوح العينين تنظر إليه ، وكذلك إذا سمعت دقات الساعة مثلاً - ثم سددت أذنيك موجهها نفسك نحوها ، فستحس من نفسك كأنك لا تزال تسمعها وهكذا في كل حواسك. إذا جربت مثل هذه الأمور ودققتها جيداً يسهل عليك أن تعرف أن الإدراك أو العلم إنما هو انطباع صور الأشياء في نفسك ولا فرق بين مدركاتك في جميع مراتبها ، كما تنطبق صور الأشياء في المرآة (١). ولذلك عرفوا العلم بأنه : «حضور صوره (٢) الشيء عند العقل (٣)». أو فقل انطباعها في العقل ، لا- فرق بين التعبيرين في المقصود.

التصور والتصديق

إذا رسمت مثلاً تحدث في ذهنك صوره له ، هي علمك بهذا المثلث ، ويسمى هذا العلم «بالتصور». وهو تصور مجرد لا يستتبع جزءاً واعتقاداً. وإذا تنبّهت إلى زوايا المثلث تحدث لها أيضاً صوره في ذهنك. وهي أيضاً من «التصور المجرد». وإذا رسمت خطأ أفقياً وفوقه خطأ عمودياً مقاطعا له تحدث زاويتان قائمتان ، فتنتقش صوره الخطين والزائيتين في ذهنك. وهي من «التصور المجرد» أيضاً. وإذا أردت أن تقارن بين القائمتين

ص: ١٣

-
- ١- على ما يراه الفهم الساذج المتعارف ، وإلا فلا صوره حقيقه في المرآة ، وإنما هي في ذهن الرائي فقط بتوسط المرآة.
 - ٢- في معنى الصوره راجع رساله التصور والتصديق : ص ٤.
 - ٣- أى عند الذهن ، أعم من قوه الحس والخيال والوهم والقوه العاقله.

ومجموع زوايا المثلث ، فتسأل في نفسك هل هما متساويان؟ وتشك في تساويهما ، تحدث عندك صورة لنسبه التساوى بينهما وهى من «التصور المجرد» أيضا.

فإذا برهنت على تساويهما تحصل لك حاله جديده مغايره للحالات السابقه. وهى إدراكك لمطابقه النسبه للواقع المستلزم لحكم (١) النفس وإذعانها وتصديقها بالمطابقه (٢). وهذه الحاله أى «صوره المطابقه للواقع التى تعقلتها وأدركتها» هى التى تسمى «بالتصديق» ، لأنها إدراك يستلزم تصديق النفس وإذعانها (٣) ، تسميه للشىء باسم لازمه الذى لا ينفك عنه.

إذن ، إدراك زوايا المثلث ، وإدراك الزاويتين القائمتين ، وإدراك نسبه التساوى بينهما كلها «تصورات مجردة» لا يتبعها حكم وتصديق. أما إدراك [أن] هذا التساوى صحيح واقع مطابق للحقيقه فى نفس الأمر فهو «تصديق».

وكذلك إذا أدركت أن النسبه فى الخبر غير مطابقه للواقع ، فهذا الإدراك «تصديق».

«تنبيه» إذا لاحظت ما مضى يظهر لك أن التصور والإدراك والعلم (٤) كلها ألفاظ لمعنى واحد ، وهو : حضور صور الأشياء عند العقل. فالتصديق أيضاً تصور ولكنه تصور يستتبع الحكم وقناعه النفس

ص: ١٤

-
- ١- لا يخفى عليك : أن الحكم هنا بمعنى الإذعان ، وأما الحكم بمعنى إدراك وقوع النسبه أو لا وقوعها فهو نفس التصديق وقد أطلق الحكم فى كلماتهم على كل من المعنيين. قال الحكيم السبزوارى فى منظومته : الارتسامى من إدراك الحجى إما تصور يكون ساذجا أو هو تصديق هو الحكم فقط ومن يركبه فيركب الشطط
 - ٢- وبعبارة أخرى : التصديق هو إدراك وجود النسبه فى نفس الأمر أو عدم وجودها.
 - ٣- وبعبارة أخرى : التصديق هو إدراك وجود النسبه فى نفس الأمر أو عدم وجودها.
 - ٤- أى الإدراك والعلم الحصولى ، وأما الإدراك والعلم المطلق فهو أعم من التصور المطلق لشموله للعلم الحضورى أيضا. وبعبارة أخرى : إن الذى يرادف التصور المطلق هو أحد إطلاقات العلم والإدراك أعنى العلم الحصولى.

وتصديقها. وإنما لأجل التمييز بين التصور المجرد أى غير المستتبع للحكم ، وبين التصور المستتبع له ، سمي الأول «تصوراً» لأنه تصور محض ساذج مجرد فيستحق إطلاق لفظ «التصور» عليه مجرداً من كل قيد ، وسمى الثانى «تصديقاً» لأنه يستتبع الحكم والتصديق ، كما قلنا تسميه للشئ باسم لازمه.

أما اذا قيل : «التصور المطلق» فانما يراد به ما يساوق العلم والادراك فيعم - كلا التصورين : التصور المجرد ، والتصور المستتبع للحكم «التصديق»^(١)

بماذا يتعلق التصديق والتصور؟

ليس للتصديق الا مورد واحد يتعلق به ، وهو النسبه فى الجمله الخبريه عند الحكم والاذعان بمطابقتها للواقع او عدم مطابقتها. واما التصور فيتعلق بأحد اربعة أمور :

١- «المفرد» من اسم ، وفعل «كلمه» ، وحرف «اداه».

٢- «النسبه فى الخبر»^(٢) عند الشك فيها أو توهمها ، حيث لا تصديق ، كتصورنا لنسبه السكنى الى المريخ - مثلاً - عندما يقال : «المريخ مسكون».

ص: ١٥

١- (*) هذا البيان عن معنى التصديق هو خلاصه آراء المحققين من الفلاسفه ، وإليه يؤمى تعريف الشيخ الرئيس فى الإشارات بأنه تصور معه حكم ، وقد وضع المولى صدر المتألهين رساله ضافيه فى تحقيقه ، سماها «رساله التصور والتصديق» فلتذهب خيالات المشككين وأوهام المغالطين أدراج الرياح ... وقد جعلوا هذا الأمر الواضح بسبب تشكيكاتهم من المسائل ليعويصه المستعصيه على المبتدئين.

٢- لا يخفى عليك : أن الأنسب فى الترتيب الذكرى أن يعقب المفرد بالمركب الناقص ثم يذكر بعده النسبه فى الإنشاء ثم النسبه فى الخبر عند الشك والوهم. وذلك لأنه مقتضى الترتيب فى الاحتراز بما يؤتى فى بيان مورد التصديق : من أنه المركب التام الخبرى عند الحكم والإذعان.

٣- «النسبه فى الانشاء» (١) من أمر ونهى وتمن واستفهام ... الى آخر الامور الانشائية التى لا- واقع لها وراء الكلام ، فلا مطابقه فيها للواقع خارج الكلام ، فلا تصديق ولا اذعان.

٤- «المركب الناقص». كالمضاف والمضاف اليه ، والشبيه بالمضاف (٢) ، والموصول وصلته ، والصفه والموصوف ، وكل واحد من طرفى الجملة الشرطيه ... الى آخر المركبات الناقصه التى لا يستتبع تصورها (٣) تصديقاً وإذعاناً : ففى قوله تعالى : «وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا» (٤). الشرط «تعدوا نعمه الله» معلوم تصورى والجزء «لا تحصوها» معلوم تصورى أيضاً. وإنما كان معلومين تصوريين لأنهما وقعا كذلك جزاءً وشرطاً فى الجملة الشرطيه وإلا ففى أنفسهما لولاها كل منهما معلوم تصديقى. وقوله «نعمه الله» معلوم تصورى مضاف. ومجموع الجملة معلوم تصديقى.

أقسام التصديق

ينقسم التصديق إلى قسمين : يقين وظن ، لأن التصديق هو ترجيح أحد طرفى الخبر وهما الوقوع واللاوقوع سواء كان الطرف الآخر محتملاً أو لا فإن كان هذا الترجيح مع نفي احتمال الطرف الآخر بتاً فهو «اليقين» ، وإن كان مع وجود الاحتمال ضعيفاً فهو «الظن».

ص: ١٦

١- وسيأتى فى صفحه ٦٢ كثير من الأمور الإنشائية.

٢- وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه وهذا الذى به التمام إما أن يكون مرفوعاً به كقولك : يا محموداً فعله ويا حسناً وجهه ، أو منصوباً كقولك : يا طالعا جبلا ، أو مخفوضاً بخافض متعلق به كقولك : يا خيراً من زيد ، أو معطوفاً عليه قبل النداء كقولك : يا ثلاثه وثلاثين ، فى رجل سميته بذلك. قاله ابن هشام فى شرح قطر الندى. هكذا فى الحدائق النديه ص ١٠٧.

٣- أى : لا يستتبع العلم بها التصديق اللغوى الذى هو لازم التصديق الاصطلاحى. فالتصور هنا بمعناه المطلق ، والتصديق بمعناه اللغوى.

٤- إبراهيم / ٣٤ ، النحل / ١٨.

وتوضيح ذلك : إنك إذا عرضت على نفسك خبراً من الأخبار فأنت لا تخلو عن إحدى حالات أربع : إما أنك لا تجوز إلا طرفاً واحداً منه إما وقوع الخبر أو عدم وقوعه ، وإما أن تجوز الطرفين وتحتملهما معاً. والأول هو اليقين. والثاني وهو تجويز الطرفين له ثلاث صور ، لأنه لا- يخلو إما أن يتساوى الطرفين في الاحتمال أو يترجح أحدهما على الآخر : فإن تساوى الطرفين فهو المسمى «بالشك» وإن ترجح أحدهما فإن كان الراجح مضمون الخبر ووقوعه (١) فهو «الظن» الذي هو من أقسام التصديق. وإن كان الراجح الطرف الآخر فهو «الوهم» الذي هو من أقسام الجهل (٢) وهو عكس الظن. فتكون الحالات أربعاً ، ولا خامسة لها :

١- «اليقين» وهو أن تصدق بمضمون الخبر ولا تحتمل كذبه أو تصدق بعدمه ولا تحتمل صدقه ، أى أنك تصدق به على نحو الجزم وهو أعلى قسمي التصديق. (٣).

ص: ١٧

١- لا يخفى عليك : أن الصحيح أن يقال بدلها : فالراجح سواء كان هو مضمون الخبر أو عدمه هو الظن. والمرجوح كذلك هو الوهم. فإن الراجح ظن سواء كان هو مضمون الخبر أو عدمه. وهكذا الأمر في المرجوح ، وقد صرح هو بما ذكرنا عند تفصيل ما أجمله هنا حيث قال : ٢- الظن وهو أن ترجح مضمون الخبر أو عدمه ... ٣- الوهم وهو أن تحتمل مضمون الخبر أو عدمه. ٢- لا يخفى عليك : أنه من أقسام الجهل التصديقي لا الجهل المطلق ، فإن الوهم من أقسام التصور ، كما صرح به سابقاً بقوله : النسبة في الخبر عند الشك فيها أو توهمها.

٣- (*) و لليقين معنى آخر في اصطلاحهم وهو خصوص التصديق الجازم المطابق للواقع لا- عن التقليد وهو أخص من معناه المذكور في المتن لأن المقصود به التصديق الجازم المطابق للواقع سواء كان عن تقليد أو لا [لا يخفى عليك : أنه لا يعتبر في اليقين بمعناه المذكور في المتن الذي هو احد قسمي التصديق كونه مطابقاً للواقع ؛ بل هو مطلق الاعتقاد الجازم ، كما هو ظاهر عبارته قدس سره في المتن. ولكنّه إنّما قيده بذلك هنا لما زعمه قدس سره من عدم كون الجهل المركب من التصديق، بل من العلم. ولعلّ منشأ ذلك الزعم هو كون التصديق: هو اعتقاد أن النسبة مطابقه للواقع، فجعل اعتقاد مطابقه الواقع عين مطابقه الواقع وليس كذلك، كما لا- يخفى وهو قدس سره في أول الصناعات الخمس صرح بأنّ المعنى المراد من «اليقين» عند تقسيم التصديق هو مطلق الاعتقاد الجازم، ص ٢٨٢. (الفياضى)]

٢- «الظن» وهو أن ترجح مضمون الخبر أو عدمه مع تجويز الطرف الآخر ، وهو أدنى قسمي التصديق.

٣- «الوهم» وهو أن تحتل مضمون الخبر أو عدمه مع ترجيح الطرف الآخر.

٤- «الشك» وهو أن يتساوى احتمال الوقوع واحتمال العدم.

«تنبيه» - يعرف مما تقدم أمران :

«الأول» أن الوهم والشك ليسا من أقسام التصديق بل هما من أقسام الجهل (١).

و «الثاني» أن الظن والوهم دائماً يتعاكسان : فإنك إذا توهمت مضمون الخبر فأنت تظن بعدمه ، وإذا كنت تتوهم عدمه فإنك تظن بمضمونه ، فيكون الظن لأحد الطرفين توهما للطرف الآخر.

الجهل و أقسامه

ليس الجهل إلا- عدم العلم ممن له الاستعداد للعلم والتمكن منه ، فالجمادات والعجاوات لا- نسميها جاهله ولا عالمه ، مثل العمى ، فإنه عدم البصر فيمن شأنه أن يبصر ، فلا يسمى الحجر أعمى. وسيأتي أن مثل هذا يسمى «عدم ملكه» ومقابله وهو العلم أو البصر يسمى «ملكه» ، فيقال أن العلم والجهل متقابلان تقابل الملكة وعدمها.

والجهل على قسمين كما أن العلم على قسمين لأنه يقابل العلم

ص: ١٨

١- لا- يخفى عليك : أن المقسم في هذا التقسيم هو الجهل البسيط ، أي ما هو عدم ملكه العلم ، كما صرح به في شرح الإشارات «ص ٢٣» وأما المركب فهو تصديق ، أي هو علم تصديقي. ولكنه (قدس سره) إنما ذكره ما ذكر لما زعمه من عدم كون الجهل المركب من العلم.

فيادله في مواردته فتارةً يبادل التصور أى يكون فى موردته وأخرى يبادل التصديق أى يكون فى موردته ، فيصح بالمناسبه أن نسمى الأول «الجهل التصورى» (١) والثانى «الجهل التصديقى» (٢).

ثم أنهم يقولون (٣) : أن الجهل ينقسم إلى قسمين : بسيط ومركب. وفى الحقيقه أن الجهل التصديقى خاصه هو الذى ينقسم إليهما ، ولهذا اقتضى أن نقسم الجهل إلى تصورى وتصديقى ونسميهما بهذه التسميه. أما الجهل التصورى فلا يكون إلا بسيطاً كما سيتضح. ولنبين القسمين فنقول :

١- «الجهل البسيط» أن يجهل الإنسان شيئاً وهو ملتفت إلى جهله (٤) فيعلم أنه لا يعلم ، كجهلنا بوجود السكان فى المريخ ، فإننا نجهل ذلك ونعلم بجهلنا فليس لنا إلا جهل واحد.

٢- «الجهل المركب» أن يجهل شيئاً وهو غير ملتفت إلى أنه جاهل به بل يعتقد أنه من أهل العلم به ، فلا يعلم أنه لا يعلم ، كأهل الاعتقادات الفاسده الذين يحسبون أنهم عالمون بالحقائق ، وهم جاهلون بها فى الواقع. ويسمون هذا مركباً لأنه يتركب من جهلين : الجهل بالواقع والجهل بهذا الجهل. وهو أقبح وأهجن القسمين. ويختص هذا فى مورد التصديق لأنه لا يكون إلا مع الاعتقاد.

ص: ١٩

-
- ١- وهو أن يكون فى مورد التصور.
 - ٢- وهو أن يكون فى مورد التصديق.
 - ٣- والأولى فى عبارته أن يقال : ثم إن الجهل كما يطلق على ما يقابل العلم تقابل العدم والملكه ، وهو الذى يسمى بالجهل البسيط ، يطلق أيضاً على التصديق الجازم الذى لا يطابق الواقع ، ويقابله العلم بمعنى التصديق الجازم المطابق للواقع تقابل التضاد ، فالجهل لفظ مشترك ، كما أن العلم الذى يقابله لفظ مشترك أيضاً.
 - ٤- الجهل البسيط : هو عدم ملكه العلم ، سواء التفت الجاهل إلى جهله أم كان غافلاً ، ولو كان الأمر على ما ذكره المصنف (قدس سره) لم يصح تقسيم الجهل إلى البسيط والمركب ، فإن التقسيم عليه لا يكون حاصراً ، لخروج الجاهل الغافل. وسيأتى منه أن من شرائط صحه التقسيم أن يكون جامعاً مانعاً.

يزعم بعضهم دخول الجهل المركب في العلم (٢) فيجعله من أقسامه ،

ص: ٢٠

١- ظاهر كلامه (قدس سره) بل صريحه : إنكار دخول الجهل المركب في مقسم التصور والتصديق ، واستند في ذلك إلى أمرين : تعريف العلم ، وعدم صحه كون الشيء من أقسام مقابله. ويرد عليه النقض بالوهم بل الشك حيث جعلهما من أقسام التصور الذي هو قسم من العلم ، مع أن الصورة الوهميه مقارنه للاعتقاد الظني بخلافها. وأيضا قد صرح هو (قدس سره) بكونهما من أقسام الجهل «ص ١٩ س ٤». والحل : أن العلم يطلق على معان مختلفه : ١ _ مطلق الانكشاف والحضور ، فيرادف الإدراك والمعرفه ، وهذا هو مقسم الحصول والحضورى. ٢ _ الصورة الحاصله من الشيء لدى العقل ، فيرادف العلم الحصولى. ٣ _ مطلق الاعتقاد الراجح سواء منع من النقيض أم لا _ ويقال له : العلم بالمعنى الأعم _ فيشمل الظن والجزم ، وهذا المعنى مرادف للتصديق ، ويقابله التصور بأقسامه. ٤ _ الجزم ، وهو الاعتقاد الراجح المانع من النقيض ، وهو العلم بالمعنى الأخص ، ويقابله الظن. ٥ _ الاعتقاد الجازم المطابق للواقع ، ويقابله الجهل المركب. ٦ _ اليقين ، وهو الاعتقاد الجازم المطابق الثابت ، ويقابله التقليد ، وهناك معان أخر لا يهمننا ذكرها الآن. إذا عرفت هذا ، فنقول : كل معنى لاحق أخص من المعنى السابق ، فعدم دخول الجهل المركب في العلم بالمعنى الخامس لكونه مقابلا له لا- يستلزم خروجه عن المعانى السابقه للعلم ، كما أن عدم دخول الظن في العلم بالمعنى الرابع لكونه مقابلا له لا يستلزم خروجه عن العلم بالمعنى الثالث ، وهكذا ... واتضح أن المغالطه نشأت من اشتراك لفظه «العلم» بين معان كل لاحق أخص من سابقه ، وأن الحق كون الجهل المركب «علما» بمعنى الصورة الحاصله من الشيء لدى العقل ، بل تصديقا ، وهو القول الأول الذى حكاه عن بعضهم ، وقد صرح بكونه تصديقا الشيخ فى برهان الشفا «ص ٥١» وفى الإشارات «ص ١٣» وعده من محشى الحاشيه للمولى عبد الله اليزدى (قدس سره) ، وفى مقصود الطالب «ص ٥٨» وشرح المنظومه فى المنطق «ص ٨» والمولى صدر المتألهين فى اللمعات المشرقيه «راجع منطق نوين ص ٣» وهو الظاهر من عبارته التفتازانى فى تهذيبه ، بل لم أجد لما ذكره الماتن قائلا غيره.

٢- قد ظهر لك : أن هذا هو ما عليه جميع المناطقه فيما نعلم ، حيث صرح به كثير منهم كما يظهر من ظاهر كلام الآخرين.

نظراً إلى أنه يتضمن الاعتقاد والجزم وإن خالف الواقع. ولكننا إذا دققنا تعريف العلم نعرف ابتعاد هذا الزعم على الصواب وأنه أى هذا الزعم من الجهل المركب ، لأن معنى «حضور صورة الشيء عند العقل» أن تحضر صورة نفس ذلك الشيء أما إذا حضرت صورة غيره بزعم أنها صورته فلم تحضر الشيء بل صورة شيء آخر زاعماً أنها هي. وهذا هو حال الجهل المركب ، فلا يدخل تحت تعريف العلم. فمن يعتقد أن الأرض مسطحة لم تحضر عنده صورة النسبه الواقعيه وهى أن الأرض كرويّه ، وإنما حضرت صورته نسبه أخرى يتخيل أنها الواقع.

وفى الحقيقه أن الجهل المركب يتخيل صاحبه أنه من العلم ، ولكنه ليس بعلم. وكيف يصح أن يكون الشيء من أقسام مقابله ، والاعتقاد لا يغير الحقائق ، فالشبح من بعيد الذى يعتقد الناظر إنساناً وهو ليس بإنسان لا يصيره الاعتقاد إنساناً على الحقيقه.

العلم ضرورى و نظرى

اشاره

ينقسمه العلم بكلا قسميه التصور والتصديق إلى قسمين :

١- «الضرورى» ويسمى أيضاً «البديهى» (١) وهو ما لا يحتاج فى حصوله إلى كسب ونظر وفكر ، فيحصل بالاضطرار وبالبداهه (٢) التى هى المفاجأه والارتجال من دون توقف (٣) ، كتصورنا لمفهوم الوجود والعدم

ص: ٢١

-
- ١- البديهى بهذا المعنى مرادف للضرورى المقابل للنظرى ، وقد يطلق «البديهى» على المقدمات الأوليه ، راجع شرح الشمسيه «ص ١٢» وأيضاً راجع : شرح المنظومه «ص ٩» ، شرح المطالع «ص ١٠» ، القواعد الجليه «ص ١٨٤».
 - ٢- إشاره إلى وجه تسميته بالضرورى وبالبديهى ، فيسمى ضروريا لحصوله بالاضطرار ، ولكون النفس مضطره إلى العلم به ولا يمكنها الاستنكاف منه. ويسمى بديهيا لحصوله بالبداهه والمفاجأه والارتجال.
 - ٣- بشرط وجود أسباب التوجه الآتية.

ومفهوم الشيء وكتصديقنا بأن الكل أعظم من الجزء وبأن النقيضين لا يجتمعان وبأن الشمس طالعه وأن الواحد نصف الاثنين وهكذا.

٢- و «النظري» وهو ما يحتاج حصوله إلى كسب ونظر وفكر (١)، كتصورنا لحقيقه الروح والكهرباء ، وكتصديقنا بأن الأرض ساكنه أو متحركه حول نفسها وحول الشمس ويسمى أيضاً «الكسبي».

«توضيح القسمين»: أن بعض الأمور يحصل العلم بها من دون إنعام (٢) نظر وفكر فيكفي في حصوله أن تتوجه النفس إلى الشيء بأحد (٣) أسباب التوجه الآتية من دون توسط عمليه فكريه كما مثلنا ، وهذا هو الذي يسمى «بالضروري أو البديهي» سواء كان تصوراً أم تصديقاً. وبعضها لا يصل الإنسان إلى العلم بها بسهولة ، بل لا بد من إنعام النظر وإجراء عمليات عقلية ومعادلات فكريه كالمعادلات الجبريه ، فيتوصل بالمعلومات عنده إلى العلم بهذه الأمور «المجهولات» ، ولا يستطيع أن يتصل بالعلم بها رأساً من دون توسط هذه المعلومات وتنظيمها على وجه صحيح ، لينتقل الذهن منها إلى ما كان مجهولاً عنده ، كما مثلنا. وهذا هو الذي يسمى «بالنظري أو الكسبي» سواء كان تصوراً أو تصديقاً.

توضيح في الضروري

قلنا : أن العلم الضروري هو الذي لا يحتاج إلى الفكر وإنعام النظر وأشرنا إلى أنه لا بد من توجه النفس بأحد أسباب التوجه. وهذا ما يحتاج إلى بعض البيان :

ص: ٢٢

١- كالمعادلات الجبريه.

٢- أنعم في الأمر : بالغ فيه وأجاد. عن أمير المؤمنين على «عليه السلام» : «وأنعم الفكر فيما جاءك على لسان النبي الأُمى «صلى الله عليه وآله وسلم» نهج البلاغه : الخطبه : ١٥٣.

٣- لا- يخفى : أنه لا- يكفي أحدها ، لا- اشتراط حصول العلم بكل بديهي بالأول والثاني والرابع ، ويزيد بعض البديهيات في الاشتراط بالثالث والخامس أو أحدهما.

فإن الشيء قد يكون بديهياً ولكن يجهله الإنسان ، لفقد سبب توجه النفس ، فلا يجب أن يكون الإنسان عالماً بجميع البديهيات ، ولا يضر ذلك بدهاهه البديهى. ويمكن حصر أسباب التوجه فى الأمور التالية : -

١- «الانتباه» وهذا السبب مطرد فى جميع البديهيات (١) ، فالغافل قد يخفى عليه أوضح الواضحات.

٢- «سلامه الذهن» وهذا مطرد أيضاً ، فإن من كان سقيم الذهن قد يشك فى أظهر الأمور أو لا يفهمه. وقد ينشأ هذا السقم من نقصان طبيعى أو مرض عارض أو تربيته فاسده.

٣- «سلامه الحواس» وهذا خاص بالبديهيات المتوقفه على الحواس الخمس وهى المحسوسات. فإن الأعمى أو ضعيف البصر يفقد كثيراً من العلم بالمنظورات وكذا الأصم فى المسموعات وفاقد الذائقه فى المدوقات. وهكذا.

٤- «فقدان الشبهه» (٢). والشبهه : أن يؤلف الذهن دليلاً فاسداً يناقض بديهيه من البديهيات ويغفل عما فيه من المغالطه ، فيشك بتلك البديهيه أو يعتقد بعدمها (٣).

وهذا يحدث كثيراً فى العلوم الفلسفيه والجدليات. فإن من البديهيات عند العقل أن الوجود والعدم نقيضان وأن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان ، ولكن بعض المتكلمين دخلت عليه الشبهه فى هذه البديهيه ، فحسب أن الوجود والعدم لهما واسطه وسماها «الحال» (٤) ، فهما يرتفعان

ص: ٢٣

١- وهى الأوليات ، الفطريات ، الحدسيات ، المتواترات ، المجربات والمشاهدات ، وسيأتى الكلام عنها فى البحث عن اليقينيات ص ٢٨٢.

٢- لا يخفى عليك : أن عد فقدان الشبهه سبباً من أسباب التوجه ، لا يخلو عن تسامح ، فإنه من قبيل عدم المانع ، لا من قبيل السبب والمقتضى.

٣- ومن هنا يعلم أن هذا السبب يختص بالتصديقات البديهيه. نعم هو مطرد فيها.

٤- بما أنها ظرف الماهيه قبل اتصافها بالوجود والعدم.

عندها. ولكن مستقيم التفكير إذا حدث له ذلك وعجز عن كشف المغالطه يرددها ويقول أنها «شبهه في مقابل البديهه».

٥- «عملية غير عقلية» لكثير من البديهيات ، كالاستماع إلى كثيرين يمتنع تواطؤهم على الكذب في المتواترات ، وكالتجربه في التجريبات ، وكسعى الإنسان لمشاهده بلاد أو استماع صوت في المحسوسات وما إلى ذلك. فإذا احتاج الإنسان للعلم بشيء إلى تجربه طويله ، مثلاً ، وعناء عملي ، فلا يجعله ذلك علماً نظرياً ما دام لا يحتاج إلى الفكر والعملية العقلية.

تعريف النظر أو الفكر

نعرف مما سبق أن النظر - أو الفكر - المقصود منه «إجراء عملية عقلية في المعلومات الحاضره لأجل الوصول إلى المطلوب» والمطلوب هو العلم بالمجهول الغائب. وبتعبير آخر أدق أن الفكر هو : «حركة العقل (١) بين المعلوم والمجهول» (٢).

وتحليل ذلك : أن الإنسان إذا واجه بعقله المشكل «المجهول» وعرف أنه من أي أنواع المجهولات هو ، فزع عقله إلى المعلومات الحاضره عنده المناسبه لنوع المشكل ، وعندئذ يبحث فيها ويتردد بينها بتوجيه النظر إليها ، ويسعى إلى تنظيمها في الذهن حتى يؤلف المعلومات التي تصلح لحل المشكل ، فإذا استطاع ذلك ووجد ما يؤلفه لتحصيل غرضه تحرك

ص: ٢٤

١- راجع الحاشيه : ص ١٦ وحواشيه في المقام ، وشرح الشمسيه : ص ١٦ ، وشرح المنظومه : ص ٩ ، وتعليقه الأستاذ حسن زاده في المقام ، ومقدمه اللغات «منطق نوين : ص ٣ ، وشرح الإشارات : ص ١١.

٢- لا- يخفى عليك : أن ما ذكره لا يستفاد من جمله «حركة العقل بين المعلوم والمجهول» فإن أكثر ما يستفاد منها حركتان : حركة من المجهول إلى المعلوم ، وحركة من المعلوم إلى المجهول ، وأما الحركة في المعلومات فاستفادتها من الجملة المذكوره في غايه الإشكال.

عقله حينئذ منها إلى المطلوب ، أعنى معرفه المجهول وحل المشكل .

فتمر على العقل - إذن - بهذا التحليل خمسة ادوار :

١- مواجهه المشكل «المجهول».

٢- معرفه نوع المشكل ، فقد يواجه المشكل ولا يعرف نوعه .

٣- حركه العقل من المشكل الى المعلومات المخزونه عنده .

٤- حركه العقل - ثانياً - بين المعلومات ، للفحص عنها وتأليفات ما يناسب المشكل ويصلح لحله .

٥- حركه العقل - ثالثاً - من المعلوم الذى استطاع تأليفه مما عنده الى المطلوب .

وهذه الادوار الثلاثه الاخيره او الحركات الثلاث هي الفكر او النظر ، وهذا معنى حركه العقل بين المعلوم والمجهول .

وهذه الأدوار الخمسه قد تمر على الإنسان فى تفكيره وهو لا يشعر بها ، فإن الفكر يجتازها غالباً بأسرع من لمح البصر ، على أنها لا يخلو منها إنسان فى أكثر تفكيراته (١) ، ولذا قلنا أن الإنسان مفطور على التفكير .

نعم من له قوه الحدس يستغنى عن الحركتين الأوليين ، وإنما ينتقل رأساً بحركه واحده من المعلومات إلى المجهول . وهذا معنى «الحدس» ، فلذلك يكون صاحب الحدس القوى أسرع تلقياً للمعارف والعلوم ، بل هو من نوع الإلهام وأول درجاته . ولذلك أيضاً جعلوا القضايا «الحدسيات» من أقسام البديهيات ، لأنها تحصل بحركه واحده مفاجئه من المعلوم إلى المجهول عند مواجهه المشكل ، من دون كسب وسعى فكري ، فلم يحتج إلى معرفه نوع المشكل (٢) ولا إلى الرجوع إلى المعلومات

ص: ٢٥

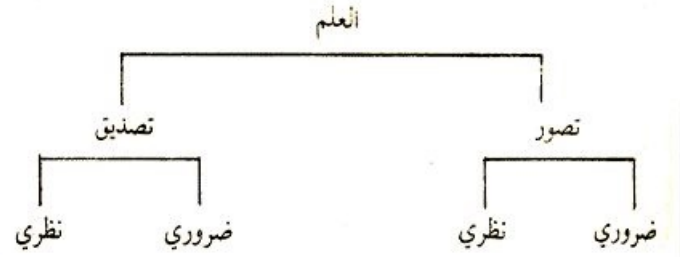
١- وهى التفكيرات التى تصل إلى النتيجة .

٢- يبدو أن معرفه نوع المشكل محتاج إليها فى الحدس أيضاً . فتأمل .

عنده وفحصها وتأليفها (١).

ولأجل هذا قالوا: إن قضية واحده قد تكون بديهيه عند شخص نظريه عند شخص آخر. وليس ذلك إلا لأن الأول عنده من قوه الحدس ما يستغنى به عن النظر والكسب ، أى ما يستغنى به عن الحركتين الأوليين ، دون الشخص الثانى فإنه يحتاج إلى هذه الحركات لتحصل العلوم بعد معرفه نوع المشكل.

خلاصة تقسيم العلم:



تمرينات

١- لماذا لم يكن الوهم والشك من أقسام التصديق؟

٢- اذكر خمس قضايا بديهيه من عندك مع بيان ما تحتاج إليه كل منها من أسباب توجه النفس الخمسه.

ص: ٢٦

١- وبعبارة أخرى: الفكر هو الالتجاء إلى المعلومات والبحث والفحص فيها للظفر بالحد الأوسط ثم الانتقال منه إلى المطلوب. والحدس هو تجلى الحد الأوسط للإنسان وعرضه نفسه على الإنسان من دون التجاء إلى المعلومات والبحث عنه فيها ، كأن مواجهه المشكل شراره تصيب مصباح العقل فيضى وينور ما كان مظلمًا.

٣- إذا علمت بأن فى الغرفه شيئاً ما ، وبعد الفحص عنه كثيراً وجدته فعلمت أنه فاره مختفيه ، فهذا العلم الحاصل بعد البحث ضرورى أم نظرى؟

٤- هل اتفق أن حصلت لك شبهه فى مقابل بديهه؟ اذكرها.

٥- ما الفرق بين الفكر والحدس؟

ص: ٢٧

علم المنطق إنما يحتاج إليه لتحصيل العلوم النظرية ، لأنه هو مجموعه قوانين الفكر والبحث.

أما الضروريات فهي حاصله بنفسها ، بل هي رأس المال الأصلي لكاسب العلوم يكتسب به ليربح المعلومات النظرية المفقوده عنده. فإذا اكتسب مقداراً من النظريات زاد رأس ماله بزياده معلوماته ، فيستطيع أن يكتسب معلومات أكثر ، لأنّ ربح التاجر عادة يزيد كلما زادت ثروته الماليه. وهكذا طالب العلم كلما اكتسب تزيد ثروته العلميه وتتسع تجارته ، فيتضاعف ربحه. بل تاجر العلم مضمون الربح بالاكتساب لا كتاجر المال.

وعلم المنطق يبحث عن كيفية تأليف المعلومات المخزونه عنده ، ليتوصل بها إلى الربح بتحصيل المجهولات وإضافتها إلى ما عنده من معلومات : فيبحث تاره عن المعلوم التصورى ويسمى «المعرّف» ، للتوصل به إلى العلم بالمجهول التصورى ، ويبحث أخرى عن المعلوم التصديقى ويسمى «الحجه» ليتوصل به إلى العلم بالمجهول التصديقى.

والبحث عن الحجه بنحوين : تاره من ناحيه هيئه تأليفها ، وأخرى من

ص: ٢٨

١- راجع الحاشيه : ص ١٨ ، وشرح الشمسيه : ص ٢٢ ، وشرح المطالع : ص ١٨.

ناحية ماده قضايها ، وهو بحث الصناعات الخمس. ولكل من البحث عن المعرف والحجه مقدمات (1). فأبحاث المنطق نضعها في ستة أبواب :

الباب الأول - في مباحث الألفاظ.

الباب الثاني - في مباحث الكلّي

الجزء الأول.

الباب الثالث - في المعرف وتلحق به القسمه

الباب الرابع - في القضايا وأحكامها

الباب الخامس - في الحجه وهيئه تأليفها

الجزء الثاني

الباب السادس - في الصناعات الخمس

الجزء الثالث

ص: ٢٩

١- فمباحث الألفاظ والكلّي مقدمتان لكليهما. والبحث عن القضايا مقدمه للحجه فقط.

الجزء الأول: التصورات

إشاره

ص: ٣١

الباب الأول : مباحث الألفاظ

إشاره

ص: ٣٣

لا- شك أن المنطقي لا- يتعلق غرضه الأصلي إلا- بنفس المعاني ، ولكنه لا يستغنى عن البحث عن أحوال الألفاظ توصلًا إلى المعاني ، لأنه من الواضح أن التفاهم مع الناس ونقل الأفكار بينهم لا يكون غالباً (٢) إلا بتوسط لغة من اللغات. والألفاظ قد يقع فيها التغيير والخلط فلا- يتم التفاهم بها فاحتاج المنطقي إلى أن يبحث عن أحوال اللفظ من جهة عامه ، ومن غير اختصاص بلغه من اللغات ، إتماماً للتفاهم ، ليزن كلامه وكلام غيره بمقياس صحيح.

وقلنا : «من جهة عامه» لأن المنطق علم لا- يختص بأهل لغة خاصه ، وإن كان قد يحتاج إلى البحث عما يختص باللغة التي يستعملها المنطقي فيما قل : كالبحث عن دلالة لام التعريف - في لغة العرب - على الاستغراق ، وعن كان وأخواتها في أنها من الأدوات والحروف ، وعن أدوات العموم والسلب وما إلى ذلك. ولكنه قد يستغنى عن إدخالها في المنطق اعتماداً على علوم اللغة.

ص : ٣٤

-
- ١- راجع شرح الشمسيه : ص ٢٨ ، وشرح المنظومه : ص ١١ ، وشرح المطالع : ص ٢٦.
 - ٢- تلويح إلى أنه قد يتحقق التفاهم بغيرها كإحضار المعاني بأنفسها _ أي بوجوداتها الخارجيه _ وكالإشراق والإيحاء ، وكالإشاره وغيرها.

هذه حاجته من أجل التفاهم مع غيره. وللمنطقى حاجه أخرى (١) إلى مباحث الألفاظ من أجل نفسه ، هي أعظم وأشد من حاجته الأولى ، بل لعلها هي السبب الحقيقي لإدخال هذه الأبحاث فى المنطق.

ونستعين على توضيح مقصودنا بذكر تمهيد نافع ، ثم نذكر وجه حاجه الإنسان فى نفسه إلى معرفه مباحث الألفاظ نتيجته للتمهيد ، فنقول .

«التمهيد» :

أن الأشياء أربعه وجودات (٢) (٣) : وجودان حقيقيان (٤) ووجودان .

ص: ٣٥

١- (*) هذا البحث الى آخره ليس من منهاج دراستنا. ولكننا وضعناه للطلاب الذين يرغبون فى التوسع ، حرصا على فائدتهم. هو بحث له قيمته العلميه ، لا سيما فى مباحث أصول الفقه.

٢- أى لجميع الأشياء - على ما هو مقتضى الجمع المحلى باللام - فلا- ينافى وجود نوع آخر أو أنواع آخر من الوجود لبعض الأشياء كالصوره الفتوغرافيه أو التمثال للأجسام ، وكذا الوجود المثالى للماديات والوجود العقلى للماديات والمثاليات.

٣- راجع شرح المنظومه : ص ١١ والجوهر النضيد : ص ٢٩ وأساس الاقتباس : ص ٦٢ ، وشرح الإشارات : ص ٢١ ، وتحصيل : ص ٣٨.

٤- كون الوجود الخارجى وجودا حقيقيا للشئ واضح. وأما الوجود الذهنى : فهو وجود حقيقى بالنظر إلى أن الوجود الذهنى هي ماهيه الشئ تحضر بعينها لدى الذهن ، قال الحكيم السبزوارى : للشئ غير الكون فى الأعيان*** كون بنفسه لدى الأذهان فالوجود الذهنى لما كان هو وجود نفس الشئ ، صح أن يقال : إنه وجود حقيقى للشئ. هذا ، ولكن فيه : أن الموجود فى الذهن مغاير للموجود الخارجى وجودا وماهيه ، أما وجودا فواضح. وأما ماهيه ، فلأن ما فى الخارج هي حقيقه الماهيه ، وباقى الذهن ليس إلا- مفهومها. وبعباره أخرى : الموجود فى الذهن هي الماهيه بالحمل الأولى ، وما فى الخارج هي الماهيه بالحمل الشائع. فالحق أن يقال : إن للأشياء أربعه وجودات : أحدها وجود حقيقى لها ، والباقى وجودات مجازيه لها حاكبه عنها. نعم ، تفترق هذه الثلاثه فى حكايتها ، فالوجود الذهنى يحكى الوجود الخارجى بذاته من دون جعل جاعل واعتبار معتبر ، وأما الآخرا ففهما إنما يحكيانه بالوضع والاعتبار. فالوجود الذهنى وجود الصوره الذهنيه حقيقه _ كما أن الوجود اللفظى والكتبى وجود اللفظ والكتابه حقيقه _ وهو وجود للشئ الخارجى مجازا ، كما أن اللفظ وجود المعنى والكتابه وجود اللفظ مجازا. لكن الوجود الذهنى يحكى الخارج حقيقه أى بالذات ومن دون اعتبار من معتبر ، وأما الوجود اللفظى والكتبى ، فإنما يحكيان الشئ الخارجى بسبب الوضع والاعتبار.

الأول - «الوجود الخارجى» ، كوجودك ووجود الأشياء التى حولك ونحوها ، من أفراد الإنسان والحيوان والشجر والحجر والشمس والقمر والنجوم ، إلى غير ذلك من الوجودات الخارجيه التى لا حصر لها.

الثانى - «الوجود الذهنى» ، وهو علمنا بالأشياء الخارجيه وغيرها (١) من المفاهيم. وقد قلنا سابقاً : إن للإنسان قوه تنطبع فيها صور الأشياء. وهذه القوه تسمى الذهن. والانطباع فيها يسمى الوجود الذهنى الذى هو العلم. وهذان الوجودان هما الوجودان الحقيقيان. لماذا ، لأنهما ليسا بوضع واضح ولا باعتبار معتبر.

الثالث - «الوجود اللفظى». بيانه : أن الإنسان لما كان اجتماعياً بالطبع ومضطراً للتعامل والتفاهم مع باقى أفراد نوعه ، فإنه محتاج إلى نقل أفكاره إلى الغير وفهم أفكار الغير. والطريقه الأوليه للتفهم هى أن يحضر الأشياء الخارجيه بنفسها ، ليحس بها الغير بإحدى الحواس فيدركها. ولكن هذه الطريقه من التفهم تكلفه كثيراً من العناء ، على أنها لا تفى بتفهم أكثر الأشياء والمعانى ، إما لأنها ليست من الوجودات الخارجيه أو لأنها لا يمكن إحضارها.

فألهم الله تعالى الإنسان طريقه سهله سريعه فى التفهم ، بأن منحه قوه على الكلام والنطق بتقاطع الحروف (٢) ليؤلف منها الألفاظ.

١- من الأعدام والمحالان ، أى : كالعدم والممتنع ...

٢- أى : أنواع الحروف ، قال فى المعجم الوسيط : قطع الفرس الجرى : جرى ضروبا من الجرى لمرحه ونشاطه.

وبمرور الزمن دعت الإنسان الحاجة - وهي أم الاختراع - إلى أن يضع لكل معنى يعرفه ويحتاج إلى التفاهم عنه لفظاً خاصاً. ليحضر المعاني بالألفاظ بدلاً من إحضارها بنفسها.

ولأجل أن تثبت في ذهنك أيها الطالب هذه العبارة أكررها لك: «ليحضر المعاني بالألفاظ بدلاً من إحضارها بنفسها». فتأملها جيداً، واعرف أن هذا الإحضر إنما يتمكن الإنسان منه بسبب قوه ارتباط اللفظ بالمعنى وعلاقته به في الذهن. وهذا الارتباط القوي ينشأ من العلم بالوضع وكثرة الاستعمال. فإذا حصل هذا الارتباط القوي لدى الذهن يصبح اللفظ عنده كأنه المعنى والمعنى كأنه اللفظ أى يصبحان عنده كشيء واحد، فإذا أحضر المتكلم اللفظ فكأنما أحضر المعنى بنفسه للسامع، فلا يكون فرق لديه بين أن يحضر خارجاً نفس المعنى وبين أن يحضر لفظه الموضوع له، فإن السامع في كلا الحالين ينتقل ذهنه إلى المعنى. ولذا قد ينتقل السامع إلى المعنى ويغفل عن اللفظ وخواصه كأنه لم يسمعه مع أنه لم ينتقل إليه إلا بتوسط سماع اللفظ.

وزيد المخض أن هذا الارتباط يجعل اللفظ والمعنى كشيء واحد، فإذا وجد اللفظ فكأنما وجد المعنى. فلذا نقول: «وجود اللفظ وجود المعنى». ولكنه وجود لفظي للمعنى، أى أن الموجود حقيقه هو اللفظ لا غير، وينسب وجوده إلى المعنى مجازاً، بسبب هذا الارتباط الناشئ من الوضع. والشاهد على هذا الارتباط والاتحاد انتقال القبح والحسن من المعنى إلى اللفظ وبالعكس: فإن اسم المحبوب من أعذب الألفاظ عند المحب، وإن كان في نفسه لفظاً وحشياً يفر منه السمع واللسان. واسم العدو من أسمج (1) الألفاظ وإن كان في نفسه لفظاً مستلحماً. وكلما زاد

ص: ٣٧

١- سمج سماجه وسموجه: قبح.

هذا الارتباط زاد الانتقال ، ولذا نرى اختلاف القبح فى الألفاظ المعبر بها عن المعانى القبيحه ، نحو التعابير عن عوره الإنسان ، فكثير الاستعمال أقبح من قليله. والكنايه أقل قبحاً. بل قد لا يكون فيها قبح كما كنى القرآن الكريم بالفروج.

وكذا رصانه (١) التعبير وعذوبته يعطى جمالاً فى المعنى لا نجده فى التعبير الركيك الجافى ، فيفضى جمال اللفظ على المعنى جمالاً وعذوبه.

الرابع - «الوجود الكتبى». شرحه : إن الألفاظ وحدها لا تكفى للقيام بحاجات الإنسان كلها ، لأنها تختص بالمشافهين. أما الغائبون والذين سيوجدون ، فلا بد لهم من وسيله أخرى لتفهمهم ، فالتجأ الإنسان أن يصنع النقوش الخطيه لإحضار ألفاظه الداله على المعانى ، بدلاً من النطق بها ، فكان الخط وجوداً للفظ. وقد سبق أن قلنا أن اللفظ وجود المعنى ، فلذا نقول : «أن وجود الخط وجود للفظ ووجود للمعنى تبعاً». ولكنه وجود كتبى للفظ والمعنى ، أى أن الموجود حقيقه هو الكتابه لا غير ، وينسب الوجود إلى اللفظ والمعنى مجازاً بسبب الوضع ، كما ينسب وجود اللفظ إلى المعنى مجازاً بسبب الوضع.

إذن الكتابه تحضر الألفاظ ، والألفاظ تحضر المعانى فى الذهن ، والمعانى الذهنيه تدل على الموجودات الخارجيه.

فاتضح أن الوجود اللفظى والكتبى «وجودان مجازيان اعتباريان للمعنى» بسبب الوضع والاستعمال.

النتيجه :

لقد سمعت هذا البيان المطول وغرضنا أن نفهم منه الوجود اللفظى ،

ص: ٣٨

١- فى المعجم الوسيط : رصن رصانه : ثبت واستحكم. و- رزن. يقال : كلام رصين ورأى رصين. ووزن الشئ : كان رزيناً ، أى : ثقيلاً ذا وزن.

وقد فهمنا أن اللفظ والمعنى لأجل قوة الارتباط بينهما كالشيء الواحد ، فإذا أحضرت اللفظ بالنطق فكأنما أحضرت (١) المعنى بنفسه.

ومن هنا نفهم كيف يؤثر هذا الارتباط على تفكير الإنسان بينه وبين نفسه ، ألا- ترى نفسك عندما تحضر أى معنى كان فى ذهنك لا- بد أن تحضر معه لفظه أيضاً ، بل أكثر من ذلك تكون انتقالاتك الذهنيه من معنى إلى معنى بتوسط إحضارك لألفاظها فى الذهن : فإننا نجد أنه لا ينفك غالباً تفكيرنا فى أى أمر كان عن تخيل الألفاظ وتصورها كأنما نتحدث إلى نفوسنا ونناجيتها بالألفاظ التى نتخيلها ، فنرتب الألفاظ فى أذهناننا ، وعلى طبقها نرتب المعانى وتفصيلاتها ، كما لو كنا نتكلم مع غيرنا.

قال الحكيم العظيم الشيخ الطوسى فى شرح الإشارات : «الانتقالات الذهنيه قد تكون بألفاظ ذهنيه ، وذلك لرسوخ العلاقه المذكوره - يشير إلى علاقه اللفظ بالمعنى - فى الأذهان» (٢).

فإذا أخطأ المفكر فى الألفاظ الذهنيه أو تغيرت عليه أحوالها يؤثر ذلك على أفكاره وانتقالاته الذهنيه ، للسبب المتقدم.

فمن الضرورى لترتيب الأفكار الصحيحه لطالب العلوم أن يحسن معرفه أحوال الألفاظ من وجهه عامه ، وكان لزاماً على المنطقى أن يبحث عنها مقدمه لعلم المنطق واستعانه بها على تنظيم أفكاره الصحيحه.

ص: ٣٩

١- راجع تعليقه أستاذ حسن زاده على شرح المنظومه : ص ١٠١ ، والإشارات وشرحه : ص ٢١.

٢- الإشارات وشرحه : ص ٢٢.

تعريف الدلاله

(١)

إذا سمعت طرقه بابك ينتقل ذهنك - لاشك - إلى أن شخصاً على الباب يدعوك. وليس ذلك إلا لأن هذه الطرقه كشفت عن وجود شخص يدعوك. وإن شئت قلت : إنها «دلت» على وجوده.

إذن ، طرقه الباب «دال» ، ووجود الشخص الداعي «مدلول» وهذه الصفه التي حصلت للطرقه «دلاله».

وهكذا ، كل شيء إذا علمت بوجوده ، فينتقل ذهنك منه إلى وجود شيء آخر نسميه «دالاً» ، والشئ الآخر «مدلولاً» ، وهذه الصفه التي حصلت له «دلاله».

فيتضح من ذلك أن الدلاله هي : «كون الشئ بحاله إذا علمت بوجوده انتقل ذهنك إلى وجود شئ آخر».

أقسام الدلاله

اشاره

(٢)

لاشك أن انتقال الذهن من شئ إلى شئ لا يكون بلا سبب. وليس

ص: ٤٠

١- راجع شرح المطالع : ص ٢٧ ، والقواعد الجليه : ص ١٩٦ ، والجوهر النضيد : ص ٤.

٢- راجع شرح الشمسيه : ص ٢٨ ، وشرح المنظومه : ص ١٣ ، وشرح المطالع ، ص ٢٦.

السبب إلا رسوخ العلاقة بين الشئيين فى الذهن. وهذه العلاقة الذهنيه أيضاً لها سبب. وسببها العلم بالملازمه بين الشئيين خارج الذهن. ولاختلاف هذه الملازمه من كونها ذاتيه أو طبيعیه أو بوضع واضح وجعل جاعل قسموا الدلاله إلى أقسام ثلاثه : عقليه وطبيعیه ووضعيه.

١- «الدلاله العقليه»

وهى فيما إذا كان بين الدال والمدلول ملازمه ذاتيه (١) فى وجودهما الخارجى ، كالأثر والمؤثر. فإذا علم الإنسان - مثلاً - أن ضوء الصباح أثر لطلوع قرص الشمس ، ورأى الضوء على الجدار ينتقل ذهنه إلى طلوع الشمس قطعاً ، فيكون ضوء الصباح دالاً على الشمس دلالة عقليه. ومثله إذا سمعنا صوت متكلم من وراء جدار فعلمنا بوجود متكلم ما.

٢- «الدلاله الطبيعیه»

وهى فيما إذا كانت الملازمه بين الشئيين ملازمه طبيعیه ، أعنى التى يقتضيها طبع الإنسان (٢) ، وقد يتخلف ويختلف باختلاف طباع الناس ، لا كالأثر بالنسبه إلى المؤثر الذى لا يتخلف ولا يختلف.

وأمثله ذلك كثيره ، فمنها اقتضاء طبع بعض الناس أن يقول : «آخ» عند الحس بالألم ، و «آه» عند التوجع ، و «أف» عند التأسف والتضجر. ومنها اقتضاء طبع البعض أن يفرقع أصابعه أو يتمطى عند الضجر والسأم ، أو يعبث بما يحمل من أشياء أو بلحيته أو بأنفه أو يضع إصبعه بين أعلى أذنه وحاجبه عند التفكير ، أو يتشاءب عند النعاس.

فإذا علم الإنسان بهذه الملازمات فإنه ينتقل ذهنه من أحد المتلازمين إلى الآخر ، فعندما يسمع بكلمه «آخ» ينتقل ذهنه إلى أن متكلمها يحس بالألم. وإذا رأى شخصاً يعبث بمسبحته يعلم بأنه فى حاله تفكير وهكذا.

ص: ٤١

١- ولا تتحقق إلا بين العله والمعلول أو بين معلولى عله واحده.

٢- فيحدث الدال عند عروض المدلول من دون قصد وإرادته ، كما فى كل فاعل بالطبع.

اشاره

وهي فيما إذا كانت الملازمه بين الشئيين تنشأ من التواضع والاصطلاح على أن وجود أحدهما يكون دليلاً على وجود الثاني ، كالخطوط التي اصطلح على أن تكون دليلاً على الألفاظ ، وكإشارات الأخرس وإشارات البرق واللاسلكي والرموز الحسابيه والهندسيه ورموز سائر العلوم الأخرى ، والألفاظ التي جعلت دليلاً على مقاصد النفس.

فإذا علم الإنسان بهذه الملازمه وعلم بوجود الدال ينتقل ذهنه إلى الشئ المدلول.

أقسام الدلاله الوضعيه

وهذه الدلاله الوضعيه تنقسم إلى قسمين : (١)

أ - «الدلاله اللفظيه» : إذا كان الدال الموضوع لفظاً.

ب - «الدلاله غير اللفظيه» : إذا كان الدال الموضوع غير لفظ ، كالإشارات والخطوط ، والنقوش وما يتصل بها من رموز العلوم ، واللوحات المنصوبه في الطرق لتقدير المسافات أو لتعيين اتجاه الطريق إلى محل أو بلده ونحو ذلك.

الدلاله اللفظيه

تعريفها :

من البيان السابق نعرف أن السبب في دلاله اللفظ على المعنى هو

ص: ٤٢

١- (*) انما قسمنا الوضعيه فقط الى هذين القسمين ، لان العقليه والطبعيه - وان كان الدال فيهما قد يكون لفظاً - لا ثمره في تقسيمهما الى القسمين لعدم اختصاص كل قسم بشئ دون الآخر. وليس كذلك الوضعيه لانقسام اللفظيه منها الى أقسامها الثلاثه الآتيه دون غير اللفظيه. بل كل هذا التقسيم للدلاله انما هو مقدمه لفهم الدلاله الوضعيه اللفظيه وأقسامها.

العلقه الراسخه فى الذهن بين اللفظ والمعنى. وتنشأ هذه العلقه - كما عرفت - من الملازمه الوضعيه بينهما عند من يعلم بالملازمه. وعليه يمكننا تعريف الدلاله اللفظيه بأنها: «هى كون اللفظ بحاله ينشأ من العلم بصدوره من المتكلم العلم بالمعنى المقصود به».

اقسامها : المطابقه ، التضمينه ، الإلتزاميه

يدل اللفظ على المعنى من ثلاثه أوجه (١) متباينه :

«الوجه الأول» - المطابقه : بأن يدل اللفظ على تمام معناه الموضوع له ويطابقه ، كدلاله لفظ الكتاب على تمام معناه ، فيدخل فيه جميع أوراقه وما فيه من نقوش وغللاف ، وكدلاله لفظ الإنسان على تمام معناه ، وهو الحيوان الناطق. وتسمى الدلاله حينئذ «المطابقيه» أو «التطابقيه» ، لتطابق اللفظ والمعنى. وهى الدلاله الأصلية فى الألفاظ التى لأجلها مباشره وضعت لمعانيها.

«الوجه الثانى» - التضمن : بأن يدل اللفظ على جزء معناه الموضوع له الداخلى ذلك الجزء فى ضمنه ، كدلاله لفظ الكتاب على الورق وحده أو الغلاف. وكدلاله لفظ الإنسان على الحيوان وحده (٢) أو الناطق وحده فلو بعث الكتاب يفهم المشتري دخول الغلاف فيه ، ولو أردت بعد ذلك أن

ص: ٤٣

١- راجع شرح الشمسيه : ص ٢٨ ، وشرح المطالع : ص ٢٦ ، والقواعد الجليه : ص ١٩٥ ، اللمعات «اللمعه الثانيه» ، وأساس الاقتباس : ص ٧ ، والإشارات وشرحه : ص ٢٨.

٢- لا يخفى عليك : أن الدلاله التضمنيه ليست بمعنى إطلاق الإنسان وإرادته الحيوان وحده - مثلاً - أو الناطق وحده ، فإن الإراده شئ والدلاله شئ آخر ، وبينهما بون بعيد! كما فى شرح المطالع ، بل الدلاله التضمنيه هى دلاله اللفظ على جزء المعنى الموضوع له سواء كان مراد المتكلم ذلك الجزء وحده أو كان مراده معناه المطابقى المشتمل على هذا الجزء ، فيكون إرادته الجزء فى ضمن إرادته الكل. وهكذا فى الدلاله الإلتزاميه.

تستثنى الغلاف لاحتج عليك بدلاله لفظ الكتاب على دخول الغلاف. وتسمى هذه الدلاله «التضمينيه». وهى فرع عن الدلاله المطابقه ، لأن الدلاله على الجزء بعد الدلاله على الكل.

«الوجه الثالث» الالتزام : بأن يدل اللفظ على معنى خارج معناه الموضوع له لازم له يستتبعه استتباع الرفيق اللازم الخارج عن ذاته ، كدلاله لفظ الدواء على القلم. فلو طلب منك أحد أن تأتبه بدواه لم ينص على القلم فجئته بالدواه وحدها لعاتبك على ذلك محتجاً بأن طلب الدواء كاف فى الدلاله على طلب القلم. وتسمى هذه الدلاله «الالتزاميه». وهى فرع أيضاً عن الدلاله المطابقه (١) لأن الدلاله على ما هو خارج المعنى بعد الدلاله على نفس المعنى.

شرط الدلاله الإلتزاميه

(٢)

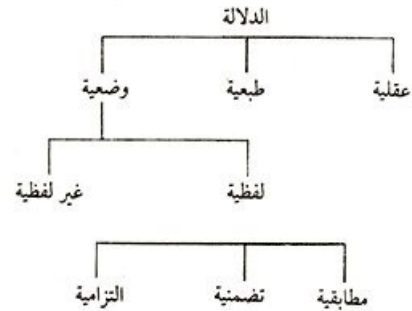
يشترط فى هذه الدلاله أن يكون التلازم بين معنى اللفظ والمعنى الخارج اللازم تلازماً ذهنياً ، فلا يكفى التلازم فى الخارج فقط (٣) من دون رسوخه فى الذهن وإلا لما حصل انتقال الذهن.

ويشترط - أيضاً - أن يكون التلازم واضحاً بيناً ، بمعنى أن الذهن إذا تصور معنى اللفظ ينتقل إلى لازمه بدون حاجه إلى توسط شىء آخر. (٤).

ص: ٤٤

- ١- راجع الحاشيه : ص ٢٣ ، وشرح الشمسيه : ص ٣١ ، وشرح المنظومه : ص ١٣ ، وشرح المطالع : ص ٣٣.
- ٢- راجع الحاشيه : ص ٢٣ ، وحواشيه فى المقام ، وشرح الشمسيه : ص ٣٠ ، وشرح المطالع : ص ٣٠ ، والقواعد الجليه : ص ١٩٦.
- ٣- لا يخفى عليك : أن كلامه ظاهر فى اشتراط التلازم فى الخارج ، ولكنه بصدد بيان عدم كفايته. والحق أنه ليس بشرط أصلاً ، إذ التلازم الخارجى لا يتحقق إلا بين العله والمعلول أو معلولى عله ثالثه. وفى أكثر موارد تحقق دلاله الالتزام ليس بين مصداق المعنى المطابقى ومصداق المعنى الإلتزامى عليه ومعلولىه أو معلولىه لثالث.
- ٤- (*) سيأتى فى مباحث الكلى ان اللازم ينقسم الى البين وغير البين. والبين الى بين بالمعنى الاخص وبين بالمعنى الاعم. والشرط فى الدلاله الإلتزاميه فى الحقيقه هو أن يكون اللازم بينا بالمعنى الاخص. ومعناه ما ذكرناه فى المتن.

الخلاصة:



التمرينات

١- بين أنواع الدلالة فيما يأتي :

أ - دلالة عقرب الساعة على الوقت.

ب - دلالة صوت السعال على ألم الصدر.

ج - دلالة قيام الجالس على احترام القادم.

د - دلالة حمرة الوجه على الخجل وصفرته على الوجع.

هـ - دلالة حركة رأس المسؤول إلى الأسفل على الرضا وإلى الأعلى على عدم الرضا.

٢- اصنع جدولاً للدلالات الثلاث «العقلية وأختيها» وضع في كل قسم ما يدخل فيه من الأمثلة الآتية :

أ - دلالة الصعود على السطح على وجود السلم.

ب - دلالة فقدان حاجتك على أخذ سارق لها.

ج - دلالة الأئين على الشعور بالألم.

د - دلالة كثره الكلام على الطيش وقلته على الرزانه.

هـ - - دلالة الخط على وجود الكاتب.

و- دلالة سرعه النبض على الحمى.

ز - دلالة صوت المؤذن على دخول وقت الصلاه.

ح - دلالة التبختر فى المشى أو تصعير الخد على الكبرياء.

ط - دلالة صفير القطار على قرب حركته أو قرب وصوله.

ى - دلالة غليان الماء على بلوغ الحراره فيه درجه المائه.

٣- عين أقسام الدلاله اللفظيه من الأمثله الآتيه :

أ - دلالة لفظ الكلمه على «القول المفرد».

ب - دلالة لفظ الكلمه على «القول» وحده أو «المفرد» وحده.

ج - دلالة لفظ السقف على الجدار.

د - دلالة لفظ الشجره على ثمرتها.

هـ - - دلالة لفظ السياره على محركها.

و- دلالة لفظ الدار على غرفها.

ز - دلالة لفظ النخله على الطريق إليها عند بيعها.

٤- إذا اشترى شخص من آخر داراً وتنازعا في الطريق إليها فقال المشتري الطريق داخل في البيع بدلاله لفظ الدار ، فهذه الدلاله المدعاه من أى أقسام الدلاله اللفظيه تكون؟

٥- استأجر رجل عاملاً ليعمل الليل كله ، ولكن العامل ترك العمل عند الفجر ، فخاصمه المستأجر مدعياً دلالة لفظ الليل على الوقت من الفجر إلى طلوع الشمس ، فمن أى أقسام الدلاله اللفظيه ينبغى أن تكون هذه الدلاله المدعاه؟

٦- لماذا يقولون لا- يدل لفظ «للأسد» على «بخر الفم» دلالة التزاميه ، كما يدل على الشجاعه ، مع أن البخر لازم للأسد

كالشجاعة؟

ص: ٤٤

إشاره

(١)

للفظ المستعمل بما له من المعنى عدده تقسيمات عامه لا تختص بلغه دون أخرى ، وهي أهم مباحث الألفاظ بعد بحث الدلاله. ونحن ذاكرون هنا أهم تلك التقسيمات ، وهي ثلاثه ، لأن اللفظ المنسوب إلى معناه تاره ينظر إليه في التقسيم بما هو لفظ واحد ، وأخرى بما هو متعدد ، وثالثه بما هو لفظ مطلقاً سواء كان واحداً أو متعدداً.

١- المختص ، المشترك ، المنقول ، المرتجل ، الحقيقه و المجاز

إشاره

أن اللفظ الواحد الدال على معناه بإحدى الدلالات الثلاث المتقدمه إذا نسب إلى معناه ، فهو على أقسام خمس ، لأن معناه إما يكون واحداً أيضاً ويسمى «المختص» ، وإما أن يكون متعدداً. وما له معنى متعدد أربعة أنواع : مشترك ، ومنقول ، ومرتجل ، وحقيقه ومجاز ، فهذه خمس أقسام :

١- «المختص» : وهو اللفظ الذى ليس له إلا معنى واحد فاخص به

ص : ٤٧

١- راجع الحاشيه : ص ٢٧ ، وشرح الشمسيه : ص ٣٨ ، وشرح المنظومه : ص ١٤ ، واللمعات : ص ٥ ، والجوهر النضيد : ص ٥ وأساس الاقتباس : ص ٨ وتأمل فى الاختلاف الموجود بينها.

، مثل حديد وحيوان.(١)

٢- «المشترك»: وهو اللفظ الذى تعدد معناه وقد وضع للجميع كلا على حده ، ولكن من دون أن يسبق وضعه لبعضها على وضعه للآخر مثل «عين» الموضوع لحاسه النظر وينبوع الماء والذهب وغيرها ومثل «الجون» الموضوع للأسود والأبيض (٢) ..
والمشترك كثير فى اللغة العربية.

٣- «المنقول»: هو اللفظ الذى تعدد معناه وقد وضع للجميع كالمشترك ولكن يفترق عنه بان الوضع لاحدها مسبق بالوضع للآخر مع ملاحظه المناسبه بين المعنيين فى الوضع اللاحق. مثل لفظ «الصلاه» الموضوع أولاً للدعاء ثم نقل فى الشرع الإسلامى لهذه الأفعال المخصوصه من قيام وركوع وسجود ونحوها لمناسبتها للمعنى الأول. ومثل لفظ «الحج» الموضوع أولاً للقصد مطلقاً ، ثم نقل لقصد مكة المكرمه بالأفعال المخصوصه والوقت المعين وهكذا أكثر المنقوليات فى عرف الشرع وأرباب العلوم والفنون. ومنها لفظ السياره والطائره والهاتف والمذياع ونحوها من مصطلحات هذا العصر.

والمنقول ينسب إلى ناقله فإن كان العرف الخاص كعرف أهل الشرع والمناطقه والنحاه والفلاسفه ونحوهم قيل له : منقول شرعى أو منطقى أو نحوى أو فلسفى وهكذا.

٤- «المرتجل»: وهو كالمنقول بلا فرق إلا أنه لم تلحظ فيه المناسبه بين المعنيين ومنه أكثر الأعلام الشخصيه.

ص: ٤٨

١- لا- يخفى عليك : أن لكل من اللفظين معنى مجازيا حيث يطلق «الحديد» على الصلب من بعض الأجسام غير الحديد ، والحيوان يسلب عن الحى الذى ليس له إلا- رمق ، فيقال : إنه ميت ليس بحيوان ، فالأولى التمثيل للمختص بلفظه الجلاله وبالأسامى المبدعه التى تجعل علما للأشخاص.

٢- مثل بمثالين تلميحا إلى أن المشترك ينقسم إلى ضد وغيره.

٥- «الحقيقه والمجاز»: وهو اللفظ الذى تعدد معناه ، ولكنه موضوع لأحد المعانى فقط ، واستعمل فى غيره لعلاقه ومناسبه بينه وبين المعنى الأول الموضوع له من دون أن يبلغ حد الوضع فى المعنى الثانى فيسمى «حقيقه» فى المعنى الأول ، و «مجازاً» فى الثانى ، ويقال للمعنى الأول معنى حقيقى ، وللثانى مجازى.

والمجاز دائماً يحتاج إلى قرينه تصرف اللفظ عن المعنى الحقيقى وتعين المعنى المجازى من بين المعانى المجازيه.

تنبيهان

١- إن المشترك اللفظى والمجاز لا يصح استعمالهما فى الحدود والبراهين ، إلا مع نصب القرينه على إرادته المعنى المقصود ، ومثلهما المنقول والمرتجل ما لم يهجر المعنى الأول ، فإذا هجر كان ذلك وحده قرينه على إرادته الثانى. على أنه يحسن اجتناب المجاز فى الأساليب العلميه (١) حتى مع القرينه.

٢- المنقول ينقسم إلى «تعينى وتعينى» ، لأن النقل تاره يكون من ناقل معين (٢) باختياره وقصده ، كأكثر المنقولات فى العلوم والفنون وهو المنقول «التعينى» أى أن الوضع فيه بتعيين معين. وأخرى لا يكون بنقل ناقل معين باختياره ، وإنما يستعمل جماعه من الناس اللفظ فى غير معناه الحقيقى لا بقصد الوضع له ثم يكثر استعمالهم له ويشتهر بينهم ، حتى يتغلب المعنى المجازى على اللفظ فى أذهانهم فيكون كالمعنى الحقيقى يفهمه السامع منهم بدون القرينه. فيحصل الارتباط الذهنى بين

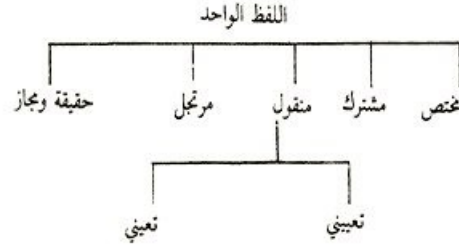
ص: ٤٩

١- وأما فى الأساليب الخطاييه والشعريه ونحوهما ، فلا- يحسن اجتناب المجاز ، بل كلما زاد التجوز فى تلك الأساليب زاد حسنها.

٢- أو ناقلين معينين باختيارهم وقصدهم.

نفس (١) اللفظ والمعنى ، فينقلب اللفظ حقيقه في هذا المعنى . وهو «المنقول التعيّن».

الخلاصة:



تمارين

- ١- هذه الألفاظ المستعمله في هذا الباب وهى لفظ «مختص ، مشترك ، منقول ، إلى آخره» من أى أقسام اللفظ الواحد؟ أى أنها مختصه أو مشتركه أو غير ذلك.
- ٢- اذكر ثلاثه أمثله لكل من أقسام اللفظ الواحد الخمسه.
- ٣- كيف تميز بين المشترك والمنقول؟
- ٤- هل تعرف لماذا يحتاج المشترك إلى قرينه؟ وهل يحتاج المنقول إلى القرينه؟

ص: ٥٠

١- لفظه «نفس» إشاره إلى أن هذا المعنى كان مرتبطا باللفظ أيضا حين كان معنى مجازيا ، ولكنه لم يكن الارتباط آنذاك بين نفس اللفظ وهذا المعنى ، لأن ارتباط المجاز مباشره إنما هو بالمعنى الحقيقى لعلاقه بينه وبينه هى المصححه للتجوز ، وارتباطه باللفظ إنما يكون بواسطه المعنى الحقيقى ، فليس له ما دام مجازا ارتباط باللفظ مباشره.

إذا قسنا لفظاً إلى لفظ أو إلى ألفاظ ، فلا تخرج تلك الألفاظ المتعدده عن أحد قسمين :

١- إما أن تكون موضوعه لمعنى واحد ، فهي «المترادفه» ، إذا كان أحد الألفاظ (٢) رديفاً للآخر على معنى واحد. مثل : أسد وسبع وليث. هره وقطه. إنسان وبشر. فالترادف : «اشتراك الألفاظ المتعدده فى معنى واحد».

٢- وإما أن يكون كل واحد منها موضوعاً لمعنى مختص به ، فهي «المتباينه» ، مثل : كتاب ، قلم ، سماء ، أرض ، حيوان ، جماد ، سيف ، صارم ...

فالتباين : «أن تكون معانى الألفاظ متكثره بتكثرا الألفاظ».

والمراد من التباين هنا غير التباين الذى سيأتى فى النسب (٣) ، فإن التباين هنا بين الألفاظ باعتبار تعدد معناها ، وإن كانت المعانى تلتقى فى بعض أفرادها أو جميعها ، فإن السيف يباين الصارم ، لأن المراد من الصارم خصوص القاطع من السيوف. فهما متباينان معنى وإن كان يلتقيان فى الأفراد ، إذ أن صارم سيف. وكذا الإنسان والناطق ، متباينان معنى ، لأن المفهوم من أحدهما غير المفهوم من الآخر وإن كان يلتقيان فى جميع أفرادهما لأن كل ناطق إنسان وكل إنسان ناطق.

ص: ٥١

١- راجع شرح الشمسيه : ص ٤١ ، والجوهر النضيد : ص ٦ ، وأصول الفقه : ص ٢٨ الجلد الأول. هذا الجمع يشمل اللفظين فصاعداً على نحو الجمع المنطقى. والجمع باصطلاح علماء المنطق معناه أكثر من واحد. وفى اللغة العربية - كما هو معلوم - معناه أكثر من اثنين. فتنبه إلى هذا الاستعمال.

٢- (*) هذا الجمع يشمل اللفظين فصاعداً على نحو الجمع المنطقى. والجمع باصطلاح علماء المنطق معناه أكثر من واحد. وفى اللغة العربية - كما هو معلوم - معناه أكثر من اثنين. فتنبه إلى هذا الاستعمال.

٣- فإن هذا وصف للألفاظ ، وذاك وصف للمفاهيم ، وهو هنا بمعنى تعدد معانى الألفاظ وتكثرها بتكثرها ، وهناك بمعنى عدم اشتراك المعانى فى شئ من المصاديق.

(١)

المثلان ، المتقابلان ، المتخالفان

تقدم ان الالفاظ المتباينه هي ما كثرت معانيها بتكررها ، أى ان معانيها متغايره. ولما كان التغاير بين المعانى يقع على أقسام ، فإن الألفاظ بحسب معانيها أيضاً تنسب لها تلك الأقسام. والتغاير على ثلاثة أنواع : التماثل ، والتخالف ، والتقابل.

لأن المتغايرين إما أن يراعى فيهما اشتراكهما فى حقيقه واحده فهما «المثلان» (٢) وإما ألا- يراعى ذلك سواء كانا مشتركين بالفعل فى حقيقه واحده أو لم يكونا (٣). وعلى هذا التقدير الثانى أى تقدير عدم المراعاة ،

ص: ٥٢

١- راجع شرح المنظومه : ص ٩ ، ونهايه الحكمه : ص ١٤٥ ، وتعليقه الأستاذ مصباح حفظه الله فى المقام ، وبدايه الحكمه : ص ١٠٣.

٢- لا- يخفى عليك أن هذا مخالف لما اصطالحوا عليه فى تعريف المثلين. فان المثلين هما المتشاركان فى الماهيه النوعيه على حد تعبير بعضهم ، أو هما المتشاركان فى تمام الماهيه على حد تعبير طائفه. والمؤدى واحد. فراجع الاسفار ج ٢ ص ٨٥ س ١ وشرح المنظومه قسم الفلسفه ط. ناب ص ٣٨٩ س ١٢ وتعليقته على ص ١١١ من ط المصطفوى ونهايه الحكمه ط. جماعه المدرسين ص ١٣ و ص ١٤١ س ٩. ومثله فى كشاف اصطلاحات الفنون للنهانوى. ويشهد لذلك أولاً قولهم : «اجتماع المثلين محال» حيث إن المثلين لما كانا فردين من ماهيه نوعيه واحده فكونهما مثلين اثنين يقتضى تعدد وجودهما فيمتنع اجتماعها فى وجود واحد. واما إذا فسرا بالمشتركين فى حقيقه واحده بما هما مشتركان لم يكن اجتماع المثلين بمحال فان اللون والطعم على هذا من جهه كون كل منهما كيف محسوب هما مثلان مع أنهما يجتمعان فى تفاحه مثلاً. وثانياً ان قولهم : «حكم الأمثال فى ما يجوز وفى مالا يجوز واحد» انما يتم إذا أريد بالأمثال أفراد ماهيه نوعيه واحده. وأما لو أريد ما ذكره المصنف من المعنى لم يتم القاعده ، حيث إنه على ذلك يصير الإنسان والحمار مثلين فى كون كل منهما حيواناً مع أن الحمار لا يجوز منه التفكير بخلاف الانسان. ولعل منشأ الخلط اشتراك لفظ المثل بين المعنى اللغوى والمعنى المصطلح.

٣- كالوجود والعدم.

فإن كانا من المعانى التى لا يمكن اجتماعهما فى محل واحد من جهة واحده فى زمان واحد ، بأن كان بينهما تنافر وتعاند فهما «المتقابلان» ، وإلا فهما «المتخالفان».

وهذا يحتاج إلى شىء من التوضيح ، فنقول :

١- «المثالين» هما المشتركان فى حقيقه واحده بما هما مشتركان ، أى لوحظ واعتبر اشتراكهما فيها ، كمحمد وجعفر اسمين لشخصين مشتركين فى الإنسانيه بما هما مشتركان فيها ، وكالإنسان والفرس باعتبار اشتراكهما فى الحيوانيه. وإلا فمحمد وجعفر من حيث خصوصيه ذاتيهما مع قطع النظر عما اشتركا فيه هما متخالفان كما سيأتى. وكذا الإنسان والفرس هما متخالفان بما هما إنسان وفرس.

والاشتراك والتماثل إن كان فى حقيقه نوعيه بأن يكونا فردين من نوع واحد كمحمد وجعفر يخص باسم المثلين أو المتماثلين (١) ولا- اسم آخر لهما. وإن كان فى الجنس كالإنسان والفرس سمياً أيضاً «متجانسين» وإن كان فى الكم أى فى المقدار (٢) سمياً أيضاً «متساويين» ، وإن كان فى الكيف أى فى كفيتهما وهيئتهما سمياً أيضاً «متشابهين». والاسم العام للجميع هو «التماثل». والمثالن أبداً لا يجتمعان (٣) ببديهه العقل.

٢- «المتخالفان» وهما المتغايران من حيث هما متغايران ، ولا مانع من

ص: ٥٣

- ١- وينبغى أن يسمى التماثل هنا بالتماثل بالمعنى الأخص ، وما هو مقابل للتخالف التماثل بالمعنى الأعم.
- ٢- أريد بالمقدار هنا معناه اللغوى أى : مبلغ الشئ أو ما يعرف به قدر الشئ من معدود أو مكييل أو موزون كما فى أقرب الموارد ، فيعم الكم المتصل والمنفصل كليهما. وأما المقدار المصطلح فهو خصوص الكم المتصل القار.
- ٣- يبدو أن المثلين إنما لا يجتمعان إذا كانا من الذوات ، والوجه فيه : أن اجتماعهما ينفى الاثنينييه وهو خلف فى كونهما مثلين. وأما إذا كانا من الصفات كالطعم واللون بما هما مشتركان فى كونهما كيفا محسوسا فلا مانع من اجتماعهما هذا ، اللهم إلا أن يختص التماثل بالذوات.

اجتماعهما في محل واحد إذا كانا من الصفات ، مثل الإنسان والفرس بما هما إنسان و فرس ، لا بما هما مشتركان في الحيوانيه كما تقدم. كذلك : الماء والهواء ، النار والتراب ، الشمس والقمر ، السماء والأرض . ومثل السواد والحلاوه ، الطول والرقه ، الشجاعه والكرم ، البياض والحراره. والتخالف قد يكون في الشخص (١) مثل محمد وجعفر وإن كانا مشتركين نوعاً في الإنسانيه ، ولكن لم يلحظ هذا الاشتراك. وقد يكون في النوع مثل الإنسان والفرس وإن كانا مشتركين في الجنس وهو الحيوان ولكن لم يلحظ الاشتراك. وقد يكون في الجنس ، وإن كانا مشتركين في وصفهما العارض عليهما ، مثل القطن والثلج (٢) المشتركين في وصف الأبيض إلا أنه لم يلحظ ذلك.

ومنه يظهر أن مثل محمد وجعفر يصدق عليهما أنهما متخالفان بالنظر إلى اختلافهما في شخصيهما ويصدق عليهما مثالان بالنظر إلى اشتراكهما وتمائلهما في النوع وهو الإنسان. وكذا يقال عن الإنسان والفرس هما متخالفان من جهة تغايرهما في الإنسانيه والفرسيه ومثالان باعتبار اشتراكهما في الحيوانيه. وهكذا في مثل القطن والثلج. الحيوان والنبات. الشجر والحجر.

ويظهر أيضاً أن التخالف لا يختص بالشيئين اللذين يمكن أن يجتمعا ، فإن الأمثله المذكوره قريباً لا يمكن فيها الاجتماع مع أنها ليست من المتقابلات - كما سيأتي - ولا من المتماثلات حسب الاصطلاح.

ص: ٥٤

- ١- لا يخفى عليك : أن هذا التقسيم إنما ينفع في المتخالفين اللذين يكون لهما وجه مشتركه وإن لم تلحظ ، وأما اللذان ليس لهما وجه مشتركه فتخالفهما في كل من الشخص والنوع والجنس يلازم تخالفهما في الآخرين كالعمر والحجر.
- ٢- لا- يخفى عليك : أن القطن والثلج يشتركان في الجنس العالى والجنس المتوسط لهما ، فإنهما جوهران جسمان ، على المشهور من كون الجوهر جنسا عاليا. والصواب هو التمثيل بالجسم والمربع مما يدخل تحت جنسين عاليين ، المشتركين في كونهما ماهيه ، والحراره والأبوه المشتركين في كونهما عرضا.

ثم إن التخالف قد يطلق على ما يقابل التماثل فيشمل التقابل أيضاً فيقال للمتقابلين على هذا الاصطلاح أنهما متخالفان.

٣- «المتقابلان» (١) هما المعنيان المتناظران اللذان لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة في زمان واحد ، كالإنسان واللا إنسان. والأعمى والبصير (٢) ، والأبوه والبنوه ، والسواد والبياض.

فبقيد وحده المحل (٣) دخل مثل التقابل بين السواد والبياض مما يمكن اجتماعهما في الوجود كبياض القرطاس وسواد الحبر. وبقيد وحده الجبهه دخل مثل التقابل بين الأبوه والبنوه مما يمكن اجتماعها في محل واحد من جهتين إذ قد يكون شخص أباً لشخص وابناً لشخص آخر. وبقيد وحده الزمن دخل مثل التقابل بين الحراره والبروده مما يمكن اجتماعهما في محل واحد في زمانين ، إذ قد يكون جسم بارداً في زمان ونفسه حاراً في زمان آخر.

اقسام التقابل

(٤)

للتقابل أربعة أقسام :

١- «تقابل النقيضين» (٥) أو السلب والإيجاب ، مثل : إنسان ولا إنسان ،

ص : ٥٥

١- راجع الجوهر النضيد : ص ٢٥ ، ونهايه الحكمة والتعليقه في عين المقام السابق.

٢- لا يخفى عليك : أن المتقابل بتقابل الملكه وعدمها هو العمى والبصر ، لا الأعمى والبصير ، وذلك لأن العمى أمر عدمى وأما الأعمى فهو أمر وجودى. اللهم إلا- أن يقال ببساطه المشتق وأن معناه هو نفس مفهوم المبدأ وأن الاختلاف إنما هو في كونه لا بشرط كون المبدأ بشرط لا.

٣- لا يخفى عليك : أن «وحده المحل» و «وحده الزمان» قيد لامتناع اجتماع المتقابلين بجميع أقسامهما. وقيد «وحده الجبهه» مخصوص بالمتضايين حيث إنهما يمكن أن يجتمعا من جهتين ، فلا تغفل.

٤- راجع الجوهر النضيد : ص ٢٥ ، ونهايه الحكمة : ص ١٤٦ ، وبدايه الحكمة : ص ١٠٣ ، وكشف المراد : ص ١٠٧.

٥- راجع نهايه الحكمة : ص ١٤٦ ، وبدايه الحكمة : ص ١٠٦ ، وكشف المراد : ص ١٠٧.

والنقيضان : أمران وجودى وعدمى ، أى عدم لذلك الوجودى ، وهما لا يجتمعان ولا يرتفعان بديهة العقل ، ولا واسطه بينهما.

٢- «تقابل الملكة وعدمها» (١) كالبصر والعمى ، الزواج والعزوبيه ، فالبصر ملكه والعمى عدمها. والزواج ملكه والعزوبيه عدمها.

ولا يصح أن يحل العمى إلا فى موضع يصح فيه البصر (٢) ، لأن العمى ليس هو عدم البصر مطلقاً ، بل عدم البصر الخاص ، وهو عدمه فيمن شأنه أن يكون بصيراً. وكذا العزوبه لا- تقال إلا- فى موضع يصح فيه الزواج ، لا- عدم الزواج مطلقاً ، فهما ليسا كالنقيضين لا- يرتفعان ولا- يجتمعان ، بل هما يرتفعان. وإن كان يمتنع اجتماعهما ، فالحجر لا يقال فيه أعمى ولا بصير ، ولا أعزب ولا متزوج ، لأن الحجر ليس من شأنه أن يكون بصيراً ، ولا من شأنه أن يكون متزوجاً.

إذن الملكة وعدمها : «أمران وجودى وعدمى لا يجتمعان ويجوز أن يرتفعا فى موضع لا تصح فيه الملكة».

٣- «تقابل الضدين» (٣) ، كالحار والبرود ، والسواد واليباض ، والفضيله والرذيله ، والتهور والجبن ، والخفه والثقل.

والضدان : «هما الوجوديان المتعاقبان على موضوع واحد ، ولا- يتصور اجتماعهما فيه ، ولا يتوقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر».

ص: ٥٦

١- راجع جواهر النضيد : ص ٢٦ ، وأساس الإقتباس ، ص ٥٤ ، ونهايه الحكمة : ص ١٤٩ ، بدايه الحكمة : ص ١٠٦ وكشف المراد : ص ١٠٧.

٢- ومن هنا يعلم : أن العدم والملكة كالضدين لا بد أن يكونا صفتين ، بل غير التناقض من أقسام التقابل لا يتحقق فى الذوات.

٣- راجع الجواهر : ص ٢٦ وأساس الاقتباس : ص ٥٥ ، ونهايه الحكمة : ص ١٥١ ، وبدايه الحكمة : ص ١٠٤.

وفى كلمه «المتعاقبان على موضوع واحد» يفهم أن الضدين لا- بد أن يكونا صفتين ، فالذاتان مثل إنسان و فرس لا يسميان بالضدين. وكذا الحيوان والحجر ونحوهما. بل مثل هذه تدخل فى المعانى المتخالفه ، كما تقدم.

وبكلمه «لا- يتوقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر» يخرج المتضايقان ، لأنهما أمران وجوديان أيضاً ولا يتصور اجتماعهما فيه من جهه واحده ، ولكن تعقل أحدهما يتوقف على تعقل الآخر. وسيأتى.

٤- «تقابل المتضايقين» (١) مثل : الأب والابن ، الفوق والتحت ، المتقدم والمتأخر ، العله والمعلول ، الخالق (٢) والمخلوق وأنت إذا لاحظت هذه الأمثله تجد :

«اولاً» إنك إذا تعلقت أحد المتقابلين منها لا بد أن تتعقل معه مقابله الآخر : فإذا تعلقت أن هذا أب أو عله لا بد أن تتعقل معه أن له ابناً أو معلولاً.

«ثانياً» أن شيئاً واحداً لا يصح أن يكون موضوعاً للمتضايقين من جهه واحده ، فلا يصح أن يكون شخص أباً و ابناً لشخص واحد ، نعم يكون أباً لشخص و ابناً لشخص آخر. وكذا لا يصح أن يكون الشىء فوقاً وتحتاً لنفس ذلك الشىء فى وقت واحد. وإنما يكون فوقاً لشىء هو تحت له ، وتحتاً لشىء آخر هو فوقه وهكذا.

«ثالثاً» إن المتقابلين فى بعض هذه الأمثله المذكوره أولاً ، يجوز أن يرتفعا (٣) ، فإن واجب الوجود لا فوق ولا تحت ، والحجر لا أب ولا ابن..

ص: ٥٧

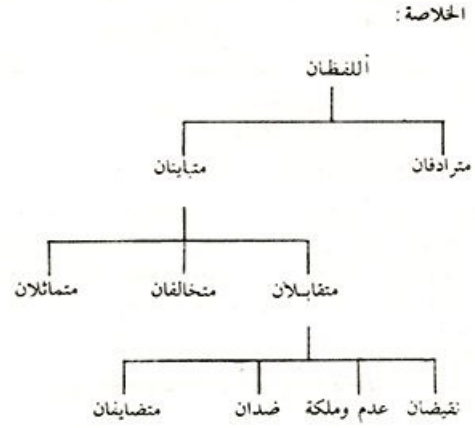
١- راجع الجوهر النضيد : ص ١٣ ، ونهايه الحكمه : ص ١٥٠ ، وبدايه الحكمه : ص ١٠٤ ، وكشف المراد : ص ١٠٧ ، وتعليقه الأستاذ حسن زاده فى المقام.

٢- الخلق هو الإيجاد عن ماده ، والعليه أعم منه.

٣- لا يخفى : أنه بعد ما كان ما سوى هذا الأمر من القيود والأحكام معرفاً للمتضايقين - جامعا مانعا - لاوجه لذكر هذا القيد أى جواز الارتفاع بل هو مضر بالتعريف لإخراجه بعض الأمثله. وأما ما تصدى له (قدس سره) فى حل الأعضاء فالإنصاف أنه لا يخلو عن تكلف.

وإذا اتفق في بعض الأمثلة أن المتضايين لا يرتفعان كالعلة والمعلول ، فليس ذلك لأنهما متضايان. بل لأمر يخصهما (1) ، لأن كل شيء موجود لا يخلو إما أن يكون عله أو يكون معلولاً.

وعلى هذا البيان يصح تعريف المتضايين بأنهما : «الوجوديان اللذان يتعلقان معاً ولا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة ويجوز أن يرتفعا».



تمريبات

١- بين المترادفه والمتباينه من هذه الأمثلة بعد التدقيق في كتب اللغة :

كتاب

وسفر

مقول

ولسان

خطيب

ومصقع

ص: ٥٨

۱- وإلا لكان كل متضايين كذلك.

فرس

وصاهل

ليل

ومساء

عين

وناظر

شاعر

وناظم

مصنع

وسامع

جلوس

وقعود

متكلم

ولسن

كف

ويد

قدّ

وقطع

٢- اذكر ثلاثة أمثله لكل من المتخالفه والمتمثاله.

٣- بين أنواع التقابل فى الأمثله الآتية

الخير والشر، النور والظلمه ، الحركة والسكون ، الظلم والعدل ، الملتحي والأمرد ، المنتعل والحافى ، الصباح والمساء ، الدال والمدلول ، التصور والتصديق ، العلم والجهل ، القيام والقعود ، العالم والمعلوم.

٣- المفرد والمركب

إشاره

(١)

ينقسم اللفظ مطلقاً «غير معتبر فيه أن يكون واحداً أو متعدداً» إلى قسمين :

أ - «المفرد» ويقصد المنطقيون به :

«أولاً» اللفظ الذى لا جزء له ، مثل الباء من قولك : كتبت بالقلم ، و «ق» فعل أمر من وقى يقى .

«ثانياً» اللفظ الذى له جزء إلا أن جزء اللفظ لا يدل على جزء المعنى حين هو جزء له (٢) ، مثل : محمد. على. قرأ. عبد الله. عبد الحسين. وهذان .

ص : ٥٩

١- راجع الحاشيه : ص ٢٤ وشرح الشمسيه : ص ٣٣ ، وشرح المنظومه : ص ١٤ ، وشرح المطالع : ص ٣٧ ، واللمعات «منطق نوين : ص ٥» والجوهر النضيد : ص ٧ ، والإشارات وشرحه : ص ٣١ ، والنجاه : ص ٥ ، والتحصيل : ص ٨ ، وتأمل فى الاختلافات الموجوده بين المراجع من حيث دخل الإراده فيهما وعدمه.

٢- أى حين يكون جزء اللفظ جزءا له ، وإن كان حين لا يكون جزءا ويستعمل مستقلا دالا على معنى أو على جزء المعنى «شرح الإشارات ص ٣٢ و ٣٣» مثل «ان» من «إنسان» حيث يدل على معنى الشرط حين يستعمل مستقلا ، ومثل «يد» من «يد الله» علما حيث يدل على جزء المسمى.

الأخيران إذا كانا اسمين لشخصين فأنت لا- تقصد بجزء اللفظ «عبد» و «الله» و «الحسين» معنى أصلاً ، حينما تجعل مجموع الجزئين دالاً على ذات الشخص. وما مثل هذا الجزء إلا كحرف «م» من محمد وحرف «ق» من قرأ.

نعم فى موضع آخر قد تقول «عبد الله» وتعنى بعبد معناه المضاف إلى الله تعالى كما تقول «محمد عبد الله ورسوله». وحينئذ يكون نعتاً لا اسماً ومركباً لا مفرداً. أما لو قلت «محمد بن عبد الله» فعبد الله مفرد هو اسم أب محمد.

أما النحويون فعندهم مثل «عبد الله» إذا كان اسماً لشخص مركب لا مفرد ، لأن الجبهه المعتره لهم فى هذه التسميه تختلف عن الجبهه المعتره عند المناطقه. إذ النحوى ينظر إلى الإعراب والبناء ، فما كان له إعراب أو بناء واحد فهو مفرد وإلا فمركب كعبد الله علماً فإن «عبد الله» له إعراب و «الله» له إعراب. أما المنطقى فإنما ينظر المعنى فقط.

إذن المفرد عند المنطقى هو : «اللفظ الذى ليس له جزء يدل (1) على جزء معناه حين هو جزء».

ب - «المركب» ويسمى القول ، وهو اللفظ الذى له جزء يدل على جزء معناه حين هو جزء مثل «الخمير مضر» ، الجزءان : «الخمير» ، و «مضر» يدل كل منهما على جزء معنى المركب. ومنه «الغيبه جهد العاجز» فالمجموع مركب و «جهد العاجز» مركب أيضاً. ومنه «شر الإخوان من تكلف له»

ص : ٦٠

١- (*) ليتنبه الاساتذه انا لم نأخذ فى الدلاله قيد القصد كما صنع بعضهم ، لانا نعتقد أن الدلاله لاتحصل بغير القصد. وتعريفنا للدلاله فيما مضى كفيل بالبرهان على ذلك. فمثل «الحيوان الناطق» لو جعل علما لاحد افراد الانسان لا يدل جزؤه على جزء معناه. وهو مثل «عبدالله» لا فرق بينهما.

فالمجموع مركب ، و «شر الإخوان» مركب أيضاً ، و «من تكلف له» مركب أيضاً ...

أقسام المركب

إشاره

المركب : تام وناقص. التام : خبر وإنشاء.

أ- التام و الناقص

(١)

١- بعض المركبات للمتكلم أن يكتفى في إفاده السامع ، والسامع لا ينتظر منه إضافه لفظ آخر لإتمام فائدته. مثل الصبر شجاعه. قيمه كل امرئ ما يحسنه. إذا علمت فاعمل - فهذا هو «المركب التام». ويعرّف بأنه : «ما يصح للمتكلم السكوت عليه».

٢- أما إذا قال : «قيمه كل امرئ ...» وسكت ، أو قال : «إذا علمت ...» بغير جواب للشرط ، فإن السامع يبقى منتظراً ويجده ناقصاً ، حتى يتم كلامه. فمثل هذا يسمى «المركب الناقص». ويعرف بأنه : «ما لا يصح السكوت عليه».

ب- الخبر والإنشاء

كل مركب تام له نسبه قائمه بين أجزائه تسمى النسبه التامه أيضاً ، وهذه النسبه :

١- قد تكون لها حقيقه ثابتة في ذاتها ، مع غرض النظر عن اللفظ وإنما يكون لفظ المركب حاكياً وكاشفاً عنها. مثلما إذا وقع حادث أو يقع فيما يأتى ، فأخبرت عنه ، كمطر السماء ، فقلت : مطرت السماء ، أو تمطر

ص: ٦١

١- راجع شرح الشمسيه : ص ٤٢ ، وشرح المطالع : ص ٤٦ ، واللمعات : ص ٥ والجوهر النضيد : ص ٧ ، والإشارات : ص ٣١ وشرحه : ص ٣٦.

غداً. فهذا يسمى «الخبر» ويسمى أيضاً «القضية» و «القول»(١).

ولا يجب في الخبر أن يكون مطابقاً للنسبة الواقعة : فقد يطابقها فيكون صادقاً ، وقد لا يطابقها فيكون كاذباً.

إذن الخبر هو : «المركب التام الذى يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب»(٢). والخبر هو الذى يهم المنطقى أن يبحث عنه ، وهو متعلق التصديق.

٢- وقد لا تكون للنسبة التامة حقيقته ثابتة بغض النظر عن اللفظ ، وإنما اللفظ هو الذى يحقق النسبة ويوجد بها بقصد المتكلم ، وبعبارة أوضح أن المتكلم يوجد المعنى بلفظ المركب ، فليس وراء الكلام نسبة ، لها حقيقته ثابتة يطابقها الكلام تارة ولا يطابقها أخرى. ويسمى هذا المركب «الإنشاء». ومن أمثلته :

١- «الأمر» نحو : احفظ الدرس.

٢- «النهى» نحو : لا تجالس دعاه السوء.

٣- «الاستفهام» نحو : هل المريخ مسكون؟

٤- «النداء» نحو : يا محمد!

٥- «التمنى» نحو : لو أن لنا كره فنكون من المؤمنين!

٦- «التعجب» نحو : ما أعظم خطر الإنسان!

٧- «العقد» كإنشاء عقد البيع والإجاره والنكاح ونحوها نحو بعت وآجرت وأنكحت.

٨- «الإيقاع» : كصيغه الطلاق والعتق والوقف ونحوها نحو فلانه طالق. وعبدى حر.

وهذه المركبات كلها ليس لمعانيها حقائق ثابتة فى أنفسها - بغض النظر .

ص: ٦٢

١- القول الجازم - البصائر : ص ٤٩.

٢- (*) ستأتى اضافته كلفه «لذاته» فى تعريف الخبر والانشاء فى بحث القضايا ، فراجع.

عن اللفظ - تحكى عنها (١) فتطابقها أو لا تطابقها ، وإنما معانيها تنشأ وتوجد باللفظ ، فلا يصح وصفها بالصدق والكذب.

فالإنشاء هو : «المركب التام الذى لا يصح أن نصفه بصدق وكذب».

أقسام المفرد

المفرد : كلمه ، اسم ، أداه. (٢)

١- «الكلمه» وهى الفعل باصطلاح النحاه. مثل : كتب. يكتب. اكتب. فإذا لاحظنا هذه الأفعال أو الكلمات الثلاث نجدها :

«أولاً» تشارك فى مادته لفظيه واحده محفوظه فى الجميع هى «الكاف فالتاء فالباء». وتشارك أيضاً فى معنى واحد هو معنى الكتابه ، وهو معنى مستقل فى نفسه.

و «ثانياً» تفرق فى هيئاتها اللفظيه ، فإن لكل منها هيئه تخصصها. وتفرق أيضاً فى دلالتها على نسبه تامه زمانيه تختلف باختلافها ، وهى نسبه ذلك المعنى المستقل المشترك فيها إلى فاعل ما ، غير معين فى زمان معين من الأزمنه : فكتب تدل على نسبه الحدث «وهو المعنى المشترك» إلى فاعل ما ، واقعه فى زمان مضى. ويكتب على نسبه تجدد الوقوع فى الحال أو فى الاستقبال إلى فاعلها. واكتب على نسبه طلب الكتابه فى الحال من فاعل ما.

ومن هذا البيان نستطيع أن نستنتج أن ماده التى تشارك فيها الكلمات الثلاث تدل على المعنى الذى تشارك فيه ، وأن الهيئه التى تفرق فيها

ص : ٦٣

١- الصحيح : تحكيها ، فإن الحكايه إذا كانت بمعنى الكشف لم يتعد ب «عن» وما يتعدى بها إنما هى الحكايه بمعنى نقل القول.

٢- راجع شرح الشمسيه : ص ٣٦ ، والقواعد الجليه : ص ٢٠٠ ، وأساس الاقتباس : ص ١٥ ، وشرح الإشارات : ص ٣٣.

وتختلف تدل على المعنى الذى تفترق فيه ويختلف فيها.

وعليه يصح تعريف الكلمه بأنها : «اللفظ المفرد الدال بمادته على معنى مستقل فى نفسه وبهيئته على نسبه ذلك المعنى إلى فاعل لا بعينه نسبه تامه زمانيه».

وبقولنا : نسبه تامه تخرج الأسماء المشتقه كاسم الفاعل والمفعول والزمان والمكان ، فإنها تدل بمادتها على المعنى المستقل وبهيئتها على نسبه إلى شىء لا بعينه فى زمان ما ، ولكن النسبه فيها ناقصه لا تامه.

٢- «الاسم» : وهو اللفظ المفرد الدال على معنى مستقل فى نفسه غير مشتمل على هيئه تدل على نسبه تامه زمانيه. مثل : محمد. إنسان. كاتب. سؤال. نعم قد يشتمل على هيئه تدل على نسبه ناقصه كأسماء الفاعل والمفعول والزمان ونحوها كما تقدم ، لأنها تدل على ذات لها هذه الماده.

٣- «الأداة» وهى الحرف باصطلاح النحاه. وهو يدل على نسبه بين طرفين. مثل : «فى» الداله على النسبه الظرفيه. و «على» الداله على النسبه الاستعلائيه. و «هل» الداله على النسبه الاستفهاميه. والنسبه دائماً غير مستقله فى نفسها ، لأنها لا تتحقق إلا بطرفيهها. فالأداة تعرف بأنها : «اللفظ المفرد الدال على معنى غير مستقل فى نفسه».

«ملاحظه»

الأفعال الناقصه مثل كان وأخواتها (١) فى عرف المنطقيين - على التحقيق - تدخل فى الأدوات ، لأنها لا تدل على معنى مستقل فى نفسها لتجردها عن الدلاله على الحدث ، بل إنما تدل على النسبه الزمانيه فقط. فلذلك تحتاج إلى جزء يدل على الحدث ، نحو «كان محمد قائماً» فكلمه

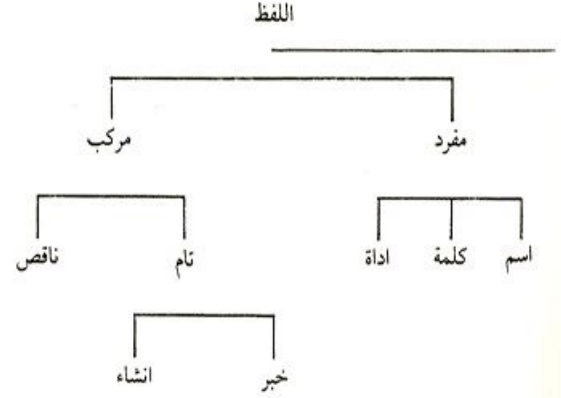
ص : ٦٤

١- ومثلها أفعال المقاربه ، كما لا يخفى.

قائم هي التي تدل عليه.

وفي عرف النحاة معدوده من الأفعال وبعض المناطقه يسميها «الكلمات الوجودية» (1). (2).

الخلاصه :



تمارينات

1- ميز الألفاظ المفردة والمركبة مما يأتي :

مكة

المكرمه

تأبط

شراً

صردر (3)

جعفر

الصادق

امرؤ

القيس

منتدى

النشر

ملك

العراق

أبو

طالب

النجف

الأشرف

ص: ٦٥

١- ولعل مرادهم أنها كلمات - أى أفعال - تدل على وجود النسبه فحسب ، نظير الأفعال المعينه فى اللغه الفارسىه.

٢- راجع حاشيه شرح الشمسىه : ص ٣٦ ، وتعليقه الأستاذ حسن زاده على شرح المنظومه : ص ١٠٨.

٣- لقب عبد السلام الشاعر.

هنيئاً

ديك

الجن

صبرا

٢- ميز المركبات التامه والناقصه والخبر والإنشاء مما يأتي :

الله

اكبر

نجمه

القطب

يا

الله

صباح

الخير

السلام

عليكم

ماء

الفرات

غير

المغضوب عليهم

لا

إله إلا الله

زر

غبا تزدد حبا

سبحان

ربى العظيم وبحمده

شاعر وناظم

٣- اذكر كم هى الإنشاءات والأخبار فى سورة القدر.

٤- إن اللفظ المحذوف دائماً يعتبر كالموجود ، فقولنا فى العنوان : «تمرينات» أتعدده مفرداً أم مركباً. ولو كان مركباً فماذا تظن :
أهو ناقص أم تام.

٥- تأمل هل يمكن أن يقع تقابل التضاد بين «الأدوات» ولماذا؟

ص: ٦٦

الباب الثاني : مباحث الكلى

اشاره

ص: ٦٧

يدرك الانسان مفهوم الموجودات التي يحسّ بها ، مثل : محمد(٢). هذا الكتاب. هذا القلم. هذه الورده. بغداد. النجف ... واذا تأملها(٣) يجد كل واحد منها لا ينطبق على فرد آخر ، ولا يصدق الا على ذلك الموجود وحده. وهذا هو المفهوم «الجزئي». ويصح تعريفه بأنه : «المفهوم الذي يمتنع صدقه على أكثر من واحد».

ص: ٦٨

١- راجع الحاشيه : ص ٣٠ ، وشرح الشمسيه : ص ٤٤ ، وشرح المنظومه : ص ١٦ ، وتعليقه الأستاذ حسن زاده فى المقام ، وشرح المطالع : ص ٤٧ _ ٥٠ ، واللمعات «منطق نوين : ص ٥» ، والجواهر النضيد : ص ٨ ، وأساس الاقتباس : ص ١٩ ، ومنطق الإشارات : ص ٣٧ ، والنجاه : ص ٦.

٢- إن قلت : كيف يكون «محمد» جزئياً مع أنه اسم لأشخاص كثيرين فيصدق على كل منهم ويحتاج لإرادته فرد خاص منهم إلى القرينه؟ قلت : «محمد» لفظ مشترك ، حيث إنه وضعه كل من آباء أولئك الأشخاص لابنه بخصوصه ، فله معان متعدده كل منها مفهوم جزئى يمتنع صدقه على أكثر من واحد. وليس له مفهوم واحد يقبل الانطباق على أكثر من واحد. وأما احتياجه إلى القرينه فإنما هو لتعيين المعنى المراد من بين المعانى ، كما فى كل مشترك ، ومنشأ توهم المستشكل غلطه بين صدق اللفظ على كثيرين الذى هو ملاك الاشتراك اللفظى ، وصدق المفهوم الواحد على كثيرين الذى هو ملاك الكليه وهو الاشتراك المعنوى.

٣- أى : تأمل هذه المفاهيم.

ثم ان الانسان اذا رأى جزئيات متعدده ، وقاس بعضها الى بعض ، فوجدتها تشترك فى صفة واحده انتزع منها صوره مفهوم شامل ينطبق على كل واحد منها. وهذا المفهوم الشامل أو «الصورة المنتزعه» هو المفهوم «الكلى». ويصح تعريفه بأنه «المفهوم الذى لا يمتنع صدقه على اكثر من واحد».

مثل مفهوم : انسان. حيوان. معدن. ابيض. تفاحه. حجر. عالم. جاهل. جالس فى الدار. معترف بذنبه.

تكملة تعريف الجزئى والكلى

لا- يجب أن تكون أفراد الكلى موجوده فعلاً: فقد يتصور العقل مفهوماً كلياً صالحاً للانطباق على اكثر من واحد من دون ان ينتزعه من جزئيات موجوده بالفعل ، وانما يفرض له جزئيات يصح صدقه عليها ، بل قد يمتنع وجود حتى فرد واحد له مثل مفهوم «شريك البارى» ، ومفهوم «اجتماع النقيضين». ولا يضر ذلك فى كليته. وقد لا يوجد له الا فرد واحد ويمتنع وجود غيره ، مثل مفهوم «واجب الوجود» ، لقيام البرهان على ذلك ، ولكن العقل لا يمتنع من فرض أفراد لو وجدت لصدق عليها هذا المفهوم. ولو كان مفهوم «واجب الوجود» جزئياً ، لما كانت حاجه الى البرهان على التوحيد ، وكفى نفس تصور مفهومه لنفى وقوع الشركه فيه. وعليه فهذا الانحصار فى فرد واحد انما جاء من قبل أمر خارج عن نفس المفهوم ، لا أن نفس المفهوم يمتنع صدقه على أفراد كثيره.

اذن ، بمقتضى هذا البيان لا بد من اضافه قيد «ولو بالفرض» فى تعريفى الجزئى والكلى ، فالجزئى : «مفهوم يمتنع صدقه على كثير ولو بالفرض» ، والكلى : «لا يمتنع ... ولو بالفرض» (١).

ص: ٦٩

١- قيد «بالفرض» فى تعريف الجزئى للاحتراز عن مثل الواجب الوجود وفى تعريف الكلى لإدخاله ، فلولا له لم يكن تعريف الجزئى مانعا ، ولا تعريف الكلى جامعاً.

«تنبيه» مداليل الادوات كلها مفاهيم جزئيه ، والكلمات أى «الافعال» بهيئاتها تدل على مفاهيم جزئيه ، وبموادها على مفاهيم كليه. أما الاسماء فمداليلها تختلف ، فقد تكون كليه كأسماء الأجناس ، وقد تكون جزئيه كأسماء الاعلام وأسماء الاشاره والضمائر (١) ونحوها.

الجزئى الاضافى

(٢)

الجزئى الذى تقدم البحث عنه يسمى «الجزئى الحقيقى». وهنا اصطلاح آخر للجزئى يقال له «الجزئى الاضافى» ، لاضافته الى ما فووه ، ومع ذلك قد يكون كلياً اذا كان أضيق دائره من كلى آخر أوسع منه.

توضيحه : انك تجد أن «الخط المستقيم» مفهوم كلى منتزع من عدّه أفراد كثيره ، وتجد أن «الخط المنحنى» أيضاً مفهوم كلى منتزع من مجموعه افراد اخرى فاذا ضمنا احدى المجموعتين الى الاخرى وألغينا ما بينهما من الفروق ننتزع مفهوماً كلياً أكثر سعه من المفهومين الاولين يصدق على جميع أفرادهما ، وهو مفهوم «الخط». فهذا المفهوم الثالث الكبير نسبته الى المفهومين الصغيرين ، كنسبه كل منهما الى أفراد نفسه ، فكما كان الفرد من الصغير بالاضافه الى الصغير نفسه جزئياً ، فالكلى الصغير أيضاً بالاضافه الى الكلى الكبير كالجزئى من جهه النسبه ، فيسمى «جزئياً اضافياً» لا بالحقيقه لانه فى نفسه كلى حقيقه.

وكذا الجزئى الحقيقى من جهه اضافته الى الكلى الذى فووه يسمى

ص : ٧٠

١- يبدو أن ما ذكره صحيح فى ضمائر المتكلم والخطاب ، وأما ضمائر الغيبه فهى تختلف باختلاف مراجعها فإن كانت جزئيه فجزئيه ، وإن كانت كليه فكليه.

٢- راجع الحاشيه : ص ٣٥ ، وشرح المطالع : ص ٥١ ، والقواعد الجليه : ص ٢٢٧ ، وأساس الاقتباس : ص ١٧ ، وشرح الإشارات : ص ٣٧.

«جزئياً اضافياً». وهكذا كل مفهوم بالاضافه الى مفهوم أوسع منه دائره يسمي «جزئياً اضافياً» ، فزي مثلا جزئى حقيقى فى نفسه وجزئى اضافى بالقياس الى الحيوان ، وكذا الحيوان بالقياس الى الجسم النامى ، والجسم النامى بالقياس الى مطلق الجسم. اذن يمكن تعريف الجزئى الاضافى بأنه «الاخص من شىء» او «المفهوم المضاف الى ما هو اوسع منه دائره».

المتواطىء والمشكك

(١)

ينقسم الكلى الى المتواطىء والمشكك ، لأنه :

أولاً:- اذا لا- حظت كلياً مثل الانسان والحيوان والذهب والفضه ، وطبقته على أفراده ، فانك لا تجد تفاوتاً بين الافراد فى نفس صدق المفهوم عليها : فزيد وعمر وخالد الى آخر افراد الانسان من ناحيه الانسانيه سواء ، من دون أن تكون انسانيه احدهم أولى من انسانيه الآخر ولا- اشد ولا- اكثر ، ولا- أى تفاوت آخر فى هذه الناحيه. واذا كانوا متفاوتين فى نواحٍ اخرى غير الانسانيه ، كالتفاوت بالطول واللون والقوه والصحه والاخلاص وحسن التفكير ... وما الى ذلك.

وكذا أفراد الحيوان والذهب ، ونحوهما ، ومثل هذا الكلى المتوافقه أفراده فى مفهومه يسمي «الكلى المتواطىء» أى المتوافقه أفراده فيه ، والتواطؤ : هو التوافق والتساوى.

ثانياً : اذا لا حظت كلياً مثل مفهوم البياض والعدد والوجود ، وطبقته على أفراده ، تجد على العكس من النوع السابق ، تفاوتاً بين الافراد فى صدق المفهوم عليها ، بالاشتداد أو الكثره أو الاولويه أو التقدم. فنرى بياض الثلج أشد بياضاً من بياض القرطاس ، وكل منهما بياض وعدد الالف أكثر

ص: ٧١

١- راجع شرح الشمسيه : ص ٣٨ ، وشرح المنظومه : ص ٣٨ ، وتعليقه الأستاذ حسن زاده فى المقام ، وشرح المطالع : ص ٤٥ ، وأساس الاقتباس : ص ١٢.

من عدد المائه ، وكل منهما عدد. ووجود الخالق أولى من وجود المخلوق ، ووجود العله متقدم على وجود المعلول بنفس وجوده لا- بشيء آخر ، وكل منهما وجود. وهكذا الكلى المتفاوتة افراده فى صدق مفهومه عليها يسمى «الكلى المشكك» والتفاوت يسمى «تشكيكاً».

تمرينات

١- عينّ الجزئى والكلى من مفاهيم الاسماء الموجوده فى الايات التاليه :

أ - ما كل ما يتمنى المرء يدركه

تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن

ب - هذا الذى تعرف البطحاء وطأته

والبيت يعرفه والحل والحرم (١)

ج - نحن بما عندنا وانت بما

عندك راض والرأى مختلف

٢- بينّ ما اذا كانت الشمس والقمر والعنقاء والغول والثريا والجدى والارض من الجزئيات الحقيقه أو من الكليات واذكر السبب.

٣- اذا قلت لصديق «ناولنى الكتاب» وكان فى يده كتاب ما ، فما المفهوم من الكتاب هنا جزئى أم كلى؟

٤- اذا قلت لكاتبى : «بعنى كتاب القاموس» ، فما مدلول كلمه القاموس ، جزئى أم كلى؟

٥- اذا قال البائع : «بعتك حقه من هذه الصبره من الطعام» فما المبيع جزئى أم كلى؟

٦- عين المتواطىء والمشكك من الكليات التاليه :

العلم. الكتاب. القلم. العدل. السواد. النبات. الماء. النور. الحياه. القدره. الجمال. المعدن. .)

ص: ٧٢

١- للفرزدق الشاعر ، قالها فى مدح زين العابدين «عليه السلام».

٧- اذكر خمسه امثله للجزئى الاضافى ، واختر ثلاثه منها من التمرين السابق.

المفهوم و المصداق

اشاره

«المفهوم»: نفس المعنى بما هو ، أى نفس الصورة الذهنيه المنتزعه من حقائق الاشياء.

و «المصداق»: ما ينطبق عليه المفهوم ، أو حقيقه الشئ الذى تنتزع منه الصورة الذهنيه «المفهوم».

فالصورة الذهنيه لمسمى «محمد» مفهوم جزئى ، والشخص الخارجى الحقيقى مصداقه. والصورة الذهنيه لمعنى «الحيوان» مفهوم كلى ، وافراده الموجوده وما يدخل تحته من الكليات كالانسان والفرس والطير مصاديقه. والصورة الذهنيه لمعنى «العدم» مفهوم كلى ، وما ينطبق عليه وهو العدم الحقيقى مصداقه ... وهكذا.

«لفت نظر»: يعرف من المثال الاول ان المفهوم قد يكون جزئياً حقيقياً وازافياً. ويعرف من الثالث أن المصداق لا يجب أن يكون من الامور الموجوده والحقائق العينيه ، بل المصداق هو كل ما ينطبق عليه المفهوم وان كان أمراً عديمياً لا تحقق له فى الاعيان.

العنوان و المعنون

او دلالة المفهوم على مصداقه اذا حكمت على شئء بحكم قد يكون نظرك فى الحكم مقصوراً

ص: ٧٣

على المفهوم وحده ، بأن يكون هو المقصود فى الحكم ، كما تقول : «الانسان : حيوان ناطق(1)» فيقال للانسان حينئذ الانسان بالحمل الاولى.

وقد يتعدى نظرك فى الحكم الى أبعد من ذلك ، فتتنظر الى ما وراء المفهوم ، بأن تلاحظ المفهوم لتجعله حاكياً عن مصداقه ودليلاً عليه ، كما تقول : «الانسان ضاحك» أو «الانسان فى خسر» ، فتشير بمفهوم الانسان الى اشخاص افراده وهى المقصوده فى الحكم ، وليس ملاحظه المفهوم فى الحكم وجعله موضوعاً الا للتوصل الى الحكم على الافراد. فيسمى المفهوم حينئذ «عنواناً» والمصداق «معنوياً». ويقال لهذا الانسان : الانسان بالحمل الشايع.

ولأجل التفرقه بين النظيرين نلاحظ الامثله الآتية :

١- اذا قال النحاه : «الفعل لا- يخبر عنه». فقد يعترض عليهم فى بادى الرأى ، فيقال لهم : هذا القول منكم اخبار عن الفعل ، فكيف تقولون لا يخبر عنه؟

والجواب : ان الذى وقع فى القضييه مخبراً عنه ، وموضوعاً فى القضييه هو مفهوم الفعل ، ولكن ليس الحكم له بما هو مفهوم ، بل جعل عنواناً وحاكياً عن مصاديقه وآله لملاحظتها ، والحكم فى الحقيقه راجع للمصدايق نحو ضرب ويضرب. فالفعل الذى له هذا الحكم حقيقه هو الفعل بالحمل الشايع.

٢- واذا قال المنطقى : «الجزئى يمتنع صدقه على كثيرين» ، فقد

ص: ٧٤

١- فى مقام تعريف الإنسان : حيث إنه فى هذا المقام يكون المقصود بالذات بيان مفهوم المعرف. وأما إذا أريد من الإنسان فى المثال أفراده - وهذه الإراده ممكنه كمال الإمكان - لم يكن مثالا لما رامه ، بل كان من قبيل القسم الثانى. فالأولى ترك هذا المثل والتمثيل بنحو الإنسان كلى. هذا مضافاً إلى اشتراك المثل بين ما كان الحمل فيه أولياً وبين ما كان الموضوع مأخوذاً بالحمل الأولى.

يعترض فيقال له : الجزئى يصدق على كثيرين ، لان هذا الكتاب جزئى ومحمد جزئى وعلى جزئى ، ومكه جزئى ، فكيف قلتم يمتنع صدقه على كثيرين؟

والجواب : مفهوم الجزئى أى الجزئى بالحمل الاولى : كلى؛ لا جزئى؛ فيصدق على كثيرين ، ولكن مصداقه أى حقيقه الجزئى يمتنع صدقه على الكثير ، فهذا الحكم بالامتناع للجزئى بالحمل الشايح ، لا للجزئى بالحمل الاولى الذى هو كلى.

٣- واذا قال الاصولى : «اللفظ المجمل : ما كان غير ظاهر المعنى» ، فقد يعترض فى بادى الرأى فيقال له : اذا كان المجمل غير ظاهر المعنى فكيف جاز تعريفه ، والتعريف لا يكون الا لما كان ظاهراً معناه؟

والجواب : مفهوم المجمل أى المجمل بالحمل الاولى ميبين ظاهر المعنى لكن مصداقه أى المجمل بالحمل الشايح كاللفظ المشترك المجرد عن القرينه غير ظاهر المعنى. وهذا التعريف للمجمل بالحمل الشايح.

تمرينات

١- لو قال القائل : «الحرف لا يخبر عنه» ، فاعترض عليه انه كيف أخبرت عنه؟ فبماذا تجيب؟

٢- لو اعترض على قول القائل : «العدم لا يخبر عنه» أنه قد اخبرت عنه الآن ، فما الجواب؟

٣- لو اعترض على المنطقى بأنه كيف تقول : «ان الخبر كلام تام يحتمل الصدق والكذب» وقولك «الخبر» جعلته موضوعاً لهذا الخبر فهو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب.

٤- لو قال لك صاحب علم التفسير : «المتشابه محكم» وقال الاصولي «المجمل مبين» وقال المنطقي «الجزئي كلي» و «الكلي غير موجود بالخارج (١)» ، فيماذا تفسر كلامهم ليرتفع هذا التهافت الظاهر.

٥- لو قال القائل : «العله والمعلول متضائفان. وكل متضائفين يوجدان معاً». وهذا ينتج ان العله والمعلول يوجدان معاً. وهذه النتيجة غلط باطل ، لان العله بالضروره متقدمه على المعلول ، فبأى بيان تكشف هذه المغالطه.

ومثله لو قال : الاب والابن متضائفان أو المتقدم والمتأخر متضائفان وكل متضائفين يوجدان معاً.

ص: ٧٦

١- (*) في الخارج ، ظ.

تقدم فى الباب الاول انقسام الالفاظ الى مترادفه ومتباينه. والمقصود بالتباين هناك التباين بحسب المفهوم (١) أى ان معانيها متغايره. وهنا سنذكر أن من جمله النسب ، التباين والمقصود به التباين بحسب المصداق.

فما كنا نصلح عليه هناك بالمتباينه ، هنا نقسم النسبه بينها الى اربعة أقسام ، وقسم منها المتباينه لاختلاف الجبهه المقصوده فى البحثين ، فانا كنا نتكلم هناك عن تقسيم الالفاظ بالقياس الى تعدد المعنى واتحاده. اما هنا فالكلام عن النسبه بين المعانى باعتبار اجتماعها فى المصداق وعدمه. ولا يتصور هذا البحث الا بين المعانى المتغايره اى المعانى المتباينه بحسب المفهوم اذ لا يتصور فرض النسبه بين المفهوم ونفسه.

فنقول : كل معنى اذا نسب الى معنى آخر (٢) يغايره ويباينه مفهوماً فاما ان يشارك كل منهما الآخر فى تمام افرادهما وهما المتساويان. واما أن يشارك كل منهما الآخر فى بعض أفرادهما وهما اللذان بينهما نسبه العموم والخصوص من وجه واما أن يشارك أحدهما الآخر فى جميع افراده دون العكس وهما اللذان بينهما نسبه العموم

ص: ٧٧

١- لا يخفى ما فيه من المسامحه بعد ما كان التباين هناك صفه للألفاظ ، وتكون النسب الأربعة بين المعانى كما يصرح بذلك فى ذيل هذه العبارات.

٢- راجع الحاشيه : ص ٣٢ ، وشرح الشمسيه : ص ٦٣ ، وشرح المطالع : ص ٥١.

والخصوص مطلقاً. واما أن لا- يشارك احدهما الآخر أبداً وهما المتباينان. فالنسب بين المفاهيم أربع : التساوى ، والعموم والخصوص مطلقاً ، والعموم والخصوص من وجه ، والتباين.

١- «نسبه التساوى» : وتكون بين المفهومين اللذين يشتركان فى تمام افرادهما كالانسان والضاحك فان كل انسان ضاحك وكل ضاحك انسان. ونقربهما الى الفهم بتشبيهما بالخطين المتساويين اللذين ينطبق احدهما على الآخر تمام الانطباق. ويمكن وضع نسبه التساوى على هذه الصورة :

ب = ح

باعتبار أن هذه العلامه (=) علامه على التساوى ، كما هى فى العلوم الرياضيه وتقرأ يساوى. وطرفاها «ب ، ح» حرفان يرمز بهما الى المفهومين المتساويين.

٢- «نسبه العموم والخصوص مطلقاً» وتكون بين المفهومين اللذين يصدق احدهما على جميع ما يصدق عليه الآخر وعلى غيره ويقال للاول : «الاعم مطلقاً» وللتانى «الاخص مطلقاً» كالحيوان والانسان والمعدن والفضه فكل ما صدق عليه الانسان يصدق عليه الحيوان ولا عكس. فانه يصدق الحيوان بدون الانسان. وكذا الفضه والمعدن.

ونقربهما الى الفهم بتشبيهما بالخطين غير المتساويين. وانطبق الا- كبر منهما على تمام الاصغر وزاد عليه. ويمكن وضع هذه النسبه على الصورة الآتية :

ب < ح

باعتبار ان هذه العلامه «<» تدل على أن ما قبلها أعم مطلقاً مما بعدها وتقرأ «أعم مطلقاً من» كما تقرأ فى العلوم الرياضيه «أكبر من».

ص : ٧٨

ويصح ان نقلبها ونضعها على هذه الصورة :

ح > ب

وتقرأ «أخص مطلقاً من» كما تقرأ فى العلوم الرياضيه «أصغر من» فتدل على ان ما قبلها اخص مطلقاً مما بعدها.

٣- «نسبه العموم والخصوص من وجه»: وتكون بين المفهومين اللذين يجتمعان فى بعض مصاديقهما ويفترق كل منهما عن الآخر فى مصاديق تخصه كالطير والاسود فانهما يجتمعان فى الغراب لانه طير واسود ويفترق الطير عن الاسود فى الحمام مثلاً والاسود عن الطير فى الصوف الاسود مثلاً. ويقال لكل منهما أعم من وجه وأخص من وجه.

ونقربهما الى الفهم بتشبيههما بالخطين المتقاطعين هكذا ... يلتقيان فى نقطه مشتركه ويفترق كل منهما عن الآخر فى نقاط تخصه. ويمكن وضع النسبه على الصوره الآتيه :

ب * ح

أى بين «ب ، ح» عموم وخصوص من وجه.

٤- «نسبهالتباين» وتكون بين المفهومين اللذين لا يجتمع احدهما مع الآخر فى فرد من الافراد أبداً. وامثلته جميع المعانى المتقابله التى تقدمت فى بحث التقابل وكذا بعض المعانى المتخالفه مثل الحجر والحيوان. ونشبهها بالخطين المتوازيين اللذين لا يلتقيان أبداً مهما امتدا. ويمكن وضع التباين على الصوره الآتيه :

ب // ح

أى ان ب يباين ح.

النسب بين نقيضى الكلّين

اشاره

كل كليين بينهما احدى النسب الاربع لا بد أن يكون بين نقيضيهما

ص : ٧٩

أيضا نسبه من النسب كما سيأتى. ولتعيين النسبه يحتاج الى اقامه البرهان. وطريقه البرهان التى نتبعها هنا تعرف «بطريقه الاستقصاء» او طريقه الدوران والترديد ، وسيأتى ذكرها فى مبحث «القياس الاستثنائى (١)». وهى أن تفرض جميع الحالات المتصوره للمسأله ومتى ثبت فسادها جميعا عدا واحده منها فان هذه الواحده هى التى تنحصر المسأله بها وتثبت صحتها.

فلنذكر النسبه بين نقيضى كل كليين مع البرهان فنقول :

١- «نقيضا المتساويين متساويان أيضا» أى انه اذا كان الانسان يساوى الناطق فان لا انسان يساوى لا ناطق. وللبرهان على ذلك نقول :

المفروض

أن

ب

ح =

والمدعى

أن

لا

ب = لا ح

«البرهان»

:

لو

لم يكن لا ب = لا ح

لكان بينهما احدى النسب الباقية. وعلى جميع التقادير لا بد أن يصدق احدهما بدون الآخر فى الجمله (٢).

فلو صدق لا ب بدون لا ح

لصدق لا ب مع ح لأن النقيضين لا يرتفعان

ولازمه ألا يصدق ب مع ح لأن النقيضين لا يجتمعان وهذا خلاف المفروض وهو ب = ح

وعليه فلا يمكن أن يكون بين لا ب ولا ح من النسب الاربع غيرالتساوى فيجب أن يكون :).

ص: ٨٠

١- يأتي في ص ٢٩٤.

٢- أى إجمالاً ومن دون تعيين أن صدق أحدهما بدون الآخر فى جميع الموارد «كما فى التباين الكلى» أو يختص ببعضها «كما فى العموم والخصوص» وكذا من دون تعيين أن أحدهما الصادق بدون الآخر هو أحدهما بخصوصه «كما فى العموم والخصوص مطلقاً حيث إنه هو الأعم فقط» أو هو كل منهما «كما فى العموم والخصوص من وجه والتباين الكلى».

لاب = لاح وهو المطلوب

٢- «نقيضا الأعم والخاص مطلقا بينهما عموم وخصوص مطلقا» ولكن على العكس أى ان نقيض الأعم أخص ونقيض الخاص أعم.

فاذا كان ب < ح

كان لاب > لاح

كالإنسان والحيوان فان «لا-إنسان» أعم مطلقا من «لا حيوان» لأن «لا إنسان» يصدق على كل «لا حيوان» ولا عكس فان الفرس والقرود والطيور الى آخره يصدق عليها لا إنسان وهي من الحيوانات. وللبرهنة على ذلك نقول :

المفروض ان ب < ح

والمدعى ان لاب > لاح

«البرهان» لو لم يكن لاب > لاح

لكان بينهما احدى النسب الباقية أو العموم والخصوص مطلقا بأن يكون نقيض الأعم اعم مطلقا لا أخص.

فلو كان لاب = لاح

لكان ب = ح لأن نقيضى المتساويين متساويان وهو خلاف الفرض.

ولو كان بينهما نسبة التباين أو العموم والخصوص من وجه أو أن «لاب» اعم مطلقا للزم على جميع الحالات الثلاث ان يصدق :
لاح بدون لاب

ويلزم حينئذ ان يصدق لاب مع ح لان النقيضين لا يرتفعان

ومعناه ان يصدق ح بدون ب

أى يصدق الأخص بدون الأعم وهو خلاف الفرض واذا بطلت الاحتمالات الاربعه تعين ان يكون :

ص: ٨١

٣- «نقيضا الأعم والأخص من وجه متباينان تباينا جزئيا(١)»: ومعنى «التباين الجزئي»: عدم الاجتماع في بعض الموارد مع غض النظر عن الموارد الأخرى سواء كانا يجتمعان فيها أو لا فيعم التباين الكلي والعموم والخصوص من وجه. لأن الأعم والأخص من وجه لا يجتمعان (٢) في بعض الموارد قطعا. وكذا يصح في المتباينين تباينا كليا أن يقال انهما لا يجتمعان (٣) في بعض الموارد.

فاذا قلنا: ان بين نقيضى الأعم والأخص من وجه تباينا جزئيا فالمقصود به انهما في بعض الامثله قد (٤) يكونان متباينين تباينا كليا وفي البعض الآخر قد (٥) يكون بينهما عموم وخصوص من وجه.

والأول مثل الحيوان واللانسان فان بينهما عموما وخصوصا من وجه لانهما يجتمعان في الفرس ويفترق الحيوان عن اللانسان في الانسان ويفترق اللانسان عن الحيوان في الحجر ولكن بين نقيضيهما تباينا كليا فان اللاحيوان يباين الانسان كليا. والثاني مثل الطير والاسود فان نقيضيهما لا طير ولا أسود بينهما عموم وخصوص من وجه أيضا لانهما يجتمعان في القرطاس ويفترق لا طير في الثوب الأسود ويفترق لا اسود في الحمام الابيض.

والجامع بين العموم والخصوص من وجه وبين التباين الكلي هو التباين الجزئي. وللبرهنه على ذلك نقول:

ص: ٨٢

١- راجع الحاشيه : ص ٣٣.

٢- بناء على ما ذكرنا في التعليقه السابقه ، لابد أن يبدل قوله : «لا يجتمعان» في الموضوعين بقولنا : «ينفك كل منهما عن الآخر».

٣- بناء على ما ذكرنا في التعليقه السابقه ، لابد أن يبدل قوله : «لا يجتمعان» في الموضوعين بقولنا : «ينفك كل منهما عن الآخر».

٤- لا يخفى عليك : أنه لا موقع للفظه «قد» في الموضوعين.

٥- لا يخفى عليك : أنه لا موقع للفظه «قد» في الموضوعين.

المفروض أن ب ... ح

والمدعى أن لا ب يباين لاح تبايناً جزئياً :

«البرهان» : لو لم يكن لا ب يباين لاح تبايناً جزئياً

لكان بينهما احدى النسب الاربع بالخصوص.

«١» فلو كان لا ب = لاح

للمزم ان يكون ب = ح لأن نقيضى المتساويين متساويان

وهذا خلاف الفرض.

«٢» ولو كان لا ب > لاح

لكان ب ح لأن نقيض الأعم اخص وهذا أيضا خلاف الفرض.

«٣» ولو كان لا ب لاح فقط

لكان ذلك دائما مع انه قد يكون بينهما تباين كلى كما تقدم فى مثال «لا حيوان وانسان».

«٤» ولو كان لا ب // لاح فقط

لكان ذلك دائما أيضا مع أنه قد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كما تقدم فى مثال «لا طير ولا اسود».

وعلى هذا تعين أن يكون «لا ب» يباين «لاح» تبايناً جزئياً «وهو المطلوب».

٤- «نقيضا المتباينين متباينان تبايناً جزئياً» ايضا. والبرهان عليه كالبرهان السابق بلا تغيير الا فى المثال لأنانرى ان بينهما فى بعض الأمثلة تبايناً كلياً كالموجود والمعدوم ونقيضا هما اللاموجود واللامعدوم وفى البعض الآخر عموماً وخصوصاً من وجه كالانسان والحجر ونقيضاهما لا- انسان ولا- حجر وبينهما عموم وخصوص من وجه لأنهما يجتمعان فى الفرس مثلاً ويفترق كل منهما عن الآخر فى عين الآخر فاللانسان يفترق عن اللاحجر فى واللاحجر عن اللانسان فى الانسان.

خلاصه و تمرينات

لنسه بين المفهومين النسبه بين نقيضيهما

١- التساوى التساوى

٢- العموم والخصوص من وجه ..

٣- التباين الكلى التباين الجزئى

٤- العموم والخصوص مطلقا ... العموم والخصوص مطلقا بالعكس

تمرينات

أ - بين ماذا بين الأمثله الآتیه من النسب الاربع وماذا بين نقيضيهما :

١- الكاتب والقارىء

٢- الشاعر والكاتب

٣- الشجاع والكریم

٤- السيف والصارم

٥- المايع والماء

٦- المشترك والمترادف

٧- السواد والحلاوه

٨- الأسود والحلو

٩- النائم والجالس

١٠- اللفظ والكلام

ب - اشرح البراهين على كل واحده من النسب بين نقيضى الكلين بعبارة واضحه مع عدم استعمال الرموز والاشارات.

ج - اذكر مثالين من غير ما مر عليك لكل من النسب الاربع.

اشاره

الكلية : ذاتي وعرضي.

الذاتي : نوع و جنس وفصل.

العرضي : خاصه وعرض عام.

قد يسأل سائل عن شخص انسان «من هو؟».

وقد يسأل عنه «ما هو؟».

فهل تجد فرقا بين السؤالين؟ - لا شك ان الاول سؤال عن مميزات الشخصيه. والجواب عنه : «ابن فلان» أو مؤلف كتاب كذا أو صاحب العمل الكذائي أو ذو الصفه الكذائيه ... وامثال ذلك من الاجوبه المقصود بها تعيين المسؤول عنه من بين الاشخاص امثاله. ويغلط المجيب لو قال : انسان لا نه لا يميزه عن امثاله من أفراد الانسان. ويصطلح في هذا العصر على الجواب عن هذا السؤال ب- «الهويه الشخصيه» مأخوذه من كلمه «هو» كالمعلومات التي تسجل عن الشخص في دفتر النفوس.

اما السؤال الثاني فانما يسأل به عن حقيقه الشخص التي يتفق بها مع الاشخاص الآخرين امثاله والمقصود بالسؤال تعيين تمام حقيقته بين

الحقائق لا شخصه بين الاشخاص. ولا يصلح للجواب الا كمال حقيقته فتقول : «انسان» دون ابن فلان ونحوه. ويسمى الجواب عن هذا السؤال : النوع وهو أول الكليات الخمسه وسيأتى قريبا تعريفه.

وقد يسأل السائل عن زيد وعمر ووخالد «ما هي؟».

وقد يسأل السائل عن زيد وعمر ووخالد وهذه الفرس وهذا الاسد «ما هي».

فهل تجد فرقا بين السؤالين؟

تأمل فيهما فستجد ان «الاول» سؤال عن حقيقه جزئيات متفقه بالحقيقه مختلفه بالعدد. و «الثانى» سؤال عن حقيقه جزئيات مختلفه بالحقيقه والعدد.

والجواب عن الاول بكمال الحقيقه المشتركه بينها فتقول : انسان. وهو «النوع» المتقدم ذكره.

وعن الثانى أيضا بكمال الحقيقه المشتركه بينها فتقول : حيوان ويسمى : الجنس

وهو ثانى الكليات الخمسه. وعليه يمكن تعريفهما بما يأتى :

١- «النوع» (١) هو تمام الحقيقه المشتركه بين الجزئيات المتكثره بالعدد فقط فى جواب ما هو؟.

ص: ٨٦

١- راجع الحاشيه : ص ٣٩ وحواشيها فى المقام ، وشرح الشمسيه : ص ٤٦ ، والقواعد الجليه : ص ٢٠٩ ، والجوهر النضيد : ص ١٢ ، وأساس الإقتباس : ص ٢٧ والإشارات وشرحه : ص ٧٩-٦٩ والنجاه : ص ٩ ، والتحصيل : ص ١٧ ، ونهايه الحكمه : ص ٧٨٦٨٥ ، وبدايه الحكمه : ص ٥٩-٦٢.

٢- «الجنس» (١) هو تمام الحقيقه المشتركه بين الجزئيات (٢) المتكثره [الواقع] (٣) بالحقيقه فى جواب ما هو؟.

- واذا تكثرت الجزئيات بالحقيقه فلا بد ان تتكثر بالعدد قطعاً.

وقد يسأل السائل عن الانسان والفرس والقرد «ما هي؟»

وقد يسأل السائل عن الانسان فقط «ما هو؟»

لا- حظ ان «الكليات» هي المسؤول عنها هذه المره! فماذا ترى ينبغى ان يكون الجواب عن كل من السؤالين؟ - نقول : اما الاول فهو سؤال عن كليات مختلفه الحقائق فيجاب عنه بتمام الحقيقه المشتركه بينها. وهو الجنس فتقول فى المثال «حيوان». ومنه يعرف ان الجنس يقع أيضاً جواباً عن السؤال بما هو عن الكليات المختلفه بالحقائق التى تكون أنواعاً له كما يقع جواباً عن السؤال بما هو الجزئيات المختلفه بالحقائق.

وأما الثانى. فهو سؤال بما هو عن كلى واحد. وحق الجواب الصحيح الكامل أن نقول فى المثال : «حيوان ناطق» فيتكفل الجواب بتفصيل ماهيه الكلى المسؤول عنه وتحليلها التى تمام الحقيقه التى يشاركه فيها غيره

ص: ٨٧

١- راجع الحاشيه : ص ٣٦ ، وشرح الشمسيه : ص ٤٩ ، وشرح المنظومه : ص ٢٣ ، والقواعد الجليه : ص ٢٠٩ ، والجوهر النضيد : ص ١٣ ، وأساس الاقتباس : ص ٢٤ _ ٢٧ ، والإشارات وشرحه : ص ٧٠ _ ٧٩ ، والتحصيل : ص ١٦ ، ونهايه الحكمه : ص ٧٨ ، وبدايه الحكمه : ص ٥٩ .

٢- سيأتى منه (قدس سره) : أن الجنس يقع جواباً عن السؤال عن الكليات المتكثره بالحقيقه أيضاً ، فكان اللازم أن يقال فى تعريفه - كما فى سائر كتب المنطق - : «هو المقول على الكثره المختلفه الحقيقه فى جواب ما هو» اللهم إلا- أن يراد بالجزئى الجزئى الإضافى حتى يشمل الكلى. أو يوجه بأن الاشتراك بين الجزئيات المتكثره بالحقيقه والاشتراك بين الأنواع كذلك متلازمان ، فاكتفى بأحدهما عن الآخر. هذا ، ولكن بعد اللتيا والتى ، لا- يسلم التعريف - كسابقه - عن محذور استعمال المشترك فيه ، فإن الجزئى قد مر أنه مشترك لفظاً بين الحقيقى والإضافى ، أو محذور عدم صراحه التعريف.

٣- ما بين المعوقين ليس فى الأصل ، بل يقتضيه المقام.

والى الخصوصيه التى بها يمتاز عن مشاركاته فى تلك الحقيقه. ويسمى مجموع الجواب «الحد التام» كما سيأتى فى محله. وتام الحقيقه المشتركه التى هى الجزء الاول من الجواب هى «الجنس» وقد تقدم. والخصوصيه المميزه التى هى الجزء الثانى من الجواب هى : الفصل

وهو ثالث الكليات. ومن هذا يتضح ان الفصل جزء من مفهوم الماهيه ولكنه الجزء المختص بها الذى يميزها عن جميع ما عداها كما ان الجنس جزؤها المشترك الذى أيضا يكون جزءاً للماهيات الأخرى. ويبقى شىء ينبغى ذكره.

وهو أنا كيف نسال ليقع الفصل وحده جواباً؟ وبعبارة أوضح : ان الفصل وحده يقع فى الجواب عن اى سؤال؟

نقول : يقع الفصل جواباً عما اذا سألنا عن خصوصيه الماهيه التى بها تمتاز عن اغيارها بعد أن نعرف تمام الحقيقه المشتركه بينها وبين اغيارها. فاذا رأينا شبحاً من بعيد وعرفنا انه حيوان وجهلنا خصوصيته فبطبيعتنا نسال فنقول : «أى حيوان هو فى ذاته». ولو عرفنا انه جسم فقط لقلنا : «أى جسم هو فى ذاته». وان شئت قلت بدل فى ذاته : فى جوهره أو حقيقته فان المعنى واحد. والجواب عن الاول «ناطق» فقط وهو فصل الانسان أو «صاهل» وهو فصل الفرس. وعن الثانى «حساس» مثلاً وهو فصل الحيوان.

اذن يصح أن نقول ان الفصل يقع فى جواب «أى شىء» وشىء كناية عن الجنس الذى عرف قبل السؤال عن الفصل. وعليه يصح تعريف الفصل بما يأتى :

«هو جزء الماهيه المختص بها (١) الواقع فى جواب أى شىء هو فى ذاته» (٢).

تقسيمات

١- النوع : حقيقى واضافى (٣)

٢- الجنس : قريب وبعيد ومتوسط (٤)(٥)

٣- النوع الاضافى : عال وسافل ومتوسط (٦)

٤- الفصل : قريب وبعيد (٧). مقوّم ومقسّم (٨).

ص: ٨٩

-
- ١- راجع الحاشيه : ص ٤٢ ، وشرح الشمسيه : ص ٥٢ ، والجوهر النضيد : ص ١٥ ، وأساس الإقتباس : ص ٢٨-٢٢ ، والإشارات وشرحه : ص ٨٨-٨٤ والنجاه : ص ٨ ، والتحصيل : ص ١٨ ، ونهايه الحكمه : ص ٨٢ ، وبدايه الحكمه : ص ٥٩ .
 - ٢- لا يخفى أنه جمع بين تعريفين للفصل ، فإن جزء الماهيه المختص بها ، تعريف تام والباقي أيضا تعريف تام.
 - ٣- لا يخفى عليك : أنه بعد ما لم يكن النوع بمعنى واحد منقسما إلى الحقيقى والإضافى بل كان مشتركا لفظيا بين الأمرين - كما سيصرح هو أيضا به بعد أسطر - لا يصح عده من التقسيمات.
 - ٤- الصحيح - كما عليه الجمهور - أن يقال : الجنس : عال ومتوسط وسافل ، وذلك لأن كلا من القريب والبعيد إضافى «نسبى» فالجنس السافل قريب بالإضافه إلى النوع ، والجنس المتوسط الأول قريب بالنسبه إلى الجنس السافل وبعيد بالنسبه إلى النوع ، والجنس المتوسط الثانى قريب بالنسبه إلى الجنس المتوسط الأول وبعيد بالنسبه إلى النوع والجنس السافل ، وجنس الأجناس قريب بالنسبه إلى ما يندرج تحته مباشرة وبعيد بالنسبه إلى غيره.
 - ٥- راجع الحاشيه : ص ٤١ ، وشرح الشمسيه : ص ٥٠ ، وشرح المنظومه : ص ٢٣ وشرح المطالع : ص ٨٢ ، واللمعات «منطق نوين» : ص ٩ ، والجوهر النضيد : ص ١٤ ، والإشارات وشرحه : ص ٨٢ ، والتحصيل : ص ١٧ .
 - ٦- راجع شرح المطالع : ص ٨٦ ، والجوهر النضيد : ص ١٤ ، وأساس الإقتباس : ص ٢٩ .
 - ٧- راجع الحاشيه ص ٤٣ ، وشرح الشمسيه : ص ٥٥ ، والإشارات ص ٨٨ .
 - ٨- راجع الحاشيه : ص ٤٤ ، وشرح المطالع : ص ٩١ ، والجوهر النضيد : ص ١٦ ، والإشارات وشرحه : ص ٨٩ .

١- لفظ النوع مشترك (١) بين معنيين احدهما «الحقيقي» وهو أحد الكليات الخمسه وقد تقدم. وثانيهما «الاضافى». والمقصود به الكلى الذى فوقه جنس. فهو نوع بالاضافه الى الجنس (٢) الذى فوقه سواء كان نوعا حقيقيا او لو يكن كالانسان بالاضافه الى جنسه وهو الحيوان وكالحيوان بالاضافه الى جنسه وهو الجسم النامى وكالجسم النامى بالاضافه الى الجسم المطلق وكالجسم المطلق بالاضافه الى الجوهر

٢- قد تتألف سلسله من الكليات يندرج بعضها تحت بعض كالسلسله المتقدمه التى تبتدىء بالانسان وتنتهى بالجوهر. فاذا ذهبت بها «متصاعدا» من الانسان فمبدؤها «النوع» وهو الانسان فى المثال وبعده الجنس الادنى الذى هو مبدأ سلسله الاجناس. ويسمى «الجنس القريب» (٣) لانه أقربها الى النوع. ويسمى أيضا «الجنس السافل». وهو الحيوان فى المثال.

ثم هذا الجنس فوقه جنس أعلى (٤) ... حتى تنتهى الى الجنس الذى ليس فوقه جنس. ويسمى «الجنس البعيد» و «الجنس العالى» و «الجنس الأجناس». وهو الجوهر فى المثال. أما ما بين السافل والعالى فيسمى

ص: ٩٠

١- راجع الحاشيه : ص ٤٠ ، وشرح الشمسيه : ص ٧١ ، وشرح المنظومه : ص ٢٥ ، وتعليقه الأستاذ حسن زاده فى المقام والجوهر النضيد : ص ١٥ ، والإشارات وشرحه : ص ٧٩-٨١.

٢- أى الكلى الذاتى الذى فوقه جنس ، أو يراد ما يكون فوقه جنس بلا واسطه ، فلا يكون إلا ذاتيا. كل ذلك لأن الصنف ليس من النوع الإضافى فى شئ.

٣- لا يخفى عليك : أن كلا من الجنس القريب والبعيد إضافى ، فالجنس السافل قريب بالإضافه إلى النوع ، والجنس المتوسط الأول قريب بالنسبه إلى الجنس السافل وبعيد بالنسبه إلى النوع ، والجنس المتوسط الثانى قريب بالنسبه إلى المتوسط الأول وبعيد بالنسبه إلى النوع والجنس السافل ، وجنس الأجناس قريب بالنسبه إلى ما يكون دونه مباشره وبعيد بالنسبه إلى غيره.

٤- الظاهر كلمه «أعلى» زائده.

«الجنس المتوسط» ويسمى «بعيدا» أيضا كالجسم المطلق والجسم النامي.

فالجنس عليه هذا قريب وبعيد ومتوسط أو سافل وعال ومتوسط.

٣- وإذا ذهبت في السلسلة متنازلا مبتدئا من جنس الاجناس الى ما دونه حتى تنتهي الى النوع الذى ليس تحته نوع. فما كان بعد جنس الاجناس يسمى «النوع العالى» وهو مبدأ سلسله الانواع الاضافيه وهو الجسم المطلق فى المثال. واخيرها أى منتهى السلسله يسمى «نوع الانواع» أو «النوع السافل» وهو الانسان فى المثال. اما ما يقع بين العالى والسافل فهو «المتوسط» كالحیوان والجسم النامى. فالجسم النامى جنس متوسط ونوع متوسط.

اذن النوع الاضافى : عال ومتوسط وسافل.

«تنبیه»

يتضح مما سبق ان كلا من المتوسطات لا بد أن يكون نوعا لما فوقه وجنسا لما تحته. والمتوسط النوع والجنس قد يكون واحد اذا تألفت سلسله الكليات من أربعة وقد يكون أكثر اذا كانت السلسله أكثر من اربعة.

فمثال الاول : «الماء» المندرج تحت «السائل» المندرج تحت «الجسم» المندرج تحت «الجوهر». أو «البياض» المندرج تحت «اللون» المندرج تحت «الكيف المحسوس» المندرج تحت «الكيف».

ومثال الثانى : سلسله الانسان الى الجوهر المؤلفه من خمس كليات كما تقدم أو «متساوى الساقين» المندرج تحت «المثلث» المندرج تحت «الشكل (1) المستقيم الاضلاع» المندرج تحت «الشكل المستوى» .

ص: ٩١

١- الصحيح أن يقال بدله : «السطح المستقيم الأضلاع ، المندرج تحت السطح المستوى ، المندرج تحت السطح المندرج تحت الكم» فإن الشكل ليس من مقول الكم ، وإنما هو من الكيفيات المختصة بالكميات. هذا إذا كان المثلث من أقسام السطح وإن كان من أقسام الشكل فما ذكره - أعلى الله مقامه - هو فى محله ، إلا قوله الأخير : «المندرج تحت الكم» فإنه لا بد أن يبدل بقولنا : «المندرج تحت الكيف».

المندرج تحت «الشكل» المندرج تحت «الكم». وهذه السلسلة مؤلفه من ستة كليات والانواع المتوسطة ثلاثه «المثلث والشكل المستقيم الاضلاع والشكل المستوي». والاجناس المتوسطة ثلاثه أيضا (الشكل المستقيم الاضلاع والشكل المستوي والشكل

٤- وكل نوع اضافى لا بد له من فصل (١) يكون جزءاً من ماهيته يقومها ويميزها عن الانواع الاخر التي فى عرضه المشتركه معه فى الجنس الذى فوقه كما يقسم الجنس الى قسمين احدهما نوع ذلك الفصل واثنيهما ما عداه كالحساس المقوم للحيوان والمقسم للجسم النامى الى حيوان وغير حيوان فيقال : الجسم النامى حساس وغير حساس.

ولكن الفصل الذى يقوم نوعه المساوى له لا بد أن يقوم أيضا ما تحته من الانواع. فالحساس المقوم للحيوان يقوم الانسان وغيره من أنواع الحيوان أيضا. لان الفصل للعالى لا بد ان يكون جزءا من العالى والعالى جزء من السافل (٢) وجزء الجزء جزء. فيكون الفصل المقوم للعالى جزءا من السافل فيقومه.

والقاعدته العامه أن نقول : «مقوم العالى مقوم السافل» ولا عكس.

والفصل أيضا اذا لوحظ بالقياس الى نوعه المساوى له قيل له

ص: ٩٢

١- وذلك لأن له جنسا ، فبالضروره لا بد له من فصل يقومه ويميزه عن مشاركاته فى الجنس. وأما النوع الحقيقى فهو على قسمين : مركب لا بد له من الفصل لأنه جزؤه ، وبسيط لا فصل له.

٢- لا يخفى عليك : أن كلا من العالى والسافل هنا أريد منه معناه اللغوى ، لا العالى والسافل المصطلحين فى ترتيب الأجناس والأنواع.

«الفصل القريب» كالحساس بالقياس الى الحيوان والناطق بالقياس الى الانسان. واذا لو حظ بالقياس الى النوع الذى تحت توعه قيل له «الفصل البعيد» كالحساس بالقياس الى الانسان.

والخلاصه : ان الفصل الواحد يسمى قريبا وبعيدا باعتبارين. ويسمى مقوما ومقسما باعتبارين.

الذاتى والعرضى

(١)

للذاتى و العرضى اصطلاحات فى المنطق تختلف معانيها. ولا- يهمننا الآن التعرض الا لاصطلاحهم فى هذا الباب وهو الذى يسمونه بكتاب «ايساغوجى» أى كتاب الكليات الخمسه حسب وضع مؤسس المنطق الحكيم «ارسطو». وكان علينا أن نتعرض لهذا الاصطلاح فى أول بحث الكليات الخمسه لولا انا اردنا ايضاح المعنى المقصود منه بتقديم شرح الكليات الثلاثه المتقدمه فنقول :

١- «الذاتى» : هو المحمول الذى تقوم ذات الموضوع به غير خارج عنها. ونعنى «بما تقوم ذات الموضوع به» ان ماهيه الموضوع لا تتحقق الا به فهو قوامها سواء كان هو نفس الماهيه كالانسان المحمول على زيد وعمر واو كان جزءاً منها كالحيوان المحمول على الانسان أو الناطق المحمول عليه (٢) فان نفس الماهيه أو جزأها يسمى «ذاتيا».

وعليه فالذاتى يعم النوع والجنس والفصل لان النوع نفس الماهيه الداخلة فى ذات الافراد والجنس والفصل جزآن داخلان فى ذاتها.

٢- «العرضى» هو المحمول الخارج عن ذات الموضوع لا حقاله بعد

ص: ٩٣

-
- ١- راجع شرح المنظومه : ص ٢٩ ، وشرح المطالع : ص ٦٣ ، والجوهر النضيد : ص ١٠ ، وأساس الاقتباس : ص ٢١ ، والإشارات وشرحه : ص ٣٨ و ص ٦٥ ، والتحصيل : ص ٩ .
- ٢- كان الأولى أن يقول : المحمول على نفسه حيث يقال : الإنسان إنسان.

تقومه بجميع ذاتياته كالمضحك اللاحق للانسان والماشى اللاحق للحيوان.

وعند ما يتضح هذا الاصطلاح ندخل الآن فى بحث باقى الكليات الخمسه وقد بقى منها اقسام العرضى فان العرضى ينقسم الى :

الخاصه و العرض العام

لان العرضى : وإما ان يختص بموضوعه الذى حمل عليه أى لا- يعرض لغيره فهو «الخاصه» سواء كانت مساويه لموضوعها كالمضحك (١) بالنسبه الى الانسان او كانت مختصه ببعض افراده كالشاعر والخطيب والمجتهد العارضه على بعض أفراد الانسان. وسواء كانت خاصه للنوع الحقيقى كالمثله السابقه او للجنس المتوسط كالمتحيز خاصه الجسم والماشى (٢) خاصه الحيوان او للجنس الاجناس كالموجود (٣) لا فى موضوع خاصه الجوهر.

وإما ان يعرض لغير موضوعه أيضا أى لا يختص به فهو «العرض العام» كالماشى بالقياس الى الانسان والطائر بالقياس الى الغراب والمتحيز بالقياس الى الحيوان او بالقياس الى الجسم النامى.

وعليه يمكن تعريف الخاصه والعرض العام بما يأتى :

ص: ٩٤

١- بالقوه.

٢- يفهم من هذا المثال وجود سقط فى العبارة لابد من الإتيان به لاستيفاء الأقسام ولتحقق ممثل لهذا المثال ، وذلك بأن يزداد بعد قوله : «أو للجنس» قولنا : «أو للنوع» أو يزداد بعد قوله : «المتوسط» قولنا : «أو القريب». ثم لا يخفى عليك ما فى عطف هذا على ما قبله فإن الحيوان ليس جنسا متوسطا فكان اللازم أن يقول : أو للجنس السافل كالماشى خاصه الحيوان.

٣- منه يعلم أن مقسم الكليات الخمسه ليس هى الماهيه ، بل أعم منها.

«الخاصه» (١): الكلى الخارج المحمول الخاص بموضوعه.

«العرض العام» (٢): الكلى الخارج المحمول على موضوعه وغيره.

تنبيهات وتوضيحات

اشاره

١- اجتماع الخاصه والعرض العام

قد يكون الشيء الواحد خاصه بالقياس الى موضوع وعرضا عاما بالقياس الى آخر كالماشى فانه خاصه للحيوان وعرض عام للانسان. ومثله الموجود لا فى موضوع والمتحيز ونحوها مما يعرض الاجناس (٣).

٢- اجتماع العرضى والذاتى

وقد يكون الشيء الواحد عرضيا بالقياس الى موضوع وذاتيا بالقياس الى آخر كالملون (٤) فانه عرضى بالقياس مع انه جنس للابيض والاسود ونحوهما. ومثله مفرق البصر فانه عرضى بالقياس الى الجسم مع انه فصل للابيض لان الابيض «ملون مفرق البصر» (٥).

٣- تقسيم الخاصه والفصل إلى مفرد و مركب

كل من الخاصه والفصل قد يكون مفردا وقد يكون مركبا (٦).

ص: ٩٥

١- راجع الحاشيه : ص ٤٦ ، وشرح الشمسيه : ص ٥٩ ، وشرح المطالع : ص ٩٦ ، الإشارات وشرحه : ص ٩٠ ، والتحصيل : ص ١٨ .

٢- راجع شرح الشمسيه : ص ٥٩ ، وشرح المطالع : ص ٩٦ ، والجوهر النضيد : ص ١٧ ، والإشارات ، ص ٩٠ ، والتحصيل ، ص ١٩ .

٣- وأما ما يعرض النوع الحقيقى من الخواص فهى خاصته ، ولا يتصور كونها عرضا عاما أيضا ، اللهم إلا بالنسبه إلى الصنف.

٤- بضم الميم وسكون اللام وفتح الواو وتشديد النون ، أى : ذى اللون.

٥- أى مفرق نور البصر. ولا- يخفى عليك أن تعريف الأبيض هذا مبتن على ما كان يراه بعض الطبيعيين القدماء من أن الرؤيه إنما هى بخروج الشعاع من العين ووقوعه على المرئى.

٦- لا- يخفى : أنه يختلف الوجه فى الإتيان به مركبا بحسب الأمثله. فقد يكون الوجه فيه عدم كون كل من الجزئين بمفرده مساويا للموضوع ، وبالتالي لا يمكن أن يكون بمفرده خاصه أو فصلا - كما فى المثال الأول - فيركب عرضيان عامان - مثلا -

للحصول على الخاصه. وقد يكون الوجه فيه - ويبدو أن هذا الوجه مختص بالفصل ، كما أن الوجه السابق مختص بالخاصه - أن الفصل الحقيقي لما كان مجهولا فيؤخذ لازمه ويذكر مقامه ، فربما كان اللازم أكثر من واحد فيوضع جميعا مقام الفصل الحقيقي - كما في المثال الثاني - راجع بدايه الحكمه ، الفصل الخامس من المرحله الخامسه.

مثال المفرد منهما الضاحك والناطق. ومثال المركب من الخاصه قولنا للانسان : «منتصب القامه بادی البشره». ومثال المركب من الفصل قولنا للحيوان : «حساس متحرك بالاراده».

٤- الصنف

تقدم ان الفصل يقوم النوع ويميزه عن أنواع جنسه أى يقسم ذلك الجنس أو فقل «نوع» الجنس. اما الخاصه فانها لا- تقوم لا- كلى الذى تختص به قطعاً الا انها تميزه عن غيره أى انها تقسم ما فوق ذلك الكلى. فهى كالفصل من هذه الناحيه فى كونها تقسم الجنس وتزيد عليه (١) بأنها تقسم العرض العام أيضا كالموجود لا فى موضوع الذى يقسم «الموجود» (٢) الى جوهر وغير جوهر.

وتزيد عليه أيضا بأنها تقسم كذلك النوع وذلك عندما تختص ببعض أفراد النوع كما تقدم كالشاعر المقسم للانسان. وهذا التقسيم للنوع يسمى فى المصطلح المنطقيين «تصنيفاً» وكل قسم من النوع يسمى «صنفاً».

فالصنف كل كلى اخص من النوع (٣) ويشترك مع باقى اصناف النوع .

ص: ٩٦

١- أى تزيد الخاصه على الفصل كما هو الظاهر ، ويؤيده ما سيأتى بعد سطرين من قوله : «وتزيد عليه أيضا» هذا ، ولكن لا يخفى أن هذا - على خلاف ما سيأتى - ليس زياده للخاصه على الفصل ، فإن الفصل أيضا يقسم العرض العام ، فإن الناطق - مثلاً - يقسم الماشى والمتحيز والموجود لا- فى موضوع ، والموجود ، وهى أعراض عامه للانسان والجسم النامى والجسم والجوهر.

٢- أيضا منه يعلم ، أن مقسم الكليات الخمسه ليست هى الماهيه.

٣- لا- يخفى عليك التهافت بين ما ذكره هنا فى تعريف الصنف وبين ما يأتى فى مبحث القسمه ص ١١٢-١١٣ والصحيح ما ذكره هناك من أن الصنف بعد كل كلى ذاتى قيد بخاصه أخص ، أو فقل هو الخاصه الأخص سواء كانت خاصه النوع أو خاصه الجنس.

فى تمام حقيقتها ويمتاز عنها بأمر عارض خارج عن الحقيقة.

والتصنيف كالتنوع الا ان التنوع للجنس باعتبار الفصول الداخلة فى حقيقه الاقسام. والتصنيف للنوع باعتبار الخواص الخارجه عن حقيقه الاقسام كتصنيف الانسان الى شرقى وغربى والى عالم وجاهل والى ذكر وانثى ... وكتصنيف الفرس الى أصيل وهجين وتصنيف النخل الى زهدى وبربن وعمرانى ... الى ما شاء الله من التقسيمات للانواع باعتبار أمور عارضه خارجه عن حقيقتها.

٥- الحمل و انواعه

اشاره

وصفنا كلا من الكليات الخمسه «بالمحمول». وأشرنا الى ان الكلى المحمول ينقسم الى الذاتى والعرضى. وهذا امر يحتاج الى التوضيح والبيان.

لأن سائلا- قد يسأل فيقول: ان النوع قد يحمل على الجنس كما يقال مثلا: الحيوان النسان وفرس وجمل ... الى آخره مع ان الانسان بالقياس الى الحيوان ليس ذاتيا له لأنه ليس تمام الحقيقة ولا- جزأها ولا عرضيا خارجا عنه (١). افهناك واسطه بين الذاتى والعرضى ام ماذا؟

وقد يسأل ثانيا فيقول: ان الحد التام يحمل على النوع والجنس (٢) كما يقال: الانسان حيوان ناطق. والحيوان جسم تام حساس متحرك

ص: ٩٧

١- فيه: أنه عرضى خارج، فإن الإنسان ليس من مقومات الحيوان، بل خارج عن حقيقه محمول عليه ولا نغنى بالعرضى إلا هذا. فما تكلفه من تقسيم الحمل إلى طبعى ووضعى وتخصيص المقصود بالأول لا وجه له، سيما بالالتفات إلى أن الذاتى والعرضى فى معنى الداخلى فى حقيقه الشئ وغير الداخلى فيها، فلا يخلو محمول - بأى حمل حمل - منهما، وإلا لزم ارتفاع النقيضين فيه.

٢- غير الجنس العالى، إذ لا جنس للعالى فلا فصل له أيضا، فلا حد له.

بالإرادة. وعليه فالحد التام كلي محمول وهو تمام حقيقه موضوعه مع انه ليس نوعا له (١) ولا جنسا ولا فصلا فينبغي ان يجعل للذاتي قسما رابعا. بل لا ينبغي تسميته بالذاتي لانه هو نفس الذات (٢) والشىء لا ينسب الى نفسه ولا بالعرضى لانه ليس بخارج عن موضوعه فيجب ان يكون واسطه بين الذاتي والعرضى.

وقد يسأل ثالثا فيقول : ان المنطقيين يقولون ان الضحك خاصه الانسان والمشى عرض عام له مثلا مع ان الضحك والمشى لا يحملان على الانسان فلا يقال الانسان ضحك وقد ذكرت ان الكليات كلها محمولات على موضوعاتها فما السر في ذلك؟ ولكن هذا السائل اذا اتضح له المقصود من «الحمل» ينقطع لديه الكلام (٣) فان الحمل له ثلاثه تقسيمات. والمراد منه هنا بعض اقسامه فى كل من التقسيمات فنقول :

١- الحمل : طبعى و وضعى

اعلم ان كل محمول فهو كلى حقيقى لان الجزئى الحقيقى بما هو جزئى لا- يحمل على غيره (٤). وكل كلى أعم بحسب المفهوم فهو محمول

ص: ٩٨

١- فيه : أنه نوع ، لأنه هو نفس مفهوم الإنسان كما سيصرح به فى أحكام الحد التام. وأيضا النوع هو المقول على الكثره المتفقه الحقيقه فى جواب ما هو ، وهذا التعريف كما يصدق على الإنسان يصدق على حده التام ، فإنه إذا لم يعلم الإنسان وجب الجواب بحده التام فى جواب زيد وعمرو وبكر ما هو.

٢- أقول قد مر فى ص ٩٣ منه (قدس سره) : أن الذاتي يراد به هنا ما يعم الذات والذاتي.

٣- أقول قد عرفت الجواب عن السؤالين الأول والثانى ، والأولى فى الجواب عن الثانى أن المراد بالحمل أعم من المواطاه والاشتقاق ، هذا ويبدو أن الأولى حذف هذه الأسئلة وأجوبتها من الكتاب بل لابد من حذف العنوان السابق وما بعده إلى عنوان «العروض ومعناه الحمل».

٤- هذا ما اختاره هو (قدس سره) تبعا لجمع من المحققين ، وخالفهم جمع آخر وجوزوا حمل الجزئى على الجزئى ، بل على الكلى. فلا تغفل.

بالطبع على ما هو أخص منه مفهوما كحمل الحيوان على الانسان والانسان على محمد بل وحمل الناطق على الانسان. ويسمى مثل هذا «حملا طبعيا» أى اقتضاه الطبع ولا ياباه.

واما العكس وهو حمل الأخص مفهوما على الأعم فليس هو حملا طبعيا بل بالوضع والجعل لانه ياباه الطبع ولا يقبله فلذلك يسمى «حملا وضعيا» أو جعليا.

ومرادهم بالأعم بحسب المفهوم غير الأعم بحسب المصداق الذى تقدم الكلام عليه فى النسب : فان الأعم قد يراد منه الأعم باعتبار وجوده فى أفراد الأخص وغير افراده كالحيوان بالقياس الى الانسان وهو المعدود فى النسب. وقد يراد منه الأعم باعتبار المفهوم فقط (١) وان كان مساويا بحسب الوجود كالناطق بالقياس الى الانسان فان مفهومه انه شىء ما له النطق من غير التفات الى كون ذلك الشىء انسانا أو لم يكن (٢) وانما يستفاد كون الناطق انسانا دائما من خارج المفهوم.

فالناطق بحسب المفهوم أعم من الانسان وكذلك الضاحك وان كانا بحسب الوجود مساويين له ... وهكذا جميع المشتقات لا تدل على خصوصيه ما تقال عليه كالصاهل بالقياس الى الفرس والباغم للغزال والصادح للبلبل والماشى للحيوان.

وإذا اتضح ذلك يظهر الجواب عن السؤال الاول لان المقصود من المحمول فى الكليات الخمسه المحمول بالطبع لا مطلقا.

ص: ٩٩

١- والملاك فى الأعم والأخص مفهوما هو أخذ مفهوم آخر فى مفهومه وعدمه ، فكل مفهوم اخذ فيه مفهوم آخر فهو أخص منه ، وكل مفهوم لم يؤخذ فيه مفهوم آخر فهو أعم. فالإنسان أخص مفهوما من الحيوان ، لأنه أخذ فى مفهومه الحيوان ، وكذا الإنسان بالنسبه إلى الناطق. وأما الناطق والحيوان فكل منهما أعم من الإنسان ، لعدم كون الإنسان مأخوذا فيهما جزءا من مفهومهما. ومن هنا يعلم أن كلا من الضاحك والناطق أعم من الآخر ، كما يعلم أن كل مفهوم بالنسبه إلى مفهوم آخر لا يخلو من كونه أعم أو أخص.

٢- أو عدمه ، ظ.

٢- الحمل : ذاتي اولي و شايع صناعي

واعلم ان معنى الحمل هو الاتحاد بين شيئين لـان معناه ان هذا ذلك. وهذا المعنى كما يتطلب الاتحاد بين الشيئين يستدعى المغايره بينهما ليكونا حسب الفرض شيئين. ولولاها لم يكن الا شىء واحد لا شيان.

وعليه لا- بد فى الحمل من اتحاد من جهه والتغاير من جهه اخرى كيما يصح الحمل. ولذا لا يصح الحمل بين المتباينين اذ لا اتحاد بينهما. ولا يصح حمل الشىء على نفسه (١) اذ الشىء لا يغير نفسه.

ثم ان هذا الاتحاد اما أن يكون فى المفهوم فالمغايره لا بد أن تكون اعتباريه (٢). ويقصد بالحمل حينئذ ان مفهوم الموضوع هو بعينه نفس مفهوم المحمول وماهيته (٣) بعد ان يلحظا متغايرين بجهه من الجهات. مثل قولنا : «الانسان حيوان ناطق» فان مفهوم الانسان ومفهوم حيوان ناطق واحد الا ان التغاير بينهما بالاجمال والتفصيل وهذا النوع من الحمل يسمى «حملا ذاتيا اوليا» (٤).

واما ان يكون الاتحاد فى الوجود والمصداق والمغايره بحسب

ص: ١٠٠

١- أى لا يصح الحمل إذا لم يكن هناك إلا شىء واحد ، فإنه لا يصح إلا لواحد من الموضوع والمحمول ، مع أن الحمل يحتاج إلى أمرين : موضوع ومحمول.

٢- أى : تكون بحسب ملاحظه القاصد للحمل كأن يلاحظ الشىء تاره إجمالاً ، وأخرى تفصيلاً كقولنا : الإنسان حيوان ناطق ، أو يلاحظه تاره موضوعاً وأخرى محمولاً كما فى قولنا : الإنسان إنسان.

٣- لا يخفى أنه ليس مفاد هذا الحمل ، أن مفهوم الموضوع هو بعينه نفس مفهوم المحمول ، بل مفاده أن الموضوع والمحمول متحدان مفهوماً سواء كان الحكم على المفهوم أو على المصداق ، وبعبارة أخرى هو أعم من أن يراد به أن مفهوم الموضوع هو مفهوم المحمول ، أو يراد به أن حقيقه مصداق الموضوع هو حقيقه مصداق المحمول ، أى أن ذاتيهما واحد.

٤- يسمى ذاتياً لاختصاص عمل الذات على نفسه ، وأولياً لكون القضايا المشتمله عليه من الأوليات لا تحتاج إلى شىء سوى تصور الموضوع والمحمول والنسبه.

المفهوم. ويرجع الحمل حينئذ الى كون الموضوع من أفراد مفهوم المحمول ومصاديقه (1). مثل قولنا : «الإنسان حيوان» فان مفهوم انسان غير مفهوم حيوان ولكن كل ما صدق عليه الانسان صدق عليه الحيوان. وهذا النوع من الحمل يسمى «الحمل الشائع الصناعي» أو «الحمل المتعارف» لانه هو الشائع في الاستعمال المتعارف في صناعه العلوم.

وإذا اتضح هذا البيان يظهر الجواب عن السؤال الثانى أيضا لان المقصود من المحمول فى باب الكليات هوالمحمول بالحمل الشائع الصناعى. وحمل الحد التام من الحمل الذاتى الاولى.

٣- الحمل : مواطاه و اشتقاق

إذا قلنا : الانسان ضاحك فمثل هذا الحمل يسمى «حمل مواطاه» أو «حمل هو هو» ومعناه ان ذات الموضوع نفس المحمول. وإذا شئت فقل معناه. هذا ذاك. والمواطاه معناها الاتفاق. وجميع الكليات الخمسه يحمل بعضها على بعض وعلى أفرادها بهذا الحمل.

وعندهم نوع آخر من الحمل يسمى «حمل اشتقاق» او حمل «ذو هو» كحمل الضحك على الانسان فانه لا يصح أن تقول الانسان ضحك بل ضاحك أو ذو ضحك. وسمى حمل اشتقاق وذو هو لان هذا المحمول بدون أن يشتق منه اسم كالضاحك أو يضاف اليه «ذو» لا يصح حمله على موضوعه ، فيقال للمشتق كالضاحك محمولا بالمواطاه ، ، .

ص: ١٠١

١- لا يخفى عليك : أن مفاد الحمل الشائع هو كون الموضوع هو المحمول مصداقا ، فتاره يكون الموضوع من مصاديق المحمول كقولنا : «زيد إنسان» واخرى يكون المحمول من مصاديق الموضوع كقولنا : «الإنسان زيد» وثالثه يكونان ذوى مصداق واحد كقولنا : «الإنسان ناطق» «الناطق إنسان».

وللمشتق منه كالمضحك محمولا (١) بالاشتقاق.

والمقصود بيانه ان المحمول بالاشتقاق كالمضحك والمشى والحس لا يدخل (٢) فى اقسام الكليات الخمسه ، فلا يصح أن يقال : الضحك خاصه للانسان ، ولا اللون خاصه للجسم ، ولا الحس فصل للحيوان ، بل الضحك والملون هو الخاصه ، والحساس هو الفصل ... وهكذا. واذا وقع فى كلمات القوم شىء من هذا القبيل فمن التساهل فى التعبير الذى قد يشوش افكار المبتدئين ، اذ ترى بعضهم يعبر بالضحك ويريد منه الضحك. وبهذا يظهر الجواب عن السؤال الثالث.

نعم «اللون» بالقياس الى البياض كلى وهو جنس له ، لانك تحمله عليه حمل مواطاه ، فتقول : البياض لون. اما اللون والبياض بالقياس الى الجسم فليسا من الكليات المحموله عليه.

٦- العروض مناه الحمل

ثم لا- يشتهه عليك الامر فتقول : انكم قلت الكلى الخارج ان عرض على موضوعه فقط فهو الخاصه والا- فالعرض العام. والضحك لاشك يعرض على الانسان ومختص به. فاذا يجب أن يكون خاصه.

فانا نرفع هذا الاشتباه ببيان العروض المقصود به فى الباب فان المراد منه هو الحمل حملا عرضيا لا ذاتيا. وعليه فالضحك لا يعرض على الانسان بهذا المعنى. واذا قيل يعرض على الانسان فبمعنى آخر للعروض وهو الوجود فيه.

وعندهم تعبير آخر يسبب الاشتباه وهو قولهم الكلى الخارج

ص: ١٠٢

- ١- لا يخفى أنه لا وجه لنصب «محمولا» فى شىء من الموضوعين ، بل لابد من رفعه على أنها نائبه عن فاعل يقال.
- ٢- لا- يخفى عليك : أنه لا- يدخل بما هو محمول بالاشتقاق ، وإلا فالمشى والحس محمولان بالمواطاه على أفرادهما ، فكل منهما نوع أو جنس لهما.

عرض خاص وعرض عام فيطلقون العرض على الكلى الخارج ثم يقولون لمثل الضحك انه عرض. والمقصود بالعرض في التعبير الاول هو العرضى مقابل الذاتى والمقصود بالعرض فى الثانى هو الموجود فى الموضوع مقابل الجوهر الموجود لا فى موضوع.

ومثل اللون يسمى عرضا بالمعنى الثانى لانه موجود فى موضوع ولكن لا يصح أن يسمى عرضا بالمعنى الاول أبدا لانه بالقياس الى الجسم لا يحمل عليه حمل مواطاه وبالقياس الى ما تحته من الانواع كالسواد والبياض هو جنس لها كما تقدم فهو حينئذ ذاتى لا عرضى.

تقسيمات العرضى

العرضى : لازم و مفارق

(١)

١- «اللازم» ما يمتنع انفكاكه عقلا عن موضوعه كوصف «الفرد» للثلاثة و «الزوج» للاربعه و «الحاره» للنار ...

٢- «المفارق» : ما «لا» يمتنع انفكاكه عقلا عن موضوعه كأوصاف الانسان المشتقه من افعاله واحواله مثل قائم وقاعد ونائم وصحيح وسقيم وما الى ذلك وان كان لا ينفك أبدا : فانك ترى ان وصف العين «بالزرقاء» لا ينفك عن وجود العين ولكنه مع ذلك يعد عرضيا مفارقا لانه لو امكنت حيله لازاله الزرقه لما امتنع ذلك وتبقى العين عينا. وهذا لا يشبه اللازم فلو قدرت حيله لسلخ وصف الفرد عن الثلاثة لما أمكن ان تبقى الثلاثة ثلاثه ولو قدر سلخ وصف الحراره عن النار لبطل وجود النار. وهذا معنى امتناع الانفكاك عقلا.

اللازم : بين و غير بين (٢)

ص : ١٠٣

١- راجع الحاشيه : ص ٤٧ ، وشرح الشمسيه : ص ٥٦ ، والتحصيل : ص ١٢ .

٢- راجع الحاشيه : ص ٤٧ ، وشرح الشمسيه : ص ٥٦ ، وشرح المطالع : ص ٧٠ ، والجوهر النضيد : ص ١١ ، والإشارات وشرحه : ص ٥٠ .

البين : بين (١) بالمعنى الاخص وبين (٢) بالمعنى الاعم.

١- «البين بالمعنى الاخص» : ما يلزم من تصور ملزومه تصوره بلا حاجه الى توسط شىء آخر.

٢- «البين بالمعنى الاعم» : ما يلزم من تصوره وتصور الملزوم وتصور النسبه بينهما الجزم بالملازمه. مثل : الاثنان (٣) نصف الاربعه أو ربع الثمانيه فانك اذا تصورت الاثنتين قد تغفل عن انها نصف الاربعه اوربع الثمانيه ولكن اذا تصورت ايضا الثمانيه مثلا وتصورت النسبه بينهما تجزم انها ربعها. وكذا اذا تصورت الاربعه والنسبه بينهما تجزم انها نصفها ... وهكذا فى نسبه الاعداد بعضها الى بعض. ومن هذا الباب لزوم وجوب المقدمه لوجوب ذى المقدمه فانك اذا تصورت وجوب الصلاه وتصورت الوضوء وتصورت النسبه بينه وبين الصلاه وهى توقف الصلاه الواجبه عليه حكمت بالملازمه بين وجوب الصلاه ووجوبه.

وانما كان هذا القسم من البين اعم لانه لا يفرق فيه بين أن يكون تصور الملزوم كافيا فى تصور اللازم وانتقال الذهن اليه وبين الا يكون كافيا بل لا بد من تصور اللازم وتصور النسبه للحكم بالملازمه. وانما

ص: ١٠٤

١- يظهر منه (قدس سره) أن البين ينقسم إلى قسمين ، وهو يستلزم كون النسبه بين القسمين هو التباين ، وسيأتى ص ١٣١ الشرط فى كل تقسيم ، وليس هنا كذلك. والذي عليه المصنف - قد صرح به المولى عبد الله (قدس سره) فى الحاشيه والخيصى فى شرحه وكذا فى الشمسيه وشرحها - أن البين يطلق بالاشتراك اللفظى على معينين ، ويقابله فى كل من معنيه غير البين. وعليه يكون تقسيم اللازم إلى البين وغير البين تقسيمين فى الحقيقه. ولا يبقى معه محل لإشكال أعميه أحد القسمين من الآخر.

٢- راجع الحاشيه : ص ٤٧ ، وشرح الشمسيه : ص ٥٦ ، وشرح المطالع : ص ٧٢.

٣- لا يخفى عليك : أن اللازم للاثنتين ليس هو الثمانيه بل هو كونه ربع الثمانيه ، فكان عليه أن يقول : وتصورت ربع الثمانيه ، وهكذا فى الأربعه.

يكون تصور الملزوم كافيا فى تصور اللازم عندما يألف الذهن الملازمه بين الشئيين على وجه يتداعى عنده المتلازمان فاذا وجد أحدهما فى الذهن وجد الآخر تبعاله فتكون الملازمه حينئذ ذهنيه.

٣- «غير البين» وهو ما يقابل البين مطلقا بأن يكون التصديق والجزم بالملازمه لا يكفى فيه تصور الطرفين والنسبه بينهما. بل يحتاج اثبات الملازمه الى اقامه الدليل عليه. مثل الحكم بان المثلث زواياه تساوى قائمتين فان الجزم بهذه الملازمه يتوقف على البرهان الهندسى ولا يكفى تصور زوايا المثلث وتصور القائمتين وتصور النسبه للحكم بالتساوى.

والخلاصه : معنى البين مطلقا ما كان لزومه بديهيا ، وغير البين ما كان لزومه نظريا(١).

المفارق : دائم و سريع الزوال و بطيئه

«الدائم» : كوصف الشمس بالمتحركه ، ووصف العين بالزرقاء. «سريع الزوال» : كحمره الخجل وصفره الخوف. «بطيء الزوال» : كالشباب للانسان.

الكلى المنطقى و الطبيعى و العقلى

(٢)

اذا قيل : «الانسان كلى» مثلا فهنا ثلاثه أشياء : ذات الانسان بما هو انسان ومفهوم الكلى بما هو كلى مع عدم الالتفات الى كونه انسانا أو غير انسان والانسان بوصف كونه كليا. أو فقل الاشياء الثلاثه هى : ذات

ص: ١٠٥

١- لا يخفى ما فيه ، فإن البين بالمعنى الأعم هو ما يكون بديهيا أوليا ... والبديهيات لا تنحصر فى الأوليات ، فإذا لم يكن اللازم بينا فلا يجب أن يكون نظريا ، بل يمكن أن يكون بديهيا غير أولى.

٢- راجع الحاشيه : ص ٤٨ ، وشرح الشمسيه : ص ٦١ ، وشرح المنظومه : ص ٢٠ ، وشرح المطالع : ص ٥٦ ، ونهايه الحكمه : ص ٧٤ ، وتعليقه الأستاذ المصباح فى المقام ، وبدايه الحكمه : ص ٥٧ ، وكشف المراد : ص ٨٦.

الموصوف مجردا ومفهوم الوصف مجردا والمجموع من الموصوف والوصف.

١- فان لا- حظ العقل «والعقل قادر على هذه التصرفات» نفس ذات الموصوف بالكلية مع قطع النظر عن الوصف بأن يعتبر الانسان مثلا- بما هو انسان من غير التفات الى انه كلي أو غير كلي وذلك عندما يحكم عليه بأنه حيوان ناطق - فانه أى ذات الموصوف بما هو عند هذه الملاحظه يسمى «الكلي الطبيعي». ويقصد به طبيعه الشئ بما هي.

والكلي الطبيعي موجود فى الخارج بوجود افراده(١).

٢- وان لا حظ العقل مفهوم الوصف بالكلية وحده وهو أن يلاحظ مفهوم «ما لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين» مجردا عن كل ماده مثل انسان وحيوان وحجر وغيرها فانه أى مفهوم الكلي بما هو عند هذه الملاحظه يسمى «الكلي المنطقي».

والكلي المنطقي لا- وجود له الا- فى العقل لا- نه مما ينتزعه ويفرضه العقل فهو من المعانى المذهنيه الخالصه التى لا موطن لها خارج الذهن.

٣- وان لا- حظ العقل المجموع من الوصف والموصوف بأن لا- يلاحظ ذات الموصوف وحده مجردا بل بما هو موصوف بوصف الكليه كما يلاحظ الانسان بما هو كلي لا يمتنع صدقه على الكثير فانه أى الموصوف بما هو موصوف بالكلية يسمى «الكلي العقلي» لا- نه لا- وجود له الا- فى العقل لا تصافه بوصف عقلي فان كل موجود فى الخارج لا بد أن يكون جزئيا حقيقيا

(٢).سم

ص: ١٠٦

١- راجع الحاشيه : ص ٤٩ ، وشرح الشمسيه : ص ٦٢ ، وشرح المنظومه : ص ٢٢ ، وشرح المطالع : ص ٥٨ ، ونهايه الحكمه : ص ٧٤ ، وبدايه الحكمه : ص ٥٨ ، وكشف المراد : ص ٨٧.

٢- لا- يخفى عليك ما فى هذا التعليل ، فإن كل موجود فى الخارج شخص وليس بجزئى حقيقى فإن الجزئى كالكلي من المقولات الثانيه المنطقيه إنما يعرض المفهوم. فإن المقسم والمعروض للكلي والجزئى هو المفهوم ، ولو صح ما ذكره لزم كون الجزئى العقلي موجودا فى الخارج ولا يلتزم به أحد.

ونشبه هذه الاعتبارات الثلاث لا جل توضيحها بما اذا قيل : «السطح فوق» فاذا لا حظت «ذات السطح» بما يشتمل عليه من آجر وخشب ونحوهما وقصرت النظر على ذلك غير ملتفت الى انه فوق أو تحت فهو شبيه بالكلى الطبيعي. واذا لا- حظت مفهوم «الفوق» وحده مجردا عن شىء هو فوق فهو شبيه بالكلى المنطقي. واذا لا حظت ذات السطح بوصف انه فوق. فهو شبيه بالكلى العقلي.

واعلم ان جميع الكليات الخمسه واقسامها بل الجزئى أيضا تصح فيها هذه الاعتبارات الثلاثه فيقال على قياس ما تقدم : نوع طبيعى ومنطقى وعقلي وجنس طبيعى ومنطقى وعقلي ... الى آخرها.

فالنوع الطبيعى مثل انسان بما هو انسان والنوع المنطقى هو مفهوم «تمام الحقيقه المشتركه بين الجزئيات المتكثره بالعدد فى جواب ما هو» والنوع العقلي هو مفهوم الانسان بما هو تمام الحقيقه المشتركه بين الجزئيات المتكثره بالعدد ... وهكذا يقال فى باقى الكليات وفى الجزئى أيضا.

تمرينات

١- اذا قيل : التمر لذيذ الطعم مغذ من السكريات ومن أقسام مأكول الانسان بل مطلق المأكول وهو جسم جامد فيدخل فى مطلق الجسم بل الجوهر فالمطلوب ان ترتب سلسله الاجناس فى هذه الكليات متصاعدا وسلسله الانواع متنازلا. بعد التمييز بين الذاتى والعرضى. واذكر بعد ذلك اقسام الانواع الاضافيه من هذه الكليات واقسام العرضيات منها.

٢- واذا قيل : الخمر جسم مايع مسكر محرم شرعا سالب للعقل مضر

ص: ١٠٧

بالصحة مهدم للقوى فالمطلوب أن تميز الذاتى من العرضى فى هذه الكليات واستخراج سلسله الكليات متصاعده أو متنازله.

٣- واذا قيل : الحديد جسم صلب من المعادن التى تتمدد بالطرق التى تصنع منها الآلات وتصداً بالماء فالمطلوب تأليف سلسله الكليات متصاعده أو متنازله مع حذف ما ليس من السلسله.

٤- اذا قسمنا الاسم الى مرفوع ومنصوب ومجرور فهذا من باب تقسيم الجنس الى أنواعه أو تقسم النوع الى أصنافه؟ اذكر ذلك مع بيان السبب.

ص: ١٠٨

الباب الثالث : المَعْرِف و تلحق به القِسْمه

اشاره

ص: ١٠٩

اذا اعترضتك لفظه من آيه لغه كانت فهنا خمس مراحل متواليه لا بد لك من اجتيازها لتحصيل المعرفه فى بعضها يطلب العلم التصورى وفى بعضها الآخر العلم التصديقى.

«المرحله الاولى» (٢) تطلب فيها تصور معنى اللفظ تصورا اجماليا فتسأل عنه سؤالا لغويا صرفا اذا لم تكن تدرى لاي معنى من المعانى قد وضع. والجواب يقع بلفظ آخر (٣) يدل على ذلك المعنى كما اذا سألت عن معنى لفظ «غضنفر» فيجاب : اسد. وعن معنى «سميدع» (٤) فيجاب : .

ص: ١١٠

١- راجع شرح المنظومه : ص ٣٣ ، والممعات «منطق نونين» : ص ٣٤ ، والجواهر النضيد : ص ١٦٥ ، والإشارات وشرحه : ص ٣٠٩ ، والنجاه : ص ٦٧ ، والتحصيل : ص ١٩٥ .

٢- لا يخفى : أن هذه المرحله وإن كانت مفيده ، وربما يستعان بها لتسهيل المعرفه . ولكنه لا ضروره فى اجتيازها ، بل يمكن الشروع من المرحله الثانيه ، بل لا سبيل إليها فيما ليس له لفظ مرادف معروف عند السائل .

٣- مرادف أو غير مرادف .

٤- وفى أقرب الموارد : السميدع : السيد الكريم الشريف السخى الموطأ الأكناف ، والشجاع ، والذئب ، والرجل الخفيف فى حوائجه ، والسيف . ج : السماذع . ولا يقال : السميدع بالدال المهمله ، ولا تضم السين . انتهى . وضبطه فى القاموس كذلك أيضا . ولكن ذكر محشو القاموس : أن ضبط الكلمه فى نسخه المؤلف بالدال المهمله ، وأنه هو ظاهر كلام الجوهري وابن سيده والصاغانى ، بل صرح بعضهم بأن إعجام ذاله خطأ . وورد فى المنجد أيضا بالمهمله .

سيد ... وهكذا. ويسمى مثل هذا الجواب «التعريف اللفظي» (١). وقواميس اللغات هي المتعهده بالتعاريف اللفظيه.

وإذا تصورت معنى اللفظ اجمالاً فزعت نفسك الى :

«المرحلة الثانيه» اذ تطلب تصور ماهيه المعنى أى تطلب تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالاً. لتمييزه عن غيره فى الذهن تمييزاً تاماً (٢) فتسأل عنه بكلمه «ما» فتقول : «..... ما هو؟»

وهذه «ما» تسمى «الشارحه» لأنها يسأل بها عن شرح معنى اللفظ. والجواب عنه يسمى «شرح الاسم» وبتعبير آخر «التعريف الاسمى». والاصل فى الجواب أن يقع بجنس المعنى وفصله القريبين معا ويسمى «الحد التام الاسمى». ويصح ان يجاب بالفصل وحده او بالخاصه وحدها أو باحدهما منضمًا الى الجنس البعيد أو بالخاصه منضمه الى الجنس القريب. وتسمى هذه الاجوبه تاره بالحد الناقص وأخرى بالرسم الناقص أو التام ولكنها توصف جميعا بالاسمى. وسيأتيك تفصيل هذه الاصطلاحات.

ولو فرض ان المسؤول اجاب خطأ بالجنس القريب وحده كما لو قول «شجره» فى جواب «ما النخله» فان السائل لا يقنع بهذا الجواب وتتوجه نفسه الى السؤال عن مميزاتها عن غيرها فيقول : «أيه شجره هى فى ذاتها» أو «أيه شجره هى فى خاصتها» فيقع الجواب عن الاول بالفصل وحده فيقول : «مثمره التمر» وعن الثانى بالخاصه فيقول : «ذات السعف» مثلاً.

وهذا هو موقع السؤال بكلمه «أى». وجوابها الفصل أو الخاصه.

ص: ١١١

١- وشرح الاسم ، فإن هذا المصطلح مشترك بين التعريف اللفظى وبين التعريف الحقيقى قبل العلم بالوجود.

٢- أى : جامعا ومانعا.

وإذا حصل لك العلم لشرح المعنى تفرع نفسك الى :

«المرحلة الثالثة»: وهى طلب التصديق بوجود الشيء فتسأل عنه ب- «هل» وتسمى «هل البسيطة» فتقول : هل وجد كذا أو هل هو موجود.

«ما» الحقيقيه

تنبيه - ان هاتين المرحلتين الثانيه والثالثه يتعاقبان فى التقدم والتأخر فقد تتقدم لثانيه على حسب ما رتبناهما وهو الترتيب الذى يقتضيه الطبع وقد تتقدم الثالثه ذلك عندما يكون السائل من أول الامر عالما بوجود الشيء المسئول عنه او أنه على خلاف الطبع قدم السؤال عن وجوده فأجيب.

وحيث إذا كان عالما بوجود الشيء قبل العلم بتفصيل ما اجمله اللفظ الدال عليه ثم سأل عنه ب- «ما» فان ما هذه تسمى «الحقيقيه». والجواب عنها نفس الجواب عن «ما الشارحه» بلا- فرق بينهما الا من جهة تقدم الشارحه على العلم بوجوده وتأخر الحقيقيه عنه.

وانما سميت حقيقيه لان السؤال بهاعن الحقيقيه الثابته والحقيقيه باصطلاح المناطقه هى الماهيه الموجوده والجواب عنها يسمى «تعريفا حقيقيا» وهو نفسه الذى كان يسمى «تعريفا اسميا» قيل العلم بالوجود ولذا قالوا :

«الحدود (1) قبل الهليات البسيطة حدود اسميه وهى باعيانها بعد الهليات تنقلب حدوداً حقيقه».

ص: ١١٢

١- لا- يخفى عليك بعد الالتفات إلى أن الجواب عن ما الشارحه والحقيقيه قد يكون بالرسم كما قد يكون بالحد وأن كليهما يسمى بالتعريف الاسمى فى الأول وبالتعريف الحقيقى فى الثانى : أن الحد هنا بمعنى مطلق المعرف حدا كان أم رسما.

وإذا حصلت لك هذه المراحل انتقلت بالطبع الى :

«المرحلة الرابعة» : وهى طلب التصديق بثبوت صفة او حال للشئء ويسأل عنه ب- «هل» أيضا ولكن تسمى هذه «هل المركبه»
لانه يسأل بها عن ثبوت شئء لشيء بعد فرض وجوده والبسيطه يسأل بها عن ثبوت الشئء فقط فيقال للسؤال بالبسيطه مثلا : هل
الله موجود. وللسؤال بالمركبه بعد ذلك : هل الله الموجود مرید.

فاذا اجابك المسؤول عن هل البسيطه (١) أو المركبه تنزع نفسك الى : «المرحلة الخامسة» : وهى طلب العله : اما عله الحكم
فقط أى البرهان على ما حكم به المسؤول فى الجواب عن هل (٢) او عله الحكم وعله الوجود معا (٣) لتعرف السبب فى حصول
ذلك الشئء واقعا. ويسأل لاجل كل من الغرضين بكلمه «لم» الاستهاميه فتقول لطلب عله الحكم مثلا : «لم كان الله مریدا».
وتقول مثلا- لطلب عله الحكم وعله الوجود معا : «لم كان المغناطيس جاذبا للحديد؟» كما لو كنت قد سألت : عل المغناطيس
جاذب للحديد؟ فأجاب المسؤول بنعم فان حقك ان تسأل ثانيا عن العله فتقول «لم».

تلخيص و تعقيب

ظهر مما تقدم أن :

«ما» لطلب تصور ماهيه الشئء. وتنقسم الى الشارحه والحقيقيه ،

ص: ١١٣

- ١- يفهم منه : أن مطلب «لم» لا يختص بالهليه المركبه بل يعمها والهليه المركبه.
- ٢- البسيطه أو المركبه كما استفيد من قوله قبل سطرين : فإذا أجابك المسؤول عن هل البسيطه أو المركبه.
- ٣- إن قلت : لم لم يذكر قسما ثالثا وهو طلب عله الوجود فقط؟ قلت : لأن كل ما هو عله للوجود فهو عله للحكم ، ولا عكس ،
فطلب عله الوجود طلب لعله الحكم أيضا. وهذا بخلاف عله الحكم ، فإنها قد تنفك عن عله الوجود.

ويشتق منها مصدر صناعى فيقال : «مائيّه». ومعناه الجواب عن ما. كما ان «ماهيّه» مصدر صناعى من «ما هو».

و «أى» لطلب تمييز الشىء عما يشاركه فى الجنس تمييزا ذاتيا أو عرضيا بعد العلم بجنسه.

و «هل» تنقسم الى «بسيطه» ويطلب بها التصديق بوجود الشىء أو عدمه و «مركبه» ويطلب بها التصديق بثبوت شىء لشىء أو عدمه ويشتق منها مصدر صناعى فيقال : «الهلبيه» البسيطه او المركبه.

و «لم» يطلب بها تاره عله التصديق فقط وأخرى عله التصديق والوجود معا. ويشتق منها مصدر صناعى فيقال «لميّه» بتشديد الميم والياء. مثل «كميه» من «كم» الاستفهاميه. فمعنى لميّه الشىء. عليته

فروع المطالب

ما تقدم هي أصول المطالب (1) التى يسأل عنها بتلك الادوات وهي المطالب الكليه التى يبحث عنها فى جميع العلوم. وهناك مطالب أخرى يسأل عنها بكيف واين ومتى وكم ومن. وهي مطالب جزئيه أى انها ليست من أمهات المسائل بالقياس الى المطالب الاولى لعدم عموم فائدتها فان ما لا كفييه له مثلا لا يسأل عنه بكيف وما لا مكان له أو زمان لا يسأل عنه بأين ومتى. على انه يجوز ان يستغنى عنها غالبا بمطلب هل المركبه فبدلا عن ان تقول مثلا : «كيف لو ورق الكتاب؟ واين هو؟ ومتى طبع؟ ..» تقول : «هل ورق الكتاب البيض؟ وهل هو فى المكتبه؟ وهل طبع هذا العام؟ ..» وهكذا. ولذا وصفوا هذه المطالب بالفروع وتلك بالاصول.

ص: ١١٤

١- جمع مطلب ، مصدر ميمي من الطلب ، كالمسائل من السؤال.

كثيراً ما تقع المنازعات فى المسائل العلميه وغيرها حتى السياسيه لاجل الاجمال فى مفاهيم الالفاظ التى يستعملونها فيضطرب حبل التفاهم لعدم اتفاق المتنازعين (٢) على حدود معنى اللفظ فيذهب كل فرد منهم الى ما يختلج فى خاطره من المعنى. وقد لا- تكون لأحدهم صورته واضحه للمعنى مرسومه بالضبط فى لوحه ذهنه فيقنع لتساهله أو لقصور مداركه بالصوره المطموسه المضطربه ويبنى عليها منطقه المزيف.

وقد يتبع الجدليون والساسه عن عمد وحيله ألفاظاً خلايه غير محدوده المعنى بحدود واضحه يستغلون جمالها وابهامها للتأثير على الجمهور وليتركوا كل واحد يفكر فيها بما شاءت له خواطره الخاطئه أو الصحيحه فيبقى معنى الكلمه بين أفكار الناس كالبحر المضطرب. ولهذا تأثير سحرى عجيب فى الافكار.

ومن هذه الالفاظ كلمه «الحرية» التى أخذت مفعولها من الثوره الفرنسيه واحداث (٣) الانقلابات الجباره فى الدوله العثمانيه و الفارسيه والتأثير كله لاجمالها وجمالها السطحى الفاتن والا فلا يستطيع العلم أن يحددها بحد معقول يتفق عليه

ومثلها كلمه «الوطن» الخلايه التى استغلها ساسه الغرب لتمزيق بعض الدول الكبرى كالدوله العثمانيه. وربما يتعذر على الباحث أن يعرف اثنين كانا يتفقان على معنى واحد واضح كل الاتفاق يوم ظهور هذه الكلمه

١- لعل الأولى التعبير ب «الحاجه إلى التعريف» بدل قوله : تمهيد.

٢- بصيغه الجمع بشهاده ضمير الجمع فى قوله : «كل فرد منهم». والجمع عند المناطقه يطلق على الاثنين وما فوقه.

٣- فى بعض النسخ : أحدثت.

فى قاموس النهضه الحديثه : فما هى مميزات الوطن؟ أهى اللغه أم لهجتها ام اللباس ام مساحه الارض ام اسم القطر والبلد؟ بل كل هذا غير مفهوم حتى الآن على وجه تتفق عليه جميع الناس والامم. ومع ذلك نجد كل واحد منا فى البلاد العربيه يدافع عن وطنه فلماذا لاتكون البلاد العربيه أو البلاد الاسلاميه كلها وطناً واحداً؟

فمن الواجب على من أراد الاشتغال بالحقائق لثلا- يرتطم هو والمشتغل معه فى المشاكل أن يفرغ مفردات مقاصده فى قالب سهل من التحديد والشرح فيحفظ ما يدور فى خلدته من المعنى فى آنيه من الالفاظ وافيه به لا تفيض عليها جوانبها لينقله الى ذهن السامع أو القارئ كما كان مخزوناً فى ذهنه بالضبط. وعلى هذا الاساس المتين يبنى التفكير السليم.

ولأجل أن يتغلب الانسان على قلمه ولسانه وتفكيره لا- بد له من معرفه اقسام التعريف وشروطه وأصوله وقواعده ليستطيع أن يحتفظ فى ذهنه بالصور الواضحه للاشياء اولاً وان ينقلها الى أفكاره غير صحيحه ثانياً... فهذه حاجتنا لمباحث التعريف.

اقسام التعريف

اشاره

التعريف حد ورسم (١)

الحد والرسم تام وناقص (٢).

ص: ١١٦

١- راجع الحاشيه : ص ٥٠ ، وشرح الشمسيه : ص ٧٨ ، وشرح المنظومه : ص ٣٠ ، وشرح المطالع : ص ١٠٠ ، والجوهر النضيد ، ص ١٩٤ - ١٨٨ - ١٦٤ ، والإشارات وشرحه : ص ٩٥ .

٢- راجع الحاشيه : ص ٥٠ ، وشرح الشمسيه : ص ٧٩ ، وشرح المنظومه : ص ٣١ ، وشرح المطالع : ص ١٠٢ - ١٠٠ ، والجوهر النضيد ، ص ١٩٤ - ١٨٨ - ١٦٤ ، والإشارات وشرحه : ص ٩٥ .

سبق ان ذكرنا «التعريف اللفظي». ولا- يهمننا البحث عنه في هذا العلم لانه لا ينفع الا لمعرفة وضع اللفظ لمعناه فلا يستحق اسم التعريف الا- من باب المجاز والتوسع. وانما غرض المنطقي من «التعريف» هو المعلوم التصوري الموصل الى مجهول تصوري الواقع جواباً عن «ما» الشارحه أو الحقيقيه. ويقسم الى حد ورسم وكل منهما الى تام وناقص.

١- الحد التام

وهو التعريف بجميع ذاتيات المعرّف «بالفتح» ويقع بالجنس والفصل القريبين لاشتمالهما على جميع ذاتيات المعرف فاذا قيل : ما الانسان؟

فيجوز أن تجيب أولاً بأنه : «حيوان ناطق». وهذا حد تام فيه تفصيل ما أجمله اسم الانسان ويشتمل على جميع ذاتياته لأن مفهوم الحيوان ينطوي فيه الجوهر والجسم النامي والحساس المتحرك بالاراده. وكل هذه اجزاء (١) وذاتيات للانسان.

ويجوز أن تجيب ثانياً بأنه : «جسم نام حساس متحرك بالاراده ناطق». وهذا حد تام أيضاً للانسان عين الاول في المفهوم الا انه أكثر تفصيلاً لانك وضعت مكان كلمه «حيوان» حده التام. وهذا تطويل وفضول لا- حاجه اليه الا- اذا كانت ماهيه الحيوان مجهوله للسائل فيجب.

ويجوز أن تجيب ثالثاً بأنه : «جوهر قابل للابعاد الثلاثه نام حساس متحرك بالاراده ناطق» فتضع مكان كلمه «جسم» حده التام فضولاً الا اذا كانت ماهيه الحيوان مجهوله للسائل فيجب.

وهكذا اذا كان الجوهر مجهولاً تضع مكان حده التام ان وجد (٢) حتى ينتهي الامر الى المفاهيم البديهيه الغنيه عن التعريف

ص: ١١٧

١- أى : أجزاء لمفهومه وماهيته.

٢- قيد بذلك ، لأن المشهور أن الجوهر جنس عال ، وعليه فلا جنس له ولا فصل ، فلا حد له.

كمفهوم الموجود والشيء ... وقد ظهر من هذا البيان :

أولاً أن الجنس والفصل القريبين تنطوي فيهما جميع ذاتيات المعرف لا يشذ منها جزء أبداً ولذا سمي الحد بهما «تاماً».

وثانياً أن لا فرق في المفهوم بين الحدود التامة المطولة والمختصرة إلا أن المطولة أكثر تفصيلاً. فيكون التعريف بها واجباً تارة وفضولاً أخرى.

وثالثاً أن الحد التام يساوي المحدود في المفهوم كالمترادفين (1) فيقوم مقام الاسم بأن يفيد فائدته ويدل على ما يدل عليه الاسم اجماًلاً.

ورابعاً أن الحد التام يدل على المحدود بالمطابقه

٢- الحد الناقص

وهو التعريف ببعض ذاتيات المعرف «بالفتح» ولا بد أن يشتمل على الفصل القريب على الأقل. ولذا سمي «ناقصاً». وهو يقع تارة بالجنس البعيد والفصل القريب وأخرى بالفصل وحده.

مثال الأول تقول لتحديد الإنسان : «جسم نام ... ناطق» ، فقد نقصت من الحد التام المذكور في الجواب الثاني المتقدم صفه «حساس متحرك بالاراده» وهى فصل الحيوان وقد وقع النقص مكان النقط بين جسم نام وبين ناطق فلم يكمل فيه مفهوم الإنسان.

ومثال الثاني تقول لتحديد الإنسان أيضاً : «... ناطق» فقد نقصت من الحد التام الجنس القريب كله. فهو أكثر نقصاناً من الأول كما ترى ... وقد ظهر من هذا البيان :

أولاً أن الحد الناقص لا يساوي المحدود في المفهوم لانه يشتمل

ص: ١١٨

١- لعله إنما جعلهما كالمترادفين ، ولم يعدهما مترادفين لأن المترادفين يتساويان في الإجمال والتفصيل كما يتساويان في المفهوم ، والحد والمحدود ليسا كذلك.

على بعض اجزاء مفهومه. ولكنه يساويه فى المصداق.

وثانياً ان الحد الناقص لا يعطى للنفس صورته ذهنيه كامله للمحدود مطلقه له كما كان الحد التام فلا يكون تصويره تصويراً للمحدود بحقيقته بل أكثر ما يفيد تمييزه عن جميع ما عداه تمييزاً ذاتياً فحسب.

وثالثاً انه لا يدل على المحدود بالمطابقه بل بالالتزام لانه من باب دلالة الجزء المختص على الكل.

٣- الرسم التام

وهو التعريف بالجنس والخاصه (١) كتعريف الانسان بانه «حيوان ضاحك» فاشتمل على الذاتى والعرضى. ولذا سمي «تاماً».

٤- الرسم الناقص

وهو التعريف بالخاصه وحدها كتعريف الانسان بانه «ضاحك» فاشتمل على العرضى فقط فكان «ناقصاً».

وقيل : ان التعريف بالجنس البعيد والخاصه معدود من الرسم الناقص فيختص التام بالمؤلف من الجنس القريب والخاصه فقط.

ولا يخفى ان الرسم مطلقاً كالحده الناقص لا يفيد الا تمييز المعرف «بالفتح» عن جميع ما عداه فحسب الا انه يميزه تمييزاً عرضياً. ولا يساويه (٢) الا فى المصداق لا فى المفهوم. ولا يدل عليه الا بالالتزام. كل هذا ظاهر مما قدمناه.

ص: ١١٩

١- لا يخفى عليك : بعد الالتفات إلى لزوم المساواه بين المعرف والمعرف أن الخاصه التى تصلح للتعريف إنما هى الخاصه المساويه فقط ، لا الأخص.

٢- كان الأولى تقديم هذه الجملة على قوله : «لا يفيد إلا تمييز المعرف - بالفتح - ...» حتى يطابق ترتيب الأمور الثلاثة هنا الترتيب المتقدم فى الحد الناقص.

ان الاصل فى التعريف هو الحد التام لان المقصود الاصلى من التعريف أمران : «الاول» تصور المعرف «بالفتح» بحقيقته لتتكون له فى النفس صورته تفصيليه واضحه. و «الثانى» تمييزه فى الذهن عن غيره تمييزاً تاماً. ولا يؤدى هذان الامران الا التام. واذ يتعدى الامر الاول يكتفى بالثانى. ويتكفل به الحد الناقص والرسم بقسميه. والأقدم تمييزه ذاتياً ويؤدى ذلك بالحد الناقص فهو اولى من الرسم. والرسم التام اولى من الناقص.

الا ان المعروف عند العلماء ان الاطلاع على حقائق الاشياء وفصولها من الامور المستحيله أو المتعذره (١). وكل ما يذكر من الفصول فانما هى خواص لانزومه تكشف عن الفصول الحقيقيه (٢). فالتعاريف الموجوده بين أيدينا اكثرها او كلها رسوم تشبه الحدود.

فعلى من أراد التعريف أن يختار الخاصه اللازمه البينه بالمعنى الاخص لانها ادل على حقيقه المعرف واشبه بالفصل. وهذا انفع الرسوم فى تعريف الاشياء. وبعده فى المنزله التعريف بالخاصه اللازمه البينه بالمعنى الاعم. أما التعريف بالخاصه الخفيه غير البينه فانها لا تفيد تعريف الشئ لكل أحد (٣) فاذا عرفنا المثلث بانه «شكل زواياه تساوى قائمتين» فانك لم تعرفه الا للهندسى المستغنى عنه.

ص: ١٢٠

١- أى : لا يمكننا الاطلاع وإن لم يكن مستحيلا ، فرب ممكن لا يقدر عليه الإنسان.

٢- أى تكشف عن أنها موجوده ، لا أنها توجب معرفتها.

٣- وقوع الكل بعد السلب يفيد أن السلب ورد على العموم ، فمفاد العبارة : إن التعريف بالخاصه الخفيه غير عام الفائده وإن كان قد يفيد لبعض الأفراد. ولكنه ينافى الجملة اللاحقه التى هى صريحه فى أنه لا يفيد لأحد ، أما غير الهندسى فواضح ، وأما الهندسى فلاستغناؤه عنه وكونه تحصيلا للحاصل.

(١)

و الطريقة الاستقرائية

كثيراً ما نجد العلماء لا سيما علماء الادب يستعينون على تعريف الشيء بذكر احد أفراده ومصاديقه مثلاً له (٢). وهذا ما نسميه «التعريف بالمثال» وهو أقرب الى عقول المبتدئين فى فهم الاشياء وتمييزها.

ومن نوع التعريف بالمثال «الطريقة الاستقرائية» المعريفه فى هذا العصر التى يدعو لها علماء التربيه ، لتفهم الناشئه وترسيخ القواعد والمعانى الكليه فى افكارهم.

وهى : ان يكثر المؤلف أو المدرس قبل بيان التعريف أو القاعده. وبعدئذ تعطى له النتيجة بعباره واضحه ليطباق بين ما يستنبط هو وبين ما يعطى له بالاخير من نتيجة (٣).

والتعريف بالمثال ليس قسماً خامساً للتعريف (٤) بل هو من التعريف بالخاصه ، لان المثال مما يختص بذلك المفهوم ، فيرجع الى (الرسم

ص: ١٢١

١- راجع الجوهر النضيد : ص ١٦٤.

٢- قال ابن مالك فى ألفيته : مبتدأ زيد ، وعاذر خبر إن قلت : زيد عاذر من اعتذر لا يخفى عليك : أن الطريقة الاستقرائية وإن كانت تستعمل فى بيان القواعد أيضاً ، إلا أنها عندئذ ليست من نوع التعريف ، بل إنما هى الاستقراء الذى هو نوع من الحجج.

٣- فظهر أن الطريقة الاستقرائية تفارق التعريف بالمثال من وجهين : ١- كثره المثال فيها دونه. ٢- تعقبها بالتعريف المتعارف دونه ، فللطريقة الاستقرائية فى الحقيقه تعريفان : تعريف بالمثال ، وتعريف آخر بغيره.

٤- ومنه الطريقة الاستقرائية ، لأنها أخص منه مطلقاً.

الناقص(١). وعليه يجوز أن يكتفى به في التعريف من دون ذكر التعريف المستنبط اذا كان المثال وافياً بخصوصيات الممثل له.

التعريف بالتشبيه

(٢)

مما يلحق بالتعريف بالمثال ويدخل في الرسم الناقص أيضاً «التعريف بالتشبيه». وهو أن يشبه الشيء المقصود تعريفه بشيء آخر لوجهه شبه بينهما ، على شرط أن يكون المشبه به معلوماً عند المخاطب بأن له وجهه الشبه هذه.

ومثاله تشبيه الوجود بالنور ، وجهه الشبه بينهما ان كلاً منهما ظاهر بنفسه مظهر لغيره.

وهذا النوع من التعريف ينفع كثيراً في المعقولات الصرفة عند ما يراد تقريبها الى الطالب بتشبيهها بالمحسوسات ، لاین المحسوسات الى الازهان أقرب ولتصورها آلف. وقد سبق منا تشبيه كل من النسب الاربع بأمر محسوس تقريباً لها ، فمن ذلك تشبيه التباينين بالخطين المتوازيين لانهما لا يلتقيان أبداً. ومن هذا الباب المثال المتقدم وهو تشبيه الوجود بالنور ، ومنه تشبيه التصور الآلى «كتصور اللفظ آله لتصور المعنى» بالنظر الى المرآه بقصد النظر الى الصورة المنطبعة فيها.

ص: ١٢٢

١- لا يخفى عليك : أن التعريف بالمثال لا يكون جامعاً ، بل قد لا يكون مانعاً ، وكذا التعريف بالتشبيه فإنه قد لا يكون مانعاً. فشيء منهما ليس من الرسم الناقص الذى مر منه فإنه التعريف بالخاصه المساويه ويكون جامعاً مانعاً ، وإنما يكونان من الرسم الناقص عند من يعرف الرسم ب «قول مؤلف من محمولات لا- تكون ذاتيه بأجمعها» كالشيخ فى الإشارات ص ١٠٢ وبرهان الشفا ص ٥٢ وشارح المطالع ص ١٠٢-١٠٤ والمحقق الطوسى فى الجواهر النضيد ، فإنه يمكن أن لا يكون جامعاً ولا مانعاً.

٢- راجع الجواهر النضيد ، ص ١٦٤.

(١)

الغرض من التعريف على ما قدمنا تفهيم مفهوم المعرف «بالفتح» (٢) وتمييزه عما عداه. ولا يحصل هذا الغرض الا بشروط
خمسه :

الاول - أن يكون المعرف «بالكسر» مساوياً للمعرف «بالفتح» في الصدق أى يجب ان يكون المعرف «بالكسر» مانعاً جامعاً. وان
شئت قلت «مطرداً منعكساً» (٣).

ومعنى مانع أو مطرد انه لا يشمل الا أفراد المعرف «بالفتح» ، فيمنع من دخول افراد غيره فيه. ومعنى جامع او منعكس انه يشمل
جميع افراد العرف «بالفتح» لا يشذ منها فرد واحد.

فعلى هذا لا يجوز التعريف بالامور الآتية :

١- بالاعم : لان الاعم لا يكون مانعاً ، كتعريف الإنسان بانه حيوان يمشى على رجلين ، فان جمله من الحيوانات تمشى على
رجلين.

٢- بالاخص : لان الاخص لا يكون جامعاً ، كتعريف الإنسان بانه حيوان متعلم ، فانه ليس كلما صدق عليه الانسان هو متعلم.

٣- بالمباين : لان التباين لا يصح حمل احدهما على الآخر ، ولا يتصادقان أبداً.

الثانى - ان يكون المعرف «بالكسر» أجلى مفهوما واعرف عند المخاطب من المعرف «بالفتح». والا فلا يتم الغرض مفهومه ، فلا
يجوز على هذا التعريف بالامرین الآتیین :

ص: ١٢٣

١- راجع شرح الشمسيه : ص ٨١-٧٩-٧٨ ، وشرح المطالع : ص ١٠٠ ، والجوهر النضيد ، ص ١٩٤ ، والإشارات وشرحه : ص
١١٠-١٠٥.

٢- أى : أو تميزه عما عداه على سبيل منع الخلو.

٣- أن يكون طاردا لغير المعرف منعكسا ضوءه على جميع افراده.

١- بالمساوى فى الظهور والخفاء ، كتعريف الفرد بانه عدد ينقص عن الزوج بواحد ، فان الزوج ليس اوضح من الفرد ولا اخفى ، بل هما متساويان فى المعرفه. كتعريف أحد المتضايين بالآخر ، وانت انما تتعقلهما معا ، كتعريف الاب بانه والد الابن. وكتعريف الفوق بانه ليس بتحت ...

٢- بالاخفى معرفه ، كتعريف النور بأنه قوه تشبه الوجود.

الثالث - الا- يكون المعرف «بالكسر» عين المعرف «بالفتح» فى المفهوم ، كتعريف الحركه بالانتقال والانسان بالبشر تعريفاً حقيقياً غير لفظى ، بل يجب تغايرهما اما بالاجمال والتفصيل كما فى الحد التام او بالمفهوم كما فى التعريف بغيره.

ولو صح التعريف بعين المعرف لوجب أن يكون معلوماً (١) قبل أن يكون معلوماً ، وللزم ان يتوقف الشئ على نفسه. وهذا محال. ويسمون مثل هذا نتيجة الدور الذى سيأتى بيانه.

الرابع - ان يكون خالياً من الدور (٢). وصوره الدور فى العريف : أن يكون المعرف «بالكسر» مجهولاً- فى نفسه ولا يعرف الا بالمعرف «بالفتح» ، فبينما ان المقصود من التعريف هو تفهيم المعرف «بالفتح» بواسطه المعرف «بالكسر» ، واذا بالمعرف «بالكسر» فى الوقت نفسه انما يفهم بواسطه المعرف «بالفتح» ، فينقلب المعرف «بالفتح» معرفاً «بالكسر».

وهذا محال ، لانه يؤول الى أن يكون الشئ معلوماً قبل أن يكون معلوماً ، او الى أن يتوقف الشئ على نفسه.

ص: ١٢٤

١- أى : لوجب أن يكون معلوما «لكونه معرفاً» حين كونه مجهولاً «لكونه معرفاً» فإن المعرف هو المعلوم التصورى الموصل إلى مجهول تصورى هو المعرف ، وكون الشئ معلوماً ومجهولاً هو اجتماع متقابلين ، هما الملكة وعدمها.

٢- راجع شرح الشمسيه : ص ٨١ ، وشرح المطالع : ص ١٠٤ ، والإشارات وشرحه : ص ١٠٧.

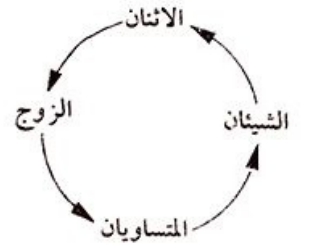
والدور يقع تاره بمرتبته واحده ويسمى «دوراً مصرحاً»، ويقع أخرى بمرتبتين أو أكثر ويسمى «دوراً مضمراً» :

١- «الدور المصرح» مثل : تعريف الشمس بانها «كوكب يطلع في النهار» والنهار لا- يعرف الا بالشمس اذ يقال في تعريف : «النهار : زمان تطلع فيه الشمس» فتوقفت معرفه الشمس على معرفه النهار ، ومعرفه انهار حسب الفرض متوقفه على معرفه الشمس. والمتوقف على المتوقف على شىء متوقف على ذلك الشىء ، فينتهى الامر بالاخير الى أن تكون معرفه الشمس متوقفه على معرفه الشمس

٢- «الدور المضمّر» مثل : تعريف الاثنين بانهما زوج اول. والزوج يعرف بانه منقسم بمتساويين. والمتساويان يعرفان بانهما شيان احدهما يطابق الآخر. والشيطان يعرفان بانهما اثنان. فرجع الامر بالاخير الى تعريف الاثنين بالاثنين.

وهذا دور مضمّر في ثلاث مراتب لان تعدد المراتب باعتبار تعدد الوسائط حتى تنتهى دوره الى نفس المعرف «بالفتح» الاول. والوسائط في هذا المثال ثلاث : الزوج المتساويان الشيطان.

ويمكن وضع الدور في المثال على صورته الدائره المرسومه في هذا الشكل : والسهام فيها تتجه دائماً الى المعرفات «بالكسر»



الخامس : أن تكون الالفاظ المستعمله في التعريف ناصعه واضحه

لا ابهام فيها فلا يصح استعمال الالفاظ الوحشيه والغريبه ولا الغامضه (١) ولا المشتركه والمجازات بدون القرينه أما مع القرينه فلا بأس كما قدمنا ذلك في بحث المشترك والمجاز. وان كان يحسن على كل حال اجتناب المجاز في التعاريف والاساليب العلميه.

ص: ١٢٦

١- كالألغاز ، حيث يكون مفرداتها مألوفه واضحه المعنى ولكن في المركب غموض من جهه استفاده المراد منه.

تعريفها

قسمه الشيء : تجزئته وتفريقه الى أمور متباينه. وهى من المعانى البديهيه الغنيه عن التعريف وما ذكرناه فانما هو تعريف لفظى ليس الا. ويسمى الشيء «مقسماً» وكل واحد من الامور التى انقسم اليها «قسماً» تاره بالقياس الى نفس المقسم و «قسماً» أخرى بالقياس الى غيره من الاقسام. فاذا قسمنا العلم الى تصور وتصديق مثلاً فالعلم مقسم والتصور قسم من العلم وقسيم للتصديق وهكذا التصديق قسم وقسيم.

فائدتها

تأسست حياه الانسان كلها على القسمه وهى من الامور الفطريه التى نشأت معه على الارض : فان اول شىء يصنعه تقسيم الاشياء الى سماويه وارضيه والموجودات الارضيه الى حيوانات واشجار وانهار واحجار وجبال ورمال وغيرها. وهكذا يقسم ويقسم ويميز معنى عن

ص: ١٢٧

١- (*) القسمه من المباحث التى عنى بها المناطقه فى العصر الحديث ، وظن انها من المباحث التى تفتق عنها الفكر الغربى. غير أن فلاسفه الاسلام سبقوا الى التنبيه عليها ، وقد ذكرها الشيخ الطوسى العظيم فى منطق التجريد لتحصيل الحدود واكتسابها ، وأوضحها علامه الحلى فى شرحه «الجوهر النضيد».

معنى ونوعاً عن نوع. حتى تحصل له مجموعه من المعانى والمفاهيم ... وما زال البشر على ذلك حتى استطاع أن يضع لكل واحد من المعانى التى توصل اليها فى التقسيم لفظاً من الالفاظ. ولولا القسمة لما تكثرت عنده المعانى ولا الالفاظ.

ثم استعان بالعلوم والفنون على تدقيق تلك الانواع وتميزاً ذاتياً. ولا يزال العلم عند الانسان يكشف له كثيراً من الخطأ فى تقسيماته وتنويعاته فيعدلها. ويكشف له أنواعاً لم يكن قد عرفها فى الموجودات الطبيعىة أو الامور التى يخترعها منها ويؤلفها أو مسائل العلوم والفنون.

وسياتى كيف نستعين بالقسمة على تحصيل الحدود والرسوم وكسبها بل كل حد انما هو مؤسس من أول الامر لعى القسمة. وهذا أهم فوائد القسمة.

وتنفع القسمة فى تدوين العلوم والفنون لتجعلها أبواباً وفصولاً- ومسائل متميزه ليستطيع الباحث أن يلحق ما يعرض عليه من القضايا فى بابها بل العلم لا يكون علماً ذا أبواب ومسائل واحكام الا بالقسمة : فمدون علم النحو مثلاً لا بد أن يقسم الكلمه اولاً ثم يقسم الاسم مثلاً الى نكره ومعرفه الى أقسامها ويقسم الفعل الى ماض ومضارع وأمر وكذلك الحرف واقسام كل واحد منها ويذكر لكل قسم حكمه المختص به ... وهكذا فى جميع العلوم.

والتاجر - أيضاً يلتجىء الى القسمة فى تسجيل دفتره وتصنيف أمواله ليسهل عليه استخراج حساباته ومعرفه ربحه وخسارته. وكذلك بانى البيت ومركب الادوات الدقيقه يستعين على اتقان عمله بالقسمة. والناس من القديم قسموا الزمن الى قرون وسنين واشهر وايام وساعات ودقائق ليتنفعوا باوقاتهم ويعرفوا اعمارهم وتاريخهم.

وصاحب المكتبه تنفعه قسمتها حسب العلوم أو المؤلفين ليدخل أى

كتاب جديد يأتيه في بابه وليستخرج بسهولة أى كتاب يشاء. وبواسطة القسمه استعان علماء الترييه على توجيه طلاب العلوم فقسما المدارس الى ابتدائيه وثانويه وعاليه ثم كل مدرسه الى صفوف ليضعوا لكل صف ومدرسه منهاجاً يناسبه من التعليم.

وهكذا تدخل القسمه فى كل شأن من شؤون حياتنا العلميه والاعتياديه ولا يستغنى عنها انسان. ومهمتنا منها هنا ان نعرف كيف نستعين بها على تحصيل الحدود والرسوم.

اصول القسمه

١- لا بد من ثمره

لا- تحسن القسمه الا- اذا كان للتقسيم ثمره نافع في غرض المقسم بأن تختلف الاقسام فى المميزات والاحكام المقصوده فى موضع القسمه : فاذا قسم النحوى الفعل الى اقسامه الثلاثه فلان لكل قسم حكماً يختص به. أما اذا أراد ان يقسم الفعل الماضى الى مضموم العين ومفتوحها ومكسورها فلا- يحسن منه ذلك لان الاقسام كلها لها حكم واحد فى علم النحو هو البناء فيكون التقسيم عبثاً ولغوياً بخلاف مدون علم الصرف فانه يصح له مثل هذا التقسيم لانتفاعه به فى غرضه من تعريف الكلمه. ولذا لم نقسم نحن الداليتين العقليه والطبعيه فى الباب الاول الى لفظيه وغير لفظيه لانه لا ثمره ترجى من هذا التقسيم فى غرض المنطقى كما أشرنا الى ذلك هناك فى التعليقه(١).

٢- لا بد من تباين الاقسام

(٢)

ولا تصح القسمه الا اذا كانت الاقسام متباينه غير متداخله لا يصدق

ص: ١٢٩

١- راجع ذيل ص ٤٢.

٢- واشتراكها فى المقسم.

احدها على ما صدق عليه الآخر ويشير الى هذا الاصل تعريف القسمه نفسه(1): فاذا قسمت المنصوب من الاسماء الى : مفعول وحال وتميز وظرف فهذا التقسيم باطل لان الظرف من اقسام المفعول فلا يكون قسيماً له. ومثل هذا ما يقولون عنه : «يلزم منه أن يكون قسم الشيء قسيماً له». وبطلانه من البديهيات.

ومثل هذا لو قسمنا سكان العراق الى علماء وجهلاء واغنياء وفقراء ومرضى واصحاء. ويقع مثل هذا التقسيم كثيراً لغير المنطقيين الغافلين ممن يرسل الكلام على عواهنه(2) ولكنه لا ينطبق على هذا الاصل الذي قررناه لان الاغنياء والفقراء لا بد أن يكونوا علماء أو جهلاء مرضى أو اصحاء فلا يصح ادخالهم مره ثانيه في قسم آخر. وفي المثال ثلاث قسمات جمعت في قسمه واحده. والاصل في مثل هذا أن تقسم السكان اولاً الى علماء وجهلاء ثم كل منهما الى اغنياء وفقراء فتحدث أربعة اقسام ثم كل من الاربعه الى مرضى واصحاء فتكون الاقسام ثمانية : علماء اغنياء مرضى علماء اغنياء اصحاء ... الى آخره. فتفطن لما يرد عليك من القسمه لثلاث تقع في مثل هذه الغلطات.

ويتفرع على هذا الاصل أمور :

١- انه لا يجوز أن تجعل قسم الشيء قسيماً له كما تقدم مثل أن تجعل الظرف قسيماً للمفعول.

٢- ولا يجوز أن تجعل قسيم الشيء قسماً منه مثل أن تجعل الحال قسماً من المفعول.(3)

ص: ١٣٠

١- حيث قال : قسمه الشيء تجزئته وتفريقه.

٢- العاهن : الحاضر ، ج : عواهن. يقال : ألقى الكلام على عواهنه : قاله من غير فكر ولا رويه : كأنه اكتفى بما حضر دون ترو وتنوق «المعجم الوسيط».

٣- كيف يكون هذا الأمر الثاني من فروع هذا الأصل.

٣- ولا يجوز أن تقسم الشيء الى نفسه وغيره.

وقد زعم بعضهم ان تقسيم العلم الى التصور والتصديق من هذا الباب لما رأى انهم يفسرون العلم بالتصور المطلق ولم يتفطن الى معنى التصديق مع انه تصور أيضاً ولكنه تصور مقيد بالحكم كما ان قسيمه خصوص التصور الساذج المقيد بعدم الحكم. كما شرحناه سابقاً. اما المقسم لهما فهو التصور المطلق الذى هو نفس العلم.

٣- أساس القسمة

(١)

ويجب ان تؤسس القسمة على أساس واحد أى يجب ان يلاحظ فى المقسم جهة واحده وباعتبارها يكون التقسيم فاذا قسمنا كتب المكتبة فلا بد أن تؤسس تقسيمها اما على أساس العلوم والفنون او على اسماء المؤلفين او على اسماء الكتب. اما اذا خلطنا بينها فالاقسام تتداخل ويختل نظام الكتب مثل ما اذا خلطنا بين اسماء الكتب والمؤلفين فنلاحظ فى حرف الالف مثلاً تاره اسم الكتاب وأخرى اسم المؤلف بينما ان كتابه قد يدخل فى حرف آخر.

والشئ الواحد قد يكون مقسماً لعدة تقسيمات باعتبار اختلاف الجهه المعبره أى «أساس القسمة» كما قسمنا اللفظ مره الى مختص وغيره وأخرى الى مترادف ومتباين وثالثه الى مفرد ومركب (٢). وكما قسمنا الفصل الى قريب وبعيد مره والى مقوم ومقسم أخرى ... ومثله كثير فى العلوم وغيرها.

ص: ١٣١

١- كذا ، والصواب فى العنوان : لا بد من وحده أساس القسمة.

٢- لا- يخفى عليك : أن المشال الأول ليس مثالا لما رامه؟ وذلك لتعدد المقسم فيه ، فإن فى الأول اللفظ الواحد ، وفى الثانى الألفاظ المتعدده ، وفى الثالث اللفظ مطلقا غير معتبر فيه أن يكون واحدا أو متعددا.

ويجب فى القسمه أن يكون مجموع الاقسام مساوياً للمقسم فتكون جامعه مانعه : جامعه لجميع ما يمكن أن يدخل فيه من الاقسام أى حاصره لها لا يشذ منها شىء مانعه عن دخول غير اقسامه فيه.

أنواع القسمه

اشاره

للقسمه نوعان اساسيان.

١- قسمه الكل الى أجزاءه أو «القسمه الطبيعیه»

(١)

كقسمه (٢) الانسان الى جزئیه : الحيوان والناطق بحسب التحليل العقلى اذ يحلل العقل مفهوم الانسان الى مفهومين : مفهوم الجنس الذى يشترك معه به (٣) غيره ومفهوم الفصل الذى يختص به ويكون به الانسان انساناً. وسيأتى معنى التحليل العقلى مفصلاً. وتسمى الاجزاء حينئذ أجزاء عقليه.

وكقسمه الماء الى عنصرين : الاكسجين والهيدروجين بحسب التحليل الطبيعى. ومن هذا الباب قسمه كل موجود الى عناصره الاوليه البسيطه (٤) وتسمى الاجزاء طبيعیه او عنصریه.

وكقسمه الجبر الى ماء وماده ملونه مثلاً والورق الى قطن ونوره والزجاج الى رمل وثانى اكسيد السلكون. وذلك بحسب التحليل الصناعى فى مقابل التركيب الصناعى. والاجزاء تسمى اجزاء صناعیه.

وكقسمه المتر الى أجزاءه بحسب التحليل الخارجى الى الاجزاء المتشابهه أو كقسمه السرير الى الخشب والمسامير بحسب التحليل الخارجى الى الاجزاء غير المتشابهه. ومثله قسمه البيت الى الآجر

ص: ١٣٢

١- وهذا النوع من القسمه يرادف التحليل ، ولذا ترى أقسامه الأربعة تسمى بالتحليل العقلى. والطبيعى ، والصناعى ، والخارجى.

٢- أى : مفهوم الإنسان.

٣- فيه ، ظ.

٤- قيد توضيحى.

والجص والخشب والحديد أو الى الغرفه والسرداب والسطح والساحه وقسمه السياره الى آلاتها المركبه منها والانسان الى لحم ودم وعظم وجلد واعصاب ...

٢- قسمه الكلى الى جزئياته «القسمه المنطقيه»

(١)

كقسمه الموجود الى ماده ومجرد عن الماده والماده الى جماد ونبات وحيوان وكقسمه المفرد الى اسم وفعل وحرف ... وهكذا. وتمتاز القسمه المنطقيه عن الطبيعیه ان الاقسام فى المنطقيه يجوز حملها على المقسم وحمل المقسم عليها فنقول : الاسم مفرد وهذا المفرد اسم. ولا يجوز الحمل فى الطبيعیه عدا(٢) ما كانت بحسب التحليل العقلی فلا يجوز أن تقول البيت سقف أو جدار ولا الجدار بيت.

ولا بد فى القسمه المنطقيه من فرض (٣) جهه وحده جامعه فى المقسم تشترك فيها الاقسام وبسببها يصح الحمل بين المقسم والاقسام كما لا بد من فرض(٤) جهه افتراق فى الاقسام على وجه يكون لكل قسم جهه تباين جهه القسم الآخر والا لما صحت القسمه وفرض الاقسام. وتلك الجهه الجامعه (٥) اما ان تكون مقومه للاقسام أى داخله فى حقيقتها بان كانت جنساً أو نوعاً واما أن تكون خارجه عنها.

١- اذا كانت الجهه الجامعه مقومه للاقسام فلها ثلاث صور :

أ- ان تكون جنساً وجهات الافتراق الفصول المقومه للاقسام كقسمه المفرد الى الاسم والفعل والحرف ... فيسمى التقسيم «تنوعاً» والاقسام أنواعاً.

ص: ١٣٣

١- أى : جزئياته الإضافيه.

٢- أقول لا- يجوز فى القسمه الطبيعیه الحمل مطلقا. يتبين ذلك إذا التفتنا إلى أن المقسم فى التحليل العقلی هو المفهوم بما هو مفهوم ، ولا شك أن كل مفهوم ليس جزء نفسه ، فمفهوم الإنسان ليس هو الحيوان أو الناطق.

٣- الأولى فى العبارتين : فرض وجود.

٤- الأولى فى العبارتين : فرض وجود.

٥- التى هى المقسم.

ب - ان تكون جنساً أو نوعاً وجهات الافتراق العوارض العامه (1) اللاحقه للمقسم كقسمه الاسم الى موفوع ومنصوب ومجرور فيسمى التقسيم «تصنيفاً» والاقسام اصنافاً.

ج - ان تكون جنساً أو نوعاً أو صنفاً وجهات الافتراق العوارض الشخصيه اللاحقه لمصاديق المقسم فيسمى التقسيم «تفريداً» والاقسام أفراداً كقسمه الانسان الى زيد وعمرو ومحمد وحسن ... الى آخرهم باعتبار المشخصات لكل جزئى جزئى منه.

٢- اذا كانت الجبهه الجامعه خارجه عن الاقسام فهى كقسمه الابيض الى الثلج والقطن وغيرهما وكقسمه الكائن الفاسد الى معدن ونبات وحيوان وكقسمه العالم الى غنى وفقير أو الى شرقى وغربى ... وهكذا.

أساليب القسمة

اشاره

لأجل أن نقسم الشيء قسمه صحيحه لا بد من استيفاء جميع ما له من الاقسام كما تقدم فى الاصل الرابع بمعنى أن تكون القسمة حاصره لجميع جزئياته أو اجزائه. ولذلك أسلوبان :

١- طريقه القسمة الثنائيه

وهى طريقه الترديد بين النفى والاثبات والنفى والاثبات «وهما النقيضان» لا يرتفعان أى لا يكون لهما قسم ثالث ولا يجتمعان أى لا يكونان قسماً واحداً فلا محاله تكون هذه القسمة ثنائيه أى ليس لهما م؟

ص: ١٣٤

١- أريد من العموم هنا معناه اللغوى. فالمراد من العوارض العامه هى العوارض الكليه فى مقابل العوارض الشخصيه. وليس المراد بها العامه فى مقابل الخاصه ، فإن العوارض اللاحقه إنما تكون مقسمه إذا كانت خاصه ، بل الخاصه لا تكون مقسمه مطلقاً ، فإنه يشترط فيها أن تكون أخص من موضوعه فإذا لم تكن الخاصه المساويه تنفع فى التقسيم فما ظنك بالعرض العام؟

أكثر من قسمين وتكون حاصره جامعه مانعه كتقسيمنا للحيوان الى ناطق وغير ناطق. وغير الناطق يدخل فيه كل ما يفرض من باقى أنواع الحيوان غير الانسان لا يشذ عنه نوع وكتقسيمنا للطيور الى جارحه وغير جارحه والانسان الى عربى وغير عربى والعالم الى فقيه وغير فقيه ... وهكذا.

ثم يمكن أن نستمر فى القسمة فنقسم طرف النفى أو طرف الاثبات او كليهما الى طرفين اثبات وبنى ثم هذه الاطراف الاخيره يجوز أن تجعلها أيضاً مقسماً فتقسمها أيضاً بين الاثبات والبنى ... وهكذا تذهب الى ما شئت ان تقسم اذا كانت هناك ثمره من التقسيم.

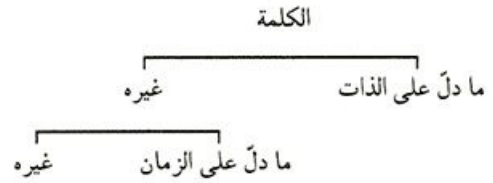
مثلاً اذا اردت تقسيم الكلمه فتقول :

١- الكلمه تنقسم الى : ما دل على الذات (١) وغيره

٢- طرف النفى «الغير» الى : ما دل على الزمان وغيره

فتحصل لنا ثلاثه اقسام : ما دل على الذات وهو «الاسم» وما دل على الزمان وهو «الفعل» وما لم يدل على الذات والزمان وهو «الحرف» والتعبير المؤلفين عند المؤلفين أن يقال : «الكلمه اما أن تدل على الذات أولاً والاوول الاسم والثانى اما ان تدل على الزمان أو لا والاوول الفعل والثانى الحرف».

ويمكن وضع هذه القسمة على هذا النحو :



ص: ١٣٥

١- فهل أن اسم المعنى ليس باسم؟! وقد ذكر بعض الأفاضل أنه لم يرد تعريف الاسم بهذا النحو فى شئ من كتب الأدب.

إذا أردنا تقسيم الجوهر الى أنواعه فيمكن تقسيمه على هذا النحو :

ينقسم الجوهر :

١- الى : ما يكون قابلاً للابعاد وغيره

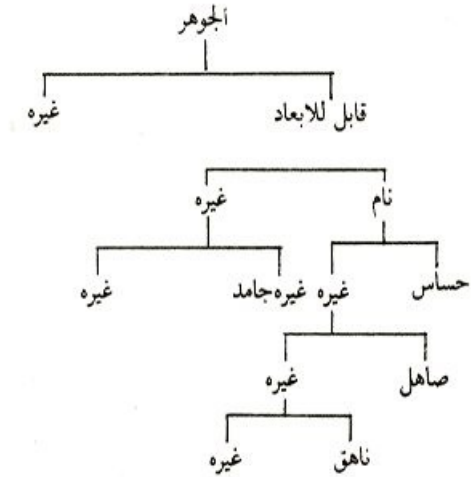
٢- ثم طرف الاثبات «القابل» الى : نام وغيره

٣- ثم طرف النفي «غير النامي» الى : جامد وغيره

٤- ثم طرف الاثبات في التقسيم «٢» الى : حساس وغيره

وهكذا يمكن أن تستمر بالقسمه حتى تستوفى اقسام الحساس الى جميع أنواع الحيوان. ولك أيضا ان تقسم الجامد وغير الحساس.

وقد رأيت انا قسمنا تاره طرف الاثبات وأخرى طرف النفي. ويمكن وضع هذه القسمه على هذا النحو :



وهذه القسمة الثنائية تنفع على الاكثر فى الشىء الذى لا تنحصر (١) اقسامه وان كانت مطوله لانك تستطيع بها أن تحصر كل ما يكمن أن يفرض من الانواع أو الاصناف بكلمه «غيره» ففى المثال الاخير ترى «غير الناهق» يدخل فيه جميع ما للحيوان من الانواع غير الناطقه والصاهله والناهقه فاستطعت أن تحصر كل ما للحيوان من أنواع.

وتنفع هذه القسمة أيضاً فيما اذا اريد حصر الاقسام (٢) حصراً عقلياً كما يأتى وتنفع أيضاً فى تحصيل الحد والرسم. وسيأتى بيان ذلك.

٢- طريقه القسمة التفصيليه

وذلك بأن تقسم الشىء التداء الى جميع اقسامه المحصوره كما لو أردت أن تقسم الكلى الى : نوع وجنس وفصل وخاصه وعرض عام.

والقسمة التفصيليه على نوعين عقليه واستقرائيه :

١- «العقلية» : وهى التى يمنع العقل أن يكون لها قسم آخر كقسمة الكلمه المتقدمه ولا- تكون القسمة عقليه الا اذا بنيتها على أساس النفى والاثبات : «القسمة الثنائية» فلأجل اثبات أن القسمة التفصيليه عقليه يرجعونها الى القسمة الثنائية الدائره بين النفى والاثبات ثم اذا كانت الاقسام أكثر من اثنين يقسمون طرف النفى أو الاثبات الى النفى والاثبات ... وهكذا كلما كثرت الاقسام على ما تقدم فى الثنائيه.

٢- «الاستقرائيه» : وهى التى لا- يمنع العقل من فرض آخر لها وانما تذكر الاقسام الواقعه التى علمت بالاستقراء والتتبع كتقسيم الاديان السماويه الى : اليهوديه والنصرانيه والاسلاميه وكتقسيم مدرسه معينه الى : صف أول وثان وثالث عندما لا يكون غير هذه الصفوف فيها مع امكان حدوث غيرها.

ص: ١٣٧

١- فإن الأقسام وإن لم يمكن حصرها تفصيلاً ، ولكن تحصر بالقسمة الثنائية حصراً إجمالياً.

٢- فى التقسيم التفصيلي .

التعريف بالقسمه

ان القسمه بجميع أنواعها هي عارضه للمقسم في نفسها خاصه به غالباً. ولما اعتبرنا في القسمه أن تكون جامعاً مانعاً فالاقسام بمجموعها مساويه للمقسم كما انها غالباً تكون اعرف منه. وعليه يجوز تعريف المقسم بقسمته الى أنواعه او اصنافه ويكون من باب تعريف الشيء بخاصته. وهو التعريف بالرسم الناقص كما كان التعريف بالمثال من هذا الباب.

ولنضرب لك مثلاً لذلك : أنا اذا قسمنا الماء بالتحليل الطبيعي الى أوكسجين وهيدروجين وعرفنا أن غيره من الأجسام لا ينحل الى هذين الجزأين فقد حصل تمييز الماء تمييزاً عرضياً عن غيره بهذه الخاصه فيكون ذلك نوعاً من المعرفه للماء نظمئن اليها. وكذا لو عرفنا ان الورق ينحل الى القطن والنوره مثلاً. نكون قد عرفناه معرفه نظمئن اليها تميزه عن غيره ... وهكذا في جميع أنواع القسمه.

كسب التعريف بالقسمه

أو كيف نفكر لتحصيل المجهول التصوري؟

انت تعريف ان المعلوم التصوري منه ما هو بديهى لا يحتاج الى كسب كمفهوم الوجود والشيء ومنه ما هو نظرى تحتاج معرفته الى كسب ونظر.

ومعنى حاجتك فيه الى الكسب ان معناه غيره واضح في ذهنك وغير محدد ومتميز او فقل غيره مفهوم لديك ولا- معروف فيحتاج الى تعريف والذي يعرفه للذهن هو الحد والرسم. وليس الحد أو الرسم للنظري موضوعاً في الطريق في تناول اليد والا فما فرضته نظرياً مجهولاً

ص: ١٣٨

لم يكن كذلك بل كان بديهياً معروفاً. فالنظري عندك في الحقيقه ليس هو الا الذى تجهل حده أو رسمه.

اذن المهم فى الامر أن نعرف الطريقه التى نحصل بها الحد والرسم. وكل ما تقدم من الابحاث فى التعريف هى فى الحقيقه ابحاث عن معنى الحد والرسم وشروطهما او اجزائهما. وهذا وحده غير كاف ما لم نعرف طريقه كسبهما وتحصيلهما فانه ليس الغنى هو الذى يعرف معنى النقود واجزاءها وكيف تتألف بل الغنى من يعرف طريقه كسبها فيكسبها وليس المريض يشفى اذا عرف فقط معنى الدواء واجزاءه بل لا بد أن يعرف كيف يحصله ليتناوله.

وقد اغفل كثير من المنطقيين هذه الناحيه وهى اهم شىء فى الباب. بل هى الاساس وهى معنى التفكير الذى به نتوصل الى المجهولات. ومهمتنا فى المنطق أن نعرف كيف نفكر لنكسب العلوم التصوريه والتصديقيه.

وسياتى ان طريقه التفكير لتحصيل العلم التصديقى هو الاستدلال والبرهان. اما تحصيل العلم التصورى فقد اشتهر عند المناطقه ان الحد لا يكتسب بالبرهان وكذا الرسم. والحق معهم لان البرهان مخصوص لاكتساب التصديق ولم يحن (1) الوقت بعد لايين للطلاب سر ذلك واذا لم يكن البرهان هى الطريقه هنا فما هى طريقه يصنعها كل انسان فى دخيله نفسه يخطىء فيها أو يصيب. ولكن نحتاج الى الدلاله عليها لتكون على بصيره فى صناعتها. وهذا هو هدف علم المنطق. وهذا ما نريد بيانه فنقول :).

ص: ١٣٩

١- حان الأمر يحين حيناً وحينونه : قرب وقته ... آن «المعجم الوسيط».

الطريق منحصر بنوعين من القسمه : القسمه الطبيعيه بالتحليل العقلي وتسمى طريقه التحليل العقلي والقسمه المنطقيه الثنائيه. ونحن أشرنا فى غضون (١) كلامنا فى التعريف والقسمه الى ذلك. وقد جاء وقت بيانه فنقول

طريقه التحليل العقلي

اذا توجهت نفسك نحو المجهول التصورى «المشكل» ولنفرضه «الماء» مثلاً عندما يكون مجهولاً لديك وهذا هو الدور الاول (٢) فأول مايجب أن تعرف نوعه (٣). اى تعرف انه داخل فى اى جنس من الاجناس العالیه أو ما دونها كأن تعرف أن الماء مثلاً من السوائل. وهذا هو «الدور الثانى». وكلما كان الجنس الذى عرفت دخول المجهول تحته قريباً كان الطريق أقصر لمعرفه الحد أو الرسم. وسيتضح.

واذا اجتزت الدور الثانى الذى لا بد منه لكل من أراد التفكير بأيه طريقه كانت انتقلت الى الطريقه التى تختارها للتفكير ولا بد أن تتمثل فيها الادوار الثلاثه الاخيره أو الحركات الثلاث التى ذكرناها للفكر : الذاهبه والدائريه والراجعه.

ص: ١٤٠

١- الغضن : كل ثن وتكشر فى ثوب أو درع أو اذن أو غيرها. ج : غضون ، ويقال : جاء فى غضون كلامه كذا : فى أثنائه وطياته.

٢- (*) تقدم فى مبحث «تعريف الفكر» ص ٢٠ ان الادوار التى تمر على العقل لتحصيل المجهول خمس : اثنتان منها مقدمه للفكر وثلاثه هى الفكر لى سمينها بالحركات. وهذا البحث هنا موقع تطبيق هذه الادوار على تحصيل المجهول التصورى. وسيأتى فى موضعه موقع تطبيقها على تحصيل المجهول التصديقى وهذا البحث بمجموعه وبيان الادوار قد امتاز بشرحه كتابنا على جميع كتب المنطق القديمه والحديثه.

٣- يعرف منه : أن النوع فى قوله : «تعرف نوعه» وفى قولهم : «الدور الثانى معرفه نوع المشكل» ليس بمعناه المنطقى بل بمعناه العرفى اللغوى وهو الجنس.

وإذ نحن اخترنا الآن «طريقه التحليل العقلي» أولاً فلنذكرها متمثلة في الحركات الثلاث :

فإنك عند ما تجتاز الدور الثاني تنتقل الى الثالث وهو الحركة الذاهبه حركه العقل من المجهول الى المعلومات. ومعنى هذه الحركة بطريقه التحليل المقصود بيانها هو أن تنظر في ذهنك الى جميع الافراد الداخلة تحت ذلك الجنس الذى فرضت المشكل داخلاً تحته. وفي المثال تنظر الى افراد السوائل سواء كانت ماء أو غير ماء باعتبار ان كلها سوائل.

وهنا ننتقل الى الرابع وهو «الحركة الدائريه» أى حركه العقل بين المعلومات. وهو اشق الادوار وأهمها دائماً فى كل تفكير فان نجاح المفكر فيه انتقل الى الدور الاخير الذى به حصول العلم والابقى فى مكانه يدور على نفسه بين المعلومات من غير جدوى. وهذه الحركة الدائريه بين المعلومات فى هذه الطريقه هى أن يلاحظ الفكر مجاميع افراد الجنس الذى دخل تحته المشكل فيفرزها مجموعته فـلأفراد المجهول مجموعته ولغيره من أنواع الجنس الاخرى كل واحد مجموعته من الافراد. وفي المثال يلاحظ مجاميع السوائل : الماء والزئبق واللبن والدهن الى آخرها. وعند ذلك يبدأ فى ملاحظتها ملاحظه دقيقه ليعرف ما تمتاز به مجموعته أفراد المشكل بحسب ذاتها وحقيقتها عن المجاميع الاخرى أو بحسب عوارضها الخاصه بها. ولا بد هنا من الفحص الدقيق والتجربه ليعرف فى المثال الخصوصيه الذاتيه أو العرضيه التى يمتاز بها الماء عن غيره من السوائل فى لونه وطعمه أو فى وزنه وثقله أو فى اجزائه الطبيعیه. ولا يستغنى الباحث عن الاستعانه بتجارب الناس والعلماء وعلومهم.

والبشر من القديم كما قلنا فى أول مبحث القسمة اهتموا بفطرتهم فى تقسيم الاشياء وتمييز الانواع بعضها عن بعض فحصلت لهم

بمرور

ص: ١٤١

الزمن الطويل معلومات قيمه هي ثروتنا العلميه التي ورثناها من أسلافنا. وكل ما نستطيعه من البحث في هذا الشأن هو التعديل والتنقيح في هذه الثروه واكتشاف بعض الكنوز من الانواع التي لم يهتد اليها السابقون على مرور الزمن وتقدم المعارف.

فإن استطاع الفكر أن ينجح في هذا الدور «الحركه الدائريه» بأن عرف ما يميز المجهول تمييزاً ذاتياً أى عرف فصله أو عرف ما يميزه تمييزاً عرضياً أى عرف خاصته فان معنى ذلك انه استطاع أن يحلل معنى المجهول الى جنس وفصل أو جنس وخاصه تحليلاً عقلياً فيكمل عنده الحد التام او الرسم التام بتأليفه مما انتهى اليه التحليل. كما لو عرف الماء في المثال بأنه سائل بطبعه لا لون له ولا طعم ولا رائحه او انه له ثقل نوعى مخصوص أو انه قوام كل شىء حى (1).

ومعنى كمال الحد أو الرسم عنده ان عقله ان عقله قد انتهى الى الدور الاخير وهو «الحركه الراجعه» أى حرکه العقل من المعلوم الى المجهول. وعندها ينتهى التفكير بالوصول الى الغايه من تحصيل المجهول.

وبهذا اتضح معنى التحليل العقلي الذى وعدناك ببيانه سابقاً فى القسمه الطبيعیه وهو انما يكون باعتبار المتشاركات والمتباينات أى انه بعد ملاحظه المتشاركات بالجنس يفرزها ويوزعها مجاميع أو فقل أنواعاً بحسب ما فيها من المميزات المتباينه فيستخرج من هذه العمليه الجنس والفصل مفردات الحد او الجنس والخاصه مفردات الرسم فكنت بذلك حللت المفهوم المراد تعريفه الى مفرداته.

«تنبيه» :

ان الكلام المتقدم فى الدور الرابع فرضناه فيما اذا كنت من اول الامر

ص: ١٤٢

١- وجميع الثلاثه خواص ، وأما الفصل فهو كونه ذا صورته مائه.

لما عرفت نوع المشكل عرفت جنسه القريب فلم تكن بحاجة الا للبحث عن مميزاته عن الانواع المشتركة معه فى ذلك الجنس. اما لو كنت قد عرفت فقط جنسه العالى كأن عرفت ان الماء جوهر لا غير فانك لأجل أن تكمل لك المعرفه لا بد:

أن تفحص «أولاً» لتعرف أن المشكل من أى الاجناس المتوسطه بتمييز بعضها عن بعض بفصولها أو خواصها على نحو العمليه التحليليه السابقه حتى تعرف ان الماء جوهر ذو ابعاد أى جسم.

ثم تفحص «ثانياً» بعمليه تحليليه أخرى لتعرفه من أى الاجناس القريبه هو فتعرف انه سائل.

ثم تفحص «ثالثاً» بتلك العمليه التحليليه لتمييزه عن السوائل الاخرى بثقله النوعى مثلاً او بأنه قوام كل شىء حى فيتألف عندك تعريف الماء على هذا النحو مثلاً «جوهـر ذو أبعاد سائل قوام كل شىء حى» ويجوز أن تكتفى عن ذلك فتقول «سائل قوام كل شىء حى» مقتصرأً على الجنس القريب.

وهذه الطريقه الطويله من التحليل التى هى عباره عن عمده تحليلات يلتجىء اليها الانسان اذا كانت الاجناس متسلسله ولم يكن يعرف الباحث دخول المجهول الا فى الجنس العالى. ولكن تحليلات البشر التى ورثناها تغنيا فى أكثر المجهولات عن ارجاعها الى الاجناس العاليه فلا نحتاج على الاكثر الا لتحليل واحد لنعرف به ما يمتاز به المجهول عن غيره.

على أنه يجوز لك أن تستغنى بمعرفه الجنس العالى أو المتوسط فلا تجرى الا عمليه واحده للتحليل لتمييز المشكل عن جميع ما عداه مما يشترك معه فى ذلك الجنس العالى أو المتوسط غير أن هذه العمليه

لا تعطينا الا حداً ناقصاً أو رسماً ناقصاً (١).

طريقه القسمه المنطقيه الثنائيه

انك بعد الانتهاء من الدورين الاولين أى دور مواجهه المشكل ودور معرفه نوعه لك أن تعمد الى طريقه أخرى من التفكير تختلف عن السابقه.

فان السابقه كانت النظره فيها الى الافراد المشتركه فى ذلك الجنس ثم تميزها بعضها عن بعض لاستخراج ما يميز المجهول.

أما هذه فانك تتحرك الى الجنس الذى عرفته فتقسمه بالقسمه المنطقيه الثنائيه الى اثبات ونفى : الاثبات بما يميز المجهول تمييزاً ذاتياً أو عرضياً والنفى بما عداه. وذلك اذا كان المعروف الجنس القريب فنقول فى مثال الماء الذى عرف انه سائل : «السائل اما عديم اللون واما غيره» فتستخرج بذلك الحد التام أو الرسم التام وتحصل لديك الحركات الثلاث كلها.

أما لو كان الجنس الذى عرفته هو الجنس العالى أو المتوسط فانك تأخذ أولاً الجنس العالى مثلاً فتقسمه بحسب المميزات الذاتيه أو العرضيه (٢) ثم تقسم الجنس المتوسط الذى حصلته بالتقسيم الاول الى أن يصل التقسيم الى الانواع السافله على النحو الذى مثلنا به فى القسمه الثنائيه للجوهر وبهذا تصير الفصول (٣) كلها معلومه على الترتيب فتعرف بذلك جميع ذاتيات المجهول على التفصيل.

ص: ١٤٤

١- لا يخفى عليك : أنه رجوع عما اختاره فى تفسير الرسم التام والرسم الناقص : من أن الخاصه مع الجنس - مطلقا - تام ، وأن الخاصه فقط رسم ناقص.

٢- لا يخفى عليك : أنه لما كان الغرض تحصيل الجنس المتوسط بالقسمه لا ينفع تقسيم الجنس العالى بالعرضيان ، فإنه لا ينتج إلا حصول الصنف. كما أنه لا ضروره فى التقسيم الأخير إلى تحصيل الفصل ، بل يكفى تحصيل الخاصه ، كما صرح به هو قبل أسطر.

٣- أو الخواص.

تمرينات على التعريف و القسمة

١- انقد التعريفات الآتية وبين ما فيها من وجوه الخطأ ان كان :

أ - الطائر : حيوان يبيض

و- اللبن : ماده سائله مغذيه

ب - الانسان : حيوان بشرى

ز - العدد : كثره مجتمعه من آحاد

ج - العلم : نور يقذف فى القلب

ح - الماء : سائل مفيد

د - القدام : الذى خلفه شىء

ط - الكوكب : جرم سماوى منير

هـ - المربع : شكل رباعى قائم الزوايا

ى - الوجود : الثابت العين

٢- من أى انواع التعريف تعريف العلم بأنه «حصول صورته الشىء فى العقل» وتعريف المركب بأنه «ما دل جزء لفظه على جزء معناه حين هو جزء». وبين ما اذا كان الجنس مذكوراً فيها أم لا.

٣- من أى انواع التعريف تعريف الكلمه بأنها «قول مفرد» وتعريف الخبر بأنه «قول يحتمل الصدق والكذب».

٤- عرف النحويون الكلمه بعده تعريفات : أ - لفظ وضع لمعنى مفرد.

ب - لفظ موضوع مفرد.

ج - قول مفرد.

د - مفرد.

فقدارن بينها واذاكر اولاهها واحسنها والخلل فى احدها ان كان.

٥- لو عرفنا الاب بأنه «من له ولد» فهذا التعريف فاسد قطعاً ولكن هل تعرف من أية جهة فسادة؟ وهل ترى يلزم منه الدور؟ -
واذا كان يلزم منه الدور أولاً يلزم فهل تستطيع ان تعلق ذلك؟

ص: ١٤٥

٦- اعترض بعض الاصوليين على تعريف اللفظ المطلق المقابل للمقيد بأنه «ما دل على شايح في جنسه» فقال انه تعريف غير مطرد ولا منعكس فهل تعرف الطريق لرد هذا الاعتراض من أساسه على الاجمال. وانت اذا حققت ان هذا التعريف ماذا يسمى يسهل عليك الجواب فتفطن!

٧- جاء في كتاب حديث للمنطق تعريف الفصل بأنه «صفه أو مجموع صفات كليها تتميز أفراد حقيقه واحده من أفراد غيرها من الحقائق المشتركه معها في جنس واحد». انقده واذكر وجوه الخلل فيه على ضوء ما درسته في تعريف الفصل وشروط التعريف.

٨- ان التي نسميها بالكليات الخمسه كان ارسطو يسميها «المحمولات» وعنده ان المحمول لا بد أن يكون من أحد الخمسه فاعترضه بعض مؤلفي المنطق الحديث بأن هذه الخمسه لا- تحتوى جميع أنواع المحمولات لانه لا يدخل فيه مثل «البشر هو الانسان».

فالمطلوب ان تجيب عن هذا الاعتراض على ضوء ما درسته في بحث «الحمل وانواعه». وبين صواب ما ذهب اليه ارسطو.

٩- وعرف هذا البعض المتقدم اللفظين المتقابلين بانهما «اللفظان اللذان لا يصدقان على شىء واحد في آن واحد». انقده على ضوء ما درسته في بحث التقابل وشروط التعريف.

١٠- كيف تفكر بطريقه التحليل العقلي لاستخراج تعريف الكلمه والمفرد والمثلث والمربع.

١١- استخراج بطريقه القسمة المنطقيه الثنائيه تعريف الفصل تاره والنوع أخرى.

١٢- فرق بين القسمة العقلية وبين الاستقراءيه في القسمة التفصيليه الآتيه مع بيان الدليل على ذلك :

أ - قسمة فصول السنه الى ربيع وصيف وخريف وشتاء.

ب - قسمه اوقات اليوم الى فجر وصبح وضحي وظهر وعصر واصيل وعشاء وعتمه.

ج - قسمه الفعل الى ماض ومضارع وأمر.

د - قسمه الاسم الى نكره ومعرفه.

هـ - قسمه الاسم الى مرفوع ومنصوب ومجرور.

و - قسمه الحكم الى وجوب وحرمة واستحباب وكراهه واباحه.

ز - قسمه الصوم الى واجب ومستحب ومكروه ومحرم.

ح - قسمه الصلاه الى ثنائيه وثلاثيه ورباعيه.

ط - قسمه الحج الى تمتع وقران وافراد.

ي - قسمه الخط الى مستقيم ومنحن ومنكسر.

ثم اقلب ما يمكن من هذه القسمات الى قسمه ثنائيه واستخرج منها بعض ريفات لبعض الاقسام واختر خمسة على الاقل.

انتهى الجزء الاول

ص: ١٤٧

الجزء الثاني : التصديقات

اشاره

ص: ١٤٩

الباب الرابع : القضايا و احكامها

اشاره

وفيه فصلان :

ص: ١٥١

تقدم فى الباب الاول ان الخبر هو القضية وعرفنا الخبر أو القضية بأنه «المركب التام الذى يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب». وقلنا : المركب التام هو «جنس قريب» يشمل نوعى التام : الخبر والانشاء وباقى التعريف «خاصه» يخرج بها الانشاء لان الوصف بالصدق أو الكذب من عوارض الخبر المختصه به كما فصلناه هناك. فهذا التعريف تعريف بالرسم التام. ولأجل ان يكون التعريف دقيقا نزيد عليه كلمه «لذاته» فنقول : القضية هى المركب التام الذى يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب لذاته.

وكذا ينبغى زياده كلمه «لذاته» فى تعريف الانشاء. ولهذا القيد فائده فانه قد يتوهم غافل فيظن ان التعريف الاول للخبر يشمل بعض الانشاءات فلا يكون مانعا ويخرج هذا البعض من تعريف الانشاء فلا يكون جامعا.

ص: ١٥٢

١- راجع شرح الشمسيه : ص ٨٢ ، وشرح المنظومه : ص ٤٦ ، وتعليقه الأستاذ حسن زاده فى المقام ، والجوهر النضيد : ص ٣٠ ، وأساس الاقتباس : ص ٦٤ ، والإشارات وشرحه : ص ١١٢ ، والنجاه : ص ١٢ ، والتحصيل : ص ٤٤.

وسبب هذا الظن ان بعض الانشاءات قد توصف بالصدق والكذب كما لو استفهم شخص عن شيء يعلمه أو سأل الغنى سؤال الفقير أو تمنى انسان شيئاً هو واجد له فان هؤلاء نرميهم بالكذب وفي عين الوقت نقول للمستفهم الجاهل والسائل الفقير والتمنى الفاقد اليأس (١) انهم صادقون. ومن المعلوم أن الاستفهام والطلب بالسؤال والتمنى من أقسام الانشاء.

ولكننا اذا دققنا هذه الامثله واشباهها يرتفع هذا الظن لاننا نجد أن الاستفهام الحقيقي لا يكون الا عن جهل والسؤال لا يكون الا عن حاجه والتمنى لا- يكون الا عن فقدان ويأس فهذه الانشاءات تدل بالدلاله الالتزاميه على الاخبار عن الجهل أو الحاجه او اليأس فيكون الخبر المدلول عليه بالالتزام هو الموصوف بالصدق أو الكذب لا ذات الانشاء.

فالتعريف الاول للخبر في حد نفسه لا يشمل هذه الانشاءات ولكن لأجل التصريح بذلك دفعا للالتباس نضيف كلمه «لذاته» لان هذه الانشاءات المذكوره لئن اتصفت بالصدق أو الكذب فليس هذا الوصف لذاتها بل لأجل مداليلها الالتزاميه.

أقسام القضيه

(٢)

القضيه : حمليه و شرطيه

١- «الحمليه» مثل : الحديد معدن الربا محرم الصدق ممدوح الكاذب ليس بمؤتمن البخيل لا يسود.

ص: ١٥٣

١- قيده باليأس ، لأن الترجي أيضا طلب شيء مفقود مع إمكان وجدانه. وأما التمني فهو طلب شيء مفقود مع عدم إمكان وجدانه ، فالتمنى ليس إلا اليأس.

٢- راجع شرح الشمسيه : ص ٨٢ ، وشرح المنظومه : ص ٤٦ ، وشرح المطالع : ص ١١٠ ، الجواهر النضيد : ص ٣١ ، وأساس الاقتباس : ص ٦٨ ، والإشارات وشرحه : ص ١١٤ ، النجاه : ص ١٢ ، والتحصيل : ص ٤٤.

ويتدقيق هذه الامثله نجد : أن كل قضيه منها لها طرفان ونسبه بينهما ومعنى هذه النسبه اتحاد الطرفين وثبوت الثانى للاول أو نفى الاتحاد والثبوت. وبالاختصار نقول : معناها ان «هذا ذاك» أو «هذا ليس ذاك» فيصح تعريف الحملية بأنها :

ما حكم فيها بثبوت شىء لشىء او نفيه عنه.

٢- «الشرطيه» مثل : اذا أشرقت الشمس فالنهار موجود. وليس اذا كان الانسان ناما كان أمينا. ومثل : اللفظ إما ان يكون مفردا أو مركبا. وليس الانسان اما ان يكون كاتبا او شاعرا.

وعند ملاحظه هذه القضايا نجد : ان كل قضيه منها لها طرفان وهما قضيتان بالاصل. ففي المثال الاول لولا «اذا» و «فاء الجزاء» لكان قولنا «اشرقت الشمس» خبرا بنفسه وكذا «النهار موجود». وهكذا باقى الامثله ولكن لما جمع المتكلم بين الخبرين ونسب احدهما الى الآخر جعلهما قضيه واحده وأخرجهما عما كانا عليه من كون كل منهما خبرا يصح السكوت عليه فانه لو (١) قال «اشرقت الشمس ...» وسكت فانه يعد مركبا ناقصا كما تقدم فى بحث المركب.

وأما هذه النسبه بين الخبرين بالاصل فليست هى نسبه الثبوت والاتحاد كالحمليه لان(٢) لا- اتحاد بين القضايا بل هى اما نسبه الاتصال والتصاحب والتعليق أى تعليق الثانى على الاول أو نفى ذلك كالمثالين الاولين واما نسبه التعاند والانفصال والتباين أو نفى ذلك كالمثالين الأخيرين.

ومن جميع ما تقدم نستطيع أن نستنتج عده أمور :

ص: ١٥٤

١- كذا ، والمناسب : إذا.

٢- الأولى : لأنه.

«الاول»: تعريف القضييه الشرطيه بأنها «ماحكم فيها بوجود نسبه بين قضييه واخرى او لا وجودها».

الشرطيه : متصله و منفصله

(١)

«الثانى»: ان الشرطيه تنقسم الى متصله ومنفصله لأن النسبه :

١- ان كانت هى الاتصال بين القضيتين وتعلق احدهما على الاخرى أو نفى ذلك كالمثالين الاولين فهى المسماه «بالمتصله».

٢- وان كانت هى الانفصال والعناد بينهما أو نفى ذلك كالمثالين الاخيرين فهى المسماه «بالمنفصله».

الموجبه و السالبه

«الثالث»: ان القضييه بجميع اقسامها سواء كانت حمليه أو متصله أو منفصله تنقسم الى : موجبه و سالبه لأن الحكم فيها :

١- ان كان بنسبه الحمل أو الاتصال او الانفصال فهى «موجبه».

٢- وان كان بسلب الحمل او الاتصال او الانفصال فهى «سالبه».

وعلى هذا فليس من حق السالبه أن تسمى حمليه او متصله او منفصله لأنها سلب الحمل او سلب الاتصال أو سلب الانفصال ولكن تشبيها لها بالموجبه سميت باسمها.

ويسمى الايجاب والسلب «كيف القضييه» لانه يسأل ب- «كيف» الاستفهاميه عن الثبوت وعدمه.

ص: ١٥٥

١- راجع شرح الشمسيه : ص ٨٤ ، وشرح المنظومه : ص ٤٦ ، وشرح المطالع : ص ١١١ ، الجواهر النضيد : ص ٣٣ ، وأساس الاقتباس : ص ٦٩ ، والإشارات وشرحه : ص ١١٥ ، والتحصيل : ص ٤٤.

(١)

قلنا : ان كل قضية لها طرفان ونسبه وعليه ففي كل قضية ثلاثه اجزاء ففي الحملية :

الطرف الاول : المحكوم عليه ويسمى «موضوعا».

الطرف الثانى : المحكوم به ويسمى «محمولا».

النسبه : والبدال عليها يسمى «رابطه»

وفى الشرطيه :

الطرف الاول : يسمى «مقدما».

والطرف الثانى : يسمى «تاليا».

والبدال على النسبه : يسمى «رابطه».

وليس من حق أطراف المنفصله أن تسمى مقدما وتاليا لانها غير متميزه بالطبع كالمتصله فان لك أن تجعل أيا شئت منها مقدما وتاليا ولا يتفاوت المعنى فيها ولكن انما سميت بذلك فعلى نحو العطف على المتصله تبعا لها كما سميت السالبه باسم الموجه الحملية او المتصله أو المنفصله.

ص: ١٥٦

١- راجع الحاشيه : ص ٥٦ ، وشرح الشمسيه : ص ٨٦-١١٠ ، وشرح المطالع : ص ١١٣ ، والجوهر النضيد : ص ٣١ ، وأساس الاقتباس : ص ٦٥-٧٠.

الحمليه : شخصيّه (١) وطبيعيه ومهمله ومحصوره

المحصوره : كليّه وجزئيّه

نبتدئ بالتقسيم باعتبار الموضوع للحمليه ثم نتبعه بتقسيم الشرطيّه فنقول :

تنقسم الحمليه باعتبار الموضوع الى الاقسام الاربعه المذكوره فى العنوان لأن الموضوع اما ان يكون جزئيا حقيقيا أو كليا :

أ - فإن كان جزئيا سميت القضييه «شخصيه» و «مخصوصه» مثل : محمد رسول الله. الشيخ المفيد مجدد القرن الرابع. بغداد عاصمه العراق أنت عالم. هو ليس بشاعر. هذا العصر لا يبشر بخير.

ب - وان كان كليا ففيه ثلاث حالات تسمى فى كل حاله القضييه المشتمله عليه باسم مخصوص فانه :

١- اما أن يكون الحكم فى القضييه على نفس الموضوع الكلى بما هو كلى مع غض النظر عن أفراده على وجه لا يصح تقدير رجوع الحكم الى

ص: ١٥٧

١- راجع شرح الشمسيه : ص ٨٨ ، وشرح المنظومه : ص ٤٨ ، وتعليقه الأستاذ حسن زاده فى المقام ، وشرح المطالع : ص ١١٩ ، والجوهر النضيد : ص ٤٥ ، وأساس الاقتباس : ص ٨٣ ، والإشارات وشرحه : ص ١١٧ ، والنجاه : ص ١٣ ، والتحصيل : ص ٤٨ .

الافراد فالفقيه تسمى «طبيعيه» لان الحكم فيها على نفس الطبيعه من حيث هي كليه مثل : الانسان نوع. الناطق فصل. الحيوان جنس. الضاحك خاصه ... وهكذا فانك ترى ان الحكم فى هذه الامثله لا يصح ارجاعه الى افراد الموضوع لان الفرد ليس نوعا ولا فصلا ولا جنسا ولا خاصه.

٢- واما أن يكون الحكم فيها على الكلى بملاحظه أفراده بان يكون الحكم فى الحقيقه راجعا الى الافراد والكلى جعل عنوانا ومرآه لها إلا أنه لم يبين فيه كميته الافراد لا جميعها ولا بعضها فالفقيه تسمى «مهمله» لاهمال بيان كميته افراد الموضوع مثل : الانسان فى خسر. رئيس القوم خادمهم. ليس من العدل سرعه العذل. المؤمن لا يكذب .. فانه ليس فى هذه الامثله دلالة على دن الحكم عام لجميع ما تحت الموضوع أو غير عام.

«تنبيه» قال الشيخ الرئيس فى الاشارات بعد بيان المهمله : «فان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وشركه وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا- مهمله فى لغه العرب وليطلب ذلك فى لغه أخرى. وأما الحق فى ذلك فلصناعه النحو ولا- نخالطها (١) بغيرها ...» (٢). والحق وجود المهمله فى لغه العرب اذا كانت اللام للحقيقه فيشار بها الى نفس الطبيعه من حيث وجودها فى مصاديقها (٣) من دون دلالة على اراده الجميع أو البعض. نعم اذا كانت للجنس فانها تفيد العموم. ويفهم ذلك من قرائن الاحوال. وهذا أمر يرجع فيه الى كتب النحو وعلوم البلاغه.

ص: ١٥٨

-
- ١- فى المصدر : نخالطها.
 - ٢- الإشارات : ج ١ ص ١١٧ ، الفصل الثالث من النهج الثالث.
 - ٣- وهى التى يشار بها وبمصوبها إلى الماهيه ، وهى التى لا تخلفها «كل» نحو : وجعلنا من الماء كل شئ حى ، والرجل خير من المرأه ، والعلم أفضل من المال. ومنها اللام فى الأمثله التى ذكرها المصنف للفقيه المهمله.

٣- واما أن يكون الحكم فيها على الكلى بملا- حظه أفراده كالسابقه ولكن كميّه أفراده مبيّنه فى القضيه اما جميعا أو بعضا فالقضيه تسمى «محصوره» وتسمى «مسوره» أيضا. وهى تنقسم بملاحظه كميّه الافراد الى :

أ - «كليه»: اذا كان الحكم على جميع الافراد مثل : كل امام معصوم. كل ماء طاهر. كل ربا محرم. لاشىء من الجهل بنافع. مافى الدار ديار.

ب - و «جزئيه»: اذا كان الحكم على بعض الافراد مثل : بعض الناس يكذبون. قليل من عبادى الشكور. وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين. ليس كل انسان عالما. رب أكله منعت أكلات.

لا اعتبار الا بالمحصورات

(١)

القضايا المعتره (٢) التى يبحث عنها المنطقى (٣) ويعتد بها هى المحصورات دون غيرها من باقى الاقسام. وهذا ما يحتاج الى البيان :

أما «الشخصيه» فلان مسائل المنطق (٤) قوانين عامه (٥) فلا شأن لها فى القضايا الشخصيه التى لا عموم فيها.

وأما «الطبيعيه» فهى بحكم الشخصيه لان الحكم فيها ليس فيه تقنين قاعده عامه (٦) وانما الحكم كما قلنا على نفس المفهوم بما هو من غير

ص: ١٥٩

١- راجع الحاشيه : ص ٥٨ ، وشرح الشمسيه : ص ٩٠ ، وشرح المنظومه : ص ٤٩ ، وشرح المطالع : ص ١٢٣ ، والجوهر النضيد : ص ٤٧ ، والإشارات وشرحه : ص ١٢١ .

٢- فى العلوم.

٣- من جهه كون المنطق آله للعلوم.

٤- كان اللازم أن يقول : لأن مسائل العلوم - ومنها المنطق - قوانين موضوعاتها أمور كليه.

٥- لاوجه لتخصيص ذلك بمسائل المنطق ، فإن مسائل كل علم قوانين عامه.

٦- إذا كان الوجه فى عدم اعتبار الطبيعيه عدم كون الحكم فيها تقنين قاعده عامه ، لزم أن تكون المحصوره الجزئيه أيضا كذلك ، فما الوجه فى جعل الجزئيه من القضايا المعتره ، حيث قال : فى السطر ... القضايا المعتره هى المحصورات خاصه سواء كانت كليه أو جزئيه.

أن يكون له مساس بأفراده. وهو بهذا الاعتبار كالمعنى الشخصى لا عموم فيه فان الانسان فى مثال «الانسان نوع» لا عموم فيه. لأن كلا من أفراده ليس بنوع.

وأما «المهملة» فهى فى قوه الجزئيه (١)(٢) وذلك لان الحكم فيها يجوز أن يرجع الى جميع الافراد ويجوز أن يرجع الى بعضها دون البعض الآخر كما تقول: «رئيس القوم خادمهم» فانه اذا لم يبين فى هذه القضية كميه الافراد فانك تحتل ان كل رئيس قوم يجب أن يكون كخادم لقومه. وربما كان هذا الحكم من القائل غير عام لكل من يصدق عليه رئيس قوم فقد يكون رئيس مستغنيا عن قومه اذ لا تكون قوته مستمده منهم. وعلى كلا التقديرين يصدق «بعض الرؤساء لقومهم كخدم لهم» لان الحكم اذا كان فى الواقع للكامل فان البعض له هذا الحكم قطعاً أما البعض الآخر فهو مسكوت عنه. واذا كان فى الواقع للبعض فقد حكم على البعض.

اذن الجزئيه صادقه على كلا التقديرين قطعاً. ولا نغنى بالجزئيه الا ما حكم فيها على بعض الافراد من دون نظر الى البعض الباقي بنفى ولا اثبات. فانك اذا قلت «بعض الانسان حيوان» فهى صادقه لانها سالكته عن البعض الآخر فلا تدليل (٣) على أن الحكم لا يعمله. ولا شك ان بعض الانسان حيوان وان كان البعض الباقي فى الواقع أيضاً حيواناً ولكنه مسكوت عنه فى القضية.

واذا كانت القضايا المعتره هى المحصورات خاصه سواء كانت كليه

ص: ١٦٠

- ١- إن قلت: إذا كانت المهملة فى قوه الجزئيه والجزئيه من المحصورات وهى معتبره، لزم اعتبار المهملة أيضاً. قلت: المهملة بما هى مهملة غير مبين فيها كميه أفراد الموضوع غير معتبره، لإهمالها، ولكن بعد ملاحظه العقل أن المتيقن منها هى الجزئيه، تصير معتبره بحكم العقل.
- ٢- أى لا حكم لها برأسها، بل هى داخله فى المحصوره الجزئيه حيث إنها فى قوتها.
- ٣- فى بعض النسخ المطبوعه: فلا تدليل.

أو جزئيه فاذا روعى مع «كم» القضييه (١) كيفها ارتقت القضايا المعتره الى أربعة أنواع : الموجبه الكليه. السالبه الكليه. الموجبه الجزئيه. السالبه الجزئيه.

السور و الفاظه

السور والفاظه يسمى اللفظ الدال على كميّه أفراد الموضوع «سور القضييه» تشبيها له بسور البلد الذى يحدها ويحصرها. ولذا سميت هذه القضايا «محصوره» و «مسوره». ولكل من المحصورات الاربع سور خاص بها :

١- «سور الموجبه الكليه» : كل. جميع. عامه. كافه. لام الاستغراق ... الى غيرها من الالفاظ التى تدل على ثبوت المحمول لجميع أفراد الموضوع.

٢- «سور السالبه الكليه» : لا شيء. لا واحد. النكره فى سياق النفى ... الى غيرها من الالفاظ الداله على سلب المحمول عن جميع أفراد الموضوع.

٣- «سور الموجبه الجزئيه» : بعض. واحد. كثير. قليل. ربما. قلما ... الى غيرها مما يدل على ثبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع.

٤- «سور السالبه الجزئيه» : ليس بعض. بعض ... ليس كل. ما كل ... أو غيرها مما يدل على سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع. وطلبا للاختصار نرمز لسور كل قضييه برمز خاص كما يلى :

«كل» : للموجبه الكليه

«لا» : للسالبه الكليه

«ع» : للموجبه الجزئيه

ص : ١٦١

١- (*) كليه القضييه وجزئيتها يسمى «كم القضييه» بتشديد الميم مأخوذه من كم الاستفهاميه التى يسأل بها عن المقدار. والمصدر «كميه» بتشديد الميم.

«س»: للسالبه الجزئيه

واذ رمزنا دائما للموضوع بحرف «ب» وللمحمول بحرف «ح» فتكون رموز المحصورات الاربع كما يلي :

كل ب ح الموجبه الكليه

لا ب ح السالبه الكليه

ع ب ح الموجبه الجزئيه

س ب ح السالبه الجزئيه

تقسيم الشرطيه الى شخصيه و مهمله و محصوره

(١)

لاحظنا أن الحملية تنقسم الى الاقسام الاربعه السابقه باعتبار موضوعها. وللشرطيه تقسيم يشبه ذلك التقسيم ولكن لا باعتبار الموضوع اذ لا موضوع لها بل باعتبار الاحوال والازمان التي يقع فيها التلازم أو العناد.

فتنقسم الشرطيه بهذا الاعتبار الى ثلاثه أقسام فقط : شخصيه مهمله محصوره. وليس من اقسامها الطبيعيه التي لا تكون الا باعتبار الموضوع بما هو مفهوم موجود فى الذهن.

١- «الشخصيه»: وهى ما حكم فيها بالاتصال أو التنافى او نفيهما فى زمن معين شخصى او حال معين كذلك.

مثال المتصله ان جاء على غاضبا فلا أسلم عليه. اذا مطرت السماء اليوم فلا أخرج من الدار. ليس اذا كان المدرس حاضرا الآن فانه مشغول بالدرس.

ص: ١٦٢

١- راجع شرح الشمسيه : ص ١١٥ ، وشرح المطالع : ص ٢١٤ ، والجواهر النضيد : ص ٤٧ ، وأساس الاقتباس : ص ٨٥ ، والإشارات وشرحه : ص ١٢١ ، والتحصيل : ص ٥٠.

مثال المنفصله اما أن تكون الساعه الآن الواحده أو الثانيه. وإما ان يكون زيد وهو فى البيت نائما او مستيقظا. ليس اما أن يكون الطالب وهو فى المدرسه واقفا أو فى الدرس.

٢- «المهمله»: وهى ما حكم فيها بالاتصال أو التنافى أو رفعهما فى حال أو زمان ما من دون نظر الى عموم الاحوال والازمان أو خصوصهما.

مثال المتصله اذا بلغ الماء كرا فلا ينفعل بملاقاه النجاسه. ليس اذا كان الانسان كاذبا كان محمودا.

مثال المنفصله القضيه اما ان تكون موجه أو سالبه. ليس اما أن يكون الشىء معدنا أو ذهبيا.

٣- «المحصوره»: وهى ما بين فيها كميه أحوال الحكم واوقاته كلا أو بعضا وهى على قسمين كالحمليه :

أ - «الكليه»: وهى اذا كان اثبات الحكم أو رفعه فيها يشمل جميع الاحوال أو الاوقات.

مثال المتصله كلما كانت الامه حريصه على الفضيله كانت سالكه سبيل السعاده. ليس أبدا او ليس البته اذا كان الانسان صبورا على الشدائد كان غير موفق فى أعماله.

مثال المنفصله دائما اما أن يكون العدد الصحيح زوجا أو فردا. ليس أبدا او ليس البته اما أن يكون العدد الصحيح زوجا او قابلا للقسمه على اثنين.

ب - «الجزئيه»: اذا كان اثبات الحكم أو رفعه فيها يختص فى بعض غير معين من الاحوال والاقوات.

مثال المتصله قد يكون اذا كان الانسان عالما كان سعيدا. وليس كلما كان الانسان حازما كان ناجحا فى أعماله.

مثال المنفصله قد يكون اما أن يكون الانسان مستلقيا أو جالسا

«وذلك عندما يكون في السيارة مثلا اذ لا يمكنه الوقوف». قد لا يكون اما أن يكون الانسان مستلقيا أو جالسا «وذلك عندما يمكنه الوقوف منتصبا».

السور في الشرطية

السور في الحملية يدل على كميته أفراد الموضوع. أما في الشرطية فدلالته على عموم الاحوال والازمان أو خصوصها. ولكل من المحصورات الاربع سور يختص بها كالحملية :

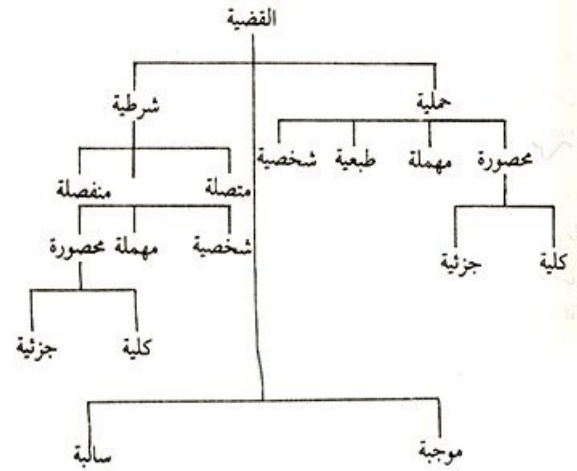
١- «سور الموجبه الكليه» : كلما. مهما. متى. ونحوها في المتصلة. ودائما في المنفصلة.

٢- «سور السالبة الكليه» : ليس أبدا. ليس البته. في المتصلة والمنفصلة.

٣- «سور الموجبه الجزئية» : قد يكون فيهما.

٤- «سور السالبة الجزئية» : قد لا يكون فيهما. وليس كلما في المتصلة خاصه.

الخلاصة :



تقدم ان الحملية تنقسم باعتبار الكيف الى موجبه وسالبه وباعتبار الموضوع الى شخصيه وطبيعيه ومهمله ومحصوره والمحصوره الى كليه وجزئيه. وهذه تقسيمات تشاركها الشرطيه فيها فى الجمله كما تقدم.

والآن نبحت فى هذا الفصل عن التقسيمات الخاصه بالحمليه وهى : تقسيمها «اولا» باعتبار وجود موضوعها فى الموجبه. وتقسيمها «ثانيا» باعتبار تحصيل الموضوع والمحمول وعدولهما. وتقسيمها «ثالثا» باعتبار جهه النسبه. فهذه تقسيمات ثلاثه :

١- الذهنيه والخارجيه والحقيقه

(١)

ان الحملية الموجبه هى ما أفادت ثبوت شىء لشىء ولا شك أن ثبوت شىء لشىء فرع لثبوت المثبت له أى ان الموضوع فى الحملية الموجبه يجب أن يفرض موجودا قبل فرض ثبوت المحمول له اذ لولا ان يكون موجودا لما أمكن أن يثبت له شىء كما يقولون فى المثل «العرش ثم النقش». فلا يمكن أن يكون سعيد فى مثل «سعيد قائم» غير موجود ومع ذلك يثبت له القيام.

وعلى العكس من ذلك السالبه فانها لا تستدعى وجود موضوعها لان المعدوم يقبل أن يسلب عنه كل شىء. ولذا قالوا «تصدق السالبه بانتفاء الموضوع». فيصدق نحو «اب عيسى بن مريم لم يأكل ولم يشرب ولم ينم ولم يتكلم ... وهكذا» لانه لم يوجد فلم تثبت له كل هذه الاشياء قطعا فيقال لمثل هذه السالبه «سالبه بانتفاء الموضوع».

ص: ١٦٥

والمقصود من هذا البيان ان الموجبه لا بد من فرض وجود موضوعها في صدقها والا كانت كاذبه.

ولكن وجود موضوعها :

١- تاره يكون في الذهن فقط (١) فتسمى «ذهنيه» مثل : كل اجتماع النقيضين مغاير لاجتماع المثليين. كل جبل ياقوت ممكن الوجود. فان مفهوم اجتماع النقيضين وجبل الياقوت غير موجودين في الخارج ولكن الحكم ثابت لهما في الذهن.

٢- وأخرى يكون وجود موضوعها في الخارج على وجه يلاحظ في القضية خصوص الافراد الموجوده المحققه منه في أحد الازمنه (٢) الثلاثه (٣) نحو : كل جندي في المعسكر مدرب على حمل السلاح. بعض الدور المائله للانهدام في البلد هدمت. كل طالب في المدرسه مجد. وتسمى القضية هذه «خارجيه».

٣- وثالثه يكون وجوده في نفس الامر والواقع بمعنى ان الحكم على الافراد المحققه الوجود والمقدره الوجود معا فكلما يفرض وجوده وان لم يوجد أصلا فهو داخل في الموضوع ويشمله الحكم. نحو : كل مثلث مجموع زواياه يساوي قائمتين. بعض المثلث قائم الزاويه. كل انسان قابل للتعليم العالى. كل ماء طاهر.

فانك ترى في هذه الامثله ان كل ما يفرض للموضوع من أفراد

ص: ١٦٦

١- أى : يحمل المحمول على الوجود الذهني للموضوع ، أى : على مفهومه ، فالإمكان يحمل على مفهوم جبل ياقوت ، أى : يكون هذا المفهوم ممكن الوجود في الخارج.

٢- في حين النسبه.

٣- وهو زمان النسبه ، فإن كان زمان النسبه هو الزمان الماضى ، فيلاحظ خصوص الأفراد المتحققه في ذلك الزمان ، وإن كان هو الزمان الحال فيلاحظ خصوص الأفراد المتحققه في الحال وإن كان هو الزمان المستقل فيلاحظ خصوص الأفراد الموجوده في ذلك الزمان.

«سواء كانت موجوده بالفعل أو معدومه ولكنها مقدره الوجود» تدخل فيه ويكون لها حكمه عند وجودها. وتسمى القضيه هذه «حقيقه».

٢- المعدوله و المحصله

اشاره

(١) (٢)

موضوع القضيه الحمله او محمولها قد يكون شيئا «محصلا» بالفتح أى يدل على شىء موجود مثل : انسان. محمد. اسد. أو صفه وجوديه مثل : عالم. عادل. كريم. يتعلم.

وقد يكون موضوعها أو محمولها شيئا معدولا أى داخلا على حرف السلب على وجه يكون جزءا من الموضوع أو المحمول مثل : لا انسان. لا عالم. لا كريم. غير بصير.

وعليه فالقضيه باعتبار تحصيل الموضوع والمحمول وعدولها تنقسم الى قسمين : محصله ومعدوله.

١- «المحصله» : ما كان موضوعها ومحمولها محصلا (٣) سواء كانت موجبه أو سالبه مثل : الهواء نقى. الهواء ليس نقىا. وتسمى أيضا «محصله الطرفين».

٢- «المعدوله» : ما كان موضوعها أو محمولها أو كلاهما معدولا سواء كانت موجبه أو سالبه. وتسمى معدوله الموضوع أو معدوله المحمول

ص: ١٦٧

- ١- يبدو : أنه لا اختصاص لهذا التقسيم بالحمله ، فإن النسبه فى كل من طرفى الشرطيه أيضا قد تكون ثبوتيا وقد تكون سلبيا.
- ٢- راجع شرح الشمسيه : ص ٩٧ ، وشرح المنظومه : ص ٥١ ، وتعليقه الأستاذ حسن زاده فى المقام ، وشرح المطالع : ص ١٣٩ ، والجوهر النضيد : ص ٤٣ ، وشرح الإشارات : ص ١٢٣ ، والنجاه : ص ١٥ ، والتحصيل : ص ٥٣.
- ٣- لا يخفى عليك : أن المحصله كالمعدوله فى كونها منقسمه إلى ثلاثه أقسام ، فقد تكون محصله الموضوع وقد تكون محصله المحمول وقد تكون محصله الطرفين. نعم ، المحصله بإطلاقها منصرفه إلى محصله الطرفين دون المعدوله.

أو معدوله الطرفين حسب دخول العدول على أحد طرفيها أو كليهما. ويقال لمعدوله احد الطرفين : محصله الطرف الآخر : الموضوع او المحمول.

مثال معدوله الطرفين : كل لا عالم هو غير صائب رأى. كل غير مجد ليس هو بغير مخفق (١) فى الحياه.

مثال معدوله المحمول أو محصله الموضوع : الهواء هو (٢) غير فاسد. الهواء ليس هو غير فاسد.

مثال معدوله الموضوع أو محصله المحمول : غير العالم مستهان. غير العالم ليس بسعيد.

تنبيه

تمتاز معدوله المحمول (٣) عن السالبه محصله المحمول :

١- فى المعنى : فان المقصود بالسالبه سلب الحمل وبمعدوله المحمول حمل السلب أى يكون السلب فى المعدوله جزءاً من المحمول فيحمل المسلوب بما هو مسلوب على الموضوع.

٢- فى اللفظ (٤) : فان السالبه تجعل الرابطه تجعل الرابطه فيها بعد حرف السلب لتدل على سلب الحمل والمعدويه تجعل الرابطه فيها قبل حرف السلب لتدل على حمل السلب.

وغالبا تستعمل «ليس» فى السالبه و «لا» أو «غير» (٥) فى المعدوله.

ص: ١٦٨

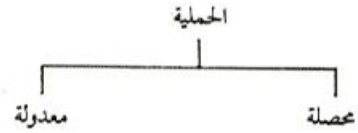
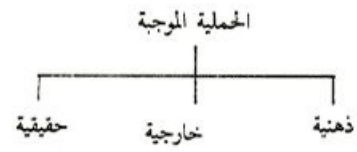
١- أخفق : طلب حاجته فلم يظفر بها «أقرب الموارد».

٢- الموجه.

٣- راجع شرح الشمسيه : ص ١٠١-٩٩-٩٨ ، وشرح المنظومه : ص ٥١ ، وشرح المطالع : ص ١٤٠ ، والجوهر النضيد : ص ٤٣ ، وأساس الاقتباس : ص ١٠٠ ، وشرح الإشارات : ص ١٢٩-١٢٧ ، والنجاه : ص ١٥ ، والتحصيل : ص ٥٥.

٤- لا يخفى : أن هذا الفرق إنما هو فى القضييه الثلاثيه ، وهى التى ذكرت الرابطه فيها.

٥- يبدو أن «غير» لا يستعمل إلا فى المعدوله ، فليس هو إلا لئفى المفرد ، وأما «لا» و «ليس» فهما لكونهما من نواسخ المبتدأ فيرفعان النسبه فيستعملان فى السالبه ، كما أن «لا» تستعمل لئفى المفرد أيضا ، كما تقول : لا إنسان. وأما «ليس» فلم يحضرنى استعماله استعمال «غير» فى رفع المفرد ، فيبدو اختصاصه بالسالبه عكس «غير». اللهم إلا- أن يقال : إنه فى مثل «زيد هو ليس بقائم» فيستعمل فى المعدوله فإن «زيد» مبتدأ ، وجمله «ليس بقائم» خبره ، والرابط وهو لفظه «هو» قد ربط الجمله المنفيه بالمبتدأ. فتأمل.



٣- الموجَّهات

ماده القضييه

(١)

كل محمول اذا نسب الى موضوع فالنسبه فيه لا تخلو فى الواقع ونفس الامر من احدى حالات ثلاث «بالقسمه العقليه» :

١- «الوجوب». ومعناه : ضروره ثبوت المحمول لذات الموضوع ولزومه لها على وجه يمتنع سلبه عنها (٢) كالزوج بالنسبه الى الاربعه فان الاربعه

ص: ١٦٩

-
- ١- راجع شرح الشمسيه : ص ١٠١ ، وشرح المنظومه : ص ٥٤ ، وشرح المطالع : ص ١٤٥ ، الجوهر النضيد : ص ٥٠ ، وأساس الاقتباس : ص ١٢٩ ، والإشارات وشرحه : ص ١٤١ ، والنجاه : ص ١٤ ، والتحصيل : ص ٥٩ .
- ٢- فهذه ماده إنما تتحقق فيما إذا كان المحمول ذاتيا للموضوع أو عرضيا لازما له .

لذاتها يجب ان تتصف بانها زوج. وقولنا «لذات الموضوع» يخرج به ما كان لزومه لأمر خارج عن ذات الموضوع مثل ثبوت الحركة للقمر فانها لازمه له ولكن لزومها لا لذاته بل لسبب وضع الفلك وعلاقته بالارض.

٢- «الامتناع». ومعناه : استحاله ثبوت المحمول لذات الموضوع فيجب سلبه عنه كالاتماع بالنسبه الى النقيضين فان النقيضين لذاتهما لايجوز ان يجتمعا.

وقولنا : «لذات الموضوع» يخرج به ما كان امتناعه لامر خارج عن ذات الموضوع مثل سلب التفكير عن النائم فان التفكير يمتنع عن النائم (١). ولكن لا لذاته بل لانه فاقد للوعى.

«تنبيه» يفهم مما تقدم ان الوجوب والامتناع يشتركان فى ضروره الحكم ويفترقان فى أن الوجوب ضروره الايجاب والامتناع ضروره السلب.

٣- «الامكان». ومعناه : أنه لا- يجب ثبوت المحمول لذات الموضوع ولا يمتنع فيجوز الايجاب والسلب معا أى ان الضرورتين ضروره الايجاب وضروره السلب مسلوبتان معا فيكون الامكان معنى عدميا يقابل الضرورتين تقابل العدم والملكه ولذا يعبر عنه بقولهم «هو سلب الضروره عن الطرفين معا» أى طرف الايجاب وطرف السلب للقضيه. ويقال له : «الامكان الخاص» أو «الامكان الحقيقى» فى مقابل «الامكان العام» الذى هو أعم من الامكان الخاص.

الامكان العام

والمقصود منه : ما يقابل احدى الضرورتين ضروره الايجاب أو

ص: ١٧٠

١- أى : ذات النائم مثل «زيد» حال كونه نائما ، لا أن يكون الموضوع هو عنوان «النائم» وإلا لكان التفكير عنه ممتنعا.

السلب فهو أيضا معناه سلب الضروره ولكن سلب ضروره واحده لا الضرورتين معا فاذا كان سلب «ضروره الايجاب» فمعناه ان طرف السلب ممكن واذا كان سلب «ضروره السلب» فمعناه ان طرف الايجاب ممكن.

فلو قيل : هذا الشيء ممكن الوجود أى انه لا يمتنع أو فقل ان ضروره السلب «وهى الامتناع» مسلوبه واذا قيل : هذا الشيء ممكن العدم أى انه لا يجب أو فقل ان ضروره الايجاب «وهى الوجوب» مسلوبه. ولذا عبر عنه الفلاسفه بقولهم : «هو سلب الضروره عن الطرف المقابل» أى مع السكوت عن الطرف الموافق فقد يكون سلب الضروره وقد لا يكون.

وهذا الامكان هو الشايع استعماله عند عامه الناس والمتداول فى تعبيراتهم. وهو كما قلنا أعم من الامكان الخاص لانه اذا كان امكانا للايجاب فانه يشمل الوجوب والامكان الخاص واذا كان امكانا للسلب فانه يشمل الامتناع والامكان الخاص.

مثال امكان الايجاب قولهم «الله ممكن الوجود» و «الانسان ممكن الوجود» فان معناه فى المثالين ان الوجود لا- يمتنع أى ان الطرف المقابل وهو عدمه ليس ضروريا ولو كان العدم ضروريا لكان الوجود ممتنعا لا ممكنا. واما الطرف الموافق وهو ثبوت الوجود فغير معلوم.(1) فيحتمل ان يكون واجبا كما فى المثال الاول ويحتمل ألا يكون واجبا كما فى المثال الثانى بأن يكون ممكن العدم أيضا أى انه ليس ضرورى الوجود كما لم يكن ضرورى العدم فيكون ممكنا بالامكان الخاص فشمّل هنا الامكان العام الوجوب والامكان الخاص.

ص: ١٧١

١- أى : غير معلوم من نفس القضيّه ، يعنى : أن القضيّه ساكته عنه.

مثال امكان السلب قولهم : «شريك البارى ممكن العدم» و «الانسان ممكن العدم» فان معناه فى المثالين ان الوجود لا يجب أى ان الطرف المقابل وهو وجوده ليس ضروريا ولو كان الوجود ضروريا لكان واجبا وكان عدمه ممتنعا لا ممكنا. واما الطرف الموافق وهو العدم فغير معلوم فيحتمل ان يكون ضروريا كما فى المثال الاول «وهو الممتنع» ويحتمل ألا يكون كذلك كما فى الثانى : بأن يكون ممكن الوجود أيضا وهو الممكن «بالامكان الخاص» فشمّل هنا الامكان العام الامتناع والامكان الخاص.

وعلى هذا فالامكان العام معنى يصلح للانطباق على كل من حالات النسبه الثلاث : الوجوب والامتناع والامكان فليس هو معنى يقابلها بل فى الايجاب يصدق على الوجوب والامكان الخاص وفى السلب على الامتناع والامكان الخاص. وهذه الحالات الثلاث للنسبه التى لا يخلو من احداها واقع القضييه تسمى «مواد القضايا» وتسمى «عناصر العقود» و «أصول الكيفيات». والامكان العام خارج عنها وهو معدود من الجهات على ما سيأتى.

جهه القضييه

(١)

تقدم معنى ماده القضييه التى لا- تخرج عن احدى تلك الحالات الثلاث. ولهم اصطلاح آخر هنا وهو المقصود بالبحث وهو قولهم «جهه القضييه» والجهه غير ماده فان المقصود بها : ما يفهم ويتصور من كيفيه النسبه بحسب ما تعطيه العبارة من القضييه.

والفرق بينهما مع ان كلا منهما كيفيه فى النسبه : ان ماده هى تلك

ص: ١٧٢

١- راجع شرح الشمسيه : ص ١٠٢ ، وشرح المنظومه : ص ٥٤ ، وشرح المطالع : ص ١٤٥ ، والجوهر النضيد : ص ٥٠ ، والنجاه : ص ١٧ ، والتحصيل : ص ٥٩.

النسبه الواقعيه فى نفس الامر التى هى اما الوجوب او الامتناع او الامكان ولا- يجب أن تفهم وتتصور فى مقام توجه النظر الى القضيه فقد تفهم وتبين فى العبارة وقد لا تفهم ولا تبين. واما الجهه فهى خصوص ما يفهم ويتصور من كيفيه نسبه القضيه عند النظر فيها فاذا لم يفهم شىء من كيفيه النسبه فالجهه مفقوده أى ان القضيه لا جهه لها حينئذ.

وهى أى الجهه (1) لا يجب أن تكون مطابقه للماده الواقعيه فقد تطابقها وقد لا تطابقها.

فاذا قلت : «الانسان حيوان بالضروره» فان الماده الواقعيه هى الضروره والجهه فيها أيضا الضروره فقد طابقت فى هذا المثال الجهه الماده وبتعبير آخر إن الماده الواقعيه قد فهمت وبيئت بنفسها فى هذه القضيه.

واما اذا قلت فى المثال : «الانسان يمكن ان يكون حيوانا» فان الماده فى هذه القضيه هى الضروره لا تتبدل لان الواقع لا يتبدل بتبدل التعبير والادراك. ولكن الجهه هنا هى الامكان العام فانه هو المفهوم والمتصور من القضيه وهو لا يطابق الماده لانه فى طرف الايجاب يتناول الوجوب والامكان الخاص كما تقدم فيجوز ان تكون الماده واقعا هى الضروره كما فى المثال ويجوز ان تكون هى الامكان الخاص كما لو كانت القضيه هكذا «الانسان يمكن ان يكون كاتبا».

وهكذا لو قلت «الانسان حيوان دائما» فان الماده هى الضروره والجهه هى الدوام الذى يصدق مع الوجود والامكان الخاص لان الممكن بالامكان الخاص قد يكون دائم الثبوت كحركه القمر مثلا وكزرقه العين فلم تطابق الجهه الماده هنا.

ص: ١٧٣

١- لا يخفى عليك : أن هذا فرق آخر بين الجهه والماده ، فلو عبر (قدس سره) بقولنا : وأيضا إن الجهه ... لعله كان أولى.

ثم ان القضية التي بين فيها كيفيه النسبه تسمى «موجهه» بصيغه اسم المفعول. وما أهمل فيها بيان الكيفيه تسمى «مطلقه» أو «غير موجهه».

ومما يجب ان يعلم انا اذ قلنا ان الجبهه لا- يجب ان تطابق ماده فلا نعنى انه يجوز ان تناقضها بل يجب ألا تناقضها فلو كانت مناقضه لها على وجه لا تجتمع معها كما لو كانت ماده هي الامتناع مثلا وكانت الجبهه دوام الثبوت أو امكانه فان القضية تكون كاذبه.

فيفهم من هذا ان من شروط صدق القضية الموجهه ألا تكون جهتها مناقضه لمادتها الواقعيه.

أنواع الموجهات

اشاره

تنقسم الموجهه الى بسيطه و مركبه(١)

و «المركبه»: ما انحلت الى قضيتين موجهتين بسيطتين احدهما موجهه والاخرى سالبه. ولذا سميت مركبه وسيأتي بيانها. اما البسيطه فخلافا لها وهي لا تنحل الى اكثر من قضيه واحده(٢)

اقسام البسيطه

واهم البسائط ثمان وان كانت تبلغ اكثر من ذلك :

١- «الضروريه الذاتيه»(٣). ويعنون بها ما دلت على ضروره ثبوت المحمول لذات الموضوع أو سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودا

ص: ١٧٤

١- راجع شرح الشمسيه : ص ١٠٢ ، وشرح المنظومه : ص ٥٧.

٢- لا يخفى عليك : أن تعبيره هذا يوهم انحلال البسيطه إلى قضيه واحده. مع أنها لا انحلال فيها. بل هي بنفسها قضيه واحده ، فكان الأولى أن يقول : فهي لا تنحل إلى قضيتين.

٣- راجع شرح الشمسيه : ص ١٠٢ ، وشرح المنظومه : ص ٥٥ ، وشرح المطالع : ص ١٤٧ ، وأساس الاقتباس : ص ١٣٢ ، والإشارات وشرحه : ص ١٤٥ ، والنجاه : ص ٢٥-٢٠ ، والتحصيل : ص ٦٢.

من دون قيد ولا شرط (١) فتكون مادتها وجهتها الوجوب في الموجه والامتناع في السالبة نحو: الانسان حيوان بالضروره. الشجر ليس متنفسا بالضروره (٢).

وعندهم ضروريه تسمى «الضروريه الازليه» وهي التي حكم فيها بالضروره الصرفه بدون قيد فيها حتى قيد ما دام ذات الموضوع وهي تعتقد في وجود الله تعالى وصفاته مثل: «الله موجود بالضروره الازليه» وكذا «الله حي عالم قادر بالضروره الازليه».

٢- «المشروطه العامه» (٣) وهي من قسم الضروريه ولكن ضرورتها مشروطه ببقاء عنوان الموضوع ثابتا لذاته نحو: الماشى متحرك بالضروره ما دام على هذه الصفه. أما ذات الموضوع بدون قيد عنوان الماشى فلايجب له التحرك (٤).

٣- «الدائمه المطلقه» (٥) وهي ما دلت على دوام ثبوت المحمول لذات الموضوع او سلبه عنه ما دام الموضوع بذاته موجودا سواء كان ضروريا

ص: ١٧٥

-
- ١- أى من دون قيد وشرط آخر غير قيد ما دام ذات الموضوع.
 - ٢- لا يخفى: أن قيد «بالضروره» جهه، والجهه قيد للنسبه، فهو يفيد ضروره سلب التنفس عن الشجر. وجعله قيذا للمحمول خلف. ولكن قد يقال: إن لفظه «ليس» ليست بصريحه في ذلك لاحتمال كونها قيذا للمحمول.
 - ٣- راجع شرح الشمسيه: ص ١٠٢، وشرح المنظومه: ص ٥٦، وشرح المطالع: ص ١٤٨، الجوهر النضيد: ص ٥٥، وأساس الاقتباس: ص ١٣٣، والإشارات وشرحه: ص ١٤٥، والنجاه: ص ٢٠، والتحصيل: ص ٦٢.
 - ٤- لا يخفى عليك: أنه إن كان التحرك واجبا لذات الموضوع لم يضر بالمشروطه العامه، لأنها أعم من أن يكون المحمول ضروريا ما دام الذات وعدمه، بل أعم من أن يكون دائما ما دام الذات وأن لا يكون كما سيصرح به في المشروطه الخاصه، وهكذا الأمر في العرفيه العامه والحنيه المطلقه والحنيه الممكنه. وبهذا يظهر أن كل لاحق من القضايا الثمان المذكوره أعم من سابقها، غايه الأمر أن بعضها أعم مطلقا وبعضها أعم من وجه.
 - ٥- راجع شرح الشمسيه: ص ١٠٢، وشرح المنظومه: ص ٥٦، وشرح المطالع: ص ١٥٠، وأساس الاقتباس: ص ١٣٤.

له أو لا نحو: «كل فلك متحرك دائما. لا زال الحبشى أسود» فانه لا يمتنع أن يزول سواد الحبشى وحركه الفلك ولكنه لم يقع.

٤- «العرفيه العامه» (١) وهى من قسم الدائمه ولكن الدوام فيها مشروط ببقاء عنوان الموضوع ثابتا لذاته فهى تشبه المشروطه العامه من ناحيه اشتراط جهتها ببقاء عنوان الموضوع نحو: «كل كاتب متحرك الاصابع دائما ما دام كاتبا» فتحرك الاصابع ليس دائما مادام الذات ولكنه دائم ما دام عنوان الكاتب ثابتا لذات الكاتب.

٥- «المطلقه العامه» (٢) وتسمى الفعلية وهى ما دلت على ان النسبه واقعه فعلا وخرجت (٣) من القوه الى الفعل ووجدت بعد ان لم تكن سواء كانت ضروريه اولاء- وسواء كانت دائمه او لا وسواء كانت واقعه فى الزمان الحاضر أو فى غيره نحو: «كل انسان ماش بالفعل وكل فلك متحرك بالفعل».

وعليه فالمطلقه العامه اعم من جميع القضايا السابقه.

٦- «الحيثيه المطلقه» (٤) وهى من قسم المطلقه فتدل على فعلية النسبه أيضا لكن فعليتها حين اتصاف ذات الموضوع بوصفه وعنوانه نحو: «كل طائر خافق الجناحين بالفعل حين هو طائر» فهى تشبه المشروطه والعرفيه من ناحيه اشتراط جهتها بوصف الموضوع وعنوانه.

ص: ١٧٦

-
- ١- راجع شرح الشمسيه: ص ١٠٤، وشرح المنظومه: ص ٥٦، والجوهر النضيد: ص ٥٤، وأساس الاقتباس: ص ١٣٤.
 - ٢- راجع شرح الشمسيه: ص ١٠٥، وشرح المنظومه: ص ٥٦، وشرح المطالع: ص ١٥٤، والجوهر النضيد: ص ٥٢، وأساس الاقتباس: ص ١٣٩، والإشارات وشرحه: ص ١٤٣، والتحصيل: ص ٦٠.
 - ٣- يقصد بهذه الجملة الإشارة إلى أن قوله: «فعلا» أو «بالفعل» فى جهه القضييه هى الفعلية المقابله للقوه.
 - ٤- راجع شرح المنظومه ص ٦٢.

٧- «الممكنه العامه» (١) وهى ما دلت على سلب ضروره الطرف المقابل للنسبه المذكوره فى القضييه فان كانت القضييه موجه دلت على سلب ضروره السلب وان كانت سالبه دلت على سلب ضروره الايجاب.

ومعنى ذلك انها تدل على ان النسبه المذكوره فى القضييه غير ممتنعه سواء كانت ضروريه أو لا وسواء كانت واقعه أو لا (٢) وسواء كانت دائمه أو لا- نحو «كل انسان كاتب بالامكان العام» أى ان الكتابه لا يمتنع ثبوتها لكل انسان فعدمها ليس ضروريا وان اتفق انها لا تقع لبعض الاشخاص.

وعليه فالممكنه العامه أعم من جميع القضايا السابقه.

٨- «الحينه الممكنه» (٣) وهى من قسم الممكنه ولكن المكانها بلحاظ اتصاف ذات الموضوع بوصفه وعنوانه نحو: «كل ماش غير مضطرب اليدى بالامكان العام حين هو ماش».

والحينه الممكنه يؤتى بها عندما يتوهم المتوهم ان المحمول يمتنع ثبوته للموضوع حين اتصافه بوصفه.

اقسام المركبه

قلنا فيما تقدم: ان المركبه ما انحلت الى قضيتين موجهه وسالبه ونزيدها هنا توضيحا فنقول: ان المركبه تتألف من قضيه مذكوره بعبارة صريحه هى الجزء الاول منها (سواء كانت موجهه أو سالبه وباعتبار هذا

ص: ١٧٧

١- راجع شرح الشمسيه: ص ١٠٥، وشرح المنظومه: ص ٥٧، وشرح المطالع: ص ١٥١، والجواهر النضيد: ص ٥١، وأساس الاقتباس: ص ١٣٧، والإشارات وشرحه: ص ١٥١، والنجاه: ص ١٧، والتحصيل: ص ٦٥.

٢- لا يخفى عليك: أنه كان الأولى تأخير هذه الفقره عن الفقره اللاحقه، فإن ذلك هو مقتضى الترتيب بين الدائمه والمطلقه العامه والانتقال من الأخص إلى الأعم.

٣- راجع شرح المنظومه ص ٦٢.

الجزء الصريح تسمى المركبه موجبه أو سالبه) ومن قضيه أخرى تخالف الجزء الاول بالكيف وتوافقه بالكم غير مذكوره بعبارة صريحه وانما يشار اليها بنحو كلمه «لا دائما» و «لا بالضروره».

وانما يلتجأ الى التركيب عندما تستعمل قضيه موجبه عامه تحتل وجهين الضروره واللاضروره أو الدوام واللادوام فيراد بيان أنها ليست بضروريه او ليست بدائمه فيضاف الى القضيه مثل كلمه لا بالضروره أو لا دائما.

مثل ما اذا قال القائل : «كل مصلاً يتجنب الفحشاء بالفعل» فيحتمل أن يكون ذلك ضروريا لا ينفك عنه (1) ويحتمل الا يكون ضروريا فلاجل دفع الاحتمال ولأجل التنصيص على انه ليس بضرورى تقيد القضيه بقولنا «لا بالضروره».

كما يحتمل أن يكون ذلك دائما ويحتمل الا يكون ولاجل دفع الاحتمال وبيان انه ليس بدائم تقيد القضيه بقولنا «لا دائما».

فالجزء الاول وهو «كل مصلاً يتجنب الفحشاء بالفعل» قضيه موجبه كليه مطلقه عامه. والجزء الثانى وهو «لا بالضروره» يشار به الى قضيه سالبه كليه ممكنه عامه لان معنى «لا بالضروره» أن تجنب الفحشاء ليس بضرورى لكل مصلى فيكون مؤداه أنه يمكن سلب تجنب الفحشاء على المصلى ويعبر عن هذه القضيه بقولهم : «لا شىء من المصلى بمتجنب للفحشاء بالامكان العام».

وكذا لو كان الجزء الثانى هو «لا- دائما» فانه يشار به الى قضيه سالبه كليه ولكنها مطلقه عامه لان معنى «لا دائما» ان تجنب الفحشاء لا يثبت لكل مصلاً دائما فيكون المؤدى «لا شىء من المصلى بمتجنب للفحشاء بالفعل».

ص: ١٧٨

١- أى لا يمكن أن ينفك عنه ، فإن الضروره هو استحاله الانفكاك ، وأما عدم الانفكاك فليس إلا الدوام.

١- «المشروطه الخاصه» (١) وهى المشروطه العامه المقيده باللادوام الذاتى. والمشروطه العامه هى الداله على ضروره ثبوت المحمول للموضوع ما دام الوصف ثابتا له فيحتمل فيها أن يكون المحمول دائم الثبوت لذات الموضوع وان تجرد عن الوصف ويحتمل ألا يكون. ولا جل دفع الاحتمال وبيان أنه غير دائم الثبوت لذات الموضوع تقييد القضية باللادوام الذاتى فيشار به الى قضيه مطلقه عامه.

فتتركب المشروطه الخاصه على هذا من مشروطه عامه صريحه ومطلقه عامه مشار اليها بكلمه «لا دائما» نحو «كل شجر نام بالضروره ما دام شجرا لا دائما» أى لا شىء من الشجر بنام بالفعل. وانما سميت خاصه لانها أخص من المشروطه العامه.

٢- «العرفيه الخاصه» (٢) وهى العرفيه العامه المقيده باللادوام الذاتى. ومعناه ان المحمول وان كان دائما ما دام اوصف هو غير دائم ما دام الذات فيرفع به احتمال الدوام ما دام الذات. ويشار باللادوام الى قضيه مطلقه عامه كالسابق نحو: «كل شجر نام دائما ما دام شجرا لا دائما» أى لا شىء من الشجر بنام بالفعل.

فتتركب العرفيه الخاصه من عرفيه عامه صريحه ومطلقه عامه مشار اليها بكلمه «لا دائما». وانما سميت خاصه لانها أخص من العرفيه العامه. اذ العرفيه العامه تحتمل الدوام ما دام الذات وعدمه والعرفيه الخاصه مختصه بعدم الدوام ما دام الذات.

ص: ١٧٩

١- راجع شرح الشمسيه : ص ١٠٦ ، وشرح المنظومه : ص ٥٧ ، وشرح المطالع : ص ١٥٦ ، والجواهر النضيد : ص ٥٩.

٢- راجع شرح الشمسيه : ص ١٠٦ ، وشرح المنظومه : ص ٥٧ ، وشرح المطالع : ص ١٥٧.

٣- «الوجودية اللاضروية» (١) وهي المطلقة العامه المقيده باللاضروية الذاتيه لان المطلقه العامه يحتمل فيها أن يكون المحمول ضروريا لذات الموضوع ويحتمل عدمه ولأجل التصريح بعدم ضروره ثبوته لذات الموضوع تفيد بكلمه «لا بالضروره» وسلب الضروره معناه الامكان العام (٢) لان الامكان العام هو سلب الضروره عن الطرف المقابل فاذا سلبت الضروره عن الطرف المقابل فاذا سلبت الضروره عن الطرف المقابل ونفرضه حكما ايجابيا فمعناه ان الطرف المقابل وهو السلب موجه بالامكان العام. وعليه فيشار بكلمه «لا بالضروره» الى ممكنه عامه فاذا قلت : «كل انسان متنفس بالفعل لا بالضروره» فان «لا بالضروره» اشاره الى قولك : لا شيء من الانسان بمتنفس بالامكان العام.

فتتركب اذن الوجوديه اللاضرويه من مطلقه عامه وممكنه عامه وانما سميت وجوديه لان المطلقه العامه تدل على تحقق الحكم ووجوده خارجا وسميت لا ضروريه لتقيدها باللاضرويه.

٤- «الوجوديه اللادائمه» (٣) وهي المطلقه العامه المقيده باللاادوام الذاتى لان المطلقه العامه يحتمل فيها أن يكون المحمول دائم الثبوت لذات الموضوع ويحتمل عدمه ولأجل التصريح بعدم الدوام تقيده القضية بكلمه «لا دائما» فيشار بها الى مطلقه عامه كما تقدم فتتركب الوجوديه اللادائمه من مطلقتين عامتين وسميت وجوديه (٤) للسبب المتقدم. نحو «لا شيء من الانسان بمتنفس بالفعل لا دائما» أى ان كل انسان متنفس بالفعل.

ص: ١٨٠

١- راجع شرح الشمسيه : ص ١٠٧ ، وشرح المنظومه : ص ٥٥ ، وشرح المطالع : ص ١٥٨ ، والقواعد الجليه : ص ٢٦٨.

٢- للطرف المقابل

٣- راجع شرح الشمسيه : ص ١٠٧ ، وشرح المنظومه : ص ٥٥ ، والقواعد الجليه : ص ٢٧٠.

٤- لا دائمه.

٥- «الحينيه اللادائمه» وهى الحينيه المطلقه المقيده باللاادوام الذاتى لأن الحينيه المطلقه معناها ان المحمول فعلى الثبوت للموضوع حين اتصافه بوصفه فيحتمل فيها الدوام ما دام الموضوع وعدمه ولأجل التصريح بعدم الدوام تقييد «بالادوام الذاتى» الذى يشار به الى مطلقه عامه كما تقدم فتركب الحينيه اللادائمه من حينيه مطلقه ومطلقه عامه. نحو «كل طائر خافق الجناحين بالفعل حين هو طائر لا دائما» أى لا شىء من الطائر بخافق الجناحين بالفعل.

٦- «الممكنه الخاصه» (١) وهى الممكنه العامه المقيده باللاضروره الذاتيه ومعناها ان الطرف الموافق المذكور فى القضيه ليس ضروريا كما كان الطرف المخالف حسب التصريح فى القضيه ليس ضروريا أيضا فيرفع بقيد اللاضروره احتمال الوجوب اذا كانت القضيه موجه واحتمال الامتناع اذا كانت سالبه. ومفاد مجموع القضيه بعد التركيب هو الامكان الخاص الذى هو عبارته عن سلب الضروره عن الطرفين.

فتتركب الممكنه الخاصه من ممكنتين عامتين وتكون فيها الجبهه نفس الماده الواقعيه اذا كانت صادقه.

ويكفى لا- فاده ذلك تقييد القضيه بالامكان الخاص اختصارا فنقول: «كل حيوان متحرك بالامكان الخاص» أى كل حيوان متحرك بالامكان العام ولا شىء من الحيوان بمتحرك بالامكان العام.

والتعبير بالامكان الخاص بمنزله ما لو قيدت الممكنه العامه باللاضروره كما لو قلت فى المثال: «كل حيوان متحرك بالامكان العام بالضروره».

ص: ١٨١

١- راجع شرح الشمسيه: ص ١٠٩، وشرح المنظومه: ص ٥٧.



تمرينات

١- اذكر ماذا بين الضرورية الذاتيه وبين الدائمه المطلقه من النسب الاربع وكذا ما بين الضرورية الذاتيه وبين المشروطه العامه والعرفيه العامه.

٢- اذكر النسبه بين الدائمه المطلقه وبين كل من المطلقه العامه والعرفيه العامه!

ص: ١٨٢

١- لا- يخفى عليك : أنه كان الأولى ذكر البسائط على الترتيب المرعى عند ذكرها تفصيلا فى الكتاب ، وإن أراد تقديم ما يكون المحمول ثابتا للموضوع ما دام ذات الموضوع على ما يكون المحمول ثابتا له ما دام الوصف كما يلوح من ترتيب الخمسه الأول ، وجب ذكر الممكنه العامه قبل المشروطه العامه. وأما الترتيب الموجود فلا نظم فيه.

٣- ما النسبه بين المشروطه العامه والعرفيه العامه وكذا بين الضروريه الذاتيه والمشروطه الخاصه.

٤- لو انا قيدنا المشروطه العامه باللاضروره الذاتيه هل يصح التركيب؟

٥- هل ترى يصح تقييد الحينيه المطلقه باللاضروره الذاتيه؟ واذا صح ماذا ينبغي أن نسمى هذه القضيه المركبه؟

٦- هل يصح تقييد الدائمه المطلقه باللاضروره الذاتيه؟

٧- اذكر مثالا واحدا من نفسك لكل من الموجهات البسيطه ثم اجعلها مركبه بواحد من التركيبات الستة المذكوره الممكنه لها.

تقسيمات الشرطيه الاخرى

اشاره

تقدم ان الشرطيه تنقسم باعتبار نسبتها الى متصله ومنفصله وباعتبار الكيف الى موجبه وسالبه وباعتبار الاحوال والازمان الى شخصيه ومهمله ومحصوره والمحصوره الى كليه وجزئيه. وقد بقى تقسيم كل من المتصله والمنفصله الى أقسامها.

أقسام المتصله : اللزوميه و الاتفاقيه

(١)

تنقسم المتصله باعتبار طبيعه الاتصال بين المقدم والتالى الى لزوميه واتفاقيه :

١- «اللزوميه» وهى التى بين طرفيها اتصال حقيقى لعلاقه توجب استلزام احدهما للآخر بأن يكون احدهما عله للآخر او معلولين لعله واحده.

ص: ١٨٣

١- راجع الحاشيه : ص ٦٥ ، وشرح الشمسيه : ص ١١٠ ، وشرح المنظومه : ص ٣٧ ، وتعليقه الأستاذ حسن زاده : ص ٢٤١ ، وشرح المطالع : ص ٢٠٢ ، والقواعد الجليه : ص ٢٧٦.

نحو «إذا سخن الماء فانه يتمدد» والمقدم عله التالي. ونحو «إذا تمدد الماء فانه ساخن» والتالى عله للمقدم بعكس الاول. ونحو «إذا غلا الماء فانه يتمدد» وفيه الطرفان معلولان لعله واحده. لان الغليان والتمدد معلولان للسخونه الى درجه معينه.

٢- «الاتفاقيه» وهى التى ليس بين طرفيها اتصال حقيقى لعدم العلقه التى توجب الملازمه ولكنه يتفق حصول التالى عند حصول المقدم كما لو اتفق ان محمدا الطالب لا يحضر الدرس الا بعد شروع المدرس فتؤلف هذه القضيه الشرطيه «كلما جاء محمد فان المدرس قد سبق شروعه فى الدرس». وليس هنا ايه علاقته بين مجيء محمد وسبق شروع الدرس وانما ذلك بمحض الصدفة المتكرره.

ومن لم يتنور بنور العلم والمعرفه كثيرا ما يقع فى الغلط فيظن فى كثير من الاتفاقيات انها قضايا لزوميه لمجرد تكرر المصادفه.

أقسام المنفصله

للمنفصله تقسيما :

أ - العناديه والاتفاقيه (١)

وهذا التقسيم باعتبار طبيعه التنافى بين الطرفين كالمتمصله فتقسم الى :

١- «العناديه» وهى التى بين طرفيها تنافى وعناد حقيقى بأن تكون ذات النسبه فى كل منهما تنافى وتعاند ذات النسبه فى الآخر نحو «العدد الصحيح اما أن يكون زوجا أو فردا».

٢- «الاتفاقيه» وهى التى لا يكون التنافى بين طرفيها حقيقيا ذاتيا

ص: ١٨٤

١- راجع شرح الشمسيه : ص ١١٢ ، وشرح المطالع : ص ٢٠٣ ، والقواعد الجليه : ص ٢٨٠.

وانما يتفق أن يتحقق احدهما بدون الآخر لامر خارج عن ذاتهما نحو : «اما أن يكون الجالس في الدار محمداً أو باقرا» اذا اتفق ان علم ان غيرهما لم يكن (١). ونحو : «هذا الكتاب اما أن يكون في علم المنطق واما أن يكون مملوكا لخالد» اذا اتفق ان خالدا لا يملك كتابا في علم المنطق واحتمل أن يكون هذا الكتاب المعين في هذا العلم.(٢)

ب - الحقيقيه ومانعه الجمع ومانعه الخلو (٣)

وهذا التقسيم باعتبار امكان اجتماع الطرفين ورفعهما وعدم امكان ذلك فتنقسم الى :

١- «حقيقه» وهى ما حكم فيها بتنافى طرفيها صدقا وكذبا فى الايجاب (٤) وعدم تنافيهما كذلك فى السلب بمعنى انه لا يمكن اجتماعهما ولا ارتفاعهما فى الايجاب ويجتمعان ويرتفعان (٥) فى السلب.

مثال الايجاب العدد الصحيح اما أن يكون زوجا أو فردا فالزوج والفرد لا يجتمعان ولا يرتفعان.

مثال السلب - ليس الحيوان اما أن يكون ناطقا واما أن يكون قابلا- للتعليم (٦) فالناطق والقابل للتعليم يجتمعان فى الانسان ويرتفعان فى غيره. ..

ص: ١٨٥

-
- ١- فالقضيه : اتفقيه حقيقه.
 - ٢- فالقضيه اتفقيه مانعه الجمع.
 - ٣- راجع الحاشيه : ص ٦٦ ، وشرح الشمسيه : ص ١١١-٨٤ ، وشرح المنظومه : ص ٣٧ ، وشرح المطالع : ص ٢٠٠ ، وأساس الاقتباس : ص ٧٧ ، والإشارات وشرحه : ص ١٣٤.
 - ٤- وهو إنما يصدق فيما إذا كان أحد الطرفين نقيضا للآخر أو مساويا لنقيضه.
 - ٥- لا يخفى عليك : أن سلب الانفصال الحقيقى مفاده : أن الطرفين ليسا بحيث يمتنع اجتماعهما وارتفاعهما. فيصدق فيما كان الطرفان ممكنى الاجتماع فقط ، أو ممكنى الارتفاع فقط ، أو ممكنى الاجتماع والارتفاع معا ، ولا يختص بالثالث.
 - ٦- أى : للتعليم العالى ، كما مر فى ص ...

وتستعمل الحقيقيه فى القسمه (١) الحاصره (٢) : الثنائيه وغيرها. واستعمالها أكثر من ان يحصى.

٢- «مانعه جمع» (٣) وهى ما حكم فيها بتنافى طرفيها أو عدم تنافيهما صدقا لا كذبا بمعنى انه لا يمكن اجتماعهما ويجوز أن يرتفعا معا فى الايجاب ويمكن اجتماعهما ولا يمكن ارتفاعهما فى السلب (٤).

مثال الايجاب اما أن يكون الجسم أبيض أو اسود. فالأبيض والاسود لا يمكن اجتماعهما فى جسم واحد ولكنه يمكن ارتفاعهما فى الجسم الاحمر.

مثال السلب ليس اما أن يكون الجسم غير أبيض أو غير اسود فان غير الأبيض وغير الاسود يجتمعان فى الاحمر ولا يرتفعان فى الجسم الواحد بان لا يكون يغر أبيض ولا غير أسود بل يكون أبيض واسود. وهذا محال.

وتستعمل مانعه الجمع فى جواب من يتوهم امكان الاجتماع بين شيئين كمن يتوهم ان الامام يجوز أن يكون عاصيا لله فيقال له : «ان الشخص اما أن يكون اماما أو عا يالله» ومعناه ان الامامه والعصيان لا يجتمعان وان جاز أن يرتفعا بان يكون شخص واحد ليس اماما وعاصبا. هذا فى الموجه.

وأما فى السالبه فتستعمل فى جواب من يتوهم استحاله اجتماع شيئين كمن يتوهم امتناع اجتماع النبوه والامامه فى بيت واحد فيقال له

ص: ١٨٦

١- فلما كانت قسمه - والأقسام متباينه - امتنع اجتماعها ، ولما كانت حاصره امتنع ارتفاع الأقسام.

٢- أى : حصرا عقليا ، وإلا فكل قسمه حاصره.

٣- وهى إنما تصدق فيما إذا كان أحد الطرفين أخص من نقيض الآخر.

٤- لا يخفى عليك : أن مفاد سلب امتناع الجمع هو أن الطرفين لا يمتنع اجتماعهما فيصدق فيما أمكن اجتماعهما فقط أو أمكن اجتماعهما وارتفاعهما. ويشهد لما ذكرنا ، المثال الأخير من قوله : ليس إما أن يكون البيت الواحد فيه نبوه أو إمامه.

«ليس اما أن يكون البيت الواحد فيه نبوه أو امامه» ومعناه ان النبوه والامامه لا مانع من اجتماعهما فى بيت واحد.

٣- «مانعه خلو» (١) وهى ما حكم فيها بتنافى طرفيها أو عدم تنافيهما كذبا لا- صدقا بمعنى أنه لا يمكن ارتفاعهما ويمكن اجتماعهما فى الايجاب ويمكن ارتفاعهما ولا يمكن اجتماعهما فى السلب (٢):

مثال الايجاب الجسم اما أن يكون غير أبيض او غير أسود اى انه لا يخلو من احدهما وان اجتماعا. ونحو «اما أن يكون الجسم فى الماء أو لا- يغرق» فانه يمكن اجتماعهما بان يكون فى الماء ولا يغرق (٣) ولكن لا يخلو الواقع من احدهما لامتناع أن لا يكون الجسم فى الماء ويغرق.

مثال السلب ليس اما أن يكون الجسم أبيض واما أن يكون اسود ومعناه ان الواقع قد يخلو من احدهما وان كانا لا يجتمعان.

وتستعمل مانعه الخلو الموجه فى جواب من يتوهم امكان أن يخلو الواقع من الطرفين كمن يتوهم أنه يمكن ان يخلو الشىء من أن يكون عله ومعلولا فيقال له : «كل شىء لا يخلو اما أن يكون عله أو معلولا» وان جاز ان يكون شىء واحد عله ومعلولا معا : عله لشىء ومعلولا لشىء آخر.

وأما السالبه فتستعمل فى جواب من يتوهم ان الواقع لا- يخلو من الطرفين كما يتوهم انحصار أقسام الناس فى عاقل لا دين له ودين لا عقل له فيقال له : «ليس الانسان اما أن يكون عاقلا لا دين له أو دينا لا عقل له» بل يجوز أن يكون شخص واحد عاقلا ودينا معا.

ص: ١٨٧

١- وهى : إنما يكون فيما إذا كان أحد الطرفين أعم من نقيض الطرف الآخر.

٢- مفاد مانعه الخلو السالبه هو سلب امتناع الخلو ، فتصدق فيما إذا كان الخلو والجمع كلاهما جائزين كما تصدق فيما إذا كان الخلو جائزا والاجتماع ممتنعا ، نظير ما مر فى مانعه الجمع السالبه.

٣- لا- يخفى عليك : أنه إنما يصح هذا المثال إن كان الغرق مختصا بالانغمار فى الماء ، وأما إذا كان عاما له فى كل مائع ، فلا بد أن يبدل «الماء» بالمائع.

قد يغفل المبتدىء عن بعض القضايا فلا يسهل عليه الحالقتها بقسمها من أنواع القضايا لا سيما في التعبيرات الدارجة في ألسنه المؤلفين التي لم توضع بصوره فنيه مضبوطه كما تقتضيها قواعد المنطق (1). وهذه الغفله قد توقعه في الغلط عند الاستدلال أو لا يهتدى الى وجه الاستدلال في كلام غيره. وتكثر هذه الغفله في الشرطيات.

فلذلك وجب التنبيه على أمور تنفع في هذا الباب نرجو ان يستعين بها المبتدىء.

١- تأليف الشرطيات

ان الشرطيه تتألف من طرفين هما قضيتان بالاصل والمنفصله بالخصوص قد تتألف من ثلاثه أطراف فأكثر. فالطرفان أو الاطراف التي هي القضايا بالاصل قد تكون من الحمليات أو من المتصلات أو من المنفصلات أو من المختلفات بأن تتألف المتصله مثلا حمله و متصله. وترتقى أقسام تأليف الشرطيات الى وجوه كثيره لا فائده في احصائها. وعلى الطالب أن يلاحظ ذلك بنفسه ولا يغفل عنه فقد ترد عليه شرطيه مؤلفه من متصله ومنفصله فيظن انها أكثر من قضيه. وللتوضيح نذكر بعض الوجوه وأمثلتها :

فمثلا قد تتألف المتصله من حمله و متصله نحو : (ان كان العلم سببا

ص: ١٨٨

١- لا- يخفى عليك : أن عدم وضعها بصوره فنيه لأحد أمور ، هي إما عجز المتكلم ، أو غفلته عن إيراد الكلام على مقتضى قواعد المنطق. وإما رعايه مقتضى البلاغه من الإيجاز والحذف وأمثالهما أو إعمال المحسنات البديعيه وغيرها. وبعبارة أخرى إن ذلك إما لكون الكلام دون المنطق أو فوقه ، فإن التكلم وفقا له ، إنما هو من المتوسطين ، والقاصدين لتعليم المبتدئين.

للسعادة فان كان الانسان عالما كان سعيدا) فان المقدم فى هذه القضية حمليه والتالى متصله وهو ان كان الانسان عالما كان سعيدا.

وقد تتألف المتصله من حمليه ومنفصله نحو : «اذا كان اللفظ مفردا فاما ان يكون اسما او فعلا او حرفا» فالمقدم حمليه والتالى منفصله ذات ثلاثه أطراف.

وقد تتألف المنفصله من حمليه ومتصله نحو «اما أن لا تكون حيلوله الارض مسيبا (١) لخسوف القمر او اذا حالت الارض بين القمر والشمس كان القمر منخسفا».

وهكذا قد تتألف المتصله أو المنفصله من متصلتين او منفصلتين او متصله ومنفصله ويطول ذكر امثلتها.

ثم ان الشرطيه التى تكون طرفا فى شرطيه أيضا تأليفها يكون من الحمليات او الشرطيات او المختلفات وهكذا فتنبه لذلك.

٢- المنحرفات (٢)

ومن الموهومات فى القضايا انحراف القضية عن استعمالها الطبيعى ووضعها المنطقى فيشتبه حالها بأنها من أى نوع ومثل هذه تسمى «منحرفه».

وهذا الانحراف قد يكون فى الحمليه كما لو اقترن سورها بالمحمول مع أن الاستعمال الطبيعى أن يقرن بالموضوع كقولهم : الانسان بعض الحيوان أو الانسان ليس كل الحيوان. وحق الاستعمال فيهما أن يقال : بعض الحيوان انسان. وليس كل حيوان انسانا.

ص: ١٨٩

١- فى نسخه : مسيبا ، وهو بصيغه المفعول واضح البطلان هنا. وكذا بصيغه الفاعل ، لأنه بمعنى : خالق السبب وعله العله والحيلوله ليست كذلك بالنسبه إلى الخسوف. اللهم إلا أن يستعمل بمعنى السبب ، فراجع.

٢- راجع شرح المطالع : ص ١٢٤ ، والجوهر النضيد : ص ٤٩ ، وأساس الإقتباس : ص ١٢٦.

وقد يكون الانحراف في الشرطيه كما لو خلت عن ادوات الاتصال والعناد ، فتكون بصوره حمله وهي في قوه الشرطيه نحو «لاتكون الشمس طالعه أو يكون النهار موجودا» فهي اما في فوه المتصله (1) وهي قولنا : كلما كانت الشمس طالعه كان النهار موجودا واما في قوه المنفصله وهي قولنا : اما ان لا تكون الشمس طالعه واما أن يكون النهار موجودا.

ونحو «ليس يكون النهار موجودا الا والشمس طالعه» وهي أيضا في قوه المتصله او (2) المنفصله المتقدمين. ونحو «لا يجتمع المال الا من شح أو حرام» فانها في قوه المنفصله وهي قولنا : إما ان يجتمع المال من شح او من حرام أو في قوه المتصله وهي قولنا : إن اجتمع المال فاجتماعه اما من شرح أو من حرام. وهذه متصله مقدمها حمله وتاليها منفصله بالاصل.

وعلى الطالب أن يلاحظ ويدقق القضايا المستعمله في العلوم فانها كثيرا ما تكون منحرفه عن أصلها فيغفل عنها. وليستعمل فطنته في ارجاعها الى أصلها.

تطبيقات

١- كيف ترد هذه القضية الى أصلها «ليس للانسان الا ما سعى»؟

الجواب : ان هذه قضيه فيها حصر فهي تنحل الى حملتين موجبه

ص: ١٩٠

١- لا- يخفى : أنها في قوه المنفصله الآ-تية فقط ، حيث إن طرفها الأول سالبه ، والمتصله المذكوره طرفها الأول موجبه. نعم ، يمكن تحويلها إلى متصله كما سيأتي.

٢- لا- يخفى عليك : أنها في قوه متصله فقط ، لدالاتها على اتصال المقدم والتالي ، والمتصله إنما هي قولنا : «إذا كان النهار موجودا كانت الشمس طالعه» وهي ليست نفس المتصله السابقه ، بل تاليها مقدم تلك وبالعكس.

وسالبه فهي منحرفه. والحملتان هما : كل انسان له نتيجة سعيه. وليس للانسان ما لم يسع اليه.

٢- من أى القضايا قوله : «ازرى بنفسه من استشعر الطمع»؟

الجواب : انها قضيه منحرفه عن متصله (١) وهى فى قوه قولنا : كلما استشعر المرء الطمع ازرى بنفسه.

٣- كيف ترد هذه القضيه الى أصلها : «ما خاب من تمسك بك».

الجواب : انها منحرفه عن حمليه موجه كليه (٢) وهى : كل من تمسك بك لا يخيب.

تمرينات

١- لو قال القائل : «كلما كان الحيوان مجترا كان مشقوق الظلف» أو قال : «كلما كان الانسان قصيرا كان ذكيا» فماذا نعد هاتين القضيتين من اللزوميات أو من الاتفاقيات؟

٢- بين نوع هذه القضايا وارجع المنحرفه الى أصلها.

أ - اذا ازدحم الجواب خفى الصواب.

ب - اذا كثرت المقدره قلت الشهوه.

ج - من نال استطال.

د - رضى بالذل من كشف عن ضره.

هـ - انما يخشى الله من عباده العلماء. (٣)

٣- قولهم «الدهر يومان يوم لك ويوم عليك» (٤) من أى أنواع

ص: ١٩١

١- أو عن حمليه هى : كل من استشعر الطمع أزرى بنفسه ، كما ذهب إليه (قدس سره) فى المثال الآتى ، بل هو أولى.

٢- أقول : بل عن حمليه سالبه كليه.

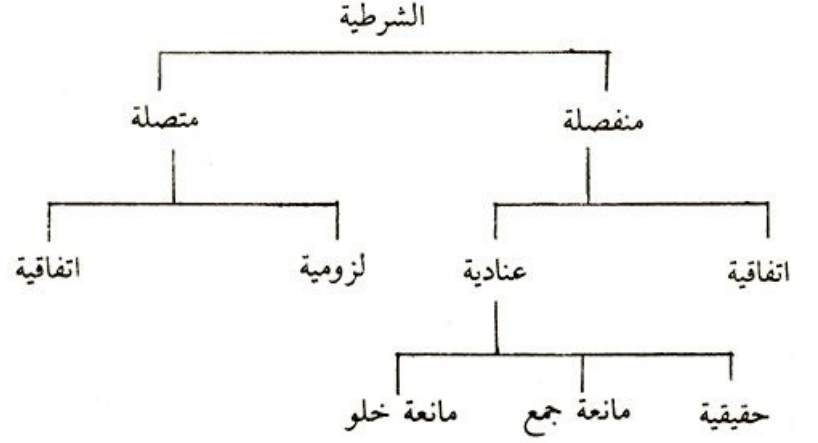
٣- سوره فاطر : ٢٨.

٤- نهج البلاغه : ٤٦٢ ، الكتاب : ٧٢.

القضايا. وإذا كانت منحرفه فأرجعها الى أصلها وبين نوعها.

٤- من أى القضايا قول على عليه السلام «لا تخلو الارض من قائم لله بحجه اما ظاهرا مشهورا أو خائفا مغمورا». (١) وإذا كانت منحرفه فأرجعها الى أصلها وبين نوعها.

الخلاصه :



ص: ١٩٢

١- نهج البلاغه : ٤٩٧ ، قصار الحكم : ١٤٧ ، وفيه بدل «أو» : وإما.

كثيرا ما يعانى فيلتجىء الباحث مشقه فى البرهان على مطلوبه مباشره بل قد يمتنع عليه ذلك احيانا فيلتجىء الى البرهان على قضيه أخرى لها نسبه مع القضيه المطلوبه ليقارنها بها : فقد يحصل له من العلم بصدق القضيه المبرهن عليها العلم بكذب القضيه المطلوبه أو بالعكس. وذلك اذا كان هناك تلازم بين صدق احدهما وكذب الاخرى. وقد يحصل له من العلم بصدق القضيه المبرهن عليها العلم بصدق القضيه المطلوبه أو من العلم بكذب الاولى العلم بكذب الثانيه. وذلك اذا كان صدق الاولى يستلزم صدق الثانيه أو كان كذبها يستلزم كذبها.

فلا بد للمنطقى قبل الشروع فى مباحث الاستدلال وبعد إلامه بجمله من القضايا أن يعرف النسب بينها حتى يستطيع ان يبرهن على مطلوبه أحيانا من طريق البرهنه على قضيه أخرى لها نسبتها مع القضيه المطلوبه فينتقل ذهنه من القضيه المبرهن على صدقها او كذبها الى صدق أو كذب القضيه التى يحاول تحصيل العلم بها.

والمباحث التي تعريف بها النسب بين القضايا هي مباحث التناقض والعكس المستوي وعكس النقيض وملحقاتها. وتسمى «احكام القضايا». ونحن نشرع ان شاء الله تعالى في هذه المباحث على هذا الترتيب المتقدم.

التناقض

الحاجه الى هذا البحث والتعريف به

قلنا في التمهيدي : ان كثيرا ما تمس الحاجه الى الاستدلال على قضيه ليست هي نفس القضيه المطلوبه. ولكن العلم بكذبها يلزمه العلم بصدق القضيه المطلوبه او بالعكس عندما يكون صدق احدهما يلزم كذب الاخرى.

والقضيتان اللتان لهما هذه الصفه هما القضيتان المتناقضتان فاذا أردت مثلا أن تبرهن على صدق القضيه «الروح موجوده» مع فرض انك لا تتمكن على ذلك مباشره فيكفي ان تبرهن على كذب نقيضها وهو «الروح ليست موجوده» فاذا علمت كذب هذا النقيض لا بد أن تعلم صدق الاولى لان النقيضين لا يكذبان معا. واذا برهنت على صدق النقيض لا بد أن تعلم صدق لان النقيضين لا يكذبان معا. واذا برهنت على صدق النقيض لا بد ان تعلم كذب الاولى لان النقيضين لا يصدقان معا.

وربما يظن أن معرفه نقيض القضيه أمر ظاهر كمعرفه نقائض المفردات كالانسان والالانسان التي يكفي فيها الاختلاف بالايجاب والسلب. ولكن الامر ليس بهذه السهوله اذ يجوز أن تكون الموجبه والسالبه صادقتين معا مثل : بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان. ويجوز أن تكونا كاذبتين معا مثل : كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان.

وعليه لا غنى للباحث عن الرجوع الى قواعد التناقض المذكوره فى علم المنطق لتشخيص نقيض كل قضيه

تعريف التناقض

(١)

قد عرفت فيما سبق المقصود من التناقض الذى هو أحد أقسام التقابل ولنضعه هنا بعبارته جامعته فيه فى خصوص القضايا فنقول «تناقض القضايا : اختلاف فى القضيتين يقتضى لذاته أن تكون احدهما صادقه والاخرى كاذبه».

ولا بد من قيد «لذاته» فى التعريف لانه ربما يقتضى اختلاف القضيتين تخالفهما فى الصدق والكذب ولكن لا لذات الاختلاف بل لامر آخر مثل : كل انسان حويان ولا شيسء من الانسان بحيوان فانه لما كان الموضوع أخص من المحمول صدقت احدى الكليتين وكذبت الاخرى. أما لو كان الموضوع أعم من المحمول لكذباً معاً نحو كل حيوان انسان ولا شىء من الحيوان بانسان كما تقدم.

ونعنى بالاختلاف الذى يقتضى تخالفهما فى الصدق هو الاختلاف الذى يقتضى ذلك فى أيه ماده كانت القضيتان ومهما كانت النسبه بين الموضوع والمحمول كالاختلاف بين الموجه الكليه والسالبه الجزئيه.

شروط التناقض

(٢)

لا بد لتحقق التناقض بين القضيتين من اتحادهما فى أمور ثمانية

ص: ١٩٥

١- راجع الحاشيه : ص ٧٠، وشرح الشمسيه : ص ١١٨، وشرح المنظومه : ص ٦٠، وشرح المطالع : ص ١٦٦، وأساس الإقتباس : ص ٩٨.

٢- راجع الحاشيه : ص ٧١، وشرح الشمسيه : ص ١١٩، وشرح المنظومه : ص ٦٠، وشرح المطالع : ص ١٦٧، وللمعات «منطق نوين» : ص ١٩.

الوحدات الثمان

تسمى الامور التي يجب اتحاد القضيتين المتناقضتين فيها «الوحدات الثمان» وهي ما يأتي :

- ١- «الموضوع» فلو اختلفا فيه لم يتناقضا مثل : العلم نافع الجهل ليس بنافع.
- ٢- «المحمول» فلو اختلفا فيه لم يتناقضا مثل : العلم نافع العلم ليس بضار.
- ٣- «الزمان» (١) فلا تناقض بين «الشمس مشرقه» أى فى النهار وبين «الشمس ليست بمشرقه» أى فى الليل.
- ٤- «المكان» فلا تناقض بين «الارض مخصبه» أى فى الريف وبين «الارض ليست بمخصبه» أى فى الباديه.
- ٥- «القوه والفعل» أى لا بد من اتحاد القضيتين فى القوه والفعل فلا تناقض بين «محمد ميت» أى بالقوه وبين «محمد ليس بميت» أى بالفعل.
- ٦- «الكل والجزء» فلا تناقض بين «العراق مخصب» أى بعضه وبين «العراق ليس بمخصب» أى كله.
- ٧- «الشرط» فلا تناقض بين «الطالب ناجح آخر السنه» أى ان اجتهد وبين «الطالب غير ناجح» أى اذا لم يجتهد.
- ٨- «الاضافه» فلا تناقض بين «الاربعه نصف» أى بالاضافه الى الثمانيه وبين «الاربعه ليست بنصف» أى بالاضافه الى العشره.

ص: ١٩٦

-
- ١- لا- يخفى عليك : أن الاتحاد فى غير المحمول والموضوع من الأمور الثمانيه إنما يشترط فيما إذا كان لتلك الأمور فى القضييه موقع ومدخل ، فهى ليست شروطا عامه.

هذه الوحدات الثمان هي المشهوره بين المناطقه. وبعضهم يضيف (١) اليها «وحده الحمل» من ناحيه كونه حملا أوليا أو حملا شايعا. وهذا الشرط لازم فيجب لتناقض القضيتين أن يتحدا في الحمل فلو كان الحمل (٢) في إحداهما أوليا وفي الاخرى شايعا فانه يجوز أن يصدق معا مثل قولهم «الجزئى جزئى» أى بالحمل الاولى «الجزئى ليس بجزئى» أى بالحمل الشايح لان مفهوم الجزئى من مصاديق مفهوم الكلى فانه يصدق على كثيرين.

الاختلاف (٣)

قلنا : لا بد من اختلاف القضيتين المتناقضتين في أمور ثلاثه. وهى «الكم والكيف والجهه».

الاختلاف بالكم والكيف

أما الاختلاف بالكم والكيف فمعناه ان احدهما اذا كانت موجهه كانت الاخرى سالبه واذا كانت كليه كانت الثانيه جزئيه. وعليه.

الموجهه الكليه ... نقيض السالبه الجزئيه

الموجهه الجزئيه ... نقيض السالبه الكليه

ص: ١٩٧

-
- ١- راجع شرح المنظومه : ص ٦١ ، وتعليقه الأستاذ حسن زاده : ص ٢٦٨ ، واللمعات «منطق نوين» : ص ٢٠.
 - ٢- لا يخفى : أن المراد أنه يشترط أن يسلب في السالبه الحمل الذى فى الموجهه. والا فلا حمل فى السالبه - فإنها سلب الحمل - حتى تتحد القضيتان فى حملهما.
 - ٣- راجع الحاشيه : ص ٧١ ، وشرح الشمسيه : ص ١١٩.

لأنهما لو كانتا موجبتين أو سالبتين لجاز أن يصدقا أو يكذبا معا. ولو كانت كليتين لجاز أن يكذبا معا كما لو كان الموضوع أعم على ما مثلنا سابقا. ولو كانتا جزئيتين لجاز أن يصدقا معا كما لو كان الموضوع أيضا أعم. نحو: بعض المعدن حديد. وبعض المعدن ليس بحديد.

الاختلاف بالجبهه

أما الاختلاف بالجبهه فأمر يقتضيه طبع التناقض كالاختلاف بالايجاب والسلب لأن نقيض كل شىء رفعه فكما يرفع الايجاب بالسلب والسلب بالايجاب فلا بد من رفع الجبهه بجبهه تناقضها.

ولكن الجبهه التى ترفع جبهه أخرى قد تكون من احدى الجهات المعرفه فيكون لها نقيض صريح مثل رفع الممكنه العامه بالضروريه وبالعكس لان الامكان هو سلب الضروره. (١)

وقد لا تكون من الجهات المعرفه التى لها عندنا اسم معروف فلا بد أن نلتمس لها جبهه من الجهات المعرفه تلازمها فنطلق عليها (٢) اسمها (٣) فلا يكون نقيضا صريحا بل لازم النقيض.

مثلا «الدائمه» تناقضها «المطلقه العامه» ولكن لا بالتناقض الصريح بل احدهما لازمه لنقيض الاخرى فاذا قلت: «الارض متحركه دائما» فنقيضها الصريح سلب الدوام ولكن سلب الدوام ليس من الجهات المعرفه فنلتمس له جبهه لازمه فنقول: لازم عدم الدوام أن سلب التحرك عن الارض حاصل فى زمن من الازمنه أى «ان الارض ليست متحركه بالفعل». وهذه مطلقه عامه تكون لازمه لنقيض الدائمه.

واذا قلت: «كل انسان كاتب بالفعل» فنقيضها السريع ان الانسان لم

ص: ١٩٨

١- عن الطرف المخالف وهو النقيض.

٢- أى على الجبهه غير المعرفه.

٣- أى اسم الجبهه المعرفه.

ثبت له لاكتابه كذلك أى بالفعل. ولازم ذلك دوام السلب أى «ان بعض الانسان ليس بكاتب دائما» وهذه دائمه وهى لازمه لنقيض المطلقه العامه.

ولا- حاجه الى ذكر تفصيل نقائض الموجهات فلتطلب من المطولات ان ارادها الطالب على انه فى غنى عنها ونصححه ألا يتعب نفسه بتحصيلها فانها قليله الجدوى.

من ملحقات التناقض

التداخل والتضاد والدخول تحت التضاد

تقدم ان التناقض فى المحصورات الاربع يقع بين الموجه الكليه والسالبه الجزئيه وبين الموجه الجزئيه والسالبه الكليه أى بين المختلفتين فى الكم والكيف. ويبقى أن تلاحظ النسبه بين البواقى أى بين المختلفتين بالكم فقط أو بالكيف فقط ومعرفه هذه النسب تنفع أيضا فى الاستدلال على قضيه لمعرفه قضيه أخرى لها تسببه معها كما سيأتى.

وعليه نقول: المحصورتان ان اختلفتا كما وكيفا فهما المتناقضتان وقد تقدم التناقض. وان اختلفتا فى احدهما فقط فعلى ثلاثه أقسام.

١- «المتداخلتان» (١) وهما المختلفتان فى الكم دون الكيف أعنى الموجبتين أو السالبتين. وسميتا متداخلتين لدخول احدهما فى الاخرى لأن الجزئيه داخله فى الكليه.

ومعنى ذلك: ان الكليه اذا صدقت صدقت الجزئيه المتحدده معها فى الكيف ولا- عكس. ولازم ذلك ان الجزئيه اذا كذبت كذبت الكليه المتحدده معها فى الكيف ولا عكس.

ص: ١٩٩

١- راجع الجوهر النضيد: ص ٦٠، وأساس الاقتباس: ص ٩٧، وشرح الإشارات: ص ١٨٢، وتحصيل: ص ٧٩.

مثلا «كل ذهب معدن» فانها صادقه ولا بد أن تصدق معها «بعض الذهب معدن» قطعاً. ومثل «بعض الذهب اسود» فانها كاذبه ولا بد أن تكذب معها «كل ذهب اسود».

٢- «المتضادتان»^(١) وهما المختلفتان في الكيف دون الكم وكانتا كليتين. وسميتا متضادتين لانهما كالضدين يمتنع صدقهما معا ويجوز أن يكذبا معا.

ومعنى ذلك أنه اذا صدقت احدهما لا بد أن تكذب الاخرى ولا عكس أى لو كذبت احدهما لا يجب أن تصدق الاخرى. فمثلا اذا صدق «كل ذهب معدن» يجب أن يكذب «لا شىء من الذهب بمعدن».

ولكن اذا كذب «كل معدن ذهب» لا يجب أن يصدق «لا شىء من المعدن بذهب» بل هذه كاذبه فى المثال.

٣- «الداخلتان تحت التضاد»^(٢) وهما المختلفتان في الكيف دون الكم وكانتا جزئيتين. وانما سميتا داخلتين تحت التضاد لانهما داخلتان تحت الكليتين^(٣) كل منهما تحت الكليه المتفقه معها في الكيف من جهه ولا نهما على عكس الضدين في الصدق والكذب أى انهما يمتنع اجتماعهما على الكذب ويجوز أن يصدقا معا.

ومعنى ذلك : انه اذا كذبت احدهما لا بد أن تصدق الاخرى ولا عكس أى انه لو صدقت احدهما لا يجب أن تكذب الاخرى.

فمثلا اذا كذب «بعض الذهب اسود» فانه يجب أن يصدق (بعض

ص: ٢٠٠

١- راجع شرح المنظومه : ص ٦١ ، والجوهر النضيد : ص ٦١ ، وشرح الإشارات : ص ١٨٢ ، والنجاه : ص ٢٧ ، والتحصيل : ص ٧٨.

٢- راجع شرح المنظومه : ص ٦١ ، والجوهر النضيد : ص ٦٢ ، وشرح الإشارات : ص ١٨٢ ، والنجاه : ص ٢٧ ، والتحصيل : ص ٨٩.

٣- اللام للعهد ، أى : الكليتين المختلفتين بالإيجاب والسلب ، أعنى المتضادتين اللتان مضى البحث عنهما آنفاً.

الذهب ليس بأسود). ولكن اذا صدق «بعض المعدن ذهب» لا يجب أن يكذب «بعض المعدن ليس بذهب» بل هذه صادقه في المثال.

وقد جرت عادة المنطقيين من القديم أن يضعوا لتناسب المحصورات جميعا لأجل توضيحها لوحا على النحو الآتى :



سبق فى أول هذا الفصل ان قلنا : ان الباحث قد يحتاج للاستدلال على مطلوبه الى أن يبرهن على قضيه اخرى لها علاقه مع مطلوبه يستنبط من صدقها صدق القضيه المطلوبه للملازمه بينهما فى الصدق. وهذه الملازمه واقعته بين كل قضيه و «عكسها المستوى» وبينها وبين «عكس نقيضها». فنحن الآن نبحث عن القسمين :

العكس المستوى

(١)

أما العكس المستوى فهو : «تبديل طرفى القضيه مع بقاء الكيف والصدق». أى ان القضيه المحكوم بصدقها تحول الى قضيه تتبع الاولى فى الصدق وفى الايجاب والسلب بتبديل طرفى الاولى بأن يجعل موضوع الاولى محمولاً فى الثانيه والمحمول موضوعاً أو المقدم تالياً والتالى مقديماً.

وتسمى الاولى «الاصل» والثانيه «العكس المستوى». فكلمه «العكس» هنا لها اصطلاحان : اصطلاح فى نفس التبديل واصطلاح فى القضيه التى وقع فيها التبديل.

ص: ٢٠٢

١- راجع الحاشيه : ص ٧٤ ، وشرح الشمسيه : ص ١٢٥ ، وشرح المنظومه : ص ٦٦ ، وأساس الاقتباس : ص ١٥٨ ، وشرح الإشارات : ص ١٩٦.

ومعنى ان العكس تابع للاصل فى الصدق : أن الاصل اذا كان صادقا وجب صدق العكس. ولكن لا يجب أن يتبعه فى الكذب فقد يكذب الاصل والعكس صادق. ولازم ذلك ان الاصل لا يتبع عكسه فى الصدق ولكن يتبعه فى الكذب فاذا كذب العكس كذب الاصل لانه لو صدق الاصل يلزم منه صدق العكس والمفروض كذبه.

فهنا قاعدتان تنفعان فى الاستدلال :

١- اذا صدق الاصل صدق عكسه.

٢- اذا كذب العكس كذب اصله.

وهذه القاعده الثانيه متفرعه على الاولى. كما علمت.

شروط العكس

(١)

علمنا ان العكس انما يحصل بشروط ثلاثه : تبديل الطرفين وبقاء الكيف وبقاء الصدق. أما الكم فلا يشترط بقاءه وانما الواجب بقاء الصدق وهو قد (٢) يقتضى بقاء الكم فى بعض القضايا وقد (٣) يقتضى عدمه فى البعض الآخر.

والمهم فيما يأتى معرفه القضيه التى يقتضى بقاء الصدق فى عكسها بقاء الكم أو عدم بقاءه.

ولو تبدل الطرفان وكان الكيف باقيا. ولكن لم يبق الصدق فلا يسمى ذلك عكسا. بل يسمى «انقلابا».

الموجبتان تنعكسان موجبه جزئيه

(٤)

أى ان الموجبه الكليه تنعكس موجبه جزئيه. والموجبه الجزئيه

ص: ٢٠٣

١- راجع الحاشيه : ص ٧٤ ، وشرح الشمسيه : ص ١٢٦ ، وشرح المنظومه : ص ٦٦ ، وشرح المطالع : ص ١٧٤ ، والجوهر النضيد : ص ٦٩.

٢- لا يخفى : أن الأولى تركب الجمع بين «قد» و «البعض».

٣- لا يخفى : أن الأولى تركب الجمع بين «قد» و «البعض».

٤- راجع الحاشيه : ص ٧٥ ، وشرح الشمسيه : ص ١٢٩ ، وشرح المنظومه : ص ٦٧.

تنعكس كنفسها. فاذا قلت :

كل ح ب

فنعكسها

ع ب ح

وع ح ب

فنعكسها

ع ب ح

ولا ينعكسان

الى

كل ب ح

البرهان :

«١» فى الكليه : أن المحمول فيها اما ان يكون أعم من الموضوع أو مساويا له. وعلى التقديرين تصدق الجزئيه قطعا لان الموضوع فى التقديرين يصدق على بعض افراد المحمول فاذا قلت :

كل ماء مسائل

يصدق

بعض السائل ماء

وكل انسان ناطق

يصدق

بعض الناطق انسان

ولكن لا- تصدق الكليه على كل تقدير لادن الموضوع فى التقدير الاول لا- يصدق على جميع أفراد المحمول لانه أخص من المحمول فاذا قلت :

«كل سائل ماء» فالقضية كاذبه وهو المطلوب.

«٢» وفي الجزئيه : اما أن يكون المحمول أعم مطلقا من الموضوع أو اخص مطلقا او اعم من وجه او مساويا. وعلى بعض هذه التقادير وهو التقدير الاول والثالث لا يصدق العكس موجه كليه لانه اذا كان المحمول أعم مطلقا أو من وجه فان الموضوع لا يصدق على جميع أفراد المحمول انما يصدق لو كان اخص او مساويا. أما عكسه الى الموجه الجزئيه فانه يصدق على كل تقدير فاذا قلت :

بعض السائل ماء

يصدق

بعض الماء سائل

وبعض الماء سائل

يصدق

بعض السائل ماء

وبعض الطير أبيض

يصدق

بعض الابيض طير

وبعض الانسان ناطق

يصدق

بعض الناطق انسان

ص: ٢٠٤

(١)

فيبقى الكم والكيف معا فاذا صدق قولنا : لا شيء من الحيوان بشجر صدق لا شيء من الشجر بحيوان

والبرهان واضح : لان السالبه الكليه لا تصدق الا مع تباين الموضوع والمحمول تباينا كليا. والمتباينان لا يجتمعان أبدا فيصح سلب كل منهما عن جميع أفراد الآخر سواء جعلت هذا موضوعا أو ذاك موضوعا.

وللتدريب على اقامه البراهين من طريق النقيض والعكس نقيم البرهان على هذا الامر بالصوره الآتية :

المفروض

لا ب ح

قضيه صادقه

المدعى

لا ح ب

صادقه أيضا

البرهان :

لو لم تصدق

لا ح ب

لصدق نقيضها

ع ح ب

ولصدق

ع ب ح

(العكس المستوى

للقبيض)

واذا لا حظنا هذا العكس المستوى «ع ب ح» ونسبناه الى الأصل «لا ب ح» وجدناه نقيضه فلو كان «ع ب ح» صادقا وجب أن يكون «لا ب ح» كاذبا مع ان المفروض صدقه.

فوجب ان تكون

لا ح ب

صادقه

وهو المطلوب

تعقيب

بهذا البرهان تعرف الفائده فى النقيض والعكس المستوى عند الاستدلال. لأننا لا بد أن نرجع فى هذا البرهان الى الوراء فنقول :

ص: ٢٠٥

١- راجع الحاشيه : ص ٧٦ ، وشرح الشمسيه : ص ١٢٧ ، وشرح المنظومه : ص ٦٧.

المفروض ان

لا ب ح

صادقه

فتكذب

ع ب ح

نقيضها

وهذا النقيض عكس

ع ح ب

فيكذب أيضا

لانه اذا كذب العكس كذب الاصل

«القاعده الثانيه»

واذا كذب هذا الاصل اعنى

ع ح ب

صدق نقيضه

لا ح ب

وهو المطلوب

فاستفدت «تاره» من صدق الاصل كذب نقيضه و «أخرى» من كذب العكس كذب أصله و «ثالثه» من كذب الاصل صدق نقيضه.

وسيمر عليك هذا الاستدلال كثيرا فدقق فيه جيدا وعليك باتقانه.

السالبه الجزئيه لا عكس لها

أى لا- تنعكس أبدا لا الى كليه ولا الى جزئيه لأنه يجوز أن يكون موضوعها اعم من محمولها مثل «بعض الحيوان ليس بانسان». واللا-خص لا يجوز سلب الاعم عنه بحال من الاحوال لا كليا ولا جزئيا لأنه كلما صدق الاخص صدق الاعم معه فكيف يصح سلب الأعم عنه فلا يصدق قولنا «لا شىء من الانسان بحيوان» ولا قولنا «بعض الإنسان ليس بحيوان».

السالبه المنفصله لا عكس لها

أشرنا فى صدر البحث الى ان العكس المستوى يعم الحملية

ص: ٢٠٦

-
- ١- راجع الحاشيه : ص ٧٦ ، وشرح الشمسيه : ص ١٢٨ ، وشرح المنظومه : ص ٦٨.
 - ٢- لا- يخفى : أن المراد - كما سيصرح به - أن عكسها لغو ، فكان الأولى عدم التعبير بقوله : «لا عكس لها» سيما بعد قوله : «السالبه الجزئيه لا عكس لها» فإنه يوهم كون التعبير فى كلا الموردين بمعنى.
 - ٣- راجع شرح الشمسيه : ص ١٣٣ ، وشرح المنظومه : ص ٦٨ ، والقواعد الجليه : ص ٣١٥.

والشرطيه : ولكن عند التأمل نجد أن المنفصله لا ثمره لعكسها لأنها أقصى ما تدل عليه تدل على (١) التنافي بين المقدم والتالي. ولا ترتيب طبيعي بينهما فانت بالخيار فى جعل ايهما مقديما والثانى تاليا من دون أن يحصل فرق فى البين فسواء ان قلت : العدد اما زوج أو فرد أو قلت : العدد اما فرد أو زوج فان مؤداهما واحد.

فلذا قالوا : المنفصله لا عكس لها. أى لا ثمره فيه.

نعم لو حولتها الى حمليه فان احكام الحملية تشملها كما لو قلت فى المثال مثلا : العدد ينقسم الى زوج وفرد (٢) فانها تنعكس الى قولنا : ما ينقسم الى زوج وفرد عدد.

عكس النقيض

وهو العكس الثانى للقضييه الذى يستدل بصدقها على صدقه. وله طريقتان.

١- طريقه القدماء (٣) ويسمى «عكس النقيض الموافق» لتوافقه مع أصله فى الكيف وهو «تحويل القضييه الى أخرى موضوعها نقيض محمول الاصل ومحمولها نقيض موضوع الاصل مع بقاء الصدق والكيف».

ص: ٢٠٧

١- الأولى تبديل قوله : «تدل على» ب «هو».

٢- لما كانت المنفصله تدل على عناد الطرفين : وضعاً ورفعاً أو وضعاً أو رفعا ، لا بد فى تحويلها إلى حمليه أن تكون الحملية الحاصله داله على ما هو العناد بأحد الوجوه. فقولنا : «العدد إما زوج وإما فرد» لما كانت منفصله حقيقه تحول إلى حمليتين ، هما : قولنا : «الزوج والفرد لا يجتمعان فى العدد» و «الزوج والفرد لا يرتفعان فى العدد» وإذا كانت مانعه الجمع أو مانعه الخلو حولت إلى حمليه واحده ، نظيره القضييه الأولى أو الثانيه. وأما قوله «العدد ينقسم إلى زوج وفرد» فلا يكون مفاده مفاد المنفصله. اللهم إلا بحسب مدلوله الالتزامى ، حيث إن التقسيم لا يصح إلا مع تباين الأقسام.

٣- راجع الحاشيه : ص ٨١ ، وشرح الشمسيه : ص ١٣٣ ، وشرح المنظومه : ص ٧١.

وبالاختصار هو: «تبديل نقيضى الطرفين مع بقاء الصدق والكيف». فالقضية: كل كاتب انسان تحول بعكس النقيض الموافق الى: كل «لا انسان» هو «لا كاتب»

٢- طريقه المتأخرين (١) ويسمى «عكس النقيض المخالف» لتخالفه مع أصله في الكيف وهو «تحويل القضية الى أخرى موضوعها نقيض محمول الاصل ومحمولها عين موضوع الاصل مع بقاء الصدق دون الكيف».

فالقضية: كل كاتب انسان تحول بعكس النقيض المخالف الى: لا شىء من «اللانسان» بكاتب

قاعده عكس النقيض من جهه الكم

حكم السوالب هنا حكم الموجبات فى العكس المستوى وحكم الموجبات حكم السوالب هناك أى ان :

١- السالبه الكليه تنعكس جزئيه : سالبه فى الموافق وموجه فى المخالف. (٢)

٢- السالبه الجزئيه تنعكس جزئيه أيضا : سالبه فى الموافق موجه فى المخالف. (٣)

٣- الموجه الكليه تنعكس كليه : موجه فى الموافق سالبه فى المخالف. (٤)

٤- الموجه الجزئيه لا تنعكس اصلا بعكس النقيض. (٥)

ص: ٢٠٨

١- راجع الحاشيه : ص ٨١ ، وشرح الشمسيه : ص ١٣٣ ، وشرح المنظومه : ص ٧١.

٢- راجع الحاشيه : ص ٨٢ ، وشرح الشمسيه : ص ١٣٦.

٣- راجع شرح الشمسيه : ص ١٣٦.

٤- راجع شرح الشمسيه : ص ١٣٤.

٥- راجع شرح الشمسيه : ص ١٣٥.

ولا بد من اقامه البرهان على كل واحد من تلك الاحكام السابقه وفي هذه البراهين تدريب للطالب على الاستفاده من النقيض والعكس فى الاستدلال وقد استعملنا الاسلوب المتبع فى الهندسه النظرية لإقامه البرهان. فمن ألف اسلوب الكتب الهندسيه يسهل عليه ذلك. وقد تقدم مثال منه فى البرهان على عكس السالبه الكليه بالعكس المستوى موضحا (1).

ويجب أن يعلم انا نرمز للنقيض بحرف عليه فتحه (2) للاختصار وللتوضيح. فى كل ما سيأتى على هذا النحو :

بَ نقيض الموضوع

حَ نقيض المحمول

برهان عكس السالبه الكليه

فلاجل اثبات عكس السالبه الكليه بعكس النقيض نقيم برهانين : برهاننا على عكسها بالموافق وبرهان على عكسها بالمخالف فنقول :

«أولاً» المدعى انها تنعكس سالبه جزئيه بعكس النقيض الموافق ولا تنعكس سالبه كليه فهنا مطلوبان أى انه اذا صدقت.

لا ب ح

صدقت

س ح بَ

«المطلوب الاول»

ولا تصدق

لا ح بَ

«المطلوب الثانى»

البرهان :

ان من المعلوم :

-
- ١- (*) واتباع هذا الأسلوب من البرهان من مختصات هذا الكتاب.
- ٢- إذ لو أتى بحرف النفي «لا» ، اشتبه بما يرمز به للسالبة الكليه.

١- ان السالبه الكليه ال تصدق الا اذا كان بين طرفيها تباين كلى. وهذا بديهي.

٢- ان النسبه بين نقيضى المتباينين هي التباين الجزئى وقد تقدم البرهان على ذلك فى بحث النسب فى الجزء الاول. (١)

٣- ان مرجع التباين الجزئى الى سالتين جزئيتين كما ان مرجع التباين الكلى الى سالتين كليتين. وهذا بديهي أيضا.

وينتج من هذه المقدمات الثلاث أنه :

اذا صدق

لا ب ح

(أى يكون بين الطرفين

تباين كلى)

صدقت

س ب ح -

السالبه الجزئيه بين النقيضين

و صدقت أيضا

س ح - ب

السالبه الجزئيه بين النقيضين

وهو «المطلوب الاول»

ثم يفهم من المقدمه الثانيه ان التباين الكلى لا- يتحقق دائما بين نقيضى المتباينين اذ ربما يكون بينهما العموم والخصوص من وجه.

أى ان السالبه الكليه بين نقيضى المتباينين لا تصدق دائما.

أو فقل لا تصدق دائما

لا ح - ب

«المطلوب الثاني»

«ثانياً» المدعى ان السالبه الكليه تنعكس موجه جزئيه بعكس النقيض المخالف ولا تنعكس موجه كليه فهنا مطلوبان أى انه اذا صدقت :

لا ب ح

صدقت

ع - ح - ب

«المطلوب الاول»

ولا تصدق

كل ح - ب

«المطلوب الثاني»

البرهان :

لما كان بين ب ، ح تباین کلی كما تقدم فمعناه أن احدهما

ص : ٢١٠

١- راجع ص ٨٣.

يصدق من نقيض الآخر.

أى ان ب يصدق مع ح-

وإذا تصادق ب وح-

صدق على الاقل ع ح ب

«المطلوب الاول»

ثم انه تقدم ان نقيضى المتباينين قد تكون بينهما نسبة العموم والخصوص من وجه فيصدق على هذا التقدير :

ح- مع ب

ولا يصدق حينئذ

ح- مع ب

والا لاجتماع النقيضان ب ، ب

فلا يصدق

كل ح- ب

«المطلوب الثانى»

برهان عكس السالبه الجزئيه

ولأجل اثبات عكس السالبه الجزئيه بعكس النقيض أيضا نقيم برهانين للموافق والمخالف فنقول :

«اولا» المدعى ان السالبه الجزئيه تنعكس سالبه جزئيه بعكس النقيض الموافق ولا تنعكس كليه فهنا مطلوبان أى انه اذا صدقت :

س ب ح

صدقت

س ح- ب

«المطلوب الاول»

ولا تصدق

لا ح-ب

«المطلوب الثانى»

البرهان :

من المعلوم ان السالبه الجزئيه تصدق فى ثلاثه فروض :

١- ان يكون بين طرفيها عموم من وجه. وحينئذ يكون بين نقيضيهما تباين جزئى كما تقدم فى بحث النسب.

٢- ان يكون بينهما تباين كلى وبين نقيضيهما أيضا تباين جزئى كما تقدم.

ص: ٢١١

٣- ان يكون الموضوع أعم مطلقا من المحمول فيكون نقيض المحمول أعم مطلقا من نقيض الموضوع.

وعلى جميع هذه التقادير الثلاثة تصدق السالبه الجزئيه :

س ح ب

«المطلوب الاول»

اما للتباين الجزئى بينهما أو لان نقيض ح أعم مطلقا من نقيض ب.

ثم على بعض التقادير يكون بين نقيضى الطرفين عموم وخصوص من وجه أو مطلقا فلا تصدق السالبه الكليه :

لا ح - ب

«المطلوب الثانى»

«ثانيا» المدعى ان السالبه الجزئيه تنعكس موجه جزئيه بعكس النقيض المخالف ولا تنعكس كليه فهنا مطلوبان أى اذا صدقت :

س ب ح

صدقت

ع ح - ب

«المطلوب الاول»

ولا تصدق

كل ح - ب

«المطلوب الثانى»

البرهان :

تقدم ان على جميع التقادير الممكنه للموضوع والمحمول فى السالبه الجزئيه اما أن يكون بين نقيضيهما تباين جزئى أو ان نقيض

المحمول أعم مطلقا فيلزم على القديرين أن يصدق :

بعض ح - بدون ب

فيصدق

بعض ح- مع ب

لا النقيضين (وهما

ب ، ب) لا يرتفعان

أى يصدق

ع- ح- ب

«المطلوب الاول»

ثم ان نقيضى الموضوع والمحمول قد يكون بينهما عموم من وجه.

ص: ٢١٢

وقد تصدق

ع - ح - ب

ويمكن تحويلها الى

س - ح - ب

صادقه

لاين الاولى موجبه معدوله المحمول فيمكن جعلها سالبه محصله المحمول اذ السالبه المحصله المحمول أعم من الموجبه المعدوله المحمول اذا اتفقا في الكم واذا صدق الاخص صدق الأعم قطعا فاذا كانت :

س - ح - ب

صادقه

كذب نقيضها

كل - ح - ب

«المطلوب الثاني»

برهان عكس الموجبه الكليه

ولا ججل اثبات عكس الموجبه الكليه بعكس النقيض نقيم أيضا برهانين للموافق والمخالف فنقول :

«اولا» المدعى انها تنعكس موجبه كليه بعكس النقيض الموافق أى انه اذا صدقت :

كل ب ح

«المفروض»

صدقت

كل - ح - ب

«المطلوب»

البرهان :

لو لم تصدق

كل ح - ب

لصدقت

س ح - ب

نقيضها

فتصدق

س ب ح

عكس نقيضها الموافق

فتكذب

كل ب ح

نقيض العكس المذكور

وهذا خلف. أي خلف الفرض لأن هذا «نقيض العكس المذكور» هو نفس الاصل المفروض صدقه.

فوجب ان تصدق

كل ح - ب

«وهو المطلوب»

ص: ٢١٣

«ثانياً» المدعى ان الموجه الكليه تنعكس سالبه كليه بعكس النقيض المخالف أى انه اذا صدقت :

كل ب ح

«المفروض»

صدقت

لا ح - ب

«المطلوب»

البرهان :

لولم تصدق

لا ح - ب

لصدقت

ع ح - ب

نقيضها

فتصدق

ع ب ح

عكسها المستوى

وهذه موجه جزئيه معدوله المحمول فتحول الى سالبه جزئيه محصله المحمول وقد تقدم فيحدث أن :

س ب ح

فتكذب

كل ب ح -

نقيضها

وهذا خلف لانه الاصل المفروض صدقه

فوجب ان تصدق

لا ح-ب

«وهو المطلوب»

الموجه الجزئيه لا تنعكس

يكفيينا للبرهنه على عدم انعكاس الموجه الجزئيه بعكس النقيض الموافق والمخالف مطلقا أن نبرهن على عدم انعكاسها الى الجزئيه. وبطريق أولى يعلم عدم انعكاسها الى الكليه لأنه تقدم ان الجزئيه داخله فى الكليه فاذا كذبت الجزئيه كذبت الكليه. وعليه فنقول :

«اولا» المدعى ان الموجه الجزئيه لا تنعكس الى موجه جزئيه بعكس النقيض الموافق.

فاذا صدقت

ع ب ح

لا يلزم ان تصدق

ع ح-ب

ص: ٢١٤

البرهان :

من موارد صدق الموجه الجزئيه أن يكون بين طرفيها عموم من وجه فيكون حيثئذ بين نقيضيهما نسبة التباين الجزئي الذي هو أعم من التباين الكلي والعموم من وجه فيصدق على تقديم التباين الكلي :

لا ح - ب

فيكذب نقيضها

ع ح - ب

«وهو المطلوب»

«ثانيا» المدعى ان الموجه الجزئيه لا تنعكس الى السالبه الجزئيه بعكس النقيض المخالف.

فاذا صدقت

ع ب ح

لا يلزم ان تصدق

س ح - ب

البرهان :

قد تقدم على تقديم التباين الكلي بين نقيضى الطرفين فى الموجه الجزئيه والسالبه الكليه :

لا ح - ب

فتصدق

كل ح - ب

لان سلب السلب ايجاب

فيكذب نقيضها

س ح - ب

ولأجل أن يتضح لك عدم انعكاس الموجهه الجزئيه بعكس النقيض تدبر هذا المثال وهو «بعض اللانسان حيوان» فان هذه القضية لا- تنعكس بعكس النقيض الموافق الى «بعض اللا-حيوان انسان» ولا- الى «كل لا- حيوان انسان» لانهما كاذبتان لأنه لا شيء من اللاحيوان بانسان.

ولا تنعكس بالمخالف الى «ليس كل لا حيوان لا انسان» ولا الى «لا شيء من اللاحيوان بلا انسان» لانهما كاذبتان أيضا لأن كل لا حيوان هو لا انسان.

١- اذا كانت هذه القضية «كل عاقل لا تبطره النعمه» صادق. فبين حكم القضايا الآتية فى صدقها أو كذبها. مع بيان السبب :

أ - بعض العقلاء لا تبطره النعمه.

ب - ليس بعض العقلاء لا تبطره النعمه.

ج - جميع من لا تبطرهم النعمه عقلاء.

د - لا شخص من العقلاء لا تبطره النعمه.

هـ - كل من تبطره النعمه غير عاقل.

و- لا شخص ممن تبطره النعمه بعاقل.

ز - بعض من لا تبطره النعمه عاقل.

٢- اذا كانت هذه القضية «بعض المعادن ليس يذوب بالحراره» كاذبه فاستخرج القضايا الصادقه والكاذبه التى تلزم من كذب هذه القضية.

٣- استدل (١) فخر المحققين فى شرحه «الايضاح» على أن الماء يتنجس بالتغير التقديرى بالنجاسه فقال : «ان الماء مقهور بالنجاسه عند التغير التقديرى لانه كلما لم يصير الماء مقهورا لم يتغير بها على تقدير المخالفه (٢). وينعكس النقيض الى قولنا : كلما تغير الماء على تقدير المخالفه بالنجاسه كان مقهورا(٣)».

فبين أى عكس نقيض هذا. وكيف استخراجيه. ولا حظ ان القضية المستعمله هنا شرطيه متصله.

ص: ٢١٦

١- (*) نقل هذا الاستدلال صاحب المدارك فى مبحث الماء. ثم اورد عليه فراجع اذا شئت.

٢- مفروض المسأله : ما إذا وقع فى الماء نجاسه موافقه للماء فى الصفات ، ولكن كانت بمقدار لو وقعت فى الماء وكانت مخالفه له فى الصفه لغيرته.

٣- راجع الايضاح : ج ١ ص ١٦.

من المباحث التي لا تقل شأنًا عن العكوس في استنباط صدق القضية من صدق أصلها مباحث «النقص» فلا بأس بالتعرض لها الحاقًا لها بالعكوس فنقول :

النقص : هو تحويل القضية الى أخرى لازمه لها في الصدق مع بقاء طرفي القضية على موضعهما.(١) وهو على ثلاثة أنواع :

١- أن يجعل نقيض موضوع (٢) الأولى موضوعًا للثانية ونفس محمولها محمولًا ويسمى هذا التحويل «نقص الموضوع» والقضية المحولة «منقوضه الموضوع».

٢- أن يجعل نفس موضوع الأولى موضوعًا للثانية ونقيض محمولها محمولًا ويسمى التحويل «نقيض المحمول» والقضية المحولة «منقوضه المحمول».

٣- أن يجعل نقيض الموضوع موضوعًا ونقيض المحمول محمولًا.

ص: ٢١٧

١- مع تبديل أحدهما أو كليهما بنقيضه.

٢- لا يخفى عليك : أنه لا يختص النقص بالقضايا الحملية ، بل يعمها والشرطية المتصلة ، كما سيصرح بذلك في ص ٢٨٧.

ويسمى التحويل «النقض التام». والقضية المحولة «منقوضه الطرفين».

ولنبحث عن قاعده كل واحد من هذه الانواع. ولنبدأ بقاعده نقض المحمول لأنه الباب للباقي كما ستعرف السر في ذلك :

قاعده نقض المحمول

علينا لاستخراج منقوضه المحمول صادقه على تقدير صدق أصلها ان نغير كيف القضية ونستبدل محمولها بنقيضه. مع بقاء الموضوع على حاله وبقاء الكم. ولا بد من اقامه البرهان على منقوضه محمول كل واحده من المحصورات فنقول :

١- «الموجه الكليه» منقوضه محمولها سالبه كليه نحو كل انسان حيوان فتحول بنقض محمولها الى : «لا شىء من الانسان بلا حيوان».

وللبرهان على ذلك نقول :

اذا صدقت

كل ب ح

«المفروض»

صدقت

لا ب ح-

«المطلوب»

البرهان :

اذا صدقت

كل ب ح

صدقت

لا ح- ب

عكس نقيضها المخالف

وينعكس بالعكس المستوى الى

لاب ح-

وهو المطلوب

٢- «الموجه الجزئي» منقوضه محمولها سالبه جزئيه نحو بعض الحيوان انسان فتتحول بنقض محمولها الى : «ليس كل حيوان لا انسان أى أنه إذا صدقت :

ع ب ح

«المفروض»

صدقت

س ب ح-

«المطلوب»

ص: ٢١٨

البرهان :

لولم تصدق

س ب ح-

لصدق نقيضها

كل ب ح-

فتصدق

لا ب ح

«نقض المحمول»

فيكذب نقيضها

ع ب ح

ولكنه عن الاصل فهو خلاف الفرض.

فيجب ان يصدق

س ب ح-

«وهو المطلوب»

٣- «السالبه الكليه» منقوضه محمولها موجه كليه نحو لا شيء من الماء بجامد فتتحول بنقض محمولها الى : «كل ماء غير جامد».

أى انه اذا صدقت :-

لا ب ح

«المفروض»

صدقت

كل ب ح-

«المطلوب»

البرهان :

لو لم تصدق

كل ب ح-

لصدق نقيضها

س ب ح-

فتصدق

ع ب ح

لأن سلب السلب ايجاب

فيكذب نقيضها

لا ب ح

ولكنه عين الاصل فهو خلاف الفرض.

فيجب ان يصدق

كل ب ح-

«وهو المطلوب»

٤- «السالبه الجزئيه» منقوضه محمولها موجه جزئيه نحو ليس كل معدن

ذهبا فتتحول بنقض محمولها الى : «بعض المعدن غير ذهب». أى انه اذا صدقت :

س ب ح

«المفروض»

صدقت

ع ب ح -

«المطلوب»

ص: ٢١٩

البرهان :

إذا صدقت

س ب ح

«الأصل»

صدقت

ع ح- ب

«عكس النقيض المخالف»

وينعكس بالعكس المستوى الى

ع ب ح-

وهو المطلوب

تنبيهان

طريقه تحويل الاصل

«التنبيه الاول» (١) الطريق التي اتبعناها (٢) في البرهان على منقوضه محموله الموجبه الكليه والسالبه الجزئيه طريق جديد في البرهان ينبغي أن نسميها الآن «طريقه تحويل الاصل» قبل مجيء بحث القياس فتدخل في أحد أقسامه (٣) كالطريق السابقه التي سميناه: «طريقه البرهان على كذب النقيض».

وقد رأيت أننا في هذه الطريقه «طريقه تحويل الاصل» أجرينا التحويلات التي سبقت معرفتنا لها على الاصل ثم على المحول من الاصل تباعاً حتى انتهينا الى المطلوب : فقد رأيت في الموجبه الكليه أنا حولنا الاصل الى عكس النقيض المخالف فيصدق على تقدير صدق أصله ثم حولنا هذا العكس الى العكس المستوى فخرج لنا نفس المطلوب اعني «منقوضه المحمول» فيصدق التحويل الثاني على تقدير .

ص: ٢٢٠

١- قد ورد في النسخ المطبوعه «التنبيه الأول» بعد قوله : «طريقه تحويل الأصل» والمناسب للسياق ما أثبتناه.

٢- أنث الضمير لأن «الطريق» مما يذكر ويؤنث. «أقرب الموارد».

٣- (*) وهو قياس المساواه لان منقوضه المحمول لازمه لعكس نقيض الاصل لانها عكسه المستوى وعكس النقيض لازم للاصل ولازم اللازم لازم.

صدق عكس نقيض الاصل «تحويل الاول» الصادق على تقدير صدق الاصل فيصدق التحويل الثاني على تقدير صدق الاصل وهذا هو المقصود اثباته فتوصلنا الى المطلوب بأخصر طريق.

وستتبع هذه الطريق السهله فيما يأتى لنقض الموضوع والنقض التام ويمكن اجراؤها أيضا فى البرهان على عكوس النقيض باستخدام منقوضه المحمول. وعلى الطالب أن يستعمل الحذق ويتنبه الى أنه أى التحويلات ينبغي استخدامه حتى يتوصل الى مطلوبه.

تحويل معدوله المحمول

«التنبيه الثانى» (١) وقد استعملنا فى عكس النقيض ونقض المحمول طريقتين (٢) من التحويل الملازم للاصل فى الصدق وفى الحقيقه هما من باب نقض المحمول ولكن لبداهتهما استدللنا بهما قبل ان يأتى البرهان على منقوضه المحمول ولذا لم نسمها بنقض المحمول وهما :

أ - «تحويل الموجه المعدوله الى سالبه محصله المحمول موافقه لها فى الكم» لأن مؤداهما واحد وانما الفرق ان السلب محمول فى الموجه والحمل مسلوب فى السالبه.

ب - تحويل السالبه المعدوله المحمول الى موجه محصله المحمول موافقه لها فى الكم لان سلب السلب ايجاب. وهذا بديهي واضح.

ص: ٢٢١

-
- ١- قد ورد فى النسخ المطبوعه قوله : «التنبيه الثانى» بعد قوله : «معدوله المحمول» والمناسب للسياق ما أثبتناه.
 - ٢- الطريقه الأولى : استعملها فى البرهان على عكس نقيض السالبه الجزئيه بالمخالف. والثانيه استعملها فى البرهان على عدم انعكاس الموجه الجزئيه بعكس النقيض المخالف. وكذا فى البرهان على نقض محمول السالبه الكليه.

١- برهن على نقض محمول الموجه الكليه بطريق البرهان على كذب النقيض.

٢- برهن على نقض محمول السالبه الجزئيه بطريق البرهان على كذب النقيض.

٣- برهن على نقض محمول السالبه الجزئيه بطريقه تحويل الاصل بأخذ عكس النقيض الموافق اولاً ثم استمر الى أن تستخرج منقوضه المحمول.

٤- جرب هل يمكن البرهان على نقض محمول الموجه الجزئيه بطريقه تحويل الاصل.

٥- برهن على نقض محمول السالبه الكليه بطريقه تحويل الاصل. وانظر ماذا ستكون النتيجة وبين ما تجده.

٦- برهن على عكس النقيض المخالف والموافق لكل من المحصورات. عدا الموجه الجزئيه بطريقه تحويل الاصل واستخدم لهذا الغرض قاعدتي نقض المحمول والعكس المستوى فقط.

٧- جرب أن تبرهن على عكس النقيض المخالف والموافق للموجه الجزئيه بهذه الطريقه وانظر انك ستقف فلا- تستطيع الوصول الى النتيجة فبين أسباب الوقوف.

قاعده النقض التام و نقض الموضوع

اشاره

لاستخراج «منقوضه الطرفين» صادقه علينا أن نستبدل بموضوع

ص: ٢٢٢

القضية الاصلية نقيضه فنجعله موضوعا وبمحمولها نقيضه فنجعله محمولا مع تغيير الكم دون الكيف.

ولاستخراج «منقوضه الموضوع» صادقه علينا أن نستبدل بموضوع القضية الاصلية نقيضه فنجعله موضوعا ونبقى المحمول على حاله مع تغيير الكم والكيف معا.

ولا ينقض بهذين النقيضين الا الكليتان. ولا بد من البرهان لكل من المحصورات :

١- «الموجه الكليه» نقضها التام موجه جزئيه ونقض موضوعها سالبه جزئيه نحو كل فضه معدن فنقضها التام : «بعض اللافضه هو لا معدن» ونقض موضوعها : «بعض اللافضه ليس هو معدنا».

وللبرهان على ذلك نقول :

المفروض صدق

كل ب ح

والمدعى صدق

ع بَ ح -

«المطلوب الاول»

وصدق

س بَ ح

«المطلوب الثانى»

البرهان :

اذا صدق

كل ب ح

صدق

كل حَ - بَ

عكس النقيض الموافق

فيصدق عكسه المستوى

ع بَ ح -

«وهو المطلوب الاول»

وتنقض محمول هذا الاخير فيحدث س بَ ح «وهو المطلوب الثاني»

٢- «السالبه الكليه» نقضها التام سالبه جزئيه ونقض موضوعها موجب جزئيه نحو: لا شيء من الحديد بذهب فنقضها التام: «بعض اللاحديد ليس بلا ذهب» ونقض موضوعها: «بعض اللاحديد ذهب».

وللبرهان على ذلك نقول:

ص: ٢٢٣

المفروض صدق

لا ب ح

والمدعى صدق

س ب ح-

«المطلوب الاول»

وصدق

ع ب ح-

«المطلوب الثانى»

البرهان :

اذا صدق

لا ب ح

صدق

لا ح ب

العكس المستوى

فيصدق عكس نقيضه الموافق

س ب ح-

«وهو المطلوب الاول»

وننقض محمول هذا الأخير فيحدث ع ب ح «وهو المطلوب الثانى»

٣ و ٤- «الجزئيتان» ليس لهما نقض تام ولا نقض موضوع. وللبرهنه لعى ذلك يكفى البرهان على عدم نقضهما الى الجزئيه فيعلم بطريق اولى عدم نقضهما

الى الكليه كما قدمنا فى عدم انعكاس الموجهه الجزئيه بعكس النقيض فنقول :

«فى الموجهه الجزئيه» :

المفروض صدق

ع ب ح

المدعى ال تصدق دائما

ع ب ح -

«المطلوب الاول»

ولا تصدق دائما

س ب ح -

«المطلوب الثانى»

البرهان :

تقدم فى عكس النقيض فى الموجهه الجزئيه ان فى بعض تقاديرها تكون النسبه بين نقيضى طرفيها التباين الكلى فتصدق حينئذ السالبه الكليه :

لا ب ح

فيكذب نقيضها

ع ب ح -

«وهو المطلوب الاول»

ص : ٢٢٤

وتصدق أيضا منقوضه محمول هذه السالبه الكليه

كل ب ح

فيكذب نقيضها

س ب ح-

«وهو المطلوب الثاني»

«وفى السالبه الجزئيه» :

المفروض صدق

س ب ح

والمدعى لا تصدق دائما

س ب ح-

«المطلوب الاول»

ولا تصدق دائما

ع ب ح

«المطلوب الثاني»

البرهان :

فى السالبه الجزئيه قد يكون الموضوع أعم من المحمول مطلقا نحو بعض الحيوان ليس بانسان ولما كان :

«اولا» نقيض الاعم اخص من نقيض الاخص مطلقا. فتصدق اذن الموجبه الكليه :

كل ب ح-

فيكذب نقيضها

س ب ح-

«وهو المطلوب الاول»

و «ثانيا» نقيض الاعم يباين عين الاخص تباينا كلياً فتصدق اذن السالبه الكليه :

لَا بَ ح

فِي كَذِبِ نَقِيضِهَا

عَ بَ ح

«وهو المطلوب الثاني»

ص: ٢٢٥

لوح نسب المحصورات

الاصل

النقيض

العكس المستوى

عكس النقيض الموافق

عكس النقيض المخالف

نقض المحمول

نقض الطرفين

نقض الموضوع

كل ب ح

س ب ح

ع ح ب

كل ح - ب

لا ح - ب

لا ب ح

ع ب ح

س ب ح

ع ب ح

لا ب ح

ع ح ب

س ب ح-

لا ب ح

ع ب ح

لا ح ب

س ح- ب

ع ح- ب

كل ب ح-

س ب ح-

ع ب ح

س ب ح

كل ب ح

س ح- ب

ع ح- ب

ع ب ح-

ص: ٢٢٦

جميع ما تقدم من احكام القضايا «النقيض والعكوس والنقض» هى من نوع الاستدلال المباشر بالنسبه الى القضيه المحوله عن الاصل أى النقيض والعكس والنقض لأنه يستدل فى النقض من صدق احدى القضيتين على كذب الاخرى وبالعكس ويستدل فى الباقي من صدق الاصل على صدق ما حول اليه عكسا أو نقضا أو من كذب العكس والنقض على كذب الاصل.

وسميناه مباشرا لأن انتقال اذهن الى المطلوب أعنى كذب القضيه أو صدقها انما يحصل من قضيه (٢) واحده معلومه فقط بلا توسط قضيه أخرى.

وقد تقدم البرهان على كل نوع من أنواع الاستدلال المباشر. وبقي

ص: ٢٢٧

١- البديهيه ، ظ.

٢- أقول : لعل وجه تسميته بالمباشر عدم توسط الحد الأوسط فيه ، فإن الاستدلال غير المباشر - وهو الذى تركب من أكثر من قضيه واحده - يحتاج إلى الحد الأوسط حتى يربط بين الأصغر والأكبر.

نوع آخر منه بديهى لا يحتاج الى أكثر من بيانه. وقد يسمى «البديهيه المنطقيه» فنقول :

من البديهيات فى العلوم الرياضيه انه اذا أضفت شيئاً واحداً الى كل من الشئين المتساويين فان نسبه التساوى لا تتغير فلو كان :

$$ب = ح$$

وأضفت الى كل منهما عدداً معيناً مثل عدد «٤» لكان :

$$ب + ٤ = ح + ٤$$

وكذلك اذا طرحنا من كل منهما عدداً معيناً أو ضربتهما فيه أو قسمتهما عليه كعدد ٤ فان نسبه التساوى لا تتغير فيكون :

$$ب - ٤ = ح - ٤$$

$$ب * ٤ = ح * ٤$$

$$ب = ح$$

وكذا لا تتغير النسبه لو كان ب أكبر من ح أو أصغر منه فانه يكون ب + ٤ أكبر من ح + ٤ او اصغر منه

وب - ٤ أكبر من ح - ٤ أو اصغر منه وهكذا

ونظير ذلك نقول فى القضييه فانه لو صح أن تزيد كلمه على موضوع القضييه ونفس الكلمه على محمولها فان نسبه القضييه لا تتغير بمعنى بقاء الكم والكيف والصدق.

فاذا صدق : كل انسان حيوان واضفت كلمه «رأس» الى طرفيها صدق : كل «رأس» انسان «رأس» حيوان.

أو اضفت كلمه «يجب» مثلاً صدق : كل «من يجب» انسانا «يجب» حيوانا

واذا صدق : لا شىء من الحيوان بحجر صدق : لا شىء من الحيوان «مستلقيا» بحجر «مستلقيا»

وإذا صدق : بعض المعدن ليس بذهب صدق : بعض «قطعه» المعدن ليس «بقطعه» ذهب

وهكذا يمكن لك أن تحول كل قضية صادقه الى قضية أخرى صادقه بزيادة كلمه تصح زيادتها على الموضوع والمحمول معا
بغير تغيير فى كم القضية وكيفها سواء كانت الكلمه مضافه أو حالا أو وصفا أو فعلا او اى شىء آخر من هذا القبيل (1).

ص: ٢٢٩

١- لا يخفى عليك : إن هذا فى غير ما يفيد معنى المنفى ، مثل «لا» و «غير» و «دون» و ... فإن زيادته على الموضوع والمحمول
يكون من نقض الطرفين ، وهو بعد اختصاصه بالكليتين يستلزم تقييد الكم أيضا. كما مر. فلعله لم يستثنه اعتمادا على ما مر من
بيان حكم نقض الطرفين على حده.

الباب الخامس: الحُجّه و هيئته تأليفها أو مباحث الاستدلال

اشاره

ص: ٢٣١

ان اسمى هدف للمنطقى وأقصى مقصد له «مباحث الحجه» أى مباحث المعلوم التصديقى الذى يستخدم للتوصل الى معرفه المجهول التصديقى. أما ما تقدم من الابواب فكلها فى الحقيقه مقدمات لهذا المقصد حتى مباحث المعرف لان المعرف انما يبحث عنه ليستعان به على فهم مفردات القضييه من الموضوع والمحمول.

و «الحجه» عندهم عباره عما يتألف من قضايا يتجه بها الى مطلوب يستحصل بها وانما سميت «حجه» لانه يحتج بها على الخصم لاثبات المطلوب وتسمى «دليلا» لانهما تدل على المطلوب وتهيئتها وتأليفها لاجل الدلاله يسمى «استدلالا».

ومما يجب التنبيه عليه قبل كل شىء : ان القضايا ليست كلها يجب أن تطلب بحجه والا لما انتهينا الى العلم بقضييه أبدا بل لا بد من الانتهاء الى قضايا بديهيه ليس من شأنها ان تكون مطلوبه وانما هى المبادئ للمطالب وهى رأس المال للمتجر العلمى.

طريق الاستدلال او اقسام الحجه

من منا لم يحصل له العلم بوجود النار عند رؤيه الدخان ومن ذا

الذى لا يتوقع صوت الرعد عند مشاهدته البرق فى الحساب؟ ومن ذا الذى لا يستنبط أن النوم يجم القوى وأن الحجر يتبل بوضعه فى الماء وان السكينه تقطع الاجسام الطريه؟ وقد نحكم على شخص بأنه كريم لأنه يشبه فى بعض صفاته كريما نعرفه أو نحكم على قلم بأنه حسن لأنه يشبه قلما جرينا... وهكذا الى آلاف من أمثال هذه الاستنتاجات تمر علينا كل يوم.

وفى الحقيقه ان هذه الاستنتاجات الواضحه التى لا- يخلو منها ذو شعور ترجع كلها الى أنواع الحججه المعروفه التى نحن بصدد بيانها ولكن على الاكثر لا يشعر المستنبط انه سلك أحد تلك الانواع وان كان من علماء المنطق. وقد تعجب لو قيل لك أن تسعه وتسعين فى المائة من الناس هم منطقيون بالفطره من حيث لا يعلمون.

ولما كان الانسان من ذلك يقع فى كثير من الخطأ فى أحكامه او يتعذر عليه تحصيل مطلوبه لم يستغن عن دراسه الطرق العلميه للتفكير الصحيح والاستدلال المنتج.

والطرق العلميه للاستدلال عدا طريق الاستدلال المباشر الذى تقدم البحث عنه هى ثلاثه أنواع رئيسه :

١- «القياس» وهو أن يستخدم الذهن القواعد العامه (١) المسلم بصحتها فى الانتقال الى مطلوبه (٢). وهو العمده فى الطرق.

ص: ٢٣٣

١- لا يخفى عليك : أن الذى يكون قوام القياس إنما هى قاعده عامه واحده ، إذ لا يشترط فى قياس كليه جميع مقدماته ، وإنما الواجب كليه إحدى مقدمتيه ، فى كل قياس بسيط. والمركب ينحل إليه.

٢- سواء كان مطلوبه حكما كليا أم جزئيا. فلا اعتبار بما يقال : من أن القياس سير من الكلى إلى الجزئى ، فإن قولنا «كل إنسان متعجب ، وكل متعجب ضاحك» قياس وينتج حكما كليا.

٢- «التمثيل» وهو أن ينتقل الذهن من حكم أحد الشئيين (١) الى الحكم على الآخر لجهه مشتركه بينهما.

٣- «الاستقراء» وهو ان يدرس الذهن عدده جزئيات (٢) قيستنبط منها حكما عاما.

ص: ٢٣٤

١- الكلين أو الجزئين. نعم لابد من كونهما جزئين إضافيين. وإلا لم يوجد بينهما جهه مشتركه.

٢- إضافيه ، سواء كانت جزئيات حقيقه أم كليات.

عرفوا القياس (١) بأنه : «قول مؤلف من قضايا متى سلّمت لزم عنه لذاته قول آخر» (٢).

الشرح (٣) :-

١- «القول» : جنس. ومعناه المركب التام الخبرى فيعم القضية الواحده والاكثر.

٢- «مؤلف من قضايا ... الى آخره» : فصل. والقضايا جمع منطقي أى

ص: ٢٣٥

١- راجع الحاشيه : ص ٨٦ ، وشرح الشمسيه : ص ١٣٨ ، وشرح المنظومه : ص ٧٢ ، والقواعد الجليه : ص ٣٣١ ، والجوهر

النضيد : ص ٨٢.

٢- لا يخفى عليك : أن هذا الذى ذكره تعريف للقياس الكامل ، وإلا فالقياس له معنى أعم هو مطلق القول المؤلف الذى متى سلم لزمه قول آخر ، سواء كان هذا اللزوم لذات ذلك القول أو بضميمه مقدمه خارجيه كقياس المساواه.

٣- راجع الحاشيه : ص ٨٦ ، وشرح الشمسيه : ص ١٣٩ ، وشرح المنظومه : ص ٧٢ ، وتعليقه الأستاذ حسن زاده : ص ٢٨٦ ،

وشرح المطالع : ص ١٤٢ ، والجوهر النضيد : ص ٨٣ وأساس الإقتباس ، ص ١٨٧ وشرح الإشارات : ص ٢٣٣ ، والتحصيل : ص

١٠٨.

ما يشمل الاثني ويخرج بقيد القضايا الاستدلال المباشر لانه كما سبق قضيه واحده على تقدير التسليم بها تستلزم قضيه أخرى.

٣- «متى سلمت»: من التسليم. وفيه اشاره الى أن القياس لا يشترط فيه أن تكون قضاياها مسلمة فعلا بل شرط كونه قياسا أن يلزم منه على تقدير التسليم بقضاياها قول آخر كشأن الملازمه بين القضيه وبين عكسها أو نقضها فانه على تقدير صدقها تصدق عكوسها ونقوضها. واللازم يتبع الملزوم في الصدق فقط دون الكذب كما تقدم في العكس المستوى لجواز كون لازما أعم. ومنه يعرف: أن كذب القضايا المؤلفه لا يلزم منه كذب القول اللازم لها نعم كذبه يستلزم كذبها.

٤- «لزم عنه»: يخرج به الاستقراء والتمثيل لانهما وان تألفا من قضايا لا يتبعهما القول الآخر على نحو اللزوم لجواز تخلفه عنهما لانهما أكثر ما يفيدان الظن إلا بعض الاستقراء (١). سيأتي.

٥- «لذاته»: يخرج به قياس المساواه (٢). كما سيأتي في محله فان قياس المساواه انما يلزم منه القول الآخر لمقدمه خارجه عنه لا لذاته. مثل:

ب - يساوى ح. وح يساوى د .. ينتج ب يساوى د

ولكن لا لذاته بل لصدق المقدمه الخارجيه وهى: مساوى المساوى مساو. ولذا لا ينتج مثل قولنا: ب نصف ج. - ج نصف د لان نصف النصف ليس نصفاً بل ربعاً.

الاصطلاحات العامه فى القياس

لابد اولاً من بيان المصطلحات العامه عدا المصطلحات الخاصه بكل

ص: ٢٣٦

- ١- وهو الاستقراء التام. ومثله الاستقراء المبني على التعليل عند المصنف، كما سيأتي في ص ٣١٢ وسيأتي ما فيه.
- ٢- يستفاد من إطلاق القياس عليه هنا، وكذا في ص ٣٠٦ أن للقياس إطلاق آخر أعم، تعريفه قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنه قول آخر، وإن لم يكن لذاته بل بمقدمه خارجيه.

نوع التي سيرد ذكرها في مناسباتها. وهي : -

١- «صوره القياس». ويقصد بها هيئه التأليف الواقع بين القضايا.

٢- «المقدمه». وهي كل قضيه تتألف منها صورته القياس. والمقدمات تسمى أيضا «مواد القياس».

٣- «المطلوب». وهو : القول اللازم من القياس. ويسمى «مطلوبا» عند أخذ الذهن في تأليف المقدمات.

٤- «النتيجه». وهي المطلوب عينه ولكن يسمى بها بعد تحصيله من القياس.

٥- «الحدود». وهي : الأجزاء الذاتية للمقدمه. ونعني بالأجزاء الذاتية الأجزاء التي تبقى بعد تحليل القضيه فاذا فككنا وحللنا الحمليه مثلا الى أجزائها لا يبقى منها الا الموضوع والمحمول دون النسبه لان النسبه انما تقوم بالطرفين للربط بينهما فاذا أفرد كل منهما عن الآخر فمعناه ذهاب النسبه بينهما. وأما السور والجهه فهما من شؤون النسبه فلا بقاء لهما بعد ذهابها. وكذلك اذا حللنا الشرطيه الى اجزائها لا يبقى منها الا المقدم والتالي.

فالموضوع والمحمول أو المقدم والتالي هي الأجزاء الذاتية للمقدمات. وهي «الحدود» فيها.

ولنوضح هذه المصطلحات بالمثل فنقول :

«١» شارب الخمر : فاسق.

«٢» وكل فاسق : ترد شهادته.

«٣» .. شارب الخمر : ترد شهادته.

فبواسطه نسبه كلمه «فاسق» الى شارب الخمر في القضيه رقم «١». ونسبه ردّ الشهاده الى «كل فاسق» في القضيه رقم «٢» استنبطنا النسبه بين ردّ الشهاده والشارب في القضيه رقم «٣».

ص: ٢٣٧

فكل واحده من القضيتين «١»

و «٢»

: مقدمه

وشارب الخمر وفاسق وترد شهادته

: حدود

والقضيه رقم

«٣»

: مطلوب ونتيجه

والتأليف بين المقدمتين

صوره القياس

ولا يخفى انا استعملنا هذه العلامه ... النقط الثلاث ووضعناها قبل التتيجه. وهى علامه هندسيه تستعمل للدلاله على الانتقال الى المطلوب وتقرأ «اذن». وسنستعملها عند استعمال الحروف فيما يأتى للاختصار وللتوضيح.

أقسام القياس بحسب مادته و هيئته

قلنا ان المقدمات تسمى «مواد القياس» وهيئه التأليف بينها تسمى «صوره القياس» فالبحت عن القياس من نحوين :

(١) من جهه «مادته» بسبب اختلافها مع قطع النظر عن الصوره بأن تكون المقدمات يقينيه أو ظنيه أو من المسلمات أو المشهورات أو الوهميات أو المخيلات أو غيرها مما سيأتى فى بابها. ويسمى البحث فيها «الصناعات الخمس» الذى عقدنا لأجله الباب السادس الآتى فانه ينقس القياس بالنظر الى ذلك الى : البرهان والجدل والخطابه والشعر والمغالطه.

(٢) من جهه «صورته» «١» بسبب اختلافها مع قطع النظر عن شأن الماده. وهذا الباب معقود للبحث عنه من هذه الجهه. وهو ينقسم من هذه الجهه

ص: ٢٣٨

١- راجع الحاشيه : ص ٨٧ ، وشرح الشمسيه : ص ١٤٠ ، وشرح المنظومه : ص ٧٥ ، وتعليقه الأستاذ حسن زاده : ص ٢٩٧ ، وشرح المطالع : ص ٢٤٨ ، والقواعد الجليه : ص ٣٣٤ ، والإشارات وشرحه : ص ٢٣٥.

الى قسمين اقتراني واستثنائي باعتبار التصريح بالنتيجه أو بنقيضها في مقدماته وعدمه.

«فالأول» وهو المصرح في مقدماته بالنتيجه أو بنقيضها يسمى «استثنائيا» لاشتماله على كلمه الاستثناء نحو :

(١) ان كان محمد عالما فواجب احترامه.

(٢) لكنه عالم.

(٣) .. فمحمد واجب احترامه.

فالنتيجه رقم (٣) مذكوره بعينها في المقدمه رقم (١).

(١) لو كان فلان عادلا فهو لا يعصى (١) الله.

(٢) ولكنه قد عصى الله.

(٣) ... ما كان فلان عادلا.

فالنتيجه رقم (٣) مصرح بنقيضها في المقدمه رقم (٢).

«والثاني» وهو غير المصرح في مقدماته بالنتيجه ولا بنقيضها يسمى «اقترانيا» كالمثال المتقدم في أول البحث فان النتيجه وهى «شارب الخمر ترد شهادته» غير مذكوره بهيئتها صريحا في المقدمتين ولا نقيضها مذكور وانما هى مذكوره بالقوه باعتبار وجود اجزائها الذاتيه في المقدمتين أعنى الحدين وهما «شارب الخمر وترد شهادته» فان كل واحد منهما مذكور في مقدمه مستقلة.

ثم الاقتراني قد يتألف من حمليات فقط فيسمى «حمليا». وقد يتألف من شرطيات فقط أو شرطيه وحمليه فيسمى «شرطيا» مثاله.

(١) كلما كان الماء جاريا كان معتصما.

(٢) وكلما كان معتصما كان لا ينجس بملاقاه النجاسه.

ص: ٢٣٩

١- كذا ، والمناسب : لم يعص.

«٣» .. كلما كان الماء جاريا كان لا ينجس بملاقاه النجاسه.

فمقدمته شرطيتان متصلتان.

مثال ثان : «١» الاسم كلمه.

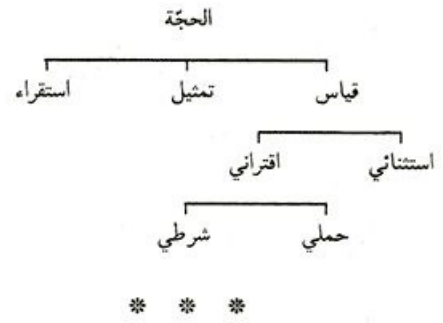
«٢» والكلمه اما مبنيه أو معربه.

«٣» ... الاسم اما مبنى أو معرف.

فالمقدمه رقم «١» حمليه والمقدمه رقم «٢» شرطيه منفصله.

- ونحن نبحت اولاً عن الاقترايات الحمله ثم الشرطيه ثم الاستثنائى.

خلاصه التقسيم :



ص: ٢٤٠

(١)

ىجب ان ىشتمل القىاس الاقترانى على مقدمتىن (٢) لىنتجا المطلوب. وىجب أىضا أن تشتمل المقدمتان على حدود ثلاثه : حد متكرر مشترك بينهما وحد ىختص بالاولى وحد بالثانىة. والحد المتكرر المشترك هو الذى ىربط بين الحدىن الآخرىن وىحذف فى النتىجه التى تتألف من هذىن الحدىن اذ ىكون احدهما موضوعا لها والآخر محمولا فهو كالشمعه تفنى نفسها لتضىء لغيرها.

ولنعد الى المثال المتقدم فى المصطلحات العامه لتطىق الحدود علىه فنقول :

أ - «فاسق» : هو المتكرر المشترك الذى أعطى الرابط بين :

ب - «شارب الخمر» وهو الحد المختص بالمقدمه الاولى وىبن :

ج - «ترد شهادته» وهو الحد المختص بالمقدمه الثانىة.

تنتج المقدمتان : «شارب الخمر ترد شهادته» ىحذف الحد المشترك

ص : ٢٤١

١- راجع الحاشىة : ص ٨٨ ، وشرح الشمسىة : ص ١٤١ ، وشرح المنظومه : ص ٧٥ ، واللمعات ، «منطق نوىن» : ص ٢٢.

٢- أى : على الأقل ، فإن القىاس المركب ىشتمل على مقدمات أكثر.

وقد سموا كل واحد من الحدود الثلاثة باسم خاص (١).

أ - «الحد الاوسط» أو «الوسط» وهو الحد المشترك لتوسطه بين رفيقيه في نسبه احدهما الى الآخر. ويسمى أيضا «الحجه» لأنه يحتج به على النسبه بين الحدين. ويسمى أيضا «الواسطه في الاثبات» لأن به يتوسط في اثبات الحكم بين الحدين. ونرمز له بحرف «م».

ب - «الحد الاصغر» وهو الحد الذى يكون موضوعا فى النتيجة. وتسمى مقدمه المشتمله عليه «صغرى» سواء كان هو موضوعا فيها أم محمولا. ونرمز له بحرف «ب».

ج - «الحد الاكبر» وهو الذى يكون محمولا فى النتيجة. وتسمى المقدمه المشتمله عليه «كبرى» سواء كان هو محمولا فيها أو موضوعا. ونرمز له بحرف «ح». والحدان معا يسميان «طرفين».

فاذا قلنا :

كل ب م

و: هنا كل م ح

ينتج ...

كل ب ح

بحذف المتكرر «م»

القواعد العامه للاقترانى

(٢)

للقياس الاقترانى سواء كان حمليا أو شرطيا قواعد عامه اساسيه يجب توفرها فيه ليكون منتجا وفيه :

١- تكرر الحد الاوسط.

أى يجب أن يكون مذكورا بنفسه فى الصغرى والكبرى من غير

ص: ٢٤٢

٢- راجع شرح المطالع وتدبر في اللمعات «منطق نوين»: ص ٢٣ وأساس الاقتباس : ص ١٩٣ والتحصيل : ص ١١٣.

اختلاف والا لما كان حدا اوسط متكررا ولما وجد الارتباط بين الطرفين. وهذا بديهي.

مثلا اذا قيل : «الحائظ فيه فاره. وكل فاره لها اذنان».

فانه لا ينتج. «الحائظ له اذنان».

لأن الحد الذى يتخيل انه حد اوسط هنا لم يتكرر فان المحمول فى الصغرى «فيه فاره» والموضوع فى الكبرى «فاره» فقط. ولأجل أن يكون منتجا فإما أن نقول فى الكبرى «وكل ما فيه فاره له اذنان» ولكنها كاذبه. وأما ان نعتبر المتكرر كلمه «فاره» فقط (1) فتكون النتيجة هكذا «الحائظ فيه ما له اذنان» وهى صادقه.

مثال ثان اذا قيل : «الذهب عين. وكل عين تدمع».

فانه لا ينتج : «الذهب يدمع».

لان لفظ «عين» مشترك لفظى والمراد منه فى الصغرى غير المراد منه فى الكبرى فلم يتكرر الحد الاوسط ولم يتكرر الا اللفظ فقط.

٢- ايجاب احدى المقدمتين :

فلا- انتاج من سالبتين لان الوسط فى السالبتين لا يساعدنا على ايجاد الصله والربط (2) بين الاصغر والاكبر نظرا الى أن الشىء الواحد قد يكون مباينا لأمرين وهما لا تباين بينهما كالفرس المباين للانسان

ص: ٢٤٣

١- بأن نجعل «فيه» بدلا عن الحائظ ، فيكون المعنى : فى الحائظ فأره. لأن المبدل منه فى حكم السقوط.

٢- لا- على نحو الإيجاب ولا- على نحو السلب. وهذا مبتن على ما اختاره من وجود النسبه فى الحمله مطلقا موجه أو سالبه «فراجع ص ١٥٤» ولكن الحق أن الربط والنسبه تختص بالموجه. وأما السالبه ، فلا- نسبه فيها ، بل فيها يحكم بانتفاء النسبه والربط.

والناطق وقد يكون مابيننا لأمرين هما متباينان في أنفسهما كالفرس المباين للانسان والطائر والانسان والطائر أيضا متباينان.
وعليه فلا نعرف حال الحدين لمجرد مباينتها للمتكرر انهما متلاقيان خارج الوسط أم متباينان فلا ينتج الايجاب ولا السلب.

فاذا قلنا :

لا شىء من الانسان بفرس. لا شىء من الفرس بناطق

فانه لا ينتج السلب : «لا شىء من الانسان بناطق» لأن الطرفين متلاقيان.

ولو أبدلنا بالمقدمه الثانيه قولنا : لا شىء من الفرس بطائر

فانه لا ينتج الايجاب : «كل انسان طائر» لأن الطرفين متباينان. ويجرى هذا الكلام فى كل سالتين.

٣- كليه احدى المقدمتين :

فلا انتاج من مقدمتين جزئيتين لان الوسط فيهما لا يساعدنا أيضا على إيجاد الصله بين الاصغر والاكبر لأن الجزئيه (١) لا تدل على أكثر من تلاقى طرفيها فى الجملة فلا- يعلم فى الجزئيتين ان البعض من الوسط الذى يتلاقى به (٢) مع الاصغر هو نفس البعض الذى يتلاقى به مع الاكبر ،

ص: ٢٤٤

١- لا- يخفى عليك : أن هذا البيان يختص بما إذا كانت المقدمتان كلتاهما موجهه ، فكان اللازم أن يقول بدله : لأنه فيما إذا كانت المقدمتان كلتاهما موجهه لا تدل الجزئيه على أكثر من تلاقى الأوسط مع كل من الأصغر والأكبر فى الجملة ، فلا يعلم أن البعض من الوسط الذى يتلاقى به مع الأصغر هو نفس البعض الذى يتلاقى به مع الأ-كبر ، وكلاهما جائز. وفيما إذا كانت المقدمتان مختلفتين بالإيجاب والسلب لا تدل الجزئيه على أكثر من تلاقى الأوسط مع واحد من الطرفين وتباينه مع الآخر ، فلا يعلم أن الأكبر والأصغر متلاقيان خارج الأوسط أم متباينان. فعلى أى حال لا نعرف حال الطرفين : الأصغر والأكبر ...

٢- لا- يخفى عليك : أن هذا البيان يختص بما إذا كانت الجزئيتان موجبتين. وأما فيما كانت إحداهما موجهه والأخرى سالبه ، فيقال : إن مباينه الوسط لأحد الطرفين مع تلاقيه للآخر لا يدل على تلاقيهما أو تباينههما.

أم غيره. وكلاهما جائز. ومعنى ذلك انا لا نعرف حال الطرفين الاصغر والاكبر أمتلاقيان أم متباينان فلا ينتج الايجاب ولا السلب كما نقول مثلا :

أولا - بعض الإنسان حيوان. وبعض الحيوان فرس. فانه لا ينتج الإيجاب : «بعض الانسان فرس».

وإذا أبدلنا بالمقدمه الثانيه قولنا : بعض الحيوان ناطق. فانه لا ينتج السلب : «بعض الانسان ليس بناطق».

ثانيا - بعض الانسان حيوان وبعض الحيوان ليس بناطق ، فانه لا ينتج السلب : «بعض الانسان ليس بناطق».

وإذا أبدلنا بالمقدمه الثانيه قولنا : بعض الحيوان ليس بفرس ، فانه لا ينتج الإيجاب : «بعض الانسان فرس».

وهكذا يجرى هذا الكلام فى كل جزئيتين مهما كان موضع الوسط فى المقدمتين موضوعا أو محمولا أو مختلفا.

٤- النتيجة تتبع أحسن المقدمتين :

يعنى اذا كانت احدى المقدمتين سالبه كانت النتيجة سالبه لان السلب أحسن من الإيجاب. واذا كانت النتيجة جزئيه لان الجزئيه أحسن من الكلويه. وهذا الشرط واضح لأن النتيجة متفرعه عن المقدمتين معا فلا يمكن أن تزيد عليهما فتكون أقوى منهما.

٥- لا انتاج من سالبه صغرى وجزئيه كبرى :

ولا بد أن تفرض الصغرى كليه والا لاختل الشرط الثالث. ولا بد أن تفرض الكبرى موجهه والا لاختل الشرط الثانى.

فاذا تألف القياس من سالبه كليه صغرى وجزئيه موجهه كبرى فانه

ص: ٢٤٥

لا يعلم ان الاصغر والاكبر متلاقيان أو متباينان خارج الوسط لأن السالبه الكليه تدل على تباين طرفيها أى الاصغر مع الاوسط هنا. والجزئيه الموجبه تدل على تلاقى طرفيها فى الجمله أى الاوسط والاكبر هنا فيجوز ان يكون الاكبر خارج الأوسط مباينا للاصغر كما كان الاوسط مباينا له ويجوز أن يكون ملاقيا له فمثلا اذا قلنا :

لا شىء من الغراب بانسان وبعض الانسان اسود.

فانه لا ينتج السلب : «بعض الغراب ليس بأسود».

ولو ابدلنا بالمقدمه الثانيه قولنا : بعض الانسان ابيض.

فانه لا ينتج الإيجاب : «بعض الغراب أبيض».

وانت هنا فى المثال بالخيار فى وضع الاوسط موضوعا فى المقدمتين أو محمولاً أو مختلفا فان الامر لا يختلف والعقم تجده كما هو فى الجميع.

ص: ٢٤٦

اشاره

(١)

قلنا : ان القياس الاقترانى لا بد له من ثلاثه حدود : اوسط واصغر وأكبر. ونضيف عليه هنا فنقول :

ان وضع الاوسط مع طرفيه فى المقدمتين يختلف ففى الحملى قد يكون موضوعا فيهما او محمولاً فيهما او موضوعاً فى الصغرى ومحمولاً فى الكبرى أو بالعكس. فهذه اربع صور. وكل واحد من هذه الصور تسمى «شكلاً». وكذا فى الشرطى يكون تالياً ومقدماً.

فالشكل فى اصطلاحهم على هذا هو «القياس الاقترانى باعتبار كيفيه وضع الاوسط من الطرفين». ولنتكلم عن كل واحد من الاشكال الاربعه فى الحملى ثم نتبعه بالاقترانى الشرطى.

الشكل الاول

اشاره

وهو ما كان الاوسط فيه محمولاً فى الصغرى موضوعاً فى الكبرى. أى يكون وضع الحدين فى المقدمتين مع الاوسط بين وضع احدهما مع الآخر فى النتيجة : فكما يكون الاصغر موضوعاً فى النتيجة يكون

ص: ٢٤٧

موضوعا فى الصغرى وكما يكون الاكبر محمولا فى النتيجة يكون محمولا فى الكبرى.

ولهذا التفسير فائده (١) نريد أن نتوصل إليها. فانه لأجل ان الاصغر وضعه فى النتيجة عين وضعه فى الصغرى وان الأكبر وضعه فى النتيجة عين وضعه فى الكبرى كان هذا الشكل على مقتضى الطبع وبين الانتاج بنفسه لا يحتاج الى دليل وحجه بخلاف البواقى ولذا جعلوه أول الاشكال. وبه يستدل على باقيها.

شروطه

لهذا الشكل شرطان (٢):

١- «ايجاب الصغرى» اذا لو كانت سالبه فلا يعلم ان الحكم الواقع على الاوسط فى الكبرى يلاقى الاصغر فى خارج الاوسط أم لا فيحتمل الأمران فلا ينتج الايجاب ولا السلب كما نقول مثلا:

لا شىء من الحجر بنبات وكل نبات نام

فانه لا ينتج الإيجاب: «كل حجر نام». ولو ابدلنا بالصغرى قولنا «لا شىء من الانسان بنبات».

فانه لا ينتج السلب: «لا شىء من الانسان بنام». أما اذا كانت الصغرى موجبه فان ما يقع على الأوسط فى الكبرى لا بد ان يقع على ما يقع عليه الاوسط فى الصغرى.

٢- «كلية الكبرى» لأنه لو كانت جزئيه لجاز أن يكون البعض من

ص: ٢٤٨

١- راجع الحاشيه: ص ٨٩، وشرح الشمسيه: ص ١٤١، وشرح المنظومه: ص ٧٦ وشرح المطالع: ص ٢٤٩.

٢- راجع الحاشيه: ص ٨٩، وشرح الشمسيه: ص ١٤٢، وشرح المنظومه: ص ٧٦، وتعليق الأستاذ حسن زاده: ص ٣٠٠، وشرح المطالع: ص ٢٥٠.

الأوسط المحكوم عليه بالأكبر غير ما حكم به على الأصغر فلا يتعدى الحكم من الأكبر الى الأصغر بتوسط الأوسط. وفي الحقيقة إن هذا الشرط راجع الى «القاعده الأولى» لأن الأوسط في الواقع على هذا الفرض غير متكرر كما نقول مثلا :

كل ماء سائل وبعض السائل يلتهب بالنار

فانه لا- ينتج «بعض الماء يلتهب بالنار» لأن المقصود بالسائل الذي حكم به على الماء خصوص الحصه منه التي تلتقى مع الماء وهي غير الحصه من السائل الذي يلتهب بالنار وهو النفط مثلا. فلم يتكرر الأوسط في المعنى وان تكرر لفظا.

هذه شروطه من ناحيه الكم والكيف أما من ناحيه الجهه فقد قيل انه يشترط «فعليه الصغرى». ولكننا أخذنا على أنفسنا ألا نبحث عن الموجهات لأن ابحاثها المطوله تضيع علينا كثيرا مما يجب أن نعلمه. وليس فيها كبير فائده لنا.

ضروبه

(١)

كل مقدمه من القياس في حد نفسها يجوز أن تكون واحده من المحصورات الأربع فاذا اقترنت (٢) الصور الأربع في الصغرى مع الأربع في الكبرى. خرجت عندنا ست عشره صوره للاقتران تحدث من ضرب اربعة في أربعة. وذلك في جميع الاشكال الأربعه.

والصوره من تأليف المقدمتين تسمى بثلاثه اسماء : «ضرب» و «اقتران» و «قرينه».

ص : ٢٤٩

١- راجع الحاشيه : ص ٩٠ ، وشرح الشمسيه : ص ١٤٢ ، وشرح المنظومه : ص ٧٨ ، وشرح المطالع : ص ٢٥١.

٢- تلويح إلى وجه تسميه كل ضرب بالاقتران أو القرينه.

وهذه الاقترانات أو الضروب الستة عشر بعضها منتج فيسمى «قياسا». وبعضها غير منتج فيسمى «عقيما». وبحسب الشرطين في الكم والكيف لهذا الشكل الاول تكون الضروب المنتجه اربعة فقط. أما البواقي فكلها عقيمه لأن الشرط الاول تسقط به ثمانية ضروب وهي حاصل ضرب الساليتين من الصغرى في الاربع من الكبرى والشرط الثانى تسقط به اربعة حاصل ضرب الجزئيتين من الكبرى في الموجبتين من الصغرى فالباقي اربعة فقط.

وكل هذه الاربعة بينه الانتاج ينتج كل واحد منها واحده من المحصورات الاربع فالمحصورات كلها تستخرج من أضرب هذا الشكل. ولذا سمي «كاملا» و «فاضلا». وقد رتبوا ضروبه على حسب ترتب المحصورات فى نتائجه : فالاول ما ينتج الموجه الكليه ثم ما ينتج السالبه الكليه ثم ما ينتج الموجه الجزئيه ثم ما ينتج السالبه الجزئيه.

«الاول» من موجبتين كليتين ينتج موجه كليه.

كل ب م

كل خمّر مسكر

وكل م ح

مثاله

وكل مسكر حرام

... كل ب ح

... كل خمّر حرام

«الثانى» من موجه كليه وسالبه كليه ينتج سالبه كليه.

كل ب م

كل خمّر مسكر

ولام ح

مثاله

ولا شىء من المسكر بنافع

... لا ب ح

... لا شيء من الخمر بنافع

«الثالث» من موجه جزئيه وموجه كليه ينتج موجه جزئيه.

ص: ٢٥٠

ع ب م

بعض السائلين فقراء

وكل م ح

مثاله

وكل فقير يستحق الصدقه

ع... ب ح

... بعض السائلين يستحق الصدقه

«الرابع» من موجه جزئيه وسالبه كليه ينتج سالبه جزئيه.

ع ب م بعض السائلين اغنياء

ولام م ح مثاله ولا غنى يستحق الصدقه

... س ب ح ... بعض السائلين لا يستحق الصدقه

الشكل الثاني

اشاره

وهو ما كان الوسط فيه محمولا في المقدمتين معا فيكون الاصغر فيه موضوعا في الصغرى والنتيجه ولكن الاكبر يختلف وضعه فانه موضوع في الكبرى محمول في النتيجه. ومن هنا كان هذا الشكل (1) بعيدا عن مقتضى الطبع غير بين الانتاج يحتاج الى الدليل على قياسيته. ولأجل أن الاصغر فيه متحد الوضع في النتيجه والصغرى موضوعا فيهما كالشكل الاول كان أقرب الى مقتضى الطبع من باقى الاشكال الاخرى لأن الموضوع أقرب الى الذهن.

شروطه

للكل الثاني شرطان أيضا (2): اختلاف المقدمتين في الكيف وكليه الكبرى.

- ١- راجع شرح الشمسيه : ص ١٤١ ، وشرح المنظومه : ص ٧٦.
- ٢- راجع الحاشيه : ص ٩٢ ، وشرح الشمسيه : ص ١٤٣ ، وشرح المنظومه : ص ٧٧ ، وشرح المطالع : ٢٥٢.

«الاول» الاختلاف فى الكيف فاذا كانت احدهما موجه كانت الاخرى سالبه لأن هذا الشكل لا ينتج مع الاتفاق فى الكيف لأن الطرفين الاصغر والاكبر قد يكونان متباينين ومع ذلك يشتركان فى أن يحمل عليهما شىء واحد أو يشتركان فى ان يسلب عنهما شىء آخر ثم قد يكونان متلاقين ويشتركان ايضا فى أن يحمل عليهما أو يسلب عنهما شىء واحد فلا ينتج الايجاب ولا السلب. مثال ذلك :

الانسان والفرس متباينان ويشتركان فى حمل الحيوان عليهما وسلب الحجر عنهما فنقول :

أ - كل انسان حيوان.

وكل فرس حيوان

ب - لا شىء من الانسان بحجر

ولا شىء من الفرس بحجر

والحق فى النتيجة فيهما السلب. ثم الانسان والناطق أيضا يشتركان فى حمل الحيوان عليهما وسلب الحجر عنهما فتبدل فى المثالين بالفرس الناطق فيكون الحق فى النتيجة فيهما الايجاب.

أما اذا اختلف الحكمان فى الصغرى والكبرى على وجه لا يصح جمعهما (1) على شىء واحد وجب أن يكون المحكوم عليه فى احدهما غير المحكوم عليه فى الاخرى. فيتباين الطرفان الاصغر والاكبر وتكون النسبه بينهما نسبه السلب فلذا تكون النتيجة فى الشكل الثانى سالبه دائما تتبع أحس المقدمتين.

«الشرط الثانى» كليه الكبرى لأنه لو كانت جزئيه مع الاختلاف فى

ص: ٢٥٢

١- تلويح إلى ضروره الشرط الثانى أيضا ، فإنه لو كان الكبرى جزئيه يحتمل كون الحكمين مجتمعين على شىء واحد ، فإن فى المثال الذى يأتى يمكن اجتماع إيجاب الظلف وسلبه على الحيوان.

الكيف لم يعلم حال الاصغر والاكبر متلاقيان أم متنافيان لأن الكبرى الجزئية مع الصغرى الكليه اذا اختلفتا فى كيف لا تدلان إلا- على المنافاه بين الاصغر وبعض الا- كبر المذكور فى الكبرى. ولا تدلان على المنافاه بين الاصغر والبعض الآخر من الاكبر الذى لم يذكر كما لا تدلان على الملاقاه فيحصل الاختلاف.

مثال ذلك :

كل مجتر ذو ظلف

وبعض الحيوان ليس بذى ظلف

فانه لا ينتج السلب : «بعض المجتر ليس حيوان». ولو أبدلنا بالاكبر كلمه طائر فانه لا ينتج الايجاب : «بعض المجتر طائر».

ضروبه

(١)

بحسب الشرطين المذكورين فى هذا الشكل تكون الضروب المنتجه منه أربعة فقط لأن الشرط الاول تسقط به ثمانيه حاصل ضرب السالبتين من الصغرى فى السالبتين من الكبرى فهذه أربعة وحاصل ضرب الموجبتين فى الموجبتين فهذه اربعة اخرى. والشرط الثانى تسقط به أربعة وهى السالبتان فى الصغرى مع الموجبه الجزئيه فى الكبرى والموجبتان فى الصغرى مع السالبه الجزئيه فى الكبرى.

فالباقى أربعة ضروب منتجه كلها يبرهن عليها بتوسط الشكل الاول كما سترى :

«الضرب الاول» من موجب كليه وسالبه كليه ينتج سالبه كليه مثاله :

كل مجتر ذو ظلف

ولا شىء من الطائر بذى ظلف

ص: ٢٥٣

... لا شيء من المجتر بطائر

ويبرهن عليه بعكس الكبرى بالعكس المستوى ثم ضم العكس الى نفس الصغرى فيتألف من الضرب الثانى من الشكل الاول وينتج نفس النتيجة المطلوبه فيقال باستعما الرموز :

المفروض

كل ب م

ولا ح م

المدعى انه ينتج

... لا ب ح

«البرهان» : نعكس الكبرى بالعكس المستوى الى «لا م ح» ونضمها (1) الى الصغرى فيحدث :

كل ب م. ولا م ح

(الضرب الثانى

من الشكل الاول)

ينتج ... لا ب ح

«وهو المطلوب»

«الثانى» من سالبه كليه وموجه كليه ينتج سالبه كليه مثاله :

لا شيء من الممكنات بدائم

وكل حق دائم

... لا شيء من الممكنات بحق

يبرهن عليه بعكس الصغرى ثم يجعلها (2) كبرى وكبرى الأصل صغرى لها ثم بعكس النتيجة فيقال :

المفروض

لاب م

كل ح م

المدعى

...لاب ح

البرهان :

اذا صدقت

لاب م

صدقت

لام ب

«العكس المستوى»

ص: ٢٥٤

١- كذا ، والمناسب : نضمه.

٢- كذا ، والمناسب : يجعله.

فنضم هذا العكس الى كبرى الاصل بجعله كبرى لها فيكون :

كل ح م

ولا م ب

(الضرب الثاني)

(من الاول)

... لا ح ب

وتنعكس الى

لا ب ح

«وهو المطلوب»

«الثالث» من موجه جزئيه وسالبه كليه ينتج سالبه جزئيه.

مثاله :

بعض المعدن ذهب

ولا شيء من الفضه بذهب

... بعض المعدن ليس بفضه

ويبرهن عليه بما برهن به على الضرب الاول فيقال :

المفروض

ع ب م

ولا ح م

المدعى

... س ب ح

البرهان : اذا صدقت

لا ح م

«الكبرى»

صدقت

لا م ح

«العكس المستوى»

وبعضه الى الصغرى يحدث :

ع ب م

ولا م ح

(الضرب الرابع

من الاول)

... س ب ح

«وهو المطلوب»

«الرابع» من سالبه جزئيه وموجه كليته ينتج سالبه جزئيه.

مثاله :

بعض الجسم ليس بمعدن

وكل ذهب معدن

... بعض الجسم ليس بذهب

ولا يبرهن عليه «بطريقه العكس»⁽¹⁾ التي ذكرناها في الضروب الثلاثه

ص: ٢٥٥

١- (*) سيأتي في تنبيهات الشكل الثالث أن هذه الطريقة تسمى «طريقه الرد» لأنه بالعكس يرد القياس إلى الشكل الأول البديهي لينتج المطلوب.

لان الصغرى سالبه جزئيه لا- تنعكس. وعكس الكبرى جزئيه لا- يلتئم منها (1) ومن الصغرى قياس لانه لا قياس من جزئيتين.
فنفزع حينئذ للبرهان عليه الى طريقه اخرى تسمى «طريقه الخلف» فيقال :

المفروض

س ب م.

وكل ح م

المدعى

... س ب م

البرهان :

لو لم تصدق

س ب ح

«النتيجه»

لصدق نقيضها

كل ب ح

فنجعل هذا النقيض صغرى لكبرى الاصل فيتألف قياس من الضرب الاول

من الشكل الاول :

كل ب ح. وكل ح م

... كل ب م

فيكذب نقيض هذه النتيجه س ب م

وهو عين الصغرى المفروض صدقها

وهذا خلاف الفرض

فوجب صدق

س ب ح

«وهو المطلوب»

تمرين

برهن على كل واحد من الضروب الثلاثة الاولى بطريقه الخلف التى برهنا بها على الضرب الرابع.

الشكل الثالث

اشاره

وهو ما كان الاوسط فيه موضوعا فى المقدمتين معا فيكون الاكبر

ص: ٢٥٦

١- كذا، والمناسب : منه.

محمولا- فى الكبرى والنتيجه معا ولكن الاصغر يختلف وضعه فانه محمول فى الصغرى موضوع فى النتيجه. ومن هنا كان هذا الشكل بعيدا عن مقتضى الطبع وأبعد من الشكل الثانى (١). لأن الاختلاف كان فى موضوع النتيجه الذى هو أقرب الى الذهن. وكان الاختلاف فى الثانى فى محمولها. ولأجل ان الاكبر فيه متحد الوضع فى الكبرى والنتيجه كالشكل الاول كان أقرب من الرابع.

شروطه

(٢)

لهذا الشكل شرطان أيضا : ايجاب الصغرى و كليه احدى المقدمتين.

أما «الاول» فلانه لو كان الصغرى سالبه فلا نعلم حال الاكبر المحمول (٣) على الاوسط بالسلب أو الايجاب أيلاقى الاصغر الخارج عن الاوسط أو يفارقه. لأنه لو كانت الكبرى موجبه فان الاوسط يباين الاصغر ويلاقى الاكبر. وشىء واحد قد يلاقى ويباين شيئين متلاقين أو شيئين متباينين كالناطق يلاقى الحيوان ويباين الفرس وهما متلاقيان ويلاقى الحيوان الحيوان ويباين الشجر وهما متباينان.

ولو كانت الكبرى سالبه أيضا فان الاوسط يباين الاصغر والاكبر معا. والشىء الواحد قد يباين شيئين متلاقين وقد يباين شيئين متباينين كالذهب المباين للفرس والحيوان وهما متلاقيان ويباين الشجر والحيوان وهما متباينان.

ص: ٢٥٧

١- راجع شرح الشمسيه : ص ١٤١ ، وشرح المنظومه : ص ٧٦.

٢- راجع الحاشيه : ص ٩٤ ، وشرح الشمسيه : ص ١٤٥ ، وشرح المنظومه : ص ٧٧ ، وشرح المطالع : ص ٢٥٤.

٣- لا يخفى المسامحه فى التعبير بالمحمول بالسلب ، لأن السلب هو سلب الحمل وعدم الحمل.

فاذا قيل

أ - لا شيء من الناطق بفرس

وكل ناطق حيوان

فانه لا ينتج السلب. ولو وضعنا مكان فرس «شجر» فانه لا ينتج الإيجاب.

ب - لا شيء من الذهب بفرس

لا شيء من الذهب بحيوان.

وأما «الثاني» وهو كليه احدى المقدمتين فلانه قد تقدم في القاعده الثالثه من القواعد العامه للقياس انه لا ينتج من جزئيتين. وليس هنا ما يقتضى اعتبار كليه خصوص احدى المقدمتين.

ضروبه

(١)

بحسب الشرطين المذكورين تكون الضروب المنتجه من هذا الشكل سته فقط. لأن الشرط الأول تسقط به ثمانيه ضروب كالشكل الأول. والشرط الثانى

يسقط به ضربان : الجزئيتان الموجبتان والجزئيه الموجهه مع الجزئيه السالبه فالباقى سته يحتاج كل منها الى برهان. ونتائجها جميعا جزئيه.

«الضرب الأول» من موجبتين كليتين ينتج موجه جزئيه.

مثاله :

كل ذهب معدن

وكل ذهب غالى الثمن

بعض المعدن غالى الثمن

ويبرهن عليه بعكس الصغرى ثم ضمها (٢) الى كبرى الأصل فيكون

-
- ١- راجع الحاشيه ص ٩٥ ، وشرح الشمسيه ، ص ١٤٥ ، وشرح المنظومه : ص ٨٠ .
- ٢- كذا ، والمناسب : ضمه .

من ثالث الشكل الاول لينتج المطلوب.

المفروض

كل م ب

وكل م ح

المدعى

ع ب ح

البرهان :

اذا صدقت

كل م ب

صدقت

ع ب م

«العكس المستوى»

فنضم العكس الى كبرى الأصل ليكون

ع ب م

وكل م ح

«ثالث الأول»

ع ب ح

«المطلوب»

ولا ينتج كليه لجواز أن يكون ب أعم من ح ولو من وجه كالمثال.

«الثانى» من كليتين والكبرى سالبه ينتج سالبه جزئيه.

مثاله :

كل ذهب معدن

ولا شيء من الذهب بفضه

... بعض المعدن ليس بفضه

ويبرهن عليه بعكس الصغرى كالاول فنقول :

المفروض

كل م ب

ولا م ح

المدعى

... س ب ح

البرهان :

نعكس الصغرى فتكون «ع ب م» فنضمها الى الكبرى فيحدث :

ع ب م

ولا م ح

«رابع الاول»

...

س ب ح

«المطلوب»

ص : ٢٥٩

«الثالث» من موجبتين والصغرى جزئيه ينتج موجه جزئيه.

مثاله :

بعض الطائر أبيض

وكل طائر حيوان

... بعض الابيض حيوان

البرهان : بعكس الصغرى كالاول فنقول :

المفروض

ع م ب

وكل م ح

المدعى

...

ع ب ح

البرهان : نعكس الصغرى الى «ع ب م» ونضمها الى الكبرى فيحدث :

ع ب م

وكل م ح

«ثالث الاول»

ع ب ح

«المطلوب»

«الرابع» من موجبتين و الكبرى جزئيه ينتج موجه جزئيه

مثاله :

كل طائر حيوان

بعض الطائر أبيض

بعض الحيوان أبيض

ويبرهن عليه بعكس الكبرى ثم جعلها (1) صغرى وصغرى الاصل كبرى لها ثم بعكس النتيجة فنقول :

المفروض كل م ب و ع م ح

المدعى ... ع ب ح

ص : ٢٦٠

١- كذا، والمناسب : جعله.

البرهان :

: نعكس الكبرى الى «ع ح م» ونجعلها صغرى لصغرى الاصل فيحدث :

ع ح م

كل م ب

«ثالث الاول»

...

ع ح ب

وينعكس بالعكس المستوى الى

ع ب ح

«المطلوب»

«الخامس» من موجبه كليہ وسالبه جزئيه ينتج سالبه جزئيه

مثاله :

كل حيوان حساس

وبعض الحيوان ليس بانسان

...

بعض الحساس ليس بانسان

ولا- يبرهن عليه بطريق العكس لان السالبه الجزئيه لا-تنعكس والموجبه الكليه تنعكس الى جزئيه ولا- قياس بين (1) جزئيتين.

فلذلك يبرهن عليه بالخلف فنقول :

المفروض

كل م ب

وس م ح

المدعى

س ب ح

البرهان : لو لم تصدق

س ب ح

لصدق نقيضها

كل ب ح

نجمه كبرى لصغرى الاصل فيحدث :

كل م ب

وكل ب ح

«الأول من الأول»

...

كل م ح

فيكذب نقيضها [وهو] :

ص : ٢٤١

١- ... : من ، ظ.

س م ح

وهو عين الكبرى الصادقه

«هذا خلف» فيجب ان يصدق س ب ح «المطلوب»

«السادس» من موجبه جزئيه وسالبه كليه ينتج سالبه جزئيه

مثاله :

بعض الذهب معدن

ولا شيء من الذهب بحديد

... بعض المعدن ليس بحديد

ويبرهن عليه بعكس الصغرى ثم صمه الى كبرى الاصل ليكون من رابع الشكل الاول لينتج المطلوب.

المفروض

ع م ب

ولا م ح

المدعى

...

س ب ح

البرهان : نعكس الصغرى الى «ع ب م» فنضمه الى الكبرى ليحدث :

ع ب م

ولا م ح

«رابع الاول»

...

س ب ح

«المطلوب»

تنبيهات

طريقه الخلف

(١)

١- ان كلا من ضروب الشكل الثالث يمكن اقامه البرهان عليه بطريقه الخلف. كضروب الثانى.

و «الخلف»: استدلال غير مباشر يبرهن به على كذب نقيض المطلوب. ليستدل به على صدق المطلوب. وهو فى الاشكال خاصه

يؤخذ (٢)

ص: ٢٦٢

١- راجع الحاشيه : ص ٩٥ ، وشرح الشمسيه ١٤٨ و ١٤٥ و ١٤٤.

٢- أن يؤخذ ، ظ.

نقيض النتيجة المطلوب اثباتها. فيقال لو لم تصدق لصدق نقيضها. واذ فرض صدق النقيض يضم الى احدى المقدمتين المفروض صدقها. ليتألف من النقيض وهذه المقدمه ضرب من ضرور الشكل الاول. فينتج ما يناقض المقدمه الاخرى الصادقه بالفرض. هذا خلف. فلا بد أن تكذب هذه النتيجة. وكذبها لا بد أن ينشأ من كذب نقيض المطلوب. فيثبت صدق المطلوب. وقد تقدمت امثله.

وعلى الطالب أن يجرى استعماله في جميع الضرور شحذا لذهنه. وليلاحظ أيه مقدمه يجب أن يختارها من القياس المفروض. ليلتم من النقيض ومن المقدمه الضرب المنتج.

دليل الافتراض

(١)

٢- وقد يستدل بدليل «الافتراض» على انتاج بعض الضرور الذي تكون احدى مقدمتيه جزئيه من هذا الشكل أو من الثاني. ولا بأس بشرحه تنويرا لافكار الطلاب. وان كانوا في غنى عنه دليل العكس والخلف. وله مراحل ثلاث :

الاولى - «الفرض» وهو أن نفرض اسما خاصا للبعض الذي هو مورد الحكم في

القضيه الجزئيه فنفرضه حرف «د». لان في قولنا مثلا: «بعض الحيوان ليس بانسان» لابد أن يقصد في البعض شىء معين يصح سلب الانسان عنه. مثل فرس وقرد وطائر ونحوها. فنصطلح على هذا الشىء المعين ونسميه «د» ففي مثل القضيه: «بعض م ب» يكون «د» عباره أخرى عن قولنا «بعض م».

الثانيه «استخراج قضيتين صادقتين بعد الفرض» فانه بعد الفرض) فانه بعد الفرض المذكور

ص: ٢٦٣

١- راجع شرح الشمسيه : ص ١٤٨ و ١٤٦.

نستطيع أن نحصل على قضيتين صادقتين قطعاً :

١- قضيه موجه كليه موضوعها الاسم المفروض «د» ومحمولها موضوع القضيه الجزئيه ففى المثال المتقدم تكون «كل د م» صادقه لان «د» بعض م حسب الفرض والاعم يحمل على جميع أفراد الاخص قطعاً.

٢- قضيه كليه : موجه أو سالبه تبعاً لكيف الجزئيه موضوعها الاسم المفروض «د» ومحمولها محمول الجزئيه ففى المثال تكون «كل د ب» صادقه لان «د» هو البعض الذى هو كله «ب». واذا كانت الجزئيه سالبه مثل «س م ب» تكون «لا د ب» صادقه لان «د» هو البعض المسلوب عنه «ب». الثالثه «الاقترانات المنتجه للمطلوب» لانا بعد استخراج تلك القضيتين تزيد ثروه معلوماتنا فنستعملها فى تأليف اقترانات نافعه منهما ومن المقدمتين للقياس المفروض صدقهما لاستخراج النتيجة المطلوب اثبات صدقها. ولنجرب هذا الدليل بعد أن فهمنا مراحلها فى الاستدلال على الضرب الخامس من الشكل الثالث فنقول :

المفروض كل م ب وس م ح «الخامس من الثالث»

المدعى ... س ب ح

البرهان :

بالافتراض

نفرض بعض م «فى السالبه الجزئيه س م ح» الذى هو ليس ح انه «د» فنستخرج القضيتين الصادقتين :

«١» كل د م

«٢» لا د ح

ص: ٢٦٤

ثم نأخذ القضية رقم «١». ونجعلها صغرى لصغرى الاصل فيحدث :

كل د م وكل م ب «اول الشكل الاول»

... كل د ب

ثم هذه النتيجة نجعلها صغرى للقضية رقم «٢» فيحدث :

كل د ب ولا د ح «ثاني الشكل الثالث»

... س ب ح «وهو المطلوب»

ولنجربه ثانيا في الاستدلال على الضرب الرابع من الشكل الثاني فنقول :-

المفروض س ب م وكل ح م

المدعى ... س ب ح

البرهان :

بالافتراض.

نفرض «بعض ب» الذي هو ليس م انه «د» وذلك في السالبة الجزئية «س ب م» فنستخرج القضيتين الصادقتين :

«١» كل د ب

«٢» لا د م

ثم نأخذ القضية رقم «٢» ونجعلها صغرى لكبرى الاصل فيحدث :

لا د م وكل ح م «ثاني الشكل الثاني»

... لا د ح

ثم نعكس القضية رقم «١» الى : ع ب د

ونضم هذا العكس الى النتيجة الاخيريه ونجعله صغرى فيحدث :

ع ب د ولا د ح «رابع الشكل الاول»

.... س ب ح «وهو المطلوب»

فرأيت انا استعملنا فى الاثناء العكس المستوى للقضيه رقم «١»

ص: ٢٤٥

لانه لولاه لما تستطعنا أن نؤلف قياسا إلا من الشكل الثالث الذى هو متأخر عن الثانى. وكذلك نستعمل هذا العكس فى دليل الافتراض على الضرب الثالث من الثانى. وعلى الطالب أن يستعمل دليل الافتراض فى غير ما ذكرنا من الضروب التى تكون احدى مقدماتها جزئيه لزياده التمرين.

الرد

(١)

٣- ومن البراهين على انتاج الاشكال الثلاثه عدا الاول «الرد» وهو تحويل الشكل الى الشكل الاول : اما بتبديل المقدمتين فى الشكل الرابع واما بتحويل احدى المقدمتين الى عكسها المستوى ففى الشكل الثانى تعكس الكبرى فى بعض ضروبه القابله للعكس وفى الثالث تعكس الصغرى فى بعض ضروبه القابله للعكس كما سبق .. وفى بعض ضروبها قد نحتاج الى استعمال نقض المحمول أو عكس النقيض اذا لم تتمكن من العكس المستوى حتى نتوصل الى الشكل الاول المنتج نفس النتيجة المطلوبه.

وعلى الطالب أن يطبق ذلك بدقه على جميع ضروب الشكليات لغرض التمرين.

الشكل الرابع

اشاره

وهو ما كان الاوسط فيه موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى عكس الاول فيكون وضع الاصغر والاكبر فى النتيجة يخالف وضعهما فى المقدمتين. ومن هنا كان هذا الشكل (٢) أبعد الجميع عن مقتضى الطبع

ص: ٢٦٦

١- راجع الحاشيه : ص ٩٧ و ٩٥ و ٩٣ ، وشرح الشمسيه : ص ١٤٤ و ١٤٦ و ١٤٧.

٢- راجع شرح الشمسيه : ص ١٤١.

غامض الانتاج عن الذهن. ولذا تركه جماعه من علماء المنطق فى مؤلفاتهم واكتفوا بالثلاثه الاولى.

شروطه

(١)

يشترط فى انتاج هذا الشكل الشروط الثلاثه العامه فى كل شكل التى تقدم ذكرها فى القواعد العامه.

وهى : ألا يتألف من سالبتين ولا من جزئيتين ولا من سالبه صغرى وجزئيه كبرى. ويشترط أيضا فيه شرطان خاصان به :

١- ألا تكون احدى مقدماته سالبه جزئيه.

٢- كليه الصغرى اذا كانت المقدمتان موجبتين فلو أن الصغرى كانت موجبه جزئيه لما جاز أن تكون الكبرى موجبه بل يجب أن تكون سالبه كليه.

ضروبه

(٢)

بحسب الشروط الخمسه تكون الضروب المنتجه منه خمسه فقط : لانه بالشرط الاول تسقط اربعة حاصل ضرب السالبتين فى السالبتين. وبالثانى تسقط ثلاثه : الجزئيتان سواء كانتا موجبتين او مختلفتين بالايجاب والسلب. وبالثالث يسقط واحد السالبه الكليه مع الموجبه الجزئيه. وبالرابع ضربان : السالبه الجزئيه صغرى أو كبرى مع الموجبه الكليه. وبالخامس ضرب واحد : الموجبه الجزئيه الصغرى مع الموجبه الكليه الكبرى.

ص: ٢٦٧

١- راجع الحاشيه : ص ٩٦ ، وشرح الشمسيه : ص ١٤٧ ، وشرح المنظومه : ص ٧٨ ، وشرح المطالع : ص ٢٥٦.

٢- راجع الحاشيه : ص ٩٦ ، وشرح الشمسيه : ص ١٤٧.

فالباقى خمسہ ضروب نقيم عليها البرهان :

«الضرب الاول» من موجبتين كليتين ينتج موجه جزئيه

مثاله :

كل انسان حيوان

وكل ناطق انسان

... بعض الحيوان ناطق

ويبرهن عليه بالرد بتبديل المقدمتين احدهما فى مكان الاخرى فيرتد الى الشكل الاول ثم نعكس النتيجة ليحصل المطلوب فيقال.

المفروض

كل م ب

وكل ح م

...

ع ب ح

البرهان : بالرد بتبديل المقدمتين فيحدث :

المفروض

كل م ب

«الاول من الاول»

...

كل ح ب

وينعكس الى

«وهو المطلوب»

وانما لا ينتج هذا الضرب كليه لجواز أن يكون الاصغر أعم من الاكبر كالمثال.

«الثاني» من موجه كليه وموجه جزئيه ينتج موجه جزئيه

مثاله :

كل انسان حيوان

وبعض الولود انسان

... بعض الحيوان ولود

ويبرهن عليه بالرد بتبديل المقدمتين ثم بعكس النتيجة ولا ينتج (1) كليا لجواز عموم الاصغر.

ص: ٢٤٨

١- لا حاجه إلى هذا البيان ، بعد كون الكبرى جزئيه والنتيجه تابعه لأخس المقدمتين.

«الثالث» من سالبه كليہ موجبه كليہ ينتج سالبه كليہ

مثاله :

لا شيء من الممكن بدائم

وكل محل للحوادث ممكن

... لا شيء من الدائم بمحل للحوادث

ويبرهن عليه أيضا بالرد بتبديل المقدمتين ثم بعكس النتيجة.

«الرابع» من موجبه كليہ وسالبه كليہ. ينتج سالبه جزئيه

مثاله :

كل سائل يتبخر

ولا شيء من الحديد بسائل

... بعض ما يتبخر ليس بحديد

ولا- يمكن البرهان عليه بالرد بتبديل المقدمتين لأن الشكل الاول لا ينتج من صغرى سالبه. ولكن يبرهن بعكس المقدمتين

وتأليف قياس الشكل الاول من العكسين. لينتج المطلوب فيقال :

المفروض

كل م ب

ولا ح م

المدعى

...

س ب ح

البرهان :

نعكس المقدمتين الى :

ع ب م

لام ح

«رابع الاول»

...

س ب ح

«وهو المطلوب»(1)

الخامس من موجبه جزئيه وسالبه كلييه. ينتج سالبه جزئيه

مثاله :

بعض السائل يتبخر

لا شيء من الحديد بسائل

... بعض ما يتبخر ليس بحديد

ص: ٢٦٩

١- ولا ينتج كليا ، لجواز عدم وجود التباين الكلى بين الأصغر والأكبر ، كما فى كل إنسان حيوان ، ولا شئ من الفرس بإنسان.

وهذا أيضا لا يبرهن عليه تبديل المقدمتين لعين السبب ويمكن أن يبرهن عليه بعكس المقدمتين كالسابق بلا فرق.

تمرينات

١- برهن على الضرب الثانى ثم الخامس من الشكل الرابع بدليل الافتراض.

٢- برهن على الضرب الثالث ثم الرابع من الشكل الرابع بدليل الخلف.

٣- برهن على الضرب الرابع من الشكل الثانى بطريقه «الرد» ولكن بأخذ منقوضه محمول كل من المقدمتين ثم أخذ العكس المستوى لمنقوضه الكبرى لينتج المطلوب.

٤- برهن على الضرب الخامس من الشكل الثالث بطريقه «الرد». ولكن بأخذ منقوضه محمول كل من المقدمتين ثم أخذ العكس المستوى لمنقوضه الكبرى لتأليف قياس من الشكل الاول ثم عكس نتيجه هذا القياس لعكس النقيض الموافق ليحصل المطلوب.

٥- برهن على الضرب الاول ثم الثانى من الشكل الثانى بطريقه «الرد» ولكن بأخذ منقوضه محمول كل من المقدمتين. وعليك الباقي من البرهان فانك ستحتاج الى استخدام العكس المستوى فى كل من الضربين لتصل الى المطلوب ويتبع ذلك حسن التفاتك ومهارتك فى موقع استعماله.

٦- جرب أن تبرهن على الضرب الثالث من الشكل الثانى بطريقه الرد بأخذ منقوضه المحمول لكل من المقدمتين. واذا لم تتمكن من الوصول الى النتيجه فبين السر فى ذلك.

٧- برهن على ضربين من ضروب الثالث بطريقه الخلف واختر منها ما شئت.

«يحسن الطالب أن يضع بين يديه امثله واقعيه للضروب التى يبرهن عليها فى جميع هذه التمرينات ليتضح له الامر بالمثل أكثر».

ص: ٢٧٠

(١)

تعدم معنى القياس الاقتراني الحملى وحدوده. ولا يختلف عنه الاقتراني الشرطي إلا من جهة اشتماله على القضيه الشرطيه : أما بكلا مقدمتيه أو مقدمه واحده فلذلك تكون حدوده نفس حدود الحملى من جهة اشتماله على الاوسط والاصغر والاكبر غابه الامر ان الحد قد يكون المقدم أو التالي من الشرطيه كما انه قد يكون الاوسط خاصه جزءاً من المقدم أو التالي وسيجيء.

فاذن يصح أن نعرفه بأنه : «الاقتراني الذي كان بعض مقدماته أو كلها من القضايا الشرطيه».

أقسامه

اشاره

للاقتراني الشرطي تقسيما

١- «تقسيمه من جهة مقدماته» : فقد يتألف من متصلتين أو منفصلتين أو مختلفتين بالاتصال والانفصال أو من حمليه ومتصله أو من حمليه ومنفصله. فهذه أقسام خمس.

ص: ٢٧١

١- راجع شرح الشمسيه : ص ١٦٠ ، وشرح المنظومه : ص ٨٣.

٢- «تقسيمه باعتبار الحد الاوسط جزءاً تاماً أو غير تام»: فانه لما كانت الشرطيه مؤلفه من طرفين (١). فالاشتراك بين قضيتين تاره فى جزء تام أى فى جميع المقدم او التالى فى كل منهما وأخرى فى جزء غير تام أى فى بعض المقدم او التالى فى كل منهما. وثالثه فى جزء تام من مقدمه وجزء غير تام من أخرى فهذه ثلاثه أقسام :

«الأول» ما اشتركت فيه المقدمتان فى جزء تام منهما نحو : كلما كان الانسان عاقلاً قنع بما يكفيه.

وكلما قنع بما يكفيه استغنى.

كلما كان الانسان عاقلاً استغنى.

«الثانى» ما اشتركت فى المقدمتان فى جزء غير تام منهما نحو :

اذا كان القرآن معجزه فالقرآن خالد.

واذا كان الخلود معناه البقاء فالخالد لا يتبدل.

... اذا كان القرآن معجزه فاذا كان الخلود معناه البقاء فالقرآن لا يتبدل.

فلاحظ بدقه أن التالى من الصغرى «فالقرآن خالد» والتالى من الكبرى «فالخالد لا يتبدل» يتألف منهما قياس اقترانى حملى من الشكل الاول ينتج «القرآن لا يتبدل».

فنجعل هذه النتيجة تاليا لشرطيه مقدمها الكبرى ثم نجعل هذه الشرطيه تاليا لشرطيه مقدمها مقدم الصغرى. وتكون هذه الشرطيه الاخيريه هى «النتيجه» المطلوبه.

وهذه هى طريقه أخذ النتيجه من هذا القسم اذا تألف من متصلتين.

ص: ٢٧٢

١- المراد بالثانى فى مصطلحهم هو ما ليس بأول ، وإن كان ثالثاً أو رابعاً أو خامساً وهكذا ... وقد مر أن الشرطيه قد تؤلف من شرطيات مؤلفه من حمليات أو شرطيات.

ونحن نكتفى بهذا المقدار من بيان هذا القسم. ولا نذكر اقسامه ولا شروطه لطول الكلام عليها ولمخالفته للطبع الجارى.

«الثالث» ما اشتركت فيه المقدمتان فى جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى. وانما نتصور هذا القسم فى المؤلف من الحملية والشرطية (1) وسيأتى شرحه وشرح شروطه. أما فى الشرطيات المحضه فلا بد أن نفرض احدى الشرطيتين بسيطه والاخرى مركبه من حملية وشرطية بالاصل ليكون الحد المشترك جزءاً تاماً من الاولى وغير تام من الثانيه نحو :

إذا كانت النبوه من الله فاذا كان محمد نبيا فلا يترك أمته سدى.

وإذا يترك أمته سدى وجب أن ينصب هاديا.

... إذا كانت النبوه من الله فاذا كان محمدا نبيا وجب أن ينصب هاديا.

فلاحظ : ان تالى الصغرى مع الكبرى يتألف منهما قياس شرطى من القسم الاول وهو ما اشتركت فيه المقدمتان بجزء تام فينتج على نحو الشكل الاول : «إذا كان محمد نبيا وجب أن ينصب هاديا» ثم نجعل هذه النتيجة تاليا لشرطيه مقدمها مقدم الصغرى فتكون هذه الشرطيه الجديده هى النتيجة المطلوبه.

وهذه هى طريقه أخذ النتيجة من هذا القسم الثالث اذا تألف من متصلتين. ونكتفى بهذا البيان عن هذا القسم فى الشرطيات المحضه للسبب المتقدم فى القسم الثانى.

يبقى الكلام عن القسم الاول وهو ما اشتركت فيه المقدمتان بجزء تام منهما وعن القسم الثالث فى المؤلف من حملية وشرطيه. ولما كانت هذه ..

ص: ٢٧٣

١- أى : لا- أقل من ذلك ، وإلا- فيمكن أن تكون مركبه من شرطيتين تركب كل منهما من حملتين أو شرطيتين أو مختلفتين. وهكذا ...

الاقسام موافقه (١) للطبع الجارى فنحن نتوسع فى البحث عنها الى حد ما فنقول : ينقسم كما تقدم الاقترانى الشرطى الى خمسسه اقسام من جهه كون المقدمتين من المتصلات او المنفصلات أو المختلفات فنجعل البحث متسلسلا حسب هذه الاقسام :

١- المؤلف من المتصلات

هذا النوع اذا اشتركت مقدمته بجزء تام منهما يلحق بالاقترانى الحملى حذو القذه بالقذه : من جهه تأليفه للاشكال الاربعه ومن جهه شروطها فى الكم والكيف ومن جهه النتائج وبيانها بالعكس (٢) والخلف والافتراض.

فلا- حاجه الى التفصيل والتكرار. وانما على الطالب أن يغير الحملية بالشرطيه المتصله. نعم يشترط أن يتألف من الزوميتين (٣). وهذا شرط عام لجميع اقسام الاقترانات الشرطيه المتصله لان الاتفاقيات لا حكم لها فى الإنتاج نظرا الى أن العلاقه بين حدودها ليست ذاتيه وانما يتألف منها صورته قياس غير حقيقى.

٢- المؤلف من المنفصلات

إشاره

(٤)

تمهيد :

المنفصله انما تدل على العناد بين طرفيها فى الصدق والكذب (٥) فاذا

ص: ٢٧٤

١- راجع شرح الشمسيه : ص ١٦٠.

٢- بالرد ، ظ.

٣- راجع الجواهر النضيد : ص ١٢٢ و ١٢٣ ، وأساس الاقتباس : ص ٢٥٩.

٤- راجع شرح الشمسيه : ص ١٦٠ ، وشرح المطالع : ص ٣٠٣ ، والجواهر النضيد : ص ١٣٢ ، وأساس الاقتباس : ص ٢٦١ ، والتحصيل : ص ١٣٩.

٥- أو فى أحدهما.

اقتربت بمنفصله أخرى تشارك معها في جزء تام أو غير تام فقد لا يظهر الارتباط بين الطرفين (1) على وجه نستطيع أن نحصل على نتيجة ثابتة لأن عناد شيء لأمرين لا يستلزم العناد بينهما النفسهما ولا يستلزم عدمه. وهذا نظير ما قلناه في السالبتين في القاعده الثانيه من القواعد العامه من أن مباينه شيء لأمرين لا يستلزم تباينهما ولا عدمه فاذن لا انتاج بين منفصلتين فلا قياس مؤلف من المنفصلات.

وهذا صحيح الى حد ما اذا أردنا أن نجمد على المنفصلتين على حالهما ولكن المنفصله تستلزم متصله فيمكن تحويلها اليها فاذا حولنا المنفصلتين معا تألف القياس من متصلتين ينتج متصله. واذا أردنا أن نصر على جعل النتيجة منفصله فان المتصله أيضا يمكن تحويلها الى منفصله لازمه لها فنحصل على نتيجة منفصله كما نريد.

وعليه لا بد لنا اولا من معرفه تحويل المنفصله الى متصله لازمه لها وبالعكس قبل البحث عن هذا النوع من القياس فنقول :

تحويل المنفصله الموجهه الى متصله

قد بينا في محله ان أقسام المنفصله ثلاثه :

١- «الحقيقيه» وهي تستلزم اربع متصلات موافقه لها في الكم والكيف فيجوز تحويلها الى كل واحد منها فمنها متصلتان مقدم كل واحده منهما عين أحد الطرفين والتالي نقيض الآخر. لأن الحقيقيه لما دلت على استحاله الجمع بين طرفيها فاذا تحقق احدهما فانه يستلزم انتقاء الآخر. ومنها متصلتان مقدم كل واحده منهما نقيض أحد الطرفين والتالي عين الآخر لان الحقيقيه أيضا تدل على استحاله الخلو من طرفيها فاذا ارتفع

ص: ٢٧٥

١- أي الأصغر والأكبر. فقد مر في أول مبحث الاقتراني الحملى ص ٢٤٢ أن الحدين - الأصغر والأكبر - يسميان طرفين.

احدهما فهو يستلزم تحقق الآخر فاذا صدق قولنا :

العدد اما زوج أو فرد

«قضيه حقيقه»

صدقت المتصلات الأربع :

«١» اذا كان العدد زوجا فهو ليس بفرد

«٢» اذا كان العدد فردا فهو ليس بزوج

«٣» اذا لم يكن العدد زوجا فهو فرد

«٤» اذا لم يكن العدد فردا فهو زوج

٢- «مانعه الجمع» وهي تستلزم المتصلتين الاوليتين اللتين مقدم كل واحده منهما عين أحد الطرفين والتالى نقيض الاخر لأنها كالحقيقه فى دلالتها على استحاله الجمع ولا تدل على استحاله الخلو فاذا صدق :

الشيء اما شجر أو حجر

«مانعه جمع»

صدقت المتصلتان :

«١» اذا كان الشيء شجرا فهو ليس بحجر

«٢» اذا كان الشيء حجرا فهو ليس بشجر

ولا تصدق المتصلتان :

«٣» اذا لم يكن الشيء شجرا فهو حجر

«٤» اذا لم يكن الشيء حجرا فهو شجر

٣- «مانعه الخلو» وهي تستلزم المتصلتين الاخيرتين فقط اللتين مقدم كل واحده منهما نقيض أحد الطرفين والتالى عين الآخر لانها كالحقيقه فى دلالتها على استحاله الخلو ولا تدل على استحاله الجمع فاذا صدق :

زيد اما فى الماء أو لا يغرق

«مانعه خلو»

صدقت المتصلتان :

«٣» اذا لم يكن زيد في الماء فهو لا يغرق

«٤» اذا غرق زيد فهو في الماء

ص: ٢٧٦

ولا تصدق المتصلتان الاوليان :

«١» اذا كان زيد فى الماء فهو يغرق

«٢» اذا غرق زيد فهو ليس فى الماء

تحويل المنفصله السالبه الى متصله

أما المنفصله السالبه كليه أو جزئيه فانها تحول الى متصله سالبه جزئيه : الحقيقه الى أربع على نحو الموجه وكل من مانعتى الجمع والخلو الى اثنتين على نحو الموجه أيضا فاذا قلنا على نحو الحقيقه :

ليس البته اما أن يكون الاسم معربا أو مرفوعا

فانه تصدق المتصلات الاربع الآتية :

«١» قد لا يكون اذا كان الاسم معربا فهو ليس بمرفوع

«٢» قد لا يكون اذا كان الاسم مرفوعا فهو ليس بمعرب

«٣» قد لا يكون اذا لم يكن الاسم معربا فهو مرفوع

«٤» قد لا يكون اذا لم يكن الاسم مرفوعا فهو معرب

ولا تصدق بعض هذه المتصلات كليا فى هذا المثال فلو جعلنا المتصله رقم «١» مثلا كليه هكذا :

ليس البته اذا كان الاسم معربا فهو ليس بمرفوع

فانها كاذبه لصدق نقيضها وهو :

قد يكون اذا كان الاسم معربا فهو ليس بمرفوع

وهكذا تحول مانعه الجمع والخلو السالبتان. وعلى الطالب ان يضع امثله لهما.

تحويل المتصله الى منفصله

والمتصله اللزوميه الموجهه (١) تستلزم مانعه الجمع ومانعه الخلو

١- كان الأولى أن يقول : والمتصله اللزوميه سواء كانت موجبه أو سالبه ، ويترك الفقره الأخيره الآتيه من قوله : والسالبه تحمل على الموجبه ... الخ.

المتفقتين معها فى الكم والكيف فيجوز تحويلها اليهما.

الاولى «مانعه الجمع» تتألف من عين المقدم ونقيض التالى لأن المقدم لما كان يستلزم التالى فهو لا يجتمع مع نقيضه قطعاً والا لاجتمع النقيضان أى التالى ونقيضه

فاذا صدق : كلما غرق زيد فهو فى الماء

صدقت دائماً اما زيد قد غرق أو ليس فى الماء «مانعه جمع»

الثانية «مانعه الخلو» تتألف من نقيض المقدم وعين التالى بعكس الاولى لأن المقدم لما كان لا يجتمع مع نقيض التالى فلا يخلو الامر من نقيض المقدم (1) وعين التالى والا لو خلا منهما بان يرتفعا معا «وارتفاع نقيض المقدم بالمقدم وارتفاع التالى بنقيضه» فمعناه أنه جاز اجتماع المقدم ونقيض التالى. وهذا خلف. ففى المثال المتقدم لا بد أن تصدق : دائماً اما زيد لم يغرق أو فى الماء «مانعه خلو» والسالبه تحمل على الموجه فى تحويلها الى مانعه الجمع ومانعه الخلو المتفقتين معها فى الكم والكيف.

التأليف من المنفصلات و شروطه

بعد هذا التمهيد المتقدم نشرع فى موضوع البحث فنقول : لما كان المقدم والتالى فى المنفصله لا امتياز بينهما فكذلك لا يكون بين المنفصلتين المؤلفتين امتياز بالطبع فايهما جعلتها الصغرى صح لك فلا تتألف (2) من هذا النوع الاشكال الأربعة.

ولكن لما كانت المنفصلتان يحولان الى متصلتين. فينبغى أن تراعى

ص: ٢٧٨

١- لا يخفى عليك : أنه يثبت بما ذكره قاعده كلييه ، هى : أن كل شيئين تكون النسبه بينهما امتناع الجمع فين نقيضيهما تكون النسبه هى امتناع الخلو.

٢- أى لا ثمره فى هذا التأليف والتقسيم إلى الأشكال الأربعة. نظير ما مر ص ٢٠٧ فى تفسير قولهم : المنفصله لا عكس لها.

صوره التأليف بين المتصلتين وعلى أى شكل تكون الصورة ولا بد من مراعاة شروط ذلك الشكل الحادث ولذا قد يضطر الى جعل احدي المقدمتين بالخصوص صغرى ليألف شكل متوفره فيه الشروط.

أما شروط هذا النوع فللمنطقيين فيها كلام واختلاف كثير. والظاهر ان الاختلاف ناشىء من عدم مراعاة وجوب تحويل المنفصله الى متصله فيلاحظ أخذ النتيجة من المفصلتين رأسا فذكر بعضهم أو اكثرهم ان من جمله الشروط ايجاب المقدمتين معا والا يكونا مانعتى جمع ولا- حقيقتين. ولكن لو حولنا المنفصلتين الى متصلتين فانا نجدهما ينتجان ولو كانت احدهما سالبه أو كلاهما مانعتى جمع او حقيقتين. غير انه يجب أن تؤلف المتصلتان على صورته قياس من أحد الاشكال الاربعه حاويا على شروط ذلك القياس كما قدمنا فمثلا لو كانت المقدمتان مانعتى جمع وجب تحويلهما الى متصلتين يؤلفان قياسا من الشكل الثالث. كما سيأتى مثاله (١). أما لو تألفا (٢) على غير هذا الشكل فانهما

ص: ٢٧٩

١- لا يخفى عليك : أنه لم يأت مثاله ، فهناك : دائما الشئ إما حجر أو شجر ودائما الشئ إما شجر أو إنسان فتحول الأولى إلى متصلتين هما : «١» كلما كان الشئ حجرا فهو ليس بشجر «٢» كلما كان الشئ شجرا فهو ليس بحجر وتحول الثانية إلى متصلتين أيضا هما : «٣» كلما كان الشئ شجرا فهو ليس بإنسان. «٤» كلما كان الشئ إنسانا فهو ليس بشجر. أ : فإذا انضم «١» إلى «٣» لا يتألف قياس ، لعدم تكرر الأوسط. ب : وإذا انضم «١» إلى «٤» كان قياسا من الشكل الثانى لا ينتج ، لعدم الإختلاف فى الكيف. ج : وإذا انضم «٢» إلى «٣» يتألف قياس من الشكل الثالث ينتج : قد يكون إذا لم يكن الشئ حجرا فهو ليس بإنسان. د : وإذا انضم «٢» إلى «٤» لم يتألف قياس ، لعدم تكرر الأوسط.

٢- هكذا فى الأصل والصحيح : تألفتا.

لا ينتجان لعدم توفر شروط ذلك الشكل.

وعليه فنستطيع أن نقول : لهذا النوع شرط واحد عام وهو أن يصح تحويل المنفصلتين الى متصلتين يؤلفان قياسا من أحد الاشكال الأربعة حاويا على شروط ذلك الشكل.

وعلى الطالب أن يبذل جهده لاستخراج جميع المتصلات اللازمه للمقدمتين ثم يقارن بعضها ببعض ليحصل على صورته القياس المنتج لمطلوبه.

طريقه أخذ النتيجة

مما تقدم كله نعرف الطريقه التي يلزم اتباعها لاستخراج النتيجة فى هذا النوع. ونحن حسب الفرض انما نبحت عن خصوص القسم الاول منه وهو ما اشتركت فيه المقدمتان بجزء تام منهما. فعلينا أن نتبع ما يأتى :

١- نحول كلا من المنفصلتين الى جميع المتصلات التي يمكن أن تحول اليها. وقد تقدم أن الحقيقه تحول الى أربع متصلات وكلا من مانعتى الجمع والخلو الى اثنتين.

٢- نقارن بين المتصلات المحوله من احدى المقدمتين وبين المتصلات المحوله من الاخرى فنختار الصوره التي يتكرر فيها حد أوسط وتكون على شكل تتوفر فيه شروط. وعلى الاكثر تكون الصوره المنتجه أكثر (١) من واحده. ويكفينا أن نختار واحده منها تنتج المطلوب.

٣- نأخذ النتيجة متصله ونحولها اذا شئنا الى منفصله لازمه لها اما مانعه جمع او مانعه خلو.

ص: ٢٨٠

١- كما أنها قد تكون واحده. وقد مر أن المنفصلتين إذا كانتا مانعتى الجمع لا تنتج إلا صورته واحده من الصور الأربع ، يتألف فيها قياس من الشكل الثالث.

فمثلا- لو كان القياس مؤلنا من حقيقتين (1) نحول الاولى الى أربع متصلات والثانيه الى أربع أيضا فيحدث من مقارنه الاربع بالاربع ست

ص: ٢٨١

١- مثاله : دائما إما أن يكون الشيء واجبا أو ممكنا. و دائما إما أن يكون الشيء واجبا أو محتاجا إلى العله. فُتحوّل الأولى إلى أربع متصلات ، هي : «١» كلما كان الشيء واجبا فهو ليس بممكن «٢» كلما كان الشيء ممكنا فهو ليس بواجب «٣» كلما لم يكن الشيء واجبا فهو ممكن «٤» كلما لم يكن الشيء ممكنا فهو واجب وتحول الثانيه إلى أربع متصلات ، هي : «٥» كلما كان الشيء واجبا فهو غير محتاج «٦» كلما كان الشيء محتاجا فهو ليس بواجب «٧» كلما لم يكن الشيء واجبا فهو محتاج «٨» كلما لم يكن الشيء محتاجا إلى العله فهو واجب. ف «١» و «٥» قياس من الشكل الثالث ينتج : قد يكون إذا لم يكن الشيء ممكنا فهو غير محتاج «تلازم نقيضى الطرفين» و «١» و «٥» ليس بقياس. وكذا «١» و «٧» و «١» و «٨» قياس من الشكل الأول إن جعلت «٨» صغرى ، ينتج : كلما لم يكن الشيء محتاجا فهو ليس بممكن. و «٢» و «٥» ليس بقياس و «٢» و «٦» شكل ثان لم تختلف مقدمته فى الكيف و «٢» و «٧» شكل أول ينتج : كلما كان الشيء ممكنا فهو محتاج إلى العله «التلازم بين عيني الطرفين» و «٢» و «٨» ليس بقياس لعدم تكرر الوسط و «٣» و «٥» ليس بقياس ، وكذا «٣» و «٨» و «٣» و «٦» شكل أول بجعل «٦» صغرى ، ينتج : كلما كان الشيء محتاجا إلى العله فهو ممكن «التلازم بين العينين» و «٣» و «٧» شكل ثالث ينتج : قد يكون إذا كان الشيء ممكنا فهو محتاج و «٤» و «٥» ليس بقياس ، وكذا «٤» و «٦» و «٤» و «٧» شكل ثالث ينتج : قد يكون إذا كان الشيء ممكنا فهو محتاج إلى العله «التلازم بين العينين» و «٤» و «٨» شكل ثان لا ينتج ، لعدم اختلاف المقدمتين بالكيف.

عشره صورته. وعند فحصها نجد ثمانى منها لا يتكرر فيها حد اوسط فلا يتألف منها قياس. والثمانى الباقية ينتج بعضها الملازمه بين عيني (١) الطرفين فى الحقيقتين وبعضها الآخر الملازمه بين نقيضيهما وذلك بمختلف الاشكال (٢).

وينبغى أن يختار الطالب منها ما هو أمس بمطلوبه.

ولأجل التمرين نختبر بعض الأمثله :

لو أن حاكما جىء له بمتهم فى قتل وعلى ثوبه بقعه حمراء ادعى المتهم انها حبر فأول شىء يصنعه الحاكم لأجل التوصل الى ابطال دعوى المتهم أو تأييده أن يقول :

هذه البقعه (٣) اما دم أو حبر (٤) «مانعه جمع»

وهى اما دم أو لا تزول بالغسل «مانعه خلو»

فتحول مانعه الجمع الى المتصلتين :

١- كلما كانت البقعه دما فهى ليست بحبر.

٢- كلما كانت حبرا فهى ليست بدم

وتحول مانعه الخلو الى المتصلتين :

٣- كلما لم تكن البقعه دما فلا تزول بالغسل.

٤- كلما زالت البقعه بالغسل فهى دم.

وبمقارنه المتصلتين رقم ١ ، ٢ بالمتصلتين رقم ٣ ، ٤ تحدث أربع صور : اثنتان منها لا يتكرر فيهما حد اوسط وهما المؤلفتان من رقم ٣ ، ١ ومن رقم ٤ ، ٢.

ص: ٢٨٢

١- أى : بين عين طرف من إحدى الحقيقتين ، وعين طرف من الحقيقه الأخرى ، وكذا فى الملازمه بين نقيضيهما.

٢- ولا يخفى أنه قد لا ينتج بعضها ، لعدم توفر شروط الشكل الحاصل.

٣- البقعه : القطعه من اللون تخالف ما حولها. «المعجم الوسيط» بالفارسيه : لکه «نوين»

٤- الحبر والحبر : المداد يكتب به «المعجم الوسيط».

أما المؤلفه من رقم ٤ ، ١ فهى من الشكل الاول اذا جعلنا رقم ٤ صغرى فينتج ما يأتى :

كلما كانت البقعه تزول بالغسل فليست بحبر.

ويمكن تحويل هذه النتيجة «المتصله» الى المنفصلتين :

اما ان تزول البقعه بالغسل واما ان تكون

حبرا

«مانعه جمع»

واما ألا تزول بالغسل أو ليست بحبر

«مانعه خلو»

وأما المؤلفه من رقم ٣ ، ٢ فهى من الشكل الاول أيضا ينتج ما يلى :

كلما كانت البقعه حبرا فلا تزول بالغسل

ويمكن تحويل هذه النتيجة الى المنفصلتين :

اما أن تكون البقعه حبرا واما أن تزول بالغسل

«مانعه جمع»

واما ألا تكون حبرا او لا تزول بالغسل

«مانعه خلو»

ولاحظ ان هاتين المنفصلتين عين المنفصلتين للنتيجه الاولى. وليس الفرق الا- بتبديل الطرفين التالى والمقدم. وليس هذا ما يوجب الفرق فى المنفصله اذ لا تقدم (١) طبعى بين جزءيها كما تقدم مراراً.

٣- المؤلف من المتصله و المنفصله

اشاره

(٢)

وهذا النوع أيضا ينقسم الى الاقسام الثلاثه ونحن حسب الفرض انما نبحت عن القسم الأول منه وهو المشترك فى جزء تام من المقدمتين.

وأصناف هذا القسم أربعة لان المتصله اما صغرى أو كبرى وعلى التقديرين اما ان يكون الحد المشترك مقدمها أو تاليها فهذه أربعة. أما

ص: ٢٨٣

١- لا ترتب ، ظ.

٢- راجع شرح الشمسيه : ص ١٦٢ ، والجواهر النضيد : ص ١٣٨ ، وأساس الاقتباس : ص ٢٦٤ ، والتحصيل : ص ١٤٦.

المنفصله فلا فرق فيها بين ان يكون الحد المشترك مقدمها أو تاليها اذ لا امتياز بالطبع بين جزءيها.

شروطه و طريقه أخذ النتيجة

لا يلتزم الإنتاج من المتصله والمنفصله الا برد المنفصله الى متصله. فيتألف القياس حينئذ من متصلتين. فيرجع الى النوع الاول وهو المؤلف من متصلتين في شروط وانتاجه فان أمكن بارجاع المنفصله الى المتصله تأليف قياس منتج من أحد الاشكال الاربعه حاويا على الشروط فذاك والا كان عقيما.

وبعضهم اشترط فيه ألا تكون المنفصله سالبه وهذا الشرط صحيح الى حد ما لأن المنفصله السالبه انما تحول الى متصله سالبه جزئيه والسالبه الجزئيه ليس لها موقع في الانتاج في جميع الاشكال الا في الضرب الخامس من الشكل الثالث المؤلف من موجه كليه وسالبه جزئيه والضرب الرابع من الشكل الثاني المؤلف من سالبه جزئيه وموجه كليه. وهذان الضربان نادران.

وعليه فالمنفصله السالبه اذا أمكن بتحويلها الى متصله سالبه جزئيه أن تؤلف مع المتصله المذكوره في الأصل أحد الضربين المذكورين فان القياس يكون منتجا فليس هذا الشرط صحيحا على اطلاقه. مثلا اذا قلنا :

ليس البته اما ان يكون هذا انسانا أو فرسا

«مانعه خلو»

وكلما كان هذا انسانا كان حيوانا

فانهما لا ينتجان لأنه اذا حولنا المنفصله الى متصله لا تؤلف مع المتصله المفروضه شكلا منتجا اذ أن هذه المنفصله مانعه الخلو تحول الى المتصلتين :

ص: ٢٨٤

(١) قد لا يكون اذا لم يكن هذا انسانا فهو فرس.

(٢) قد لا يكون اذا لم يكن هذا فرسا فهو انسان.

فلو قرنا المتصله رقم «١» بالمتصله الاصليه لا يتكرر فيهما حد أوسط ولو قرنا المتصله «٢» بالاصليه كان من الشكل الاول أو الرابع ولا تنتج السالبه الجزئيه فيهما.

ولو أردنا أن تبدل من المتصله الاصليه قولنا :

كلما كان هذا ناطقا كان انسانا.

فانها تؤلف مع المتصله رقم «٢» الضرب الرابع «١» من الشكل الثاني فينتج : قد لا يكون اذا لم يكن هذا فرسا فهو ناطق.

٤- المؤلف من الحمله و المتصله

اشاره

(٢)

اصنافه

يجب فى هذا النوع أن النوع أن يكون الاشتراك فى جزء تام من الحمله غير تام من المتصله كما تقدمت الاشاره اليه فله قسم واحد لان جزء الحمله مفرد وجزء الشرطيه قضيه بالاصل فلا يصح فرض أن يكون الجزء المشترك تاما فيهما ولا غير تام فيهما. وهذا واضح.

ولهذا النوع أربعة أصناف لأن المتصله اما صغرى أو كبرى وعلى التقديرين فالشركه اما فى مقدم المتصله او فى تاليها فهذه أربعة. والقريب منها الى الطبع صنفان. وهما ما كانت الشركه فيهما فى تالى المتصله سواء كانت صغرى أو كبرى.

ص: ٢٨٥

١- وهو المؤلف من سالبه جزئيه صغرى ، وموجه كليه كبرى.

٢- شرح الشمسيه : ص ١٦١ ، وشرح المطالع : ص ٣١٣ ، والجوهر النضيد : ص ١٤٣ ، وأساس الإقتباس : ص ٢٧٠ ، والتحصيل : ص ١٤٠.

ولأخذ النتيجة فى جميع هذه الأصناف الأربعة نتبع ما يلى :

١- أن نقارن الحملية مع طرف المتصلة التى (١) وقعت فيه الشركة فنؤلف منهما قياسا حمليا (٢) من أحد الاشكال الاربعة حاويا على شروط الشكل لينتج «قضية حملية».

٢- نأخذ نتيجة التأليف السابق وهى الحملية الناتجة فنجعلها مع طرف المتصلة الآخر الخالى من الاشتراك لنؤلف منهما النتيجة متصله أحد طرفيها نفس طرف المتصلة الخالى من الاشتراك سواء كان مقدما أو تاليا فيجعل

أيضا مقدما أو تاليا والطرف الثانى الحملية الناتجة من التأليف السابق.

مثاله :

كلما كان المعدن ذهبيا كان نادرا.

كل نادر ثمين.

كلما كان المعدن ذهبيا كان ثمينا.

فقد ألفنا قياسا حمليا من تالى المتصلة ونفس الحملية أنتج من الشكل الاول «كان المعدن ثمينا». ثم جعلنا هذه النتيجة تاليا للنتيجة المتصلة مقدمها مقدم المتصلة الاولى وهو طرفها الذى لم تقع فيه الشركة.

مثال ثان :

لا أحد من الاحرار بذليل.

وكلما كانت الحكومه ظالمه فكل موجود فى البلد ذليل.

... كلما كانت الحكومه ظالمه فلا أحد من الاحرار بموجود فى البلد.

ص: ٢٨٦

١- الذى ، ظ.

٢- لا يخفى عليك : أن هذا مختص بما إذا كانت الشرطية مؤلفه من حمليتين ، أو من حملية وشرطية تكون الشرطية فى أجزاء الحملية.

فقد ألفنا قياسا حمليا من الحملية وتالى المتصله أنتج من الشكل الثانى «لا أحد من الاحرار بوجود فى البلد» جعلنا هذه النتيجة تاليا لمتصله مقدمها مقدم المتصله فى الاصل وهو طرفها الذى لم تقع فيه الشركه.

الشروط

أما شروط انتاج هذه الاصناف الاربعه فلا نذكر منها الا شروط القريب الى الطبع منها وهما الصنفان اللذان تقع الشركه فيهما فى تالى المتصله سواء كانت صغرى أو كبرى كما مثلنا لهما. وشروطهما :

أولا أن يتألف من الحملية وتالى المتصله شكل يشتمل على شروطه المذكوره فى القياس الحملى.

ثانيا أن تكون المتصله موجبہ فلو كانت سالبه فيجب أن تحول الى موجبہ لازمه لها بنقض محمولها (١) أى تحول الى منقوضه المحمول. وحينئذ يتألف القياس الحملى من الحملية فى الأصل ونقيض تالى المتصله مشتملا على شروط الشكل الذى يكون منه.

مثاله :

ليس البتہ اذا كانت الدوله جائره فبعض الناس أحرار. وكل سعيد حر.

فان المتصله السالبه الكليه تحول الى منقوضه محمولها (٢) موجبہ كليه هكذا :

كلما كانت الدوله جائره فلا شىء من الناس بأحرار (٣).

وبضمها الى الحملية ينتج من الشكل الثانى على نحو ما تقدم فى أخذ النتيجة هكذا :

كلما كانت الدوله جائره فلا شىء من الناس بسعداء (٤).

ص: ٢٨٧

١- تاليها ، ظ.

٢- تاليها ، ظ.

٣- فبدل التالى وهى موجبہ جزئيه بنقيضها وهى السالبه الكليه.

٤- بسعيد ، ظ.

لهذا النوع وهو المؤلف من الحملية والمتصله أهميه كبيره فى الاستدلال لا- سيما أن قياس الخلف ينحل الى أحد صنفيه المطبوعين. وليكن هذا على بالك فانه سيأتى كيف ينحل قياس الخلف اليه.

٥- المؤلف من الحملية و المنفصله

(١)

وهذا النوع كسابقه يجب أن يكون الاشتراك فيه فى جزء تام من الحملية غير تام من المنفصله. وقد تقدم وجهه.

غير أن الشركه فيه للحمليه قد تكون مع جميع اجزاء المنفصله وهو القريب الى الطبع وقد تكون مع بعضها وعلى التقديرين تقع الحملية اما صغرى أو كبرى فهذه أربعة أصناف.

مثاله :

١- الثلاثة عدد.

٢- العدد اما زوج أو فرد.

٣- .. الثلاثة أما زوج او فرد.

وهذا المثال من الصنف الاول المؤلف من حمليه صغرى مع كون الشركه مع جميع أجزاء المنفصله لأن المنفصله فى المثال بتقدير «دائما اما العدد زوج واما العدد فرد».

فكلمه «العدد» المشتركه بين المقدمتين موجوده فى جزئى المنفصله معا.

أما أخذ النتيجة (٢) فى المثال فقد رأيت انا اسقطنا الحد المشترك وهو كلمه «عدد» وأخذنا جزء الحملية الباقي مكانه فى النتيجة التى هى منفصله أيضا. وهو على منهاج الشكل الاول فى الحملية.

ص: ٢٨٨

١- راجع شرح الشمسيه : ص ١٦١ ، وشرح المطالع : ص ٣١٧ ، والجواهر النضيد : ص ١٤٨ ، والتحصيل : ص ١٤٥.

٢- وأما فى الشروط فهى كالحملية.

وهكذا نصنع فى أخذ نتائج هذا النوع. ونكتفى بهذا المقدار من البيان عن هذا النوع.

خاتمه

قد أطلنا فى بحث الاقتراناء الشرطيه على خلاف المعهوم فى كتب المنطق المعتاد تدريسها نظرا الى كثره فائدها والحاجه اليها فان اكثر البراهين العلميه تبنى على الاقتراناء الشرطيه. وان كنا تركنا كثيرا من الابحاث التى لا يسعها هذا المختصر واقتصرنا على أهم الاقسام التى هى اشد علوقا بالطبع.

ص: ٢٨٩

تعريفه و تأليفه

تقدم ذكر هذا القياس وتعريفه ؛ وهو من الاقيسه الكامله أى التى لا- يتوقف الانتاج فيها على مقدمه أخرى كقياس المساواه ونحوه على ما سيأتى فى التوابع.

ولما تقدم أن الاستثنائي يذكر فيه بالفعل اما عين النتيجة أو نقيضها فهنا نقول : يستحيل أن تكون النتيجة مذكوره بعينها أو بنقيضها على أنها مقدمه مستقله مسلم بصدقها لأنه حينئذ (1) يكون الانتاج مصادره على المطلوب. فمعنى أنها مذكوره بعينها أو بنقيضها انها مذكوره على أنها جزء من مقدمه.

ولما كانت هى بنفسها قضيه ومع ذلك تكون جزء قضيه فلا بد أن يفرض أن المقدمه المذكوره فيها قضيه شرطيه لأنها تتألف من قضيتين بالاصل. فيجب أن تكون على هذا احدى مقدمتى هذا القياس شرطيه ،

ص: ٢٩٠

١- هذا إذا كانت النتيجة مذكوره بعينها ، وأما إذا ذكرت النتيجة بنقيضها فلا تلزم المصادره ، وإنما اللازم باطل آخر هو صدق النقيضين ، فإن نقيض النتيجة مفروض صدقه ، لكونه مقدمه فى القياس - الذى هو قول مؤلف من قضايا متى سلمت يلزمه لذاته قول آخر - والنتيجه أيضا يجب صدقها ، كما يقتضيه تعريف القياس.

أما المقدمة الاخرى فهي الاستثنائية (١) أى المشتمله على أداه الاستثناء التى من اجلها سمي القياس استثنائيا.

والاستثنائية يستثنى فيها أحد طرفى الشرطيه أو نقيضه لينتج الطرف الآخر أو نقيضه على ما سيأتى تفصيله.

تقسيمه :

وهذه الشرطيه قد تكون متصله وقد تكون منفصله وبحسبها ينقسم هذا القياس الى الاتصالي والانفصالي.

شروطه (٢) :

ويشترط فى هذا القياس ثلاثه أمور :

١- كليه احدى المقدمتين فلا ينتج من جزئيتين.

٢- ألا تكون الشرطيه اتفقيه.

٣- ايجاب الشرطيه. ومعنى هذا الشرط فى المتصله خاصه (٣) أن السالبه تحول الى موجبه لازمه لها فتوضع مكانها.

ولكل من القسمين المتقدمين حكم فى الانتاج ونحن نذكرهما بالتفصيل :

ص: ٢٩١

١- حمليه كما سيأتى مثاله ، أو شرطيه ، وذلك إذا كانت المقدمه الشرطيه فى القياس مركبه من شرطيتين أو شرطيه وحمليه واستثنيت الشرطيه ، مثال الأول قولنا : إن كان كلما كانت الشمس طالعه فالنهار موجود ، فكلما كان الليل موجودا فالشمس غاربه ، لكنه كلما كانت الشمس طالعه فالنهار موجود ، ينتج : فكلما كان الليل موجودا فالشمس غاربه. ومثال الثانى : هو هذا المثال مع تبديل تالى الشرطيه الأولى بقولنا : فوجود النهار لازم لطلوع الشمس.

٢- راجع شرح الشمسيه : ص ١٦٣ ، وشرح المطالع : ص ٣٢٩ ، والقواعد الجليه : ص ٣٨٣ ، والجواهر النضيد : ص ١٥١ ، وأساس الإقتباس : ص ٢٨٩.

٣- وأما المنفصله فليس لها نقض محمول. كما ليس لها عكس ، لعدم الترتيب الطبيعى بين طرفيها فتأمل.

(١)

لأخذ النتيجة من الاستثنائي الاتصالي طريقتان.

١- استثناء عين المقدم لينتج عين التالي لأنه اذا تحقق الملزوم تحقق اللازم قطعاً سواء أكان اللازم أعم أم مساوياً. ولكن لو استثنى عين التالي فانه لا يجب أن ينتج عين المقدم لجواز أن يكون اللازم أعم. وثبوت الاعم يلزم منه ثبوت الاخص.

مثاله :

كلما كان الماء جارياً كان معتصماً. لكن هذا الماء جار.

... فهو معتصم.

فلو قلنا : «لكنه معتصم» فانه لا ينتج «فهو جار» لجواز أن يكون معتصماً وهو راكد كثير.

٢- استثناء نقيض التالي لينتج نقيض المقدم. لأنه اذا انتفى اللازم انتفى الملزوم قطعاً حتى لو كان اللازم أعم ولكن لو استثنى نقيض المقدم فانه لا ينتج نقيض التالي لجواز أن يكون اللازم أعم. وسلب الأخص ال يستلزم سلب الاعم لأن نقيض الأخص أعم من نقيض الاعم.

مثاله :

كلما كان الماء جارياً كان معتصماً. لكن هذا الماء ليس بمعتصم.

... فهو ليس بجار.

فلو قلنا : «لكنه ليس بجار» فانه لا يتج «ليس بمعتصم» لجواز الأ يكون جارياً وهو معتصم لأنه كثير.

ص : ٢٩٢

(١)

لأخذ النتيجة من الاستثنائي الانفصالي ثلاث طرق (٢):

١- اذا كانت الشرطيه «حقيقه» فان استثناء عين أحد الطرفين ينتج نقيض الآخر واستثناء نقيض أحدهما ينتج عين الآخر فاذا قلت :

العدد اما زوج أو فرد.

فان الاستثناء يقع على أربع صور هكذا :

أ - لكن هذا العدد زوج ينتج فهو ليس بفرد

ب - لكن هذا العدد فرد ينتج فهو ليس بزواج

ج - - لكن هذا العدد ليس بزواج ينتج فهو فرد

د - لكن هذا العدد ليس بفرد ينتج فهو زوج

وهو واضح لا عسر فيه. هذا اذا كانت المنفصله ذات جزءين. وقد تكون ذات ثلاثه أجزاء فأكثر مثل «الكلمه اما اسم أو فعل او حرف» فاذا استثنيت عين أحدها فقلت مثلا «لكنها اسم» فانه ينتج عمليات (٣) بعدد الأجزاء الباقية فتقول : «فهى ليست فعلا وليست حرفا».

واذا استثنيت نقيض أحدهما (٤) فقلت مثلا : «لكنها ليست اسما» فانه ينتج منفصله من أعيان الاجزاء الباقية فتقول : «فهذه الكلمه اما فعل أو حرف». وقد يجوز بعد هذا ان تعتبر هذه النتيجة مقدمه لقياس استثنائي

ص: ٢٩٣

-
- ١- راجع الحاشيه : ص ١٠٣ ، وشرح الشمسيه : ص ١٦٤ ، وشرح المنظومه : ص ٨٤ ، وشرح المطالع : ص ٣٣٠.
 - ٢- كان الأولى أن يقسم الانفصالي إلى ثلاثه أقسام : الأول : ما كانت المنفصله التى تألف القياس منها حقيقه. ثم يذكر أن لإنتاجه أربعة طرق ، وبعبارة أخرى : ينتج فى أربع صور. الثانى : ما كانت المنفصله التى فيها مانعه الجمع. ويذكر أنه ينتج فى صورتين. الثالث : ما كانت المنفصله التى فيها مانعه الخلو. ويذكر أنه أيضا ينتج فى صورتين.
 - ٣- أى عمليات سأل به.
 - ٤- فى نسخه : أحدها.

آخر فتستثنى (١) عين أحد أجزائها أو نقيضه لينحصر في جزء معين.

وهكذا يمكن أن تستعمل هذه الطريقة لو كانت أجزاء المنفصله أكثر من ثلاثه فتستوفى الاستثناءات حتى يبقى قسم واحد ينحصر فيه الامر. وقد تسمى هذه الطريقة طريقه الدوران والترديد أو برهان السبر والتقسيم أو برهان الاستقصاء كما سبق أن برهنا به لبيان النسبه بين النقيضين في بحث النسب في الجزء الاول. وهذه الطريقه نافعته كثيرا في المناظره والجدل.

٢- اذا كانت الشرطيه «مانعه خلو» فان استثناء نقيض أحد الطرفين ينتج عين الآخر. ولا ينتج استثناء عين أحدهما نقيض الآخر لأن المفروض أنه لا مانع من الجمع بين العينين فلا يلزم من صدق أحدهما كذب الآخر.

٣- اذا كانت الشرطيه «مانعه جمع» فان استثناء عين أحد الطرفين ينتج نقيض الآخر. ولا ينتج استثناء نقيض أحدهما عين الآخر لأن المفروض أنه يجوز أن يخلو الواقع منهما فلا يلزم من كذب أحدهما صدق الآخر. وهذا وما قبله واضح.

ص: ٢٩٤

١- كان اللازم أن يقول : فتستثنى نقيض أحد أجزائها لينحصر ... وذلك لأنه إن أمكن للقائس استثناء عين أحد الأجزاء لما احتاج إلى تأليف أقيسه متعدده.

(١)

انا فى أكثر كلامنا وكتاباتنا نستعمل الاقيسه وقد لا نشعر بها. ولكن على الغالب لا نلتزم بالصوره المنطقيه للقياس : فقد نحذف احدى المقدمات أو النتيجة اعتمادا على وضوحها أو ذكاء المخاطب أو لغفله كما انه قد نذكر النتيجة اولا قبل المقدمات او نخالف الترتيب الطبيعى للمقدمات. ولذا يصعب علينا أحيانا أن نرد كلامنا الى صوره قياس كامله.

والقياس الذى نحذف منه النتيجة أو احدى المقدمات يسمى «القياس المضمّر» وما حذف كبراه فقط يسمى «ضميرا» كما اذا قلت «هذا انسان لانه ناطق». وأصله هو.

هذا ناطق

«صغرى»

وكل ناطق انسان

«كبرى»

... فهذا انسان

«نتيجه»

فحذفت منه الكبرى وقدمت النتيجة.

وقد تقول «هذا انسان لأن كل ناطق انسان» فتحذف الصغرى مع تقديم النتيجة.

ص: ٢٩٥

وقد تقول «هذا ناطق لأن كل ناطق انسان» فتكتفى بالمقدمتين عن ذكر النتيجة لأنها معلومه. وقس على ذلك ما يمر عليك.

كسب المقدمات بالتحليل

أظنكم تتذكرون انا فى أول الكتاب ذكرنا ان العقل تمر عليه خمس أدوار لأجل ان يتوصل الى المجهول. وقلنا ان الادوار الثلاثه الاخيره منها هى «الفكر» وقد طبقنا هذه الادوار على كسب التعريف فى آخر الجزء الاول. والآن حل الوقت الذى نطبق فيه هذه الادوار على كسب المعلوم التصديقى بعدما تقدم من درس أنواع القياس. فلنذكر تلك الدوار الخمسه لنوضحها.

١- «مواجهه المشكل» ولا شك ان هذا الدور لازم لمن يفكر لكسب المقدمات لتحصيل أمر مجهول لأنه لو لم يكن عنده أمر مجهول مشكل قد التفت اليه وواجهه فوق فى حيره من الجهل به لما فكر فى الطريق الى حله. ولذا يكون هذا الدور من مقدمات الفكر لا من الفكر نفسه.

٢- «معرفة نوع المشكل». والغرض من معرفه نوعه أن يعرف من جهه الهيئه انه قضيه حمله أو شرطيه متصله أو منفصله موجه أو سالبه معدوله أو محصله موجهه او غير موجهه وهكذا. ثم يعرفه من جهه الماده أنه يناسب أى العلوم والمعارف او اى القواعد والنظريات. ولا شك ان هذه المعرفه لازمه قبل الاشتغال بالتفكير وتحصيل للقدمات والا لوقف فى مكانه وارتطم ببحر من المعلومات لا تزيده الاجهلا فيتلبد ذهنه ولا يستطيع الانتقال الى

معلوماته فضلا عن أن ينظمها ويحل بها المشكل. فلذا كان هذا الدور لا بد منه للتفكير وهو من مقدماته لا منه نفسه.

٣- «حركة العقل من المشكل الى المعلومات». وهذا أول ادوار الفكر وحركاته فان الانسان عندما يفرغ من مواجهه المشكل ومعرفه نوعه يفرع فكره الى طريق حله فيرجع الى المعلومات التي اختزنها عنده ليفتش عنها ليقتنص منها ما يساعده على الحل. فهذا الفرع والرجوع الى المعلومات هو حركة للعقل وانتقال من المجهول الى المعلوم وهو مبدأ التفكير فلذا كان أول أدوار الفكر.

٤- «حركة العقل بين المعلومات». وهذا هو الدور الثاني للفكر وهو أهم الادوار والحركات وأشقها وبه يمتاز المفكرون وعنده تزل الاقدام ويتورط المغرور فمن استطاع ان يحسن الفحص عن المعلومات ويرجع الى البديهيات فيجد ضالته التي توصله حقا الى حل المشكل فهذا الذى أوتى حظا عظيما من العلم. وليس هناك قواعد مضبوطة لفحص المعلومات وتحصيل المقدمات الموصلة الى المطلوب من حل المشكل وكشف المجهول.

ولكن لنا طريقه عامه يمكن الركون اليها لكسب المقدمات نسميها «التحليل» (١) ولأجلها عقدنا هذا الفصل فنقول :

إذا واجهنا المشكل فلا بد أنه قضيه من القضايا ولتكن حمليه فاذا أردنا حله من طريق الاقترانى الحملى نتبع ما يلي :

ص: ٢٩٧

١- لا يخفى عليك : أن هذه التسميه إنما يحسن إذا أردنا حل المشكل من طريق الاقترانى الحملى أو الشرطى. وأما إذا أردنا حله من طريق القياس الاستثنائى فلا ، وذلك لأنه لا تحليل فيها.

أولاً - نحلل المطلوب وهو حمليه بالفرض الى موضوع ومحمول ولا بد أن الموضوع يكون الحد الاصغر فى القياس والمحمول الحد الاكبر فيه فنضع الاصغر والاكبر كلا منهما على حده.

ثانياً - ثم نطلب كل ما يمكن حمليه على الاصغر والاكبر وكل ما يمكن حمل الاصغر والاكبر عليه سواء كان جنسا أو نوعا أو فصلا أو خاصه أو عرضاً عاماً. ونطلب ايضا كل ما يمكن سلبه عن كل واحد منهما وكل ما يمكن سلب كل واحد منهما عنه. فتحصل عندنا عدة قضايا حمليه ايجابية وسلبية.

ثالثاً - ثم ننظر فيما حصلنا عليه من المعلومات. فنلائم بين القضايا التى فيها الحد الاصغر يكون موضوعا أو محمولا من جهه وبين القضايا التى فيها الحد الاكبر يكون موضوعا أو محمولا من جهه أخرى فاذا استطعنا أن نلائم بين قضيتين من الطرفين على وجه يتألف منهما شكل من الاشكال متوفره فيه الشروط فقد نجحنا واستطعنا أن نتوصل الى المطلوب والا فعلينا أن نلتمس طريقا آخر. (١)

وهذه الطريقه (٢) عينا تتبع اذا كان المطلوب قضيه شرطيه فنؤلف معلوماتنا من قضايا شرطيه اذا لم نختر ارجاع الشرطيه الى حمليه لازمه لها.

وإذا أردنا حل المطلوب من طريق القياس الاستثنائى تتبع مايلى :

ص: ٢٩٨

- ١- هو حله من طريق القياس الاستثنائى ، على ما سيأتى.
- ٢- يبدو منه أن المطلوب إذا كان قضيه شرطيه ينحصر حله فى الاقترانى الحملى ، وقد يكون ذلك لزعمة أن القياس الاستثنائى لا ينتج إلا حمليه. وليس كذلك كما مر منا فى تعاليقنا على القياس الاستثنائى. فلا بد من تبديل هذه الفقره هنا بقولنا : وعلى هذا فقس إذا كان المطلوب قضيه شرطيه ، فإنه يجرى فيه الطريقتان : الاقترانى والاستثنائى بعين ما ذكر.

أولاً : نفحص عن كل ملزومات المطلوب وعن كل لوازمه ثم عن كل ملزومات نقيضه وعن كل لوازمه.

ثانياً : ثم نفحص عن كل ما يعاند نقيضه (١) صدقا وكذبا أو صدقا فقط أو كذبا فقط.

ثالثاً : ثم نؤلف من الفحص الأول قضايا متصله اذا وجدنا ما يؤلفها ونستثنى عين المقدم ونقيض التالي من كل من القضايا المؤلفه فايهما يصح يتألف به قياس استثنائي اتصالي ننقل منه الى المطلوب.

أو نؤلف من الفحص الثاني قضايا منفصله حقيقه أو من أختيها اذا وجدنا أيضا ما يؤلفها ونستثنى عين الجزء الآخر المعاند للمطلوب أو نقيضه (٢) ونستثنى نقيض الجزء الآخر في جميع القضايا المؤلفه فايها يصح يتألف به قياس استثنائي انفصالي ننقل منه الى المطلوب

٥- «حركه العقل من المعلومات الى المجهول» وهذه الحركه آخر مرحله من الفكر عندما يتم لم تأليف قياس منتج فانه لا بد أن ينتقل منه الى النتيجة التي تكون هي المطلوب وهي حل المشكل.

ص : ٢٩٩

١- يعاند المطلوب أو نقيضه ظ.

٢- عطف على المطلوب. ولا يخفى : أنه إنما لا يستثنى عين المطلوب أو نقيضه لأن النتيجة على ذلك تكون نقيض الجزء الآخر أو عينه ، وشئ منهما ليس بمطلوب. ولا- يخفى عليك أيضا : أن الأمر كذلك أيضا في الشق السابق ، وهو القياس الاستثنائي الاتصالي ، فإنه يستثنى عين المقدم إذا لم يكن هو المطلوب أو نقيضه ، وكذا يستثنى نقيض التالي إذا لم يكن هو المطلوب أو نقيضه.

لا- بد للاستدلال على المطلوب من الانتهاء فى التحليل الى مقدمات بديهيه لا يحتاج العلم بها الى كسب ونظر والا لتسلسل التحليل الى غير النهايه فيستحيل تحصيل المطلوب. والانتهاء الى البديهيات على نحوين : تاره ينتهى التحليل من أول الامر الى كسب مقدمتين بديهيتين فيقف ونحصل المطلوب منهما فيتألف منهما قياس يسمى «بالقياس البسيط» لانه قد حصل المطلوب به وحده. وهذا مفروض جميع الاقيسه التى تكلمنا عن أنواعها واقسامها.

وأخرى ينتهى التحليل من أول الامر الى مقدمتين احدهما كسبيه أو كلاهما كسبيتان فلا يقف الكسب عندهما حينئذ بل تكون المقدمه الكسبيه مطلوباً آخرلاً- بد لنا من كسب المقدمات ثانياً لتحصيله فنلتجىء الى تأليف قياس آخر تكون نتيجته نفس الكسبيه أى ان نتيجته هذا القياس الثانى تكون مقدمه للقياس الاول. ولو كانت المقدمتان معا كسبيتين فلا بد حينئذ من تأليف قياسين لتحصيل المقدمتين.

ثم ان هذه المقدمات المؤلفه ثانياً لتحصيل مقدمه القياس الاول

أو مقدمته ان كانت كلها بديهيه وقف عليها الكسب وان كانت بعضها أو كلها كسيه احتاجت الى تأليف اقيسه بعددها ... وهكذا حتى نقف في مطافنا على مقدمات بديهيه لا- تحتاج الى كسب ونظر. ومثل هذه التأليفات المترتبه التي تكون نتيجه احدها مقدمه في الآخر لينتهي بها الى مطلوب واحد هو المطلوب الأصلي تسمى «القياس المركب» لأنه يتركب من قياسين أو أكثر.

فالقياس المركب اذن هو (١): «ما تألف من قياسين فأكثر لتحصيل مطلوب واحد».

وفي كثير من الأحوال نستعمل القياسات المركبه فلذلك قد نجد في بعض البراهين مقدمات كثيره فوق اثنتين مسوفه لمطلوب واحد فيظنها من لا- خبره له انها قياس واحد وهي في الحقيقه ترد الى قياسات متعدده متناسقه على النحو الذي قدمناه وانما حذفت منه (٢) النتائج المتوسطه أو بعض المقدمات على طريقه «القياس المضمّر» الذي تقدم شرحه. وارجاعها الى أصلها قد يحتاج الى فطنه ودربه (٣).

اقسام القياس المركب

(٤)

وعلى ما تقدم ينقسم القياس المركب الى موصول ومفصول (٥):

ص: ٣٠١

١- راجع شرح الشمسيه : ص ١٦٤ ، وشرح المطالع : ص ٣٣١ ، والتحصيل : ص ١٥٩ .

٢- منها ، ظ .

٣- درب به دربا ودربه : اعتاده وأولع به . وعلى الشئ : مرن وحذف .

٤- راجع شرح الشمسيه : ص ١٦٤ ، وشرح المطالع : ص ٣٣١ ، والقواعد الجليه : ص ٣٨٦ ، وأساس الاقتباس : ص ٢٩٥ ،

والتحصيل : ص ١٥٩ .

٥- ويسميان أيضا «موصول النتائج» و «مفصول النتائج» فالموصول والمفصول وصفان للقياس باعتبار متعلقه وهي النتائج .

١- «الموصول» وهو الذى لا تطوى فيه النتائج (١) بل تذكر مره نتيجه لقياس ومره مقدمه لقياس آخر كقولك :

أ - كل شاعر حساس

ب - وكل حساس يتألم

... كل شاعر يتألم.

ثم تأخذ هذه النتيجه فتجعلها مقدمه لقياس آخر لينتج المطلوب الأصيل الذى سقت لأجله القياس المتقدم فنقول من رأس :

أ - كل شاعر يتألم

ب - وكل من يتألم قوى العاطفه

... كل شاعر قوى العاطفه.

٢- «المفصول» وهو الذى فصلت عنه النتائج وطويت فلم تذكر كما تقول فى المثال المتقدم :

أ - كل شاعر حساس.

ب - وكل حساس يتألم.

ج - وكل من يتألم قوى العاطفه.

... كل شاعر قوى العاطفه.

وهذه عين النتيجه السابقه فى الموصول. والمفصول أكثر استعمالا فى العلوم عتمادا على وضوح النتائج المتوسطه فيحذفونها.

والقياسات المركبه قد يسمى بعضها بأسماء خاصه لخصوصيه فيها ولا بأس بالبحث عن بعضها تنويرا للاذهان. منها :

ص: ٣٠٢

١- أى : النتائج المتوسطه ، كما سيصرح بذلك بعد أسطر.

قد سبق منا ذكر لقياس الخلف مرتين : مره فى أول تنبيهات الشكل الثالث وسمينه «طريقه الخلف» وشرحناه هناك بعض الشرح. وقد كنا استخدمناه للبرهان على بعض ضروب الشككين الثانى والثالث. ومره أخرى نبهنا عليه فى آخر القسم الرابع من الاقترانى الشرطى وهو المؤلف من متصله وحمليه اذ قلنا إن قياس الخلف ينحل الى قياس شرطى من هذا القسم. ومن الخير للطالب الآن أن يرجع الى هذين البحثين قبل الدخول فى التفصيلات الآتية.

والذى ينبغى أن يعلم أن الباحث قد يعجز عن الاستدلال على مطلوبه بطريقه مباشره فيحتال الى اتخاذ طريقه غير مباشره فيلتمس الدليل على بطلان نقيض مطلوبه ليثبت صدق مطلوبه لأن النقيضين لا يكذبان معا. وابطال النقيض لاثبات المطلوب هو المسمى «بقياس الخلف» ولذا أشرنا فيما سبق فى تنبيهات الشكل الثالث الى أن طريقه الخلف من نوع الاستدلال غير المباشر. ومن هنا يحصل لنا تعريف قياس الخلف بانه : «قياس مركب يثبت المطلوب بابطال نقيضه».

أما انه قياس مركب فلأنه يتألف من قياسين : اقترانى شرطى مؤلف من متصله وحمليه واستثنائى.

كيفية :

إذا أردنا اثبات المطلوب بابطال نقيضه فعلينا أن نستعمل الطريقه التى سنشرحها ولنرجع قبل كل شىء الى الموارد التى استعملنا لها قياس

ص : ٣٠٣

١- راجع الحاشيه : ص ١٠٤ ، وشرح الشمسيه : ص ١٦٥ ، وشرح المطالع : ص ٣٣١ ، واللمعات «منطق نوين» : ص ٣١ ، والجوهر النضيد : ص ١٦٠ ، وأساس الاقتباس : ص ٣١٩ ، وشرح الإشارات : ص ٢٨٣ ، والتحصيل : ص ١٥١.

الخلف فيما سبق ولنختر منها للمثال «الضرب الرابع من الشكل الثاني» فنقول :

المفروض صدق

- ١- س ب م (١)

و- ٢- كل ح م (٢)

المدعى صدق النتيجة :

س ب ح (٣)

و «خلاصه البرهان» بالخلف أن نقول : لو لم يصدق المطلوب لصدق نقيضه ولكن نقيضه ليس بصادق لأن صدقه يستلزم الخلف فيجب ان يكون المطلوب صادقا. وهذا كما ترى قياس استثنائي يستدل عى كبراه بلزوم الخلف. وليبان لزوم الخلف عند صدق النقيض يستدل بقياس اقترانى شرطى (٤) مؤلف من متصله مقدمها المطلوب منفيا وتاليها نقيض المطلوب ومن حمليه مفروضه الصدق.

و «تفصيل البرهان» بالخلف نتبع ما يأتى من المراحل مع التمثيل بالمثال الذى اخترناه.

١- نأخذ نقيض المطلوب «كل ب ح» ونضمه الى مقدمه مفروضه الصدق ولتكن الكبرى وهى «كل ح م» فيتألف منهما قياس من الشكل الاول.

كل ب ح ، كل ح م

ينتج كل ب م

٢- ثم نقيس هذه النتيجة الحاصله الى المقدمه الاخرى المفروضه

ص: ٣٠٤

١- مثل : بعض الحيوان ليس بإنسان.

٢- مثل : كل ضاحك إنسان.

٣- بعض الحيوان ليس بضاحك.

٤- لا يحتاج فى بيان لزوم الخلف إلى القياس الاقترانى الشرطى الذى أشار إليه ، بل المتصله التى ذكرها هى نفس المتصله التى جعلها صغرى القياس الاستثنائى فلو جعلنا الاستثنائى فى قياس الخلف ما ذكره آنفا فلا بد أن يستدل للزوم الخلف باقترانى حملى صغراه نقيض المطلوب وكبراه حمليه مفروض الصدق ، ينتج ما يناقض حمليه أخرى مفروض الصدق. هذا خلف.

الصدق وهى «س ب م» فيجاد انهما نقيضان : فأما ان تكذب «س ب م» والمفروض صدقها هذا خلف أى خلاف ما فرض من صدقها واما أن تكذب هذه النتيجة الحاصله وهى «كل ب م». وهذا هو المتعين.

٣- ثم نقول حينئذ : لا بد أن يكون كذب هذه النتيجة المتقدمه ناشئا من كذب احدى المقدمتين لأن تأليف القياس لا خلل فيه حسب الفرض ولا يجوز كذب المقدمه المفروضه الصدق فلا بد ان يتعين كذب المقدمه الثانيه التى هى «نقيض المطلوب» كل ب ح فيثبت المطلوب «س ب ح».

٤- وبالاخير يوضع الاستدلال هكذا :

أ - من قياس اقترانى شرطى.

(١) الصغرى التى هى قولنا «لو لم يصدق س ب ح فكل ب ح»

«٢»

الكبرى

المفروض صدقها هو قولنا

«كل ح م»

فينتج حسبما ذكرناه فى أخذ نتيجة النوع الرابع من الشرطى :

«لو لم يصدق س ب ح فكل ب م» ..

ب من قياس استثنائى.

«١» الصغرى «١» نتيجة الشرطى السابق وهى :

لو لم يصدق س ب ح فكل ب م.

«٢» الكبرى قولنا : و «لكن كل ب م كاذبه»

لانه نقيضها وهو «س ب م» صادق حسب الفرض

فينتج : «يجب أن يكون (س)

ب ح) صادقا»

١- كان الأولى أن يقول : ومن قياس استثنائي مؤلف من : ١- متصله هي نتیجه ... و ٢- استثنائه هو قولنا : ... وذلك لأن مقدمات القياس الاستثنائي لا- تسمى بالصغرى والكبرى ، فإن الصغرى هي ما فيه الأصغر والكبرى ما فيه الأكبر ، وليس فى القياس الاستثنائي أصغر ولا أكبر ..

(١)

من القياسات المشكله التي يمكن ارجاعها الى القياس المركب «قياس المساواه» وانما سمي قياس المساواه لأن الأصل فيه المثال المعروف «أ مساو لب وب مساو لـج ينتج أ مساو لـج» والافهوقد يشتمل على المماثله والمشابهه ونحوهما كقولهم : الانسان من نطفه والنطفه من العناصر فالانسان من العناصر وكقولهم : الجسم جزء من الحيوان والحيوان جزء من الانسان فالجسم جزء من الانسان.

وصدق قياس المساواه يتوقف على صدق مقدمه خارجيه محذوفه وهى نحو مساوى المساوى مساو وجزء الجزء جزء والمماثل للمماثل مماثل ... وهكذا. ولذا لا ينتج لو كذبت المقدمه الخارجيه نحو : «الاثنان نصف الاربعه والاربعه نصف الثمانيه» فانه لا ينتج : الاثنان نصف الثمانيه لأن نصف النصف ليس نصفًا.

تحليل هذا القياس

وهذا القياس كما ترى على هيئه مخالفه للقياس المألوف المنتج اذلا شركه فيه فى تمام الوسط لأن موضوع المقدمه الثانيه وهو «ب» جزء من محمول الأولى وهو «مساو لب» فلا بد من تحليله وارجاعه الى قياس منتظم يضم تلك المقدمه الخارجيه بالمحذوفه الى مقدمتيه ليصير على هيئه القياس. وفى بادىء النظر لا ينحل المشكل بمجرد ضم المقدمه الخارجيه فلا يظهر كيف يتألف قياس تشترك فيه المقدمات فى تمام الوسط وانه من أى انواع اقياس ولذا عد عسر الانحلال الى الحدود المترتبه فى القياس المنتج لهذه النتيجة وعده بعضهم من القياسات المفرده وبعضهم عده من المركبه.

ص: ٣٠٦

١- راجع تعليقه الأستاذ حسن زاده : ص ٢٨٦ ، وشرح المطالع : ٢٤٢ ، والإشارات وشرحه : ٢٧٩.

والأصح أن نعهده من المركبات فنقول انه مركب من قياسين.

«القياس الأول» - : صغراه المقدمه الأولى «أ مساو لب»

وكبراه «مساو لب مساو لمساوى ج»

«وهذه الكبرى صادقه مأخوذه من المقدمه الثانيه من قياس المساواه أى «ب مساو لج» لأنه بحسبها يكون «مايساوى ج» عباره ثانيه عن «ب» فلو قلت : كل ما يساوى ب يساوى ب تكون قضيه صادقه بديهيه ويصح أن تبدل عباره «ما يساوى ج» بحرف «ب» فنقول مكانها «مساو لب مساو لمساوى ج». وعليه يكون هذا القياس الأول من الشكل الأول الحملى والأوسط فيه : مساو لب».

فينتج

أ) مساو لمساوى

ج)

«القياس الثانى» - : صغراه التتيجه السابقه من الأول «أ مساو لمساوى ج».

وكبراه المقدمه الخارجيه المذكوره وهى «المساوى لمساوى ج مساو لج» فينتظم قياسا (1) من الشكل الأول الحملى أيضا والأوسط فيه «مساو لمساوى ج».

فينتج

أ مساو لج

«وهو المطلوب»

ص: ٣٠٧

١- قياس ، ظ.

عرفنا الاستقراء فيما سبق بأنه هو «أن يدرس الذهن عده جزئيات فيستنبط منها حكما عاما» كما لو درسنا عده أنواع من الحيوان فوجدنا كل نوع منها يحرك فكاه الأسفل عند المضغ فنستنبط منها قاعده عامه وهى : ان كل حيوان يحرك فكاه الأسفل عند المضغ.

والاستقراء هو الأساس لجميع أحكامنا الكليه وقواعدنا العامه (٢) لأن .

ص: ٣٠٩

١- راجع الحاشيه : ص ١٠٥ ، وشرح الشمسيه : ص ١٦٥ ، وشرح المنظومه : ص ٨٥ .
 ٢- هذا التزام بما لا يلزم ، بل بما يمتنع ، فإنه يلزم عليه الشبهه المستعصيه الآتية ، وأيضا يلزم هدم ما مر منه غير مره : من أنه لا يمكن أن يطلب كل علم بدليل وإلا لما انتهينا إلى العلم بقضيه أبدا وهل الاستقراء إلا من أنواع الحججه؟ أى الدليل. ولا تدفع إلا بالالتزام بالبديهيات العقليه المتقدمه على الاستقراء ، كما اعترف به نفسه فى القسم الثالث ويلزمه فى القسم الثانى والرابع ، لأن كلا منهما مبنى على حكم عقلى : الأول على استحاله تخلف المعلول عن العله ، كما قد اعترف به بقوله : ولا شبهه عند العقل أن العله لا يتخلف عن معلولها أبدا. والثانى على كون حكم الأمثال واحدا ، كما صرح به بقوله : لأن الجزئيات متماثله متشابهه فى التكوين ، فوصف واحد منها يكون وصفا للجميع. ومن هنا يظهر : أن التزامه بإفاده الاستقراء الناقص لليقين فى غير القسم الأول غير متين ، فإن الثالث ليس باستقراء ، والثانى والرابع إنما يفيدان اليقين باستنادهما إلى الكبرى الكليه العقليه المذكوره ، فهما أيضا يفيدان اليقين ، لرجوعهما إلى القياس ، فالاستقراء بما هو استقراء منحصر فى الأول. وقد صرح بأن الناقص منه لا يفيد اليقين. القياس المقسم من نوع المؤلف من المنفصله والحمليه ، ولكن له حمليات بعدد أجزاء المنفصله ، ولا تحول فيه المنفصله إلى متصله بل تبقى على حالها ، ويشبه أن ينحل إلى عده قياسات حمليه بعدد أجزاء المنفصله.

تحصيل القاعده العامه والحكم الكلى لا يكون الا بعد فحص الجزئيات واستقراءها فاذا وجدناها متحده فى الحكم نلخص منها القاعده أو الحكم الكلى. فحقيقه الاستقراء هو الاستدلال بالخاص على العام وعكسه القياس وهو الاستدلال بالعام لعى الخاص لأن القياس لا بد أن يشتمل على مقدمه كليه الغرض منها تطبيق حكمها العام على موضوع النتيجة.

أقسامه

والاستقراء على قسمين تام وناقض لأنه اما ان يتصفح فيها حال الجزئيات بأساها أو بعضها.

والأول «التام» وهو يفيد اليقين. وقيل بأنه يرجع الى القياس المقسم (1) المستعمل فى البراهين كقولنا : كل شكل اما كروى واما مضع وكل كروى متناه وكل مضع متناه فينتج «كل شكل متناه».

والثانى «الناقص» وهو الا- يفحص المستقرى الا بعض الجزئيات كمثال الحيوان من انه يحرك فكه الاسفل عند المضغ بحكم الاستقراء لأكثر أنواعه. وقالوا انه لا يفيد الا الظن لجواز أن يكون أحد جزئياته ليس له هذا الحكم كما قيل ان التماسح يحرك فكه الأعلى عند المضغ.

ص: ٣١٠

١- (*) القياس المقسم من نوع المؤلف من المنفصله والحمليه ولكن له عمليات بعدد اجزاء المنفصله ، ولا تحول فيه المنفصله الى متصله بل تبقى على حالها ، ويشبه ان ينحل الى عدده قياسات حمليه بعدد اجزاء المنفصله.

ان القياس الذى هو العمده فى الأدله على المطالب الفلسفيه وهو المفيد لليقين لما كان يعتمد على مقدمه كليه على كل حال فان الاساس فيه لا محاله هو الاستقراء لما قدمنا أن كل قاعده كليه لا تحصل لنا الا بطريق فحص جزئياتها.

ولا شك ان أكثر القواعد العامه غير متناهيه الافراد فلا يمكن تحصيل الاستقراء التام فيها.

فيلزم على ذلك أن تكون أكثر قواعدنا التى نعتد عليها لتحصيل الاقيسه ظننه فيلزم أن تكون اكثر اقيستنا ظنيه وأكثر ألتنا غير برهانيه فى جميع العلوم والفنون. وهذا ما لا يتوهمه أحد.

فهل يمكن أن ندعى ان الاستقراء الناقص يفيد العلم اليقيني فنخالف جميع المنطقيين الاقدمين. ربما تكون هذه الدعوى قريبه الى القبول اذ تجد انا نتيقن بأمر عامه ولم يحصل لنا استقراء جميع أفرادها كحكمنا قطعاً بأن الكل أعظم من الجزء مع استحاله استقراء جميع ما هو كل وما هو جزء وكحكمنا بأن الاثنين نصف الاربعه مع استحاله استقراء كل اثنين وكل أربعة وكحكمنا بأن كل نار محرقة وان كل انسان يموت مع استحاله استقراء جميع أفراد النار والانسان ... وهكذا ما لا يحصى من القواعد البديهييه فضلاً عن النظرية.

حلّ الشبهه

فنقول فى حل الشبهه ان الاستقراء على أنحاء :

١- أن يبنى على صرف المشاهده فقط فاذا شاهد بعض الجزئيات أو اكثرها أن لها وصفا واحدا الستنبط ان هذا الوصف يثبت لجميع الجزئيات

ص: ٣١١

كمثال استقراء بعض الحيوانات انها تحرك فكها الاسفل عند المضغ. ولكن هذا الاستنباط قابل للنقض فلا يكون الحكم فيه قطعيا وعلى هذا النحو اقتصر (1) نظر المنطقيين القدماء فى بحثهم.

٢- أن يبنى ذلك على التعليل أيضا. بأن يبحث المشاهد لبعض الجزئيات عن العله فى ثبوت الوصف فيعرف ان الوصف انما ثبت لتلك الجزئيات المشاهده لعله أو خاصيه موجوده فى نوعها ولا شبهه عند العقل ان العله لا يتخلف عنها معلولها أبدا. فيجزم المشاهد المستقرى حيثذ جزما قاطعا بثبوت الوصف لجميع جزئيات ذلك النوع وان لم يشاهدها. كما اذا شاهد الباحث أن بعض العقاقير يؤثر الاسهال فبحث عن عله هذا التأثير وحلل ذلك الشىء الى عناصره فعرف تأثيرها فى الجسم الاسهال فى الاحوال الاعتياديه فانه يحكم بالقطع أن هذا الشىء يحدث هذا الاثر دائما.

وجميع الاكتشافات العلميه وكثير من أحكامنا على الأمور التى نشاهدها من هذا النوع وليست هذه الاحكام قابله للنقض فلذلك تكون قطعيه كحكمنا بأن الماء ينحدر منالمكان العالى فاننا لا نشك فيه مع انا لم نشاهد من جزئياته الا أقل القليل وما ذلك الا لأننا عرفنا السر فى هذا الانحدار. نعم اذا انكشف للباحث خطأ ما حسبه انه عله وان للوصف عله وان للوصف عله أخرى فلا بد أن يتغير حكمه وعلمه.

٣- أن يبنى على بديهه العقل كحكمنا بأن الكل أعظم من الجزء فان تصور الكل وتصور الجزء وتصور معنى أعظم هو كاف لهذا الحكم. وليس هذا فى الحقيقه استقراء لأنه لا يتوقف على المشاهده فان تصور

ص: ٣١٢

١- وهو الحق فإن غيره ليس من الاستقراء ، كما صرح بذلك فى أوسطها ، وصرح أيضا فى آخر بحث التمثل بذلك فى حق أولها ، والأخير مثله فى اعتماده على كبرى كلييه ، فهما بأجمعها قياس والأوسط بديهي لم يستفد من دليل قياسا أو استقراء أو تمثيلا.

الموضوع والمحمول كاف للحكم وان لم تشاهد جزئيا واحدا منها.

٤- أن يبني على المماثلة الكامله بين الجزئيات كما اذا اخترنا بعض جزئيات نوع من الثمر فعلمنا بأنه لذيذ الطعم مثلا فانا نحكم حكما قطعيا بأن كل جزئيات هذا النوع لها هذا الوصف وكما اذا برهنا مثلا على أن مثلثا معيننا تساوى زواياه قائمتين فانا نجزم جزما قاطعا بأن كل مثلث هكذا فيكفى فيه فحص جزئى واحد وما ذلك الا لأن الجزئيات متماثله متشابهه فى التكوين فوصف واحد منها يكون وصفا للجميع بغير فرق.

وبعد هذا البيان لهذه الاقسام الاربعه يتضح ان ليس كل استقراء ناقص لا يفيد اليقين الا اذا كان مبنيا على المشاهده المجرده ويسمى القسم الثانى وهو الاستقراء المبنى على التعليل فى المنطق الحديث «بطريق الاستنباط» أو طريق البحث العلمى وله أبحاث لا يسعها هذا الكتاب.

ص: ٣١٣

هذا ثالث انواع الحجج وبه تنتهى مباحث «الباب الخامس». والتمثيل على ما عرفناه سابقا هو «أن ينتقل الذهن من حكم أحد الشيين الى الحكم على الآخر لجهه مشتركه بينهما». وبعباره أخرى هو: «اثبات الحكم فى جزئى لثبوتة فى جزئى آخر مشابه له».

و «التمثيل» هو المسمى فى عرف الفقهاء «بالقياس» الذى يجعله أهل السنه من أدله الاحكام الشرعيه. والإماميه ينفون حجيتة ويعتبرون العمل به محقاللدين وتضييعا للشريعه.

مثاله : اذا ثبت عندنا ان النيذ يشابه الخمر فى تأثير السكر على شاربه وقد ثبت عندنا أن حكم الخمر هو الحرمة فلنا أن نستنبط ان النيذ أيضا حرام او على الاقل محتمل الحرمة للاشتراك بينهما فى جهه الاسكار.

ص: ٣١٤

١- راجع الحاشيه : ص ١٠٦ ، وشرح الشمسيه : ص ١٦٦ ، وشرح المنظومه : ص ٨٦ ، والجوهر النضيد : ص ١٦٢.

اركانه :

وللتمثيل أربعة أركان :

١- «الأصل» وهو الجزئى الأول المعلوم ثبوت الحكم له كالخمر فى المثال.

٢- «الفرع» وهو الجزئى الثانى المطلوب اثبات الحكم له كالنبيذ فى المثال.

٣- «الجامع» وهو وجه الشبه بين الأصل والفرع. كالاسكار فى المثال.

٤- «الحكم» المعلوم ثبوته فى الأصل والمراد اثباته للفرع كالحرمه فى المثال.

فاذا توفرت هذه الارقان انعقد التمثيل فلو كان الأصل غير معلوم الحكم أو فاقد للجامع المشترك لا يحصل التمثيل. وهذا واضح.

قيمه العلميه

ان التمثيل على بساطته من الادله التى لا تفيد الا الاحتمال. لأنه لا يلزم من تشابه شيئين فى أمر بل فى عدده أمور ان يتشابهما من جميع الوجوه فاذا رأيت شخصا مشابها لشخص آخر فى طولهُ او فى ملامحه أو فى بعض عاداته وكان أحدهما مجرماً قطعاً فإنه ليس لك ان تحكم على الآخر بأنه مجرم أيضاً لمجرد المشابهة بينهما فى بعض الصفات أو الأفعال.

نعم اذا قويت وجوه الشبه بين الأصل والفرع وكثرت يقوى عندك الاحتمال حتى يقرب من اليقين ويكون ظناً.

والقيافه من هذا الباب فانا قد نحكم على شخص انه صاحب أخلاق فاضله أو شرير بمجرد أن نراه لأننا كنا قد عرفنا شخصا قبله يشبهه كثيراً فى ملامحه أو عاداته وكان ذا خلق فاضل أو شريراً .. ولكن كل ذلك لا يغنى عن الحق شيئاً.

ص: ٣١٥

غير انه يمكن أن نعلم ان «الجامع» أى جهه المشابهه عله تامه لثبوت الحكم فى الأصل وحينئذ نستنبط على نحو اليقين ان الحكم ثابت فى الفرع لوجود علته التامه فيه لأنه يستحيل تخلف المعلول عن علته التامه. ولكن الشأن كله انما هو فى اثبات ان الجامع عله تامه للحكم. لأنه يحتاج الى بحث وفحص ليس من السهل الحصول عليه حتى فى الأمور الطبيعیه. والتمثيل من هذه الجهه يلحق بقسم الاستقراء المبني على التعليل الذى أشرنا اليه سابقا بل هو نفسه (١).

اما اثبات ان الجامع هو العله التامه لثبوت الحكم فى المسائل الشرعيه فليس لنا طريق اليه الا من ناحيه الشارع نفسه ولذا لو كانت العله منصوصا عليها من الشارع فانه ال خلاف بين الفقهاء جميعا فى الاستدلال بذلك على ثبوت الحكم فى الفرع كقوله لعيه السلام. «ماء البئر واسع لا يفسده شىء ... لأن له ماده» (٢) فانه يستنبط منه ان كل ماء له ماده كماء الحمام وماء حنفيه الاساله فهو واسع لا يفسده شىء.

وفى الحقيقه ان التمثيل المعلوم فيه ان الجامع عله تامه يكون من باب القياس البرهانى المفيد لليقين اذا يكون فيه الجامع حدا أوسط والفرع حدا أصغر والحكم حدا أكبر فنقول فى مثال الماء :

١- ماء الحمام له ماده.

٢- وكل ماء له ماده واسع لا يفسده شىء «بمقتضى التعليل فى الحديث».

ينتج ماء الحمام واسع لا يفسده شىء.

وبهذا يخرج عن اسم التمثيل واسم القياس باصطلاح الفقهاء الذى كان محل الخلاف عندهم.

ص: ٣١٦

١- وهو يصرح بعد أسطر أنه فى الحقيقه قياس ، فيعلم من ذلك : أن الاستقراء المبني على التعليل أيضا فى الحقيقه قياس ، كما ذهبنا إليه هناك.

٢- الوسائل ١ : ١٢٦ ، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٦.

١- استدل بعضهم على نفى الوجود الذهني بأنه لو كانت الماهيات موجوده فى الذهن لكان الذهن حارا باردا بتصور الحراره والبروده ومستقيما ومستديرا وهكذا واللازم باطل فالملزوم مثله. والمطلوب أن تنظم هذا الكلام قياسا منطقيا مع بيان نوعه.

٢- استدل بعضهم على أن اللع تعالى عالم بأن فاقد الشيء لا يعطيه وهو سبحانه قد خلق فينا العلم فهو عالم فبين نوع هذا الاستدلال ونظمه.

٣- المروى ان العلماء ورثه الانبياء ولكنهم لما لم يرثوا منهم المال والعقار فقد ورثوا العلم والاخلاق (١) فهل هذا استدلال منطقي؟ وبين نوعه.

٤- استدل بعضهم على ثبوت الوجود الذهني فقال: «لا شك فى أنا نحكم حكما ايجائيا على بعض الاشياء المستحيله كحكمننا بأن اجتماع النقيضين يغير اجتماع الضدين. والموجه تستدعى وجود موضوعها ولما لم يكن هذا الوجود فى الخارج فهو فى الذهن» فكيف تنظم هذا الدليل على القواعد المنطقيه مع بيان نوعه وانه بسيط او مركب. مع العلم ان (٢) قوله: «ولما لم يكن هذا الوجود .. الخ» عباره عن قياس استثنائى.

٥- واستدلوا على لزوم وجود موضوع القضية الموجهه بأن ثبوت شىء لشىء يستدعى ثبوت المثبت له فكيف تنظم هذا الكلام قياسا منطقيا.

ص: ٣١٧

١- الكافي ١ : ٣٢ ، باب صفة العلم وفضله وفضل العلماء ح ٢ . باختلاف فى اللفظ.

٢- بأن ، ظ.

٦- ضع القضايا الآتية فى صورته قياس مع بيان نوعه وشكله «صاحب الحجة البرهانية لا- يغلب» لأنه «كان على حق» و «كل صاحب حق لا يغلب». وإذا كانت القضية الأولى شرطية لعى هذه الصورة: «إذا كانت الحجة برهانية فصاحبها لا يغلب» فكيف تؤلف المقدمات لتجعل هذه الشرطية نتيجة لها ومن أى نوع يكون القياس حينئذ.

٧- ضع القضايا الآتية فى صورته قياس مع بيان نوعه: «انما يحشى الله من عباده العلماء» ولكن «لما لم يخش خالد الله سبحانه فهو ليس من العلماء».

٨- ما الشكل الذى ينتج جميع المحصورات الأربع.

٩- افحص عن السر فى الشكل الثالث الذى يجعله لا ينتج الجزئية.

١٠- فى أى شكل يجوز فيه أن تكون كبراه جزئية ويكون منتجاً.

١١- إذا كانت احدى المقدمتين فى القياس جزئية فلما ذا يجب أن تكون المقدمه الأخرى كليه.

١٢- إذا كانت الصغرى فى القياس سالبه فهل يجوز أن تكون الكبرى جزئية ولماذا؟

١٣- كيف نحصل النتيجة من هذين المنفصلتين: «الانسان اما عالم أو جاهل» حقيقيه. و «الانسان اما جاهل أو سعيد» مانعه خلو.

١٤- هل يمكن أن تؤلف من المنفصلتين الآتيتين قياساً منتجاً: «اما ان يسعى الطالب او لا- ينجح فى الامتحان» مانعه خلو. و «الطالب اما أن يسعى أو يتهاون» مانعه جمع.

١٥- جاء سائل الى شخص والخ بالطلب كثيراً فاستنتج المسؤول من إلحاحه انه ليس بمستحق وهذا الاستنتاج بطريق قياس الاستثناء فكيف تستخرجه؟

١٦- البراهين فى قاعده نقض المحمول «من صفحه ١٨٦ الى ١٩٠» الى قياسات منطقيه طبقا لما عرفته من القواعد فى القياس البسيط والمركب.

١٧- حاول أن تطبق أيضا البراهين فى عكس النقيض على قواعد القياس.

١٨- البرهان على نقض محمول الموجه الكليه «صفحه ١٨٦» يمكن إرجاعه الى قياس المساواه والى قياس شرطى من متصلتين فكيف ذلك؟ وكذلك نظائره.

انتهى الجزء الثانى

ص: ٣١٩

الجزء الثالث :الصناعات الخمس

اشاره

ص: ٣٢٠

تقدم أن للقياس (١) مادة وصوره. والبحث عنه يقع من كلتا الجهتين. وما تقدم في «الباب الخامس» كان بحثا عنه من جهة صورته أي هيئه تأليفه على وجه لو تألف القياس بحسب الشروط التي للهيئه وكانت مقدماته «أي مواد» مسلمه صادقه كان منتجا لا محاله أي كانت نتيجته صادقه تبعا لصدق مقدماتها. ومعنى ذلك أن القياس اذا احتفظ بشروط الهيئه فان مقدماته لو فرض صدقها فان صدقها يستلزم صدق النتيجة.

ولا- يبحث هناك عما اذا كانت المقدمات صادقه في أنفسها ام لا- بل انما يبحث عن الشروط التي بموجبها يستلزم صدق المقدمات صدق النتيجة على تقير فرض صدق المقدمات.

وقد حل الآن الوفاء بما وعدناك به من البحث عن القياس من جهة مادته. (٢) والمقصود من المادة مقدماته في انفسها مع قطع النظر عن صحه تأليفها بعضها مع بعض. وهي تختلف من جهة الاعتقاد بها والتسليم

ص: ٣٢٤

١- واضح ، أن الاستقراء والتمثيل لهما مواد أيضا ، ولكن لعله لم يبحث عن موادهما ، لاحتمال بسبب أن صورتها ليست مفيدة لليقين ، فكان البحث عن موادهما خاليا عن الفائدة.

٢- لا- يخفى عليك : أنه بحث عن الحجج من ناحيه مادتها ، ولما كان القياس قسما من الحجج أمكن أن يكون بحثا عن القياس من هذه الناحيه أيضا.

بصدقها وعدمهما وان كانت صورته القياس واحده لا تختلف : فقد تكون القضية التي تقع مقدمه مصدقا بها وقد لا تكون. والمصدق بها قد تكون يقينيه وقد تكون غير يقينيه على التفصيل الذي سيأتى.

وبحسب اختلاف المقدمات وبحسب ما تؤدي اليه من نتائج وبحسب اغراض تأليفها ينقسم القياس الى البرهان والجدل والخطابه والشعر والمغالطه. والبحث عن هذه الاقسام الخمسه أو استعمالها هي «الصناعات الخمس» فيقال مثلا : صناعه البرهان وصناعه الجدل ... وهكذا.

وقبل الدخول فى بحثها واحده واحده تذكر من باب المقدمه انواع القضايا المستعمله فى القياس وأقسامها. او فقل حسب الاصطلاح العلمى «مبادئ الاقيسه». ثم نذكر بعد ذلك الصناعات فى خمس فصول :

ص: ٣٢٥

سبق أن قلنا فى تصدير الباب الخامس : أنه لا يجب فى كل قضيه أن تطلب بدليل وحجه بل لا بد من الانتهاء فى الطلب الى قضايا مستغنيه عن البيان والقامه الحجه.

والسر فى ذلك ان مواد الاقيسه سواء كانت يقينيه او غير يقينيه إما أن تكون فى حد نفسها مسغنيه عن البيان واقامه الحجه بمعنى انه ليس من شأنها ان تكون مطلوبه بحجه وإما ان تكون محتاجه الى البيان. ثم هذه الاخيره المحتاجه لا بد أن ينتهى طلبها الى مقدمات مستغنيه بنفسسها عن البيان والألزم التسلسل فى الطلب الى غير النهايه. أو نقول : انه يلزم من ذلك ألا ينتهى الانسان الى علم أبدا ويبقى فى جهل الى آخر الأباد. والوجدان يشهد على فساد ذلك.

وهاتيك المقدمات المستغنيه عن البيان تسمى «مبادئ المطالب» أو «مبادئ الاقيسه». وهى ثمانيه اصناف : يقينيات (٢) ، ومظنونات

ص: ٣٢٦

١- لا- يخفى عليك : أنه لا بد من التعبير بمبادئ الحجه ، فإن كلا من الجدل والخطابه والشعر والمغالطه يمكن أن يكون من التمثيل أو الاستقراء ، كما يمكن أن يكون من القياس.

٢- والمراد به أصول اليقينيات وهى البديهيات ، وإلا فاليقينيات قد لا تكون مستغنيه عن البيان.

ومشهورات ، ووهميات ، ومسلمات ، ومقبولات ، ومشبهات ، ومخيلات. ونذكرها الآن بالتفصيل :

١- يقينيات

اشاره

تقدم فى أول الجزء الاول (١) ان لليقين معنيين : اليقين بالمعنى الاعم وهو مطلق الاعتقاد الجازم ، واليقين بالمعنى الاخص وهو الاعتقاد المطابق للواقع الذى لا يحتمل النقيض لا عن تقليد. والمقصود باليقين هنا (٢) هو هذا المعنى الاخير ، فلا يشمل الجهل المركب ولا الظن ولا التقليد وان كان معه جزم.

توضيح ذلك ان اليقين بالمعنى الاخص يتقوم من عنصرين (٣) :

«الاول» أن ينضم الى الاعتقاد بمضمون القضية اعتقاد ثان - اما بالفعل او بالقوه القريبه من الفعل - أن ذلك المعتقد به لا يمكن نقضه. وهذا الاعتقاد الثانى هو المقوم لكون الاعتقاد جازماً أى اليقين بالمعنى الاعم.

و «الثانى» أن يكون هذا الاعتقاد الثانى لايمكن زواله. وانما يكون كذلك اذا كان مسببا عن علته الخاصه الموجه له فلا يمكن انفكاكه عنها.

ص: ٣٢٧

١- ص ١٧.

٢- راجع الحاشيه : ص ١١١ ، وشرح الشمسيه : ص ١٦٦ ، وشرح المنظومه : ص ٨٨ ، والقواعد الجليه : ص ٣٩٤.

٣- أقول : بل من عناصر ثلاثه : الأول : اليقين بالمعنى الأعم ، وهو الاعتقاد الجازم. الثانى : كونه مطابقا للواقع ، لا جهلا مركبا الثالث : ثباته وعدم إمكان زواله بأن لا يكون عن تقليد. وإنما ذهب المصنف إلى تقويه من عنصرين ، من جهة أن اليقين بالمعنى الأعم عنده هو ما كان مطابقا للواقع ، وأن الجهل المركب ليس عنده من العلم. وقد مر ما فيه.

وبهذا يفترق عن التقليد لأنه ان كان معه اعتقاد ثان فان هذا الاعتقاد يمكن زواله لأنه ليس عن عله توجه بنفسه ، بل انما هو من جهة التبعية للغير ثقته به وايماناً بقوله فيمكن فرض زواله ، فلا تكون مقارنه الاعتقاد الثاني للاول واجبه فى نفس الامر.

ولاجل اختلاف سبب الاعتقاد من كونه حاضراً لدى العقل او غائباً يحتاج الى الكسب ... تنقسم القضية اليقينيه الى بديهيه ، ونظريه كسبيه تنتهى لا محاله الى البديهيات ، فالبديهيات - اذن - هى اصول اليقينيات ، وهى على سته انواع بحكم الاستقراء : اوليات ومشاهدات وتجريبات ومتواترات وحدسيات وفطريات.

١- الأوليات

(١)

وهى قضايا يصدق بها العقل لذاتها أى بدون سبب خارج عن ذاتها بأن يكون تصور الطرفين مع توجه النفس الى النسبه بينهما (٢) كافيا فى الحكم والجزم بصدق القضية فكلما وقع للعقل أن يتصور حدود القضية الطرفين على حقيقتها وقع له التصديق بها فوراً عندما يكون متوجها لها. وهذا مثل قولنا «الكل أعظم من الجزء» و«النقيضان لا يجتمعان».

وهذه «الاوليات» منها ما هو جلى عند الجميع اذ يكون تصور الحدود حاصلًا لهم جميعا كالمثالين المتقدمين ومنها ما هو خفى عند بعض لوقوع الالتباس فى تصوّر الحدود ومتى ما زال الالتباس بادر العقل الى الاعتقاد الجازم .

ص: ٣٢٨

١- راجع شرح الشمسيه : ص ١٦٧ ، وشرح المنظومه : ص ٨٩ ، والنجاه : ص ٦٤ ، والتحصيل : ص ٩٦.

٢- (*) تقدم فى الجزء الاول بيان معنى توجه النفس والحاجه اليه. وهذا البحث عن معنى التوجه وأسبابه وضرورته من مختصات هذا الكتاب التى لم يسبق اليها سابق فيما نعلم بهذا التفصيل.

ونحن ذاكرون هنا مثالا- دقيقا على ذلك مستعينين بنباهه الطالب الذكى على ايضاحه. وهو قولهم «الوجود موجود» فان بعض الباحثين اشتبه عليه معنى موجود اذ يتصور أن معناه «انه شىء له الوجود» فقال: لا يصح الحكم على الوجود بأنه موجود والا لكان للوجود وجود آخر وهذا الآخر أيضا موجود فيلزم ان يكون له وجود ثالث ... وهكذا فيتسلسل الى غير النهايه. لأجله أنكر هذا القائل اصاله الوجود وذهب الى الصاله الماهيه

ولكن نقول: ان هذا الزعم ناشىء عن الغفله عن معنى «موجود» فانه قد يتضح للفظ موجود معنى آخر اوسع من الأول. وهو المعنى المشترك الذى يشمل ويشمل معنى ثانيا وهو مالا يكون الوجود زائدا عليه بل كونه موجودا هو بعينه كونه وجودا لا أن له وجود آخر وذلك بان يكون معنى موجود منتزعا من صميم ذات الوجود لا باضافه وجود آخر زائد عليه. فانه يقال مثلا - : الانسان موجود وهو صحيح ولكن باضافه الوجود الى الانسان ويقال أيضا: الوجود موجود. وهو صحيح أيضا ولكن بنفسه لا باضافه وجود ثان اليه وهو أحق بصدق الموجود عليه. كما يقال: الجسم أبيض باضافه البياض اليه. ويقال: البياض أبيض ولكنه بنفسه لا ببياض آخر وصدق الابيض عليه أولى من صدقه على الجسم الذى صار أبيض بتوسط اضافة البياض اليه.

وعلى هذا يكون المشتق منتزعا من نفس الذات المتصله بدلا من اضافة شىء خارج عنها اليها. فتكون كلمه ابيض «وكذلك كلمه موجود ونحوها» معناها اعم مما كان منتزعا من اتصاف الذات بالمبدأ الخارج عنها ومما كان منتزعا من نفس الذات التى هى نفس المبدأ.

فاذا زال الالتباس واتضح للعقل معنى كلمه «موجود» لا يتردد فى صحه حملها على الوجود بل يراه أولى فى صدق الموجود عليه من

غيره كما لم يتردد في صحه حمل الابيض على البياض. ولا تحتاج مثل هذه القضية وهي «الوجود موجود» الى البرهان بل هي من الاوليات وان بدت غير واضحه للعقل قبل تصور معنى موجود وصارت من أدق المباحث الفلسفيه ويني عليها كثير من مسائل علم الفلسفه الدقيقه.

٢- المشاهدات

(١)(٢)

وتسمى أيضا «المحسوسات» وهي القضايا (٣) التي يحكم بها العقل بواسطه الحسّ ولا يكفى فيها تصوّر الطرفين مع النسبه ولذا قيل : من فقد حساً فقد فقد علماً.

والحسّ على قسمين : «ظاهر» وهو خمسه أنواع البصر والسمع والذوق والشم واللمس. والقضايا المتيقنه بواسطته تسمى «حسيات» كالحكم بأن الشمس مضيئه وهذه النار حاره وهذه الثمره حلوه وهذه الورده طيبه الرائحه ... وهكذا. وحسّ «باطن» والقضايا المتيقنه بواسطته تسمى «وجدانيات» كالعلم بأن لنا فكره وخوفا وألما ولذه وجوعا وعطشا ... ونحو ذلك.

٣- التجربات

(٤) او المجربات (٥)

أو المجربات وهي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطه تكرر المشاهده منا في

ص: ٣٣٠

- ١- لا يخفى عليك ، أن المشاهده هنا أعم من الرؤيه وهي المعنى اللغوى للمشاهده.
- ٢- راجع شرح الشمسيه : ص ١٦٧ ، وشرح المنظومه : ص ٩٠.
- ٣- ولا تكون إلا قضايا شخصيه ، فإن الحس لا يدرك إلا الجزئيات.
- ٤- لا- يخفى عليك : أنه يفترق التجريبات عن المحسوسات بأنها : ١- تحتاج إلى تكرر الحس بخلاف تلك. ٢- بأنها قضايا كليه ، والمحسوسات قضايا شخصيه.
- ٥- راجع شرح المنظومه : ص ٩٠ ، وشرح المطالع : ص ٣٣٣ ، والقواعد الجليه : ص ٣٩٧ ، وشرح الإشارات : ص ٢١٧ ، والتحصيل : ص ٩٦.

احساسنا فيحصل بتكرار المشاهده ما يوجب أن يرسخ في النفس حكم لا شك فيه كالحكم بأن كل نار حاره وان الجسم يتمدد بالحراره. ففي المثال الأخير عندما نجرب أنواع الجسم المختلفه من حديد ونحاس وحجر وغيرها مرات متعدده ونجدها تتمدد بالحراره فانا نجزم جزماً بأن ارتفاع درجه حراره الجسم من شأنها أن تؤثر (١) التمدد في حجمه كما ان هبوطها يؤثر التقلص فيه. واكثر مسائل العلوم الطبيعه والكيمياء والطب من نوع التجربات.

وهذا الاستنتاج في التجربات من نوع الاستقراء الناقص المبني على التعليل الذي قلنا عنه في الجزء الثاني انه يفيد القطع بالحكم. وفي الحقيقه أن هذا الحكم القطعي يعتمد على قياسين خفيين (٢): استثنائي واقتراني يستعملهما الانسان في دخيله نفسه وتفكيره من غير التفات غالباً.

والقياس الاستثنائي هكذا:

لو كان حصول هذا الاثر اتفاقياً لا لعله توجه لما حصل دائماً. (٣)

ولكنه قد حصل دائماً «بالمشاهده» ... حصول هذا الاثر ليس اتفاقياً بل لعله (٤) توجه.

ص: ٣٣١

-
- ١- من شأنه أن يؤثر ، ظ.
 - ٢- راجع شرح المنظومه : ص ٩٠ ، وشرح المطالع : ص ٣٣٤ ، والقواعد الجليه : ص ٣٩٥ ، والجواهر النضيد : ص ١٧٠ ، والنجاه : ص ٦١.
 - ٣- المراد من الدوام هنا هو حصول الشيء مكرراً من دون تخلف ، لا الدوام بمعناه المعهود الذي قد مر في الموجهات.
 - ٤- لا يخفى بملاحظه ما سيأتي في الفرق بينهما وبين الحدسيات ، أن المراد من «العله» ليس هي العله المعلومه بالنوع أو الشخص ، بل المراد أصل وجود عله لها ، وإن لم يعلم أنها ما هي؟ ولكن يرد عليه أن التجريبي يعين العلل فيقول : السقمونيا عله لإسهال الصفراء ، والحراره عله للانبساط ، والبروده عله للانقباض.

والقياس الاقتراني هكذا :

الصغرى «نفس نتيجة القياس السابق» حصول هذا الاثر معلول لعله

الكبرى «بديهيه اوليه» كل معلول لعله يمتنع تخلفه عنها ...

«ينتج من الشكل الاول» هذا الاثر يمتنع تخلفه عن علته

وهاتان المقدمتان للاستثنائي بديهيتان وكذا كبرى الاقتراني فرجع الحكم فى القضايا المجربات الى القضايا الاوليه والمشاهدات فى النهايه.

ثم لا- يختفى انا لا نعنى من هذا الكلام ان كل تجربه تستلزم حكما يقينيا مطابقا للواقع فان كثيرا من احكام سواد الناس المبنيه على تجاربهم ينكشف خطأهم فيها اذ يحسبون ما ليس بعلة لعله او ما كان علة ناقصه لعله تامه او يأخذون ما بالعرض مكان ما بالذات.

وسر خطأهم ان ملاحظتهم للاشياء فى تجاربهم لا تكون دقيقه على وجه تكفى لصدق المقدمه الثانيه للقياس الاستثنائي المتقدم لأنه قد يكون حصول الاثر فى الواقع ليس دائما فظن المجرب أنه دائمى اعتماداً على اتفاقات حسبها دائميها اما لجهل او غفله أو لقصور ادراك او تسرع فى الحكم فأهل جملة من الحوادث ولم يلاحظ فيها تخلف الاثر. وقد تكون ملاحظته للحوادث قاصره بأن يلاحظ حوادث قليله وجد حصول الاثر مع ما فرضه لعله وفى الحقيقه ان العلة شىء آخر اتفق حصوله فى تلك الحوادث فلذا لم يتخلف الاثر فيها. ولو استمر فى التجربه وغير فيما يجربه لوجد غير ما اعتقده أولاً.

مثلا قد يجرب الانسان الخشب يطفؤ على الماء فى عده حوادث متكرره فيعتقد ان ذلك خاصيه فى الخشب والماء فيحكم خطأ ان كل خشب يطفو على الماء ولكنه لو جرب بعض أنواع الخشب الثقيل الوزن لوجد انه لا يطفو فى الماء العذب بل قد يرسب الى القعر او الى وسط الماء فانه لا شكل حينئذ بزول اعتقاده الاول. ولو غير التجربه فى عده

ص: ٣٣٢

اجسام غير الخشب ودقق في ملاحظته ووزن الاجسام والوسائل (١) بدقه وقاس وزن بعضها ببعض لحصل له حكم آخر بأن العله في طفو الخشب على الماء أن الخشب اخف وزنا من الماء. وتحصل له قاعده عامه هي أن الجسم الجامد يطفو على السائل اذا كان أخف وزنا منه ويرسب الى القعر اذا كان أثقل وزنا والى وسطه اذا ساواه في الوزن فالحديد مثلا يرسب في الماء ويطفو في الزيت لأنه أخف وزنا منه.

٤- المتواترات

(٢)

وهي قضايا (٣) تسكن اليها النفس سكونا يزول معه الشك ويحصل الجزم القاطع. وذلك بواسطه اخبار جماعه يمتنع تواطؤهم على الكذب ويمتنع اتفاق خطأهم في فهم الحادته (٤) كعلمنا بوجود البلدان النائيه التي لم نشاهدها وبنزول القرآن الكريم على النبي محمد صلى الله عليه وآله وبوجود بعض الأمم السالفه او الاشخاص .

ص: ٣٣٣

١- السوائل ، ظ.

٢- راجع شرح المنظومه : ص ٩٠ ، وشرح المطالع : ص ٣٣٣ ، والقواعد الجليه : ص ٣٩٧ ، والتحصيل : ص ٩٧ .

٣- شخصيه ، كما سيصرح به في ص ٣٦٦ .

٤- (*) هذا القيد الاخير لم يذكره المؤلفون من المنطقيين والاصوليين. وذكره - فيما أرى - لازم ، نظرا الى أن الناس المجتمعين كثيرا ما يخطئون في فهم الحادته على وجهها ، حينما تقتضى الحادته دقه الملاحظه. وقوانين علم الاجتماع تقضى بأن الجمهور لا تتأتى فيه الدقه في الملاحظه اذ سرعان ما تسرى فيه العدوى والمحاكاه بعضهم لبعض ، فاذا تأثر بعضهم بالحادث المشاهد قد يقلده غيره من الحاضرين بالتأثر من حيث لا يشعر فيسرى الى الاخرين. وعليه لا يحصل اليقين من اخبار جماعه خطأهم في الملاحظه وان حصل اليقين بعدم تعمدهم للكذب. لا- ترى ان المشعوذين يأتون باعمال يبدو أنها خارقه للعاده فينخدع بها المتفرجون لانهم لم يرزقوا ساعه الاجتماع دقه الملاحظه. ولو انفرد الشخص وحده بمشاهد المشعوذ لربما لا يشاهده بطحن الزجاج بأسنانه ويخرجه أبرا أو يطعن نفسه بمديه ولا يخرج الدم ، بل قد تنكشف له الحبله بسهولة.

وبعض حصر عدد المخبرين لحصول التواتر في عدد معين. وهو خطأ فان المدار انما هو حصول اليقين من الشهادات عندما يعلم امتناع التواطؤ على الكذب وامتناع خطأ الجميع. ولا يرتبط اليقين بعدد مخصوص من المخبرين تؤثر فيه الزيادة والنقصان.

٥- الحدسيات

(١)

وهي قضايا مبدأ الحكم بها حدس من النفس قوى جدا يزول معه الشك ويدعن (٢) الذهن بمضمونها مثل حكمنا بأن القمر وزهره وعطارد وسائر الكواكب السيارة مستفاد نورها من نور الشمس وان انعكاس شعاع نورها الى الارض يضاهى انعكاس الأشعة من المراه الى الاجسام التي تقابلها.

ومنشأ هذا الحكم او الحدس اختلاف تشكلها عند اختلاف نسبتها من الشمس (٣) قريبا وبعدا. وكحكمنا بأن الارض على هيئه الكره وذلك لمشاهده السفن مثلا في البحر اول ما يبدو منها أعاليها ثم تظهر بالتدرج كلما قربت من الشاطئ. وكحكم علماء الهيئه حديثا بدوران السيارات حول الشمس وجاذبيه الشمس لها لمشاهده اختلاف اوضاع هذه السيارات بالنسبه الى الشمس والينا على وجه يثير الحدس بذلك.

والحدسيات جاريه مجرى المعجرات في الامرين المذكورين اعنى تكرر المشاهده ومقارنه القياس الخفى فانه يقال في القياس مثلا: هذا المشاهد من الاختلاف في نور القمر لو كان بالاتفاق او بأمر خارج سوى الشمس لما استمر على نمط واحد على طول الزمن. ولما كان على هذه

ص: ٣٣٤

١- راجع شرح الشمسيه : ص ١٦٧ ، وشرح المنظومه : ص ٩١ ، وشرح المطالع : ص ٣٣٤ ، والقواعد الجليه : ص ٣٩٧ ،
والتحصيل : ص ٩٧.

٢- إذعانا يقينيا.

٣- ومنا.

الصورة من الاختلاف فيحدس الذهن ان سببه انعكاس اشعه الشمس عليه.

وهذا القياس المقارن للحدس يختلف باختلاف العلل في ماهياتها باختلاف الموارد وليس كذلك المجربات فان لها قياسا واحدا لا يختلف لأن السبب فيها غير معلوم الماهية الا من جهه كونه (١) سببا فقط. وهذه الجهه لا تختلف باختلاف الموارد.

وذلك لأن الفرق بين المجربات والحدسيات أن المجربات انما يحكم فيها بوجود سبب ما وأن هذا السبب موجود في الشيء الذي تتفق له هذه الظاهره دائما من غير تعيين لماهية السبب. اما في الحدسيات فانها بالاضافه الى ذلك يحكم فيها بتعيين ماهية السبب انه أى شىء هو وفي الحقيقه ان الحدسيات (٢) مجربات مع اضافته والاضافه هي الحدس بماهية السبب ولذا ألحقوا الحدسيات بالمجربات. قال الشيخ العظيم خواجه نصير الدين الطوسي في شرح الاشارات : «ان السبب في المجربات معلوم السببيه غير معلوم الماهية (٣) وفي الحدسيات معلوم بالوجهين» (٤).

ومن مارس العلوم يحصل له من هذا الجنس على طريق الحدس قضايا كثيره قد لا يمكنه اقامه البرهان عليها ولا يمكنه الشك فيها. كما لا يسعه أن يشرك غيره فيها بالتعليم والتلقين الا أن يرشد الطالب الى الطريق التي سلكها. فان استطاع الطالب بنفسه سلوك الطريق قد يفرضه الى الاعتقاد اذا كان ذا قوه ذهنيه وصفاء نفس. فلذلك لو جحد مثل هذه

ص: ٣٣٥

١- قد مر منا عدم صحه هذا الفرق ، وأن في التجريبات أيضا يعلم ماهية العله كوجودها ، والحق في الفرق ، أن الحدسيات لم تستفد من تجربه المباشره ، وإن جربت آثارها وعلائمها وقرائنها ، وذلك بخلاف المجربات فإنها حصلت من تجربه المباشره لمؤدياتها.

٢- راجع شرح المطالع : ص ٣٣٤.

٣- لا يخفى ما فيه ، فإن ماهية السبب في المجربات أيضا معلومه كالحاراه للتمدد والبروده للتقلص والسقمونيا للصفراء.

٤- شرح الإشارات والتنبيهات ج ١ ، ص ٢١٨ ، ومثله في الجوهر النضيد ص ٢٠١.

القضايا جاحد فان الحادس يعجز عن اثباتها له على سبيل المذاكره والتلقين ما لم يحصل للجاحد نفس الطريق الى الحدس.

وكذلك المجربات والمتواترات لا يمكن اثباتها بالمذاكره والتلقين ما لم يحصل للطالب ما حصل للمجرب من التجربه وللمتيقن بالخبر من التواتر. ولهذا يختلف الناس فى الحدسيات والمجربات والمتواترات وان كانت كلها من أقسام البديهيّات. وليس كذلك الاوليات فان الناس فى اليقين بها شرع سواء وكذلك المحسوسات عند من كانوا صحيحي الحواس. ومثلها الفطريات الآتى ذكرها.

٦- الفطريات

(١)

وهى القضايا التى قياساتها معها أى ان العقل لا- يصدق بها بمجرد تصور طرفيها كالأوليات بل لا بد لها من وسط الا ان هذا الوسط ليس مما يذهب عن الذهن حتى يحتاج الى طلب وفكر فكلما أحضر المطلوب فى الذهن حضر التصديق به لحضور الوسط معه.

مثل حكمنا بأن الاثنتين خمس العشره فان هذا حكم بديهي الا انه معلوم بوسط لأن:

الاثنين عدد قد انقسمت العشره اليه والى اربعة اقسام أخرى كل منها يساويه.

وكل ما ينقسم عدد اليه والى اربعة اقسام أخرى كل منها يساويه فهو خمس ذلك العدد.

فالاثنان خمس العشره.

ص: ٣٣٦

١- أى قضايا فطريه أقيستها. فالوصف بحال متعلق الموصوف. كما صرح بذلك فى الجوهر النضيد ص ٢٠١.

ومثل هذا القياس حاضر في الذهن لا يحتاج الى كسب ونظر. ومثل هذا القياس يجرى في كل نسبه عدد الى آخر غير ان هذه النسب يختلف بعضها عن بعض في سرعه مبادره الذهن الى المطلوب وعدمها بسبب قله الاعداد وزيادتها أو بسبب عاده الانسان على التفكير فيها وعدمه. فانك ترى الفرق واضحا في سرعه انتقال الذهن بين نسبه ٢ الى ٤ وبين نسبه ١٣ الى ٢٦ مع ان النسبه واحده وهى النصف. أو بين نسبه ٣ الى ١٢ وبين نسبه ١٧ الى ٦٨ مع ان النسبه واحده هى الربع ... وهكذا.

تمرينات

- ١- بين أى قسم من البديهيات الست يشترك في معرفتها جميع الناس وأى قسم منها يجوز ان يختلف في معرفتها الناس.
- ٢- هل يضر في بداهه الشىء ان يجهله بعض الناس؟ ولماذا؟ «راجع بحث البديهى فى الجزء الاول»
- ٣- ارجع الى ما ذكرناه فى الجزء الاول من أسباب التوجه لمعرفه البديهى. وبين حاجه كل قسم من البديهيات الست الى أى سبب منها. ضع ذلك فى جدول.
- ٤- عين كل مثال من الامثله الآتية انه من أى الاقسام الستة وهى :
 - أ - ان لكل معلول عله.
 - ب - لا يتخلف المعلول عن العله.
 - ج - يستحيل تقدم المعلول على العله.
 - د - يستحيل تقدم الشىء على نفسه.
 - هـ - الضدان لا يجتمعان.
 - و- الظرف اوسع من المظروف.

ز - الصلاة واجبه فى الاسلام.

ح - السماء فوقنا والارض تحتنا.

ط - اذا انتفى اللازم انتفى الملزوم.

ى - الثلاثه لا تنقسم بمتساويين.

يا - انتفاء الملزوم لا يلزم منه انتفاء اللازم لجواز كونه اعم.

يب - نقيضا المتساويين متساويان.

٥- يقول المنطقيون ان انتاج الشكل الاول بديهى فمن أى البديهيات هو؟

٦- بنى علماء الرياضيات جميع براهينهم على مبادئ بسيطه يدركها العقل لأول وهله يسمونها البديهيات نذكر بعضها فبين انها من أى اقسام البديهيات الست وهى :-

أ - اذا أضفنا اشياء متساويه الى اخرى متساويه كانت النتائج متساويه.

ب - اذا طرحنا اشياء متساويه من أخرى متساويه كانت البواقي متساويه.

ج - - المضاعفات الواحده للاشياء المتساويه تكون متساويه فان كان شيئا متساويين كان ثلاثه امثال احدهما مساويا لثلاثه امثال الآخر.

د - اذا انقسم كل من الاشياء المتساويه الى عدد واحد من اجزاء متساويه كانت هذه الاجزاء فى الجميع متساويه.

ه - - الاشياء التى يمكن ان ينطبق كل منها على الآخر انطباقا تاما فهى متساويه.

راجع بحث البديهيه المنطقيه آخر الباب الرابع «فى الجزء ٢» تجد توضيح بعض هذه البديهيات الرياضيه.

مأخوذه من «الظن». والظن في اللغة اعم من اصطلاح المنطقيين هنا (١) فان المفهوم منه لغه حسب تتبع موارد الاستعماله هو الاعتقاد في غائب بحدس (٢) او تخمين من دون مشاهده او دليل او برهان سواء كان اعتقادا جازما مطابقا للواقع ولكن غير مستند الى علتة كالاتقاد تقليدا للغير او كان اعتقادا جازما غير مطابق للواقع وهو الجهل المركب أو كان اعتقادا غير جازم بمعنى ما يرجح فيه أحد طرفي القضية النفي او الاثبات مع تجويز الطرف الآخر. وهو يساوق الظن بالمعنى الاخص باصطلاح المنطقيين المقابل لليقين بالمعنى الاعم.

والظن المقصود به باصطلاح المناطقه هو المعنى الأخير فقط وهو ترجيح أحد طرفي القضية النفي او الاثبات مع تجويز الطرف الآخر. وهو الظن بالمعنى الاخص.

فالمظنونات على هذا (٣) هي قضايا يصدق بها اتباعا لغالب الظن مع تجويز نقيضه كما يقال مثلا: فلان يسار عدوى فهو يتكلم على أو فلان لا عمل له فهم سافل. او فلان ناقص الخلقه في أحد جوارحه ففيه مركب النقص (٤).

ص: ٣٣٩

-
- ١- لا- يخفى أنه لا- يختص اصطلاحهم بهذا المقام ، بل الظن في مصطلحهم هو المعنى الأخص مطلقا كما سيظهر أيضا من إطلاق قوله بعد أسطر ، والظن المقصود به باصطلاح المناطقه هو المعنى الأخير.
 - ٢- لا يخفى ان المراد من الحدس هنا هو معناه اللغوي ، لا الحدس المصطلح عند المناطقه.
 - ٣- راجع الحاشيه : ص ١١٣ ، وشرح الشمسيه : ص ١٦٨ : وشرح المنظومه : ص ١٠٠.
 - ٤- بالفارسيه : عقده حقارت.

وتسمى «الذائعات» أيضا.

وهى قضايا اشتهرت بين الناس وذاع التصديق بها عند جميع العقلاء أو أكثرهم أو طائفه خاصه. وهى على معنيين :

١- المشهورات بالمعنى الأعم وهى التى تطابقت على الاعتقاد بها آراء العقلاء كافة (٢) وان كان الذى يدعو الى الاعتقاد بها كونها اوليه ضروريه فى حد نفسها ولها واقع وراء تطابق الآراء عليها. فتشمل المشهورات بالمعنى الأخص الآتيه وتشمل مثل الاوليات والفطريات التى هى من قسم اليقينيّات البديهيه.

وعلى هذا فقد تدخل القضيه الواحده مثل قولهم «الكل اعظم من الجزء» فى اليقينيّات من جهه وفى المشهورات من جهه أخرى.

٢- المشهورات بالمعنى الأخص او المشهورات الصرفه وهى احق بصدق وصف الشهره عليها لأنها القضايا التى لا عمد له فى التصديق الا الشهره وعموم الاعتراف بها كحسن العدل (٣) وقبح الظلم (٤) وكوجوب الذب عن الحرم واستهجان ايداء الحيوان لا لغرض.

فلا واقع لهذه القضايا وراء تطابق الآراء عليها بل واقعها ذلك فلو

ص: ٣٤٠

١- راجع الحاشيه : ص ١١٢ ، وشرح الشمسيه : ص ١٦٨ ، وشرح المنظومه : ص ٩٩ ، وشرح المطالع : ص ٣٣٤ ، والتحصيل : ص ٩٨.

٢- لا يخفى عليك : أنه لا يصح القيد بهذا التقييد ، لأنه عليه لا يبقى مقسم للتقسيمات الآتيه ، لعدم شمول المشهور بالمعنى الأعم للعاديّات ، وعدم شمول المشهور بالمعنى الأخص للواجبات القبول.

٣- بمعنى أن فاعله ممدوح عند العقلاء ، كما سيأتى.

٤- بمعنى أن فاعله مذموم عند العقلاء ، كما سيأتى.

خلى الانسان وعقله المجرّد وحسّه ووهمه ولم تحصل له اسباب الشهره الآتيه فانه لا يحصل له حكم بهذه القضايا ولا يقضى عقله او حسه او وهمه فيها بشىء.

ولا- ينافى ذلك أنه بنفسه يمدح العادل ويذم الظالم ولكن هذا غير الحكم بتطابق الآراء عليها (١). وليس كذلك حال حكمه بأن الكل أعظم من الجزء كما تقدم فانه لو خلى ونفسه كان له هذا الحكم.

وعلى هذا فيكون الفرق بين المشهورات (٢) واليقينيات مع ان كلا منها تفيد تصديقا جازما أن المعتبر فى اليقينيات كونها مطابقه لما عليه الواقع ونفس الامر المعبر عنه بالحق واليقين والمعتبر فى المشهورات مطابقتها لتوافق (٣) الراء عليها اذلا واقع لها غير ذلك. وسيأتى ما يزيد هذا المعنى توضيحا.

لذلك ليس المقابل للمشهور هو الكاذب (٤) بل الذى يقابله الشنيع وهو الذى ينكره الكافه او الاكثر. ومقابل الكاذب هو الصادق.

اقسام المشهورات

اشاره

(٥)

اعلم ان المشهورات قد تكون مطلقه وهى المشهوره عند الجميع وقد تكون محدوده وهى المشهوره عند قوم دون قوم كشهره امتناع التسلسل عند المتكلمين (٤). وتنقسم أيضا الى جمله أقسام بحسب اختلاف اسباب الشهره. وهى حسب الاستقراء يمكن عد اكثرها كما يلى .:

ص: ٣٤١

- ١- عليهما ، ظ - أى المدح والذم.
- ٢- بالمعنى الأخص.
- ٣- والمعتبر فى المشهورات توافق الآراء عليها ، ظ.
- ٤- لأن المشهور لا واقع لها وراء توافق الآراء يطابقه حتى يكون صادقا.
- ٥- أى تقسيمات المشهورات.
- ٦- (*) وتنقسم أيضا إلى : حقيقه وظاهريه وشبيهه بالمشهورات. وسيأتى بيانها فى صناعه الجدل - المبحث السابع من الباب الأول - كما سيأتى هناك زياده توضيح عن المشهورات.

١- الواجبات القبول

وهى ما كان السبب فى شهرتها كونها حقاً جلياً فينطبق من أجل ذلك على الاعتراف بها جميع العقلاء كالأوليات والفطريات ونحوهما. وهى التى تسمى بالمشهورات بحسب المعنى الأعم كما تقدم من جهة عموم الاعتراف بها.

٢- التأديبات الصلاحيه

وتسمى المحمودات والآراء المحموده. وهى ما تطابق عليها الآراء من أجل قضاء المصلحه العامه للحكم بها باعتبار أن بها حفظ النظام وبقاء النوع كقضيه حسن العدل وقبح الظلم. ومعنى حسن العدل أن فاعله ممدوح لدى العقلاء ومعنى قبح الظلم أن فاعله مذموم لديهم. وهذا يحتاج الى التوضيح والبيان فنقول :

إن الانسان اذا أحسن اليه أحد بفعل يلائم مصلحته الشخصيه فانه يثير فى نفسه الرضا عنه فيدعوه ذلك الى جزائه واقل مراتبه المدح على فعله. اذا أساء اليه أحد بفعل لا يلائم مصلحته الشخصيه فانه يثير فى نفسه السخط عليه فيدعوه ذلك الى التشفى منه والانتقام واقل مراتبه ذمه على فعله.

وكذلك الانسان يصنع اذا أحسن أحد بفعل يلائم المصلحه العامه من حفظ النظام الاجتماعى وبقاء النوع الانسانى فانه يدعوه ذلك الى جزائه وعلى الاقل يمدحه ويثنى عليه وان لم يكن ذلك الفعل يعود بالنفع (١) لشخص المادح وانما ذلك الجزاء لغايه حصول تلك المصلحه العامه التى تناله بوجه. واذا أساء احد بفعل لا يلائم المصلحه العامه ويخل بالنظام

ص: ٣٤٢

١- غير مستقيم.

وبقاء النوع فان ذلك يدعو الى جزائه بدمه على الأقل وان لم يكن يعود ذلك الفعل بالضرر على شخص الذام وانما ذلك لغرض دفع المفسده العامه التى يناله ضررها بوجه (١).

وكل عاقل يحصل له هذا الداعى للمدح والذم لغرض تحصيل تلك الغايه العامه. وهذه القضايا التى تطابقت عليها آراء العقلاء من المدح والذم لأجل تحصيل المصلحه العامه تسمى «الآراء المحموده» والتأديبات الصلاحيه. وهى لا واقع لها وراء تطابق آراء العقلاء. وسبب تطابق آرائهم شعورهم جميعا بما فى ذلك من مصلحه عامه.

وهذا هو معنى التحسين والتقييح العقلين اللذين وقع الخلاف فى اثباتهما بين الاشاعره والعدليه فنفتهما الفرقة الاولى واثبتتهما الثانيه. فاذ يقول العدليه بالحسن والقبح العقلين يريدون أن الحسن والقبح من الآراء المحموده والقضايا المشهوره التى تطابقت عليها الآراء لما فيها من التأديبات الصلاحيه وليس لها واقع وراء تطابق الآراء (٢).

والمراد من «العقل» اذ يقولون إن العقل يحكم بحسن الشىء او قبحه هو «العقل العملى» ويقابله «العقل النظرى». والتفاوت بينهما إنما هو بتفاوت المدركات فان كان المدرك مما ينبغى أن يعلم مثل قولهم «الكل أعظم من الجزء» الذى لا علاقه له بالعمل «٢» يسمى ادراكه «عقلاً- نظرياً» وان كان المدرك مما ينبغى أن يفعل ويؤتى به اولا يفعل مثل حسن العدل وقبح الظلم يسمى ادراكه «عقلاً عملياً».

ومن هذا التقرير يظهر كيف اشتبه الامر على من نفى الحسن والقبح فى استدلال لهم على ذلك بأنه لو كان الحسن والقبح عقليين لما وقع .

ص: ٣٤٣

١- غير مستقيم.

٢- (*) راجع عن توضيح هذا البحث كتاب «اصول الفقه» للمولف فى مبحث الملازمات العقلية ، ففيه غنى للطلاب ان شاء الله تعالى.

التفاوت بين هذا الحكم وحكم العقل بأن الكل اعظم من الجزء لان العلوم الضروريه لا تتفاوت. ولكن لا شك بوقوع التفاوت بين الحكمين عند العقل.

وقد غفلوا فى استدلالهم اذ قاسوا قضيه الحسن والقبح على مثل قضيه الكل اعظم من الجزء. وكأنهم ظنوا أن كل ما حكم به العقل فهو من الضروريات مع ان قضيه الحسن والقبح من المشهورات بالمعنى الاخص ومن قسم المحمودات خاصه والحاكم بها هو العقل العملى. وقضيه الكل اعظم من الجزء من الضروريات الاوليه والحاكم بها هو العقل النظرى. وقد تقدم الفرق بين العقليين كما تقدم الفرق بين المشهورات والضروريات. فكان قياسهم قياسا مع الفارق العظيم والتفاوت واقع بينهما لا محاله ولا يضر هذا فى كون الحسن والقبح عقليين فانه اختلط عليهم معنى العقل الحاكم فى مثل هذه القضايا فظنوه (١) شيئا واحدا كما لم يفرقوا بين المشهورات (٢) واليقينيات فحسبوهما شيئا واحدا مع انها قسمان متقابلان.

٣- الخليات

وتسمى الآراء المحموده أيضا وهى حسب تعريف المنطقيين ما تطابق عليها آراء العقلاء من أجل قضاء الخلق الانسان بذلك كالحكم بوجوب محافظتها الحرم او الوطن وكالحكم بحسن الشجاعه والكرم وقبح الجبن والبخل.

والخلق ملكه فى النفس تحصل من تكرر الفعال الصادره من المرء

ص: ٣٤٤

١- يظهر منه : أن العقل العملى غير العقل النظرى ، ولكنه قد مر منه فى الصفحه السابقه : أن التفاوت بينهما إنما هو بتفاوت المدركات.

٢- بالمعنى الأخص.

على وجه يبلغ درجه يحصل منه الفعل بسهولة كالكرم فانه لا يكون خلقا للانسان الا بعد أن يتكرر منه فعل العطاء بغير بدل حتى يحصل منه الفعل بسهولة من غير تكلف.

«أقول» : هكذا عرفوا الخلقيات والخلق. فجعلوا السبب في حصول الشهرة فيها هو الخلق بهذا المعنى باعتباره داعيا للعقل العملى الى ادراك أن هذا مما ينبغى فعله او مما ينبغى تركه. ولكننا اذا وقفنا نجد أن الاخلاق الفاضله غير عامه عند الجمهور بل القليل منهم من يتحلى بها مع انه لا- ينكر أن الخلقيات مشهوره يحكم بها حتى من لم يرزق الخلق الفاضل فان الجبان يرى حسن الشجاعه ويمدح صاحبها ويتمناها لنفسه اذا رجع الى نفسه وأصغى اليها ولكنه يجبن فى موضع الحاجه الى الشجاعه وكذلك البخيل والمتكبر والكاذب. ولو كان الخلق بذلك المعنى هو السبب للحكم فيها لحكم الجبان بحسن الجبن وقبح الشجاعه والبخيل بقبح الكرم وحسن الامساک والكذاب بقبح الصدق وحسن الكذب ... وهكذا.

والصحيح فى هذا الباب أن يقال : إن الله تعالى خلق فى قلب الانسان حساً وجعله حجه عليه يدرك به محاسن الافعال ومقابحها وذلك الحس هو «الضمير» بمصطلح علم الاخلاق الحديث وقد يسمى بالقلب او العقل العملى او العقل المستقيم او الحس السليم عند قدماء الاخلاق. وتشير اليه كتب الاخلاق عندهم.

فهذا الحس فى القلب او الضمير هو صوت الله المدوى (1) فى دخيله نفوسنا يخاطبها به ويحاسبها عليه. ونحن نجده كيف يؤنب مرتكب الرذيله ويقرّ عين فاعل الفضيله. وهو موجود فى قلب كل انسان وجميع الضمائر تتحد فى الجواب عند الاستجوابها عن الافعال فهى تشترك جميعا فى التمييز بين الفضيله والرذيله وان اختلفت فى قوه هذا التمييز وضعفه

ص: ٣٤٥

١- دوى الرعد : صوت.

كسائر قوى النفس اذ تتفاوت فى الافراد قوه وضعفا.

ولأجل هذا كانت «الخلقيات» من المشهورات وان كانت الاخلاق الفاضله ليست عامه بين البشر بل هى من خاصه الخاصه.

نعم الاضغاء الى صوت الضمير والخضوع له لا يسهل على كل انسان الا بالانقطاع الى دخيله نفسه والتحول عن شهواته واهوائه. كما أن الخلق عامه لا يحصل له وان كان له ذلك الاضغاء الا بتكرار العمل واتخاذ عاده حتى تتكوّن عنده ملكه الخلق التى يسهل معها الفعل. وبالاخص الخلق الفاضل فان افعاله التى تحققه تحتاج الى مشقه وجهاد ورياضه لانها دائما فى حرب مع الشهوات والرغبات. وليس الظفر الا بعد الحرب.

٤- الانفعالات

وهى التى يقبلها الجمهور بسبب انفعال نفسانى عام كالرقه والرحمه والشفقه والحياه والانفه والحميه والغيره ونحو ذلك من الانفعالات التى لا يخلو منها انسان غالبا.

فترى الجمهور يحكم مثلا- بقبح تعذيب الحيوان لا- لفائده وذلك اتباعاً لما فى الغريزه من الرقه والرحمه. بل الجمهور بغريزه يحكم بقبح تعذيب ذى الروح مطلقا وان كان لفائده لو لا أن تصرف عنه الشرايع والعادات.

والجمهور يمدح من يعين الضعفاء والمرضى ويعنى برعايه الايتام والمجانين لانه مقتضى الرحمه والشفقه كما يحكم بقبح كشف العوره لانه مقتضى الحياء ويمدح المدافع عن الاهل والعشيره او الوطن والأمه لأنه مقتضى الحميه والغيره ... الى غير ذلك من الاحكام العامه عند الناس.

٥- العاديات

(١)

وهى التى يقبلها الجمهور بسبب جريان العاده عندهم كاعتيادهم

ص: ٣٤٦

١- العاده فى العرف تستعمل بمعنى مرادف للخلق ، ولكن فى الاصطلاح هنا بمعنى الرسم.

احترام القادم بالقيام والضيف بالضيافته والرجل الدينى او الملك بتقبيل يده فيحكمون لاجل ذلك بوجوب هذه الاشياء لمن يستحقها

والعادات العامه كثيره. وقد تكون عاده لأهل بلد فقط أو قطر أو أمه أو جميع الناس فتختلف لأجلها القضايا التي يحكم بها حسب العاده فتكون مشهوره عند أهل بلد أو قطر أو أمه غير مشهوره عند غيرهم بل يكون المشهور ضدها.

والناس يمدحون المحافظ على العادات ويذمون المخالف المستهين بها. سواء كانت العادات سيئه او حسنه فنراهم يذمون من يرسل لحيته اذا كانوا عتادوا حلقها ويذمون الحليق لانهم اعتادوا ارسالها. ونراهم يذمون من يلبس غير المألوف لمجرد انهم لم يعتادوا لبسه.

ومن أجل ذلك نرى الشارع حرّم «لباس الشهرة» (١) والظاهر ان سر التحريم ان لباس الشهرة يدعو الى اشمئزاز الجمهور من اللابس وذمهم له. واهم أغراض الشارع الالفه بين الناس وتقاربهم واجتماع كلمتهم. وورد عنه «رحم الله امرءاً جبّ الغيبه عن نفسه» (٢).

كما ورد فى الشريعة الاسلاميه المطهره ان منافيات المرؤه مضره فى العداله كالاكل حال المشى فى الطريق العام او السوق والجلوس فى الاماكن العامه كالمقاهى (٣) لشخص ليس من عاده صنفه ذلك. وما منافيات المرؤه الا منافيات العاده المألوفه.

٦- الاستقرائيات

وهى التى يقبلها الجمهور بسبب استقرائهم التام او الناقص كحكمهم

ص: ٣٤٧

١- راجع الوسائل ٣: ٣٥٤، الباب ١٢ من أبواب الملابس.

٢- لم نعثر عليه فى كتب الأحاديث.

٣- جمع المقهى: المكان الذى تشرب فيه القهوة.

بان تكرار الفعل الواحد ممل وان الملك الفقير لا بد أن يكون ظالماً الى كثير من امثال ذلك من القضايا الاجتماعيه والاخلاقيه والاخلاقيه ونحو

وكثيراً ما يكتفى عوام الناس وجمهورهم بوجود مثال واحد أو اكثر للقضيه فتشتهر بينهم عندما لم يقفوا على نقض ظاهر لها كتشاورم الاوربيين من رقم «١٣» لادن واحداً منهم او أكثر اتفق له ان نكب عندما كان له هذا الرقم وكتشاورم العرب من نعب الغراب وصيحه البومه كذلك. ومثل هذا كثير عند الناس.

٤- الوهميات

(١) (٢)

والمقصود بها القضايا الوهميه الصرفيه. وهى قضايا كاذبه الا أن الوهم يقضى بها قضاء شديد القوه فلا يقبل ضدها وما يقابلها حتى مع قيام البرهان على خلافها. فان العقل يؤمن بنتيجه البرهان ولكن الوهم يعاند ولا يزال يتمثل ما قام البرهان على خلافه كما ألفه ممتنعاً من قبول خلافه.

ولذا تعدّ الوهميات من المعتقدات (٣):

ألا- ترى أن وهم الا-كثير يستوحش من الظلام ويخاف منه مع ان العقل لا يجد فرقا فى المكان بين ان يكون مظلماً أو منيراً فان المكان هو المكان فى الحالىين وليس للظلمه تأثير فيه يوجب الضرر أو الهلاك.

ص: ٣٤٨

١- للوهم إطلاقان : ١- احتمال وقوع النسبه أولاً وقوعها احتمالاً ضعيفاً. ويقابله الظن. ٢- قوه بها تدرك المعانى المضافه إلى المحسوسات.

٢- راجع الحاشيه : ص ١١٣ ، وشرح الشمسيه : ص ١٦٩ ، وشرح المنظومه : ص ١٠١.

٣- وهى من الجهل المركب.

ويخاف أيضا من الميت وهو جماد لا- يتحرك ولا يضر ولا ينفع ولو عادت اليه الحياه فرضا فهو انسان مثله كما كان حيا وقد يكون من أحب الناس اليه.

ومع توجه النفس الى هذه البدييه العقلية ينكرها الوهم ويعاند فيستولى على النفس فقد تضطرب من الظلمه ومن الميت لان البدييه الوهميه أقوى تأثيرا على النفس من البرهان.

ولاجل ان يتضح لك هذا الامر جرب نفسك واسأل اصدقاءك : كيف يتمثل لاحدكم في وهمه دوره شهور السنه؟ تأمل ما أريد ان أقول لك. فان الانسان على الاكثر لا بد أن يتوهم دوره شهور السنه أو ايامها بشكل محسوس من الاشكال الهندسيه «تأمل في نفسك جيدا» انه لا بد ان نتوهم هذه الدوره على شكل دائره منتظمه او غير منتظمه او مضرسا بعدد الشهور أو شكلا مضلعا متساوي الاضلاع أو غير منتظم في اضلاع اربعة او اكثر او اقل. مع ان السنه ودوره ايامها وشهورها من المعاني المجرده غير المحسوسه. وهذا واضح للعقل غير ان الوهم اذا خطرت له السنه تمثلها في شكل هندسي وهمي يخترعه في ايام طفولته من حيث لا يشعر ويبقى وهمه معاندا مصرا على هذا التمثيل الكاذب. ولعلم الانسان بكذب هذا الوهم وسخافته قد يخجل من ذكره لغيره ولكنه لا ينفك عنه في سرّه. وانما أذكر هذا المثال لان يسير لا خطر في ذكره وهو يؤدي الغرض من ذكره.

والسر في ذلك ان الوهم تابع منقاد للحس ومكبل به فما لا يقبله الحس لا يقبله الوهم الا لابس ثوب المحسوس وان كانت له قابليه ادراك المجردات عن الحس كقابليته لادراك المحسوسات(1).

ص: ٣٤٩

١- لا- يخفى عليك : أن الوهم إنما يدرك المعاني المضافه إلى المحسوسات لا المحسوسات ، فما يدركه معان مجردة عن الحس مطلقا.

فاذا كانت احكام الوهم جاريه فى نفس المحسوسات فان العقل يصدقه فيها فيتطابقان فى الحكم كما فى الاحكام الهندسيه ومثل ما اذا حكم الوهم بأن هذين الجسمين لا يحلان فى مكان واحد بوقت واحد فان العقل أيضا يساعده فيه لحكمه بأن كل جسمين مطلقا كذلك فيتطابقان.

واذا كانت احكامه فى غير المحسوسات وهى التى نسميها بالقضايا الوهميه الصرفيه فلا بد أن تكون كاذبه لا صرار الوهم على تمثيلها على نهج المحسوسات. وهى بحسب ضروره العقل ليست منها كما سبق فى الامثله المتقدمه فان العقل هو الذى ينزع عنها ثوب الحس الذى أضفاه عليها الوهم.

ومن امثله ذلك حكم الوهم بأن كل موجود لا بد ان يكون مشاراً اليه وله وضع وحيز. ولا يمكنه ان يتمثله الا كذلك حتى انه يتمثل الله تعالى فى مكان مرتفع علينا وربما كانت له هيئه انسان مثلاً. ويعجز أيضا عن تمثيل القبليه والبعديه غير الزمانيه ويعجز عن تمثيل (1) اللانهائيه فلا يتمثل عنده كيف انه تعالى كان وليس معه شىء حتى الزمان وأنه سرمدى لا اول لوجوده ولا آخر. وان كان العقل حسبما بسوق اليه البرهان يستطيع ان يؤمن بذلك ويصدق به تصديقا لا يتمثل فى النفس لأن الوهم له السيطره والاستيلاء عليها من هذه الجبهه.

فان كان الوهم مسيطرا على النفس على وجه لا- يدع لها مجالا- للتصديق بوجود مجرد عن الزمان والمكان فان العقل عندما يمنعها من تجسيمه وتمثيله كالمحسوس تهرب النفس من حكم العقل وتلتجىء الى أن تنكر وجوده رأسا شأن الملحدين.

ص: ٣٥٠

١- أى : تصوير.

ومن أجل هذا كان الناس لغلبيه الوهم على نفوسهم بين مجسم وملحد. وقلّ من يتنور بنور العقل ويجرد نفسه عن غلبه اوهامها فيسمو بها الى ادراك ما لا- يناله الوهم. ولذا قال تعالى في كتابه المجيد : «وما اكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين» (١) فنفي الايمان عن أكثر الناس. ثم هؤلاء المؤمنون القليلون قال عنهم : «وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون» (٢). يعنى انهم فى حين ايمانهم هم مشركون. وما ذلك الا لانهم لغلبيه الوهم انما يعبدون الاصنام التى ينحتونها بأوهمهم والا كيف يجتمع الايمان والشرك فى آن واحد اذا اريد بالشرك من الآيه معناه المعروف وهو العباده للاصنام الظاهريه.

والخلاصه ان القضايا الوهميه الصرفيه التى نسميها «الوهميات» هى عباره عن احكام الوهم فى المعانى المجرده عن الحسّ. وهى قضايا كاذبه لا- ظل لها من الحقيقه ولكن بديه الوهم لا تقبل سواها. ولذلك يستخدمها المغالط فى اقيسته كما سيأتى فى «صناعه المغالطه». الا ان العقل السليم من تأثير الوهم يتجرد عند ولا يخضع لحكمه فيكشف كذب احكامه للنفس.

٥- المسلمات

(٣)

وهى قضايا حصل التسالم بينك وبين غيرك (٤) على التسليم بأنها صادقه سواء كانت صادقه فى نفس الامر أو كاذبه كذلك او مشكوكه (٥).

ص: ٣٥١

١- يوسف : ١٠٣.

٢- يوسف / ١٠٦.

٣- راجع الحاشيه : ص ١١٢ ، وشرح الشمسيه : ص ١٦٨ ، والقواعد الجليه : ص ٤٠١.

٤- أى : المخاطب ، فإن المقوم لكون القضية من المسلمات اعتراف المخاطب بها.

٥- لا يخفى أنها ليست قسيما للصادقه والكاذبه ، اللهم إلا أن يراد بالصادقه متيقن الصدق وبالكاذبه متيقن الكذب.

والطرف الآخر ان كان خصما فان استعمال المسلمات فى القياس معه يراد به افحامه(١). وان مستر شدا فيانه يراد به ارشاده واقناعه ليحصل له الاعتقاد بالحق بأقرب طريق عندما لا يكون مستعدا لتلقى البرهان وفهمه.

ثم ان المسلمات إما «عامه» سواء كان التسليم بها من الجمهور عندما تكون من المشهورات او كان التسليم بها من طائفه خاصه كأهل دين أو مله او علم خاص. وخصوص هذه المسلمات فى علم خاص تسمى «الاصول الموضوعه» لذلك العلم عندما يكون التسليم بها عن مسامحه على سبيل حسن الظن من المتعلم بالمعلم. وهذه الاصول الموضوعه هى مبادئ ذلك العلم التى تبتنى عليها براهينه وان كان قد يبرهن عليها فى علم آخر واما اذا كان التسليم بها من المتعلم من باب المجاراه (٢) مع الاستنكار والتشكيك بها كما يقع ذلك فى المجادلات فتسمى حينئذ ب- «المصادر».

وإما «خاصه» اذا كان التسليم بها من شخص معين وهو طرفك الآخر فى مقام الجدل والخاصمه كالقضيه التى تؤخذ من اعترافات الخصم ليبتنى عليها الاستدلال فى ابطال مذهبه او دفعه.

٦- المقبولات

(٣)

وهى قضايا مأخوذه ممن يوثق بصدقه تقليدا اما الأمر سماوى. كالشرايع والسنن المأخوذه عن النبى والامام المعصوم عليهم السلام وامام لمزيد عقله

ص: ٣٥٢

١- أفحمه : أسكته بالحجه ، فى خصومه أو غيرها «أقرب الموارد».

٢- جاره : جرى معه ، وافقه «أقرب الموارد».

٣- راجع شرح شمسيه : ص ١٦٨.

وخيرته كالمأخوذات من الحكماء وافاضل السلف والعلماء الفنيين من آراء في الطب أو الاجتماع أو الاخلاق أو نحوها وكأبيات
تورد شواهد لشاعر معروف وكالامثال السائره التي تكون مقبوله عند الناس وان لم تؤخذ من شخص معين وكالقضايا الفقيهيه
المأخوذه تقليدا عن المجتهد.

ان هذه القضايا وأمثالها هي من أقسام المعتقدات. والاعتقاد بها قد يكون على سبيل القطع أو الظن الغالب ولكن على كل حال
منشأ الاعتقاد بها هو التقليد للغير الموثوق بقوله كما قدمنا. وبهذا تفترق عن اليقينيّات والمضنونّات.

وقد تكون قضيه واحده يقينه عند شخص ومقبوله عند شخص آخر باعتبارين كما قد تكون من المشبهات أو المسلمات باعتبار
ثالث أو رابع ... وهكذا.

٧- المشبهات

وهي قضايا كاذبه يعتقد بها لأنها تشبه اليقينيّات أو المشهورات في الظاهر فيغالط (١) فيها المستدل غيره لقصور تمييز ذلك الغير
بين ما هو هو وبين ما هو غيره أو لقصور نفس المستدل أو لغير ذلك.

والمشابهه اما من ناحيه لفظيه مثل ما لو كان اللفظ مشتركا أو مجازا فاشتبه الحال فيه واما من ناحيه معنويه مثل ما لو وضع ما
ليس بعله عله ونحو ذلك. وتفصيل اسباب الاشتباه يأتي في «صناعه المغالطه» لأن ماده المغالطه هي المشبهات والوهميات.
وأهمها المشبهات. (.)

ص: ٣٥٣

١- غالطه : أوقعه في الغلط «أقرب الموارد».

(١) (٢)

وهي قضايا ليس من شأنها ان توجب تصديقا الا- انها توقع في النفس تخيلات (٣) تؤدي الى انفعالات نفسيه من انبساط في النفس او انقباض ومن استهانه بالامر الخطير او تهويل او تعظيم للشئ اليسير ومن سرور وانسراح او حزن وتألم ومن شجاعه واقدام او جبن واحجام. (٤)

وتأثير هذه القضايا «التي هي مواد صناعه الشعر كما سيأتى» في النفس ناشىء من تصوير المعنى بالتعبير تصويرا خياليا خلافاً وان كان لا واقع له (٥).

وكلما استعملت المجازات والتشبيهات والاستعارات وأنواع البديع في مثل هذه القضايا كانت أكثر تأثيرا في نفس لأن هذه المزايا تضى على الالفاظ والمعانى جمالا يستهوى المشاعر ويثير التخيلات. واذا انضم اليها الوزن والقافيه أو التسجيع والازدواج زاد تأثيرها. ثم يتضاعف الاثر اذا كان الصوت المؤدى لها رقيقا ومشمثلا على نغمه موسيقيه مناسبه للوزن ونوع التخيل.

كل ذلك يدل على د «المخيلات ليس تأثيرها في النفس لأجل كونها تتضمن حقيقه يصدق بها بل حتى لو علم كذبها فان لها ذلك التأثير المنتظر منها. وما ذلك الا لأن التصوير فيها للمعنى مع ما ينضم اليه من».

ص: ٣٥٤

١- بصيغه الفاعل بشهاده ما ذكره في تفسيرها ، أو بصيغه المفعول ، فإن هذه القضايا أمور موجوده في الخيال أيضا.

٢- راجع شرح الشمسيه : ص ١٦٩.

٣- أى صوراً خياليه - فى مقابل الحسيه والوهميه والعقليه - كانت غائبه عن الذاكره.

٤- أحجم عن الشئ : كف ، نكص هيبه ، بالفارسيه «عقب نشينى».

٥- حتى قيل أحسن الشعر أكذبه. وراجع كشكول البهائى : ج ١ ، ص ٣٩٧ «من أشعر الناس».

مساعدات هو الذى يستهوى النفس ويؤثر فيها. وسيأتى تفصيل ذلك فى صناعه الشعر.

وبهذا ينتهى ما أردناه من الكلام على مواد الاقيسه فى هذه المقدمه. ولا بد قبل الدخول فى الصناعات الخمس من بيان الحصر فيها وبيان فائدها على الاجمال فنقول :

اقسام الاقيسه بحسب ماده

تقدم فى التمهيدي لهذا الباب أن القياس (١) بحسب اختلاف المقدمات من حيث الماده وبحسب ما تؤدي اليه من نتائج وبحسب اغراض تأليفها ينقسم الى البرهان والجدل والخطابه والشعر والمغالطه.

بيان ذلك : إن القياس (٢) بحسب اختلاف المقدمات من جهه كونها بقينه أو غير يقينه اما ان يفيد تصديقا واما تأثيراً آخر غير التصديق من التخيل والتعجب ونحوهما.

ثم «الاول» إما ان يفيد تصديقا جازما لا يقبل احتمال الخلاف او تصديقا غير جازم يجوز فيه الخلاف أى «ظنيا». ثم ما يفيد تصديقا جازما اما أن يعتبر فيه ان يكون تأليفه لغرض ان ينتج حقا أم لا. ثم ما يعتبر فيه انتاج الحق إما ان تكون النتيجة حقا واقعا اما لا.

فهذه خمس أنواع (٣) :

١- ما يفيد تصديقا جازما وكان المطلوب حقا واقعا وهو «البرهان» والغرض منه معرفه الحق من جهه ما هو حق واقعا.

ص: ٣٥٥

١- الأولى أن يعبر بالحجه بدل القياس ، لأن الذى يعتبر فيه كونه بصوره القياس إنما هو بعضها ، وهو البرهان فقط.

٢- الأولى أن يعبر بالحجه بدل القياس ، لأن الذى يعتبر فيه كونه بصوره القياس إنما هو بعضها ، وهو البرهان فقط.

٣- راجع شرح الشمسيه : ١٦٨ و ١٩٧ ، وشرح المنظومه : ص ٨٧٠ ، واللمعات «منطق نوين» : ص ٣٣ ، وشرح الإشارات : ص ٢٨٨.

٢- ما يفيد تصديقا جازما وقد اعتبر فيه ان يكون المطلوب حقا ولكنه ليس بحث واقعا. وهو «المغالطه».

٣- ما يفيد تصديقا جازما ولكن لم يعتبر فيه أن يكون المطلوب حقا بل المعتبر فيه عموم الاعتراف او التسليم (١) وهو «الجدل». والغرض منه افحام الخصم والزامه.

٤- ما يفيد تصديقا غير جازم. وهو «الخطابه» والغرض منه اقناع الجمهور.

٥- ما يفيد غير التصديق من التخيل والتعجب ونحوهما وهو «الشعر» والغرض منه حصول الانفعالات النفسيه.

ثم ان البحث عن كل واحد من هذه الصناعات الخمس او القدره (٢) على استعمالها عند الحاجه يسمى «صناعه» فيقال : صناعه البرهان وصناعه المغالطه ... الخ.

والصناعه (٣) اصطلاحا ملكه نفسانيه وقدره مكتسبه يقتدر بها على استعمال أمور لغرض من الاغراض صادرا ذلك الاستعمال عن بصيره بحسب الامكان كصناعه الطب والتجاره والحياكه مثلا. ولذا من يغلط فى اقيسته لا عن بصيره ومعرفه بموقع الغلط لا يقال ان عنده صناعه المغالطه بل من عنده الصناعه هو الذى يعرف أنواع المغالطات ويميز بين القياس الصحيح من غيره ويغالط فى اقيسته عن عمد وبصيره.

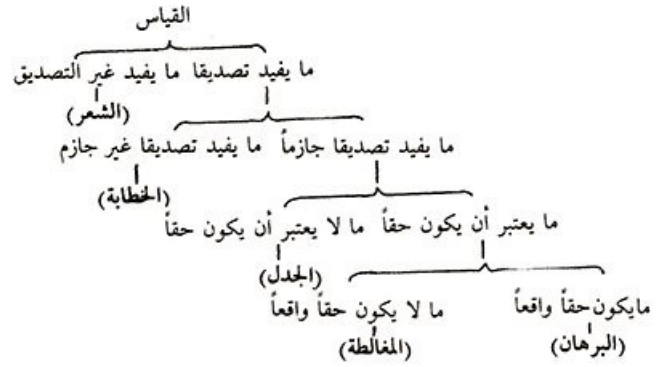
والصناعه على قسمين علميه وعلميه وهذه الصناعات الخمس من الصناعات العلميه النافعه وسيأتى فى البحث الآتى بيان فائدتها.

ص: ٣٥٦

١- وهو اعتراف المخاطب ، لأن المقوم للتسليم هو اعتراف المخاطب.

٢- يشير إلى أن الصناعه تطلق على معينين : العلم والفن.

٣- بالمعنى الثانى وهو الفن.



فائده الصناعات الخمس على الاجمال

اما منافع هذه الصناعات الخمس والحاجه اليها فان صناعتى البرهان والمغالطه تختص فائدتهم على الاكثر بمن يتعاطى العلوم النظرية ومعرفة الحقائق الكونيه ولكن منفعه صناعه البرهان له فبالذات كمعرفه الأغذيه فى نفعها لصحة الانسان ومنفعه صناعه المغالطه له فبالعرض كمعرفه السموم فى نفعها للاحتراز عنها.

واما الثلاث الباقية فان فائدتها عامه للبشر وتدخل فى اكثر المصالح المدنيه والاجتماعيه. واكثر ما تظهر فائده صناعه الجدل لأهل الاديان وعلماء الفقه وأهل المذاهب السياسيه لحاجتهم الى المناظره والنقاش.

واكثر ما تظهر فائده صناعتى الخطابه والشعر للسياسيين وقواد

الحروب ودعاه الاصلاح لحاجتهم الى اقتناع الجمهور ورضاهم وبعث الهمم فيهم وتحريض الجنود والاتباع على الاقدام والتضحية. بل كل رئيس وصاحب دعوه حقه او باطله لا يستغنى عن استعمال هذه الصناعات الثلاث للتأثير على أتباعه ومريديه ولتكثير أنصاره.

ومن العجب اهمال اكثر المؤلفين فى المنطق بحث هذه الصناعات تفريظا بغير وجه مقبول الا اولئك الذين ألفوا المنطق مقدمه للفلسفه فان من حقهم ان يقتصروا على مباحث البرهان والمغالطه كما صنع صاحب الاشارات والحاج هادى السبزوارى فى منظومته اذ لا حاجه لهم فى باقى الصناعات.

وأهم ما يحتاج اليه منها ثلاث : البرهان والجدل والخطابه. وقد ورد فى القرآن الكريم الترغيب فى استعمال الاساليب الثلاثه فى الدعوه الالهيه وذلك قوله تعالى : «وادع الى سبيل ربك بالحكمه والموعظه الحسنه وجادلهم بالتى هى أحسن»(١) فان الحكمه هى البرهان والموعظه الحسنه من صناعه الخطابه ومن آداب الجدل ان يكون بالتى هى احسن.

هذا كل ما أردنا ذكره فى المقدمه. وقد آن الشروع فى بحث هذه الصناعات فى خمس فصول. وعلى الله التكلان.

ص: ٣٥٨

١- النحل : ١٢٥.

اشاره

ص: ٣٥٩

ان العلوم الحقيقيه التى لا- يراد بها الا-الحق الصراح لا- سبيل لها الا سبيل البرهان لانه هو وحده من بين أنواع القياس الخمسه يصيب الحق ويستلزم اليقين بالواقع. والغرض منه معرفه الحق من جهه ما هو حق سواء كان سعى الانسان للحق لاجل نفسه ليناجيها به وليعمر عقله بالمعرفه أو لغيره لتعليمه وارشاده الى الحق.

ولذلك يجب على طالب الحقيقه ألا يتبع الا البرهان وان استلزم قولاً لم يقل به أحد قبله.

وقد عرفوه (١) بأنه : «قياس مؤلف من يقينيات ينتج يقينا بالذات اضطرارا» وهو نعم التعريف سهل واضح مختصر.

ومن الواضح أن كل حجه لا بد ان تتألف من مقدمتين والمقدمتان قد تكونان من القضايا الواجبه القبول وهى اليقينيات التى مرّ ذكرها وقد لا تكونان منها بل تكون واحده منهما أو كلتاهما من انواع القضايا الاخرى السبع التى تقدم شرحها فى مقدمه هذا الباب.

ص: ٣٦٠

١- راجع شرح الشمسيه : ص ١٦٧ ، وشرح المطالع : ص ٣٣٣ والجوهر النضيد : ص ١٦٩ ، وشرح الإشارات : ص ٢٨٩.

ثم المقدمه اليقينييه إما أن تكون فى نفسها بديهييه من احدى البديهييات الست المتقدمه وإما ان تكون نظريه تنتهى الى البديهييات.

فاذا تألفت الحججه من مقدمتين يقينيتين سميت «برهاناً». ولا بدّ أن ينتجا قضيه يقينييه لذات القياس المؤلف منهما اضطرارا عندما يكون تأليف القياس فى صورته يقينيا أيضا كما كان فى مادته فيستحيل حينئذ تخلف النتيجة لاستحاله تخلف المعلول عن علته فيعلم بها اضطرارا لذات المقدمتين بما لهما من هيئه التأليف على صورته قياس صحيح.

وهذا معنى أن نتيجة البرهان ضروريه. ويعنون بالضروره هنا معنى آخر غير معنى «الضروره» فى الموجهات على ما سيأتى (١).

والخلاصه ان البرهان يقينى واجب القبول ماده وصوره وغايته ان ينتج اليقين الواجب القبول أى اليقين بالمعنى الاخص.

٢- البرهان قياس

ذكرنا فى تعريف البرهان بانه «قياس» وعليه فلا يسمى الاستقراء ولا التمثيل برهاناً. وعلل بعضهم ذلك بأن الاستقراء والتمثيل لا يفيدان اليقين ويجب فى البرهان أن يفيد اليقين.

والحق ان الاستقراء قد يفيد اليقين وكذلك التمثيل على ما تقدم فى بابهما فى الجزء الثانى (٢) بل تقدم ان أساس اكثر كبريات الاقيسه هو الاستقراء المعلل ومع ذلك لا يسمى الاستقراء ولا التمثيل برهاناً.

والسر فى ذلك ان الاستقراء المفيد لليقين وكذا التمثيل انما يفيد اليقين حيث يعتمد على القياس كما شرحناه فى التجريبات (٣).
واشرنا فى

ص: ٣٦١

١- يأتى فى ص ٣٧٥.

٢- تقدم فى ص ٣١٠ و ٣١٧.

٣- تقدم فى ص ٣٣١.

الجزء الثانى الى أن الاستقراء التام يرجع الى القياس المقسم (١) فراجع. اما الاستقراء الناقص المبني على المشاهده فقط فانه لا يفيد اليقين لأنه لا يرجع الى القياس ولا يعتمد عليه. فاتضح بالاخير ان المفيد لليقين هو القياس فقط.

وليس معنى ذلك ان العلوم تستغنى عن الاستقراء والتمثيل او التقليل من شأنهما فى العلوم بل العلوم الطبيعى بأنواعها وعلم الطب ونحوه كلها تبنى على المجربات التى لا تحصل للعقل بدون الاستقراء والتمثيل ولكن انما تفيد اليقين حيث تعتمد على القياس. فرجع الامر كله الى القياس.

٣- البرهان لِمَى وَاِنَى

ان العمده فى كل قياس هو الحد الاوسط فيه لأنه هو الذى يؤلف العلاقه بين الاكبر والاصغر فيوصلنا الى النتيجة «المطلوب». وفى البرهان خاصه لا بد أن يفرض الحد الاوسط عله ليقيم بالنتيجه اى لليقين بنسبه الاكبر الى الاصغر والا لما كان الاستدلال به اولى من غيره. ولذا يسمى الحد الأوسط «واسطه فى (٢) الاثبات».

وعليه فالحد الاوسط اما ان يكون مع كونه واسطه فى الاثبات واسطه فى الثبوت أيضا أى يكون عله لثبوت الاكبر للاصغر واما ان لا يكون واسطه فى الثبوت.

فان كان الاول (٣) «أى انه واسطه فى الاثبات والثبوت معا» فان

ص: ٣٦٢

١- تقدم فى ص ٣١٠.

٢- راجع الحاشيه ص ١١٢ ، وشرح المنظومه : ص ١٦٧.

٣- راجع الحاشيه : ص ١١٢ ، وشرح الشمسيه : ص ١٦٧ ، وشرح المنظومه : ص ٩٢ ، وشرح المطالع : ص ٣٣٤ ، والقواعد الجليه : ص ٣٩٨ ، والجوهر النضيد : ص ١٧١ ، والإشارات وشرحه : ص ٣٠٦ ، والنجاه : ص ٦٦.

البرهان حينئذ يسمى «برهان لم» او «البرهان اللمي» لانه يعطى اللمي (١) في الوجود والتصديق معا فهو معطى للمي مطلقا فسمى به كقولهم : «هذه الحديده ارتفعت حرارتها وكل حديدته ارتفعت حرارتها فهي متمدده فينتج هذه الحديده متمدده» فالاستدلال بارتفاع الحراره على التمدد استدلال بالعله على المعلول. فكما اعطت الحراره الحكم بوجود التمدد في الذهن للحديد كذاك هي معطيه في نفس الامر والخارج وجود التمدد لها.

وان كان الثاني (٢) «أى انه واسطه في الاثبات فقط ولم يكن واسطه في الثبوت» فيسمى «برهان إن» أو «البرهان الإني» لانه يعطى الإنيه (٣). والإنيه مطلق الوجود.

٤- اقسام البرهان الإني

(٤)

و البرهان الإني على قسمين :

١- أن يكون الأوسط معلولاً لـلا-كبر في وجوده في الاصغر لا-عله عكس «برهان لم» كما لو قيل في المثال المتقدم : «هذه الحديده متمدده وكل حديدته متمدده مرتفعه درجه حرارتها». فالاستدلال بالتمدد على

ص: ٣٦٣

١- اللمي - بتشديد الميم - هي العليه مصدر صناعي مأخوذ من كلمه «لم» راجع ص ١١٤ الجزء الأول.

٢- راجع الحاشيه : ص ١١٢ ، وشرح الشمسيه : ص ١٦٧ ، والقواعد الجليه ص ٣٩٨ ، والجوهر النضيد : ص ١٧١ ، والإشارات : ص ٣٠٦ ، والنجاه ص ٦٧.

٣- الإنيه - بتشديد النون - مصدر صناعي كاللمي مأخوذه من كلمه «إن» المشبهه بالفعل التي تدل على الثبوت والوجود.

٤- راجع الحاشيه : ص ١١٢ ، وشرح المطالع : ص ٣٣٤ ، والقواعد الجليه : ص ٣٩٩ ، واللمعات «منطق نوبين» : ص ٣٥ ، والجوهر النضيد : ص ١٧٢.

ارتفاع درجة الحرارة استدلال بالمعلول على العله. فيقال فيه : انه يستكشف بطريق الإين من وجود المعلول على وجود العله فيكون العلم بوجود المعلول بوجود المعلول سببا للعلم بوجود العله. فلذلك يكون المعلول واسطه في الاثبات أى عله للعلم بالعله وان كان معلولا لها فى الخارج. ويسمى هذا القسم من البرهان الإنئى «الدليل».

٢- أن يكون الأوسط والاكبر معاً (١) معلولين لعله واحده فيستكشف من وجود احدهما وجود الآخر فكل منهما اذا سبق العلم به يكون العلم به عله للعلم بالآخر ولكن لا- لأجل ان احدهما عله للآخر بل لكونهما متلازمين فى الوجود لاشتراكهما فى عله واحده اذا وجدت لا بد أن يوجد معا فاذا علم بوجود احدهما يعلم منه وجود علتة لاستحاله وجود المعلول بلا عله واذا علم بوجود العله علم منها وجود المعلول الآخر لاستحاله تخلف المعلول عن العله. فيكون العلم على هذا بأحد المعلولين مستلزما للعلم بالآخر بواسطة.

وليس لهذا القسم الثانى اسم خاص. وبعضهم لا- يسميه البرهان الإنئى بل يجعل البرهان الإنئى مختصا بالقسم الاول المسمى بالدليل ويجعل هذا القسم واسطه بينه وبين اللمى. فتكون اقسام البرهان ثلاثه : لمى وإنئى وواسطه بينهما.

وفى الحقيقه ان هذا القسم فيه استكشافان واستدلالاتان : استدلال بالمعلول على العله المشتركه ثم استدلال بالعله المشتركه على المعلول الآخر كما تقدم ففيه خاصه البرهان الإنئى فى الاستدلال الاول وخاصه البرهان اللمى فى الاستدلال الثانى. فلذا جعلوه واسطه بينهما لجمعه بين الطريقتين. والا-حسن جعله قسما ثانيا للإنئى كما صنع كثير من المنطقيين رعايه للاستدلال الاول فيه. والامر سهل.

ص: ٣٦٤

١- يعنى : ان يكون الأوسط وثبوت الأكبر للأصغر.

٥- الطريق الأساسي الفكري لتحصيل البرهان

عند العقلاء قضيتان أوليتان لا- يشك فيهما إلا مكابر أو مريض العقل لانهما اساس كل تفكير ولم يتم اختراع ولا استنباط ولا برهان بدونهما حتى الاعتقاد بوجود خالق الكائنات وصفاته مرتكز عليهما. وهما

١- «ان كل ممكن لا بد له من عله في وجوده». ويعبر عن هذه البديهه أيضا بقولهم : «استحاله وجود الممكن بلا عله».

٢- «كل معلول يجب وجوده عند وجود علتة». ويعبر عنها ايضا بقولهم : «استحاله تخلف المعلول عن العله».

ولما كان اليقين بالقضيه من الحوادث الممكنه فلا بد له من عله موجه لوجوده بناء على البديهه الاولى. وهذه العله قد تكون من الداخل وقد تكون من الخارج.

«الاول» ان تكون من الداخل. ومعنى ذلك ان نفس تصور اجزاء القضيه «طرفى النسبه» (١) عله للحكم والعلم بالنسبه (٢) كقولنا : «الكل اعظم من الجزء» وقولنا : «النقيضان لا يجتمعان». والبديهتان اللتان مرّ ذكرهما في صدر البحث أيضا من هذا الباب فان نفس تصور الممكن والعله كاف للحكم باستحاله وجود الممكن بلا- عله ونفس تصور الممكن والعله كاف للحكم باستحاله وجود الممكن بلا عله ونفس تصور العله والمعلول كاف للحكم باستحاله تخلفه عن علتة. فلا يحتاج اليقين في مثل هذه القضايا الى شىء آخر وراء نفس تصوّر طرفى القضيه. ولذا تسمى هذه القضايا ب- «الاوليه» كما تقدم في بابها (٣) لانها اسبق من كل قضيه لدى العقل. ولجل هذا قالوا ان القضايا الاوليات هي العمده في مبادئ البرهان.

ص: ٣٦٥

١- وكذا النسبه.

٢- أى العلم بوجود النسبه.

٣- راجع ص ٣٢٨.

«الثاني» ان تكون العله من الخارج. وهذه العله الخارجيه على نحوين :

١- أن تكون احدى الحواس الظاهره او الباطنه وذلك في المشاهدات والمتواترات اللتين هما من البديهيات الست. وقضاياها من الجزئيات (١) فان العقل هو الذى يدرك ان هذه النار حاره أو مكه موجوده ولكن ادراكه لهذه الاشياء ليس ابتداء بمجرد تصوّر الطرفين ولا بتوسط مقدمات عقليه. وانما بتوسط احدى الحواس وهى جنوده التى يستعين بها فى ادراك المشاهدات ونحوها فانه يدرك الطعم بالذوق واللون بالبصر والصوت بالسمع ... وهكذا ثم يدرك بقوه أخرى بأن ماله هذا اللون الاصفر مثلا له هذا الطعم الحامض.

وقول الحكماء ان العقل (٢) لا يدرك الجزئيات (٣) فان غرضهم انه لا يدرك الجزئيات بنفسه بدون استعمال آله ادراكيه والا فليس المدرك للكليات والجزئيات الا القوه العاقله. ولا يمكن ان يكون للسمع والبصر ونحوهما وجود وادراك مع قطع النظر عنها غير ان ادراك القوه العاقله للمحسوسات لا يحتاج الى أكثر من استعمال آله الادراك المختصه فى ذلك المحسوس.

ويختص ادراك القوه العاقله بتوسط (٤) الآله فى خصوص الجزئيات لان الحس بانفراده لا يفيد رأياً كلياً لأن حكمه مخصوص بزمان الاحساس فقط وإذا أراد ان يتجاوز الادراك الى الامور الكليه فلا بد أن «.

ص: ٣٦٦

١- يعنى : أن موضوعات هذه القضايا ليست إلا جزئيات ، فتكون القضايا قضايا شخصيه.

٢- راجع التعليقات لأبى على الشيخ الرئيس : ص ٢٢ وص ٣٣ وص ٥٠ وص ٥٨ وص ٧٧ ص ١١٦ وص ١٢٦ وص ١٤٨ ، والحاشيه : ص ١٧ ، وحواشيه فى المقام.

٣- لا- يخفى عليك ما فيه من المغالطه باشتراك الاسم ، فإن العقل الذى يدرك الجزئيات إنما هو العقل بمعنى مطلق القوه المدركه أو النفس. والعقل الذى يقول الحكماء : إنه لا يدرك الجزئيات إنما هو خصوص مرتبه من النفس والقوه المدركه لا تدرك إلا الكليات.

٤- متعلق ب «يختص».

يستعين بمقدمات عقلية وقياسات منطقيه ليستفيد منها الرأى الكلى. فالمشاهدات وكذلك المتواترات تصلح لان تكون مبادئ يقتنص منها التصورات الكليه والتصديقات العامه بل لو لا- تتبع المشاهدات لم نحصل على كثير من المفاهيم الكليه والآراء العلميه. ولذا قيل «من فقد حسا فقد علما». وتفصيل هذه الابحاث يحتاج الى سعه من القول لا يساعد عليه هذا الكتاب.

٢- ان تكون العله الخارجيه هي القياس المنطقى. وهذا القياس على قسمين :

«القسم الاول» ان يكون حاضرا لدى العقل لا يحتاج الى أعمال فكر فلا بد أن يكون معلوله وهو اليقين بالنتيجه حاضراً أيضاً ضرورى الثبوت. وهذا شأن المجربات والحدسيات والفطريات التى هي من أقسام البديهيات اذ قلنا سابقا ان المجربات والحدسيات تعتمد على قياس خفى حاضر لدى الذهن والفطريات قضايا قياساتها معها. وانما سميت «ضروريه» لضروره اليقين بما بسبب حضور علتها لدى العقل بلا كسب.

والى هنا انتهى بنا القول الى استقصاء جميع البديهيات الست «التى هي أساس البراهين وركيزه كل تفكير ورأس المال العلمى لتاجر العلوم» والى استقصاء أسباب اليقين بها.

فالاوليات عله يقينها من الداخلى والمشاهدات والمتواترات علتها من الخارج وهى الآله الحاسه والثلاث الباقيه علتها من الخارج أيضاً وليست هى الا القياس الحاضر.

«القسم الثانى» ان لا يكون القياس حاضراً لدى العقل فلا بد للحصول على اليقين من السعى لاستحضاره بالفكر والكسب العلمى وذلك بالرجوع الى البديهيات «وهذا هو موضع الحاجه الى البرهان» فاذا حضر هذا القياس انتظم البرهان إما على طريق اللم او الإن. فاستحضر عله

اليقين غير الحاضره هو الكسب وهو المحتاج الى النظر والفكر. والذى يدعو الى هذا الاستحضار البديهه الاولى المذكوره فى صدر البحث وهى استحاله وجود الممكن بلا عله واذا حضرت العله انتظم البرهان كما قلنا أى يحصل اليقين بالنتيجه وذلك بناء على البديهه الثانيه وهى استحاله تخلف المعلول عن العله.

فاتضح من جميع ما ذكرنا كيف نحتاج الى البرهان وسر الحاجه اليه وأنه يرتكز اساسه على هاتين البديهتين اللتين هما الطريق الاساس الفكرى لتحصيل كل برهان.

٦- البرهان اللّمى مطلق و غير مطلق

(١)

قدعرفت ان البرهان اللّمى ما كان الاوسط فيه عله لثبوت الاكبر للاصغر ومعنى ذلك انه عله للنتيجه. وهذا على نحوين :

١- ان يكون عله لوجود الاكبر فى نفسه على الاطلاق ولاجل هذا يكون عله لثبوتته للاصغر باعتبار ان المحمول الذى هو الاكبر هنا ليس وجوده الا- وجوده لموضوعه وهو الاصغر وليس له وجود مستقل عن وجود موضوعه كالمثال المتقدم وهو مثال عليه ارتفاع الحراره لتمدد الحديد. ويسمى هذا النحو «البرهان اللّمى المطلق».

٢- ان لا- يكون عله لوجود الا- كبر على الاطلاق وانما يكون عله لوجوده فى الاصغر. ويسمى هذا النحو «البرهان اللّمى غير المطلق». وانما صح ان يكون عله لوجود الا- كبر فى الاصغر وليس عله لنفس الاكبر فباعتبار أن وجود الاكبر فى الاصغر شىء وذات الاكبر شىء آخر فتكون

ص: ٣٦٨

١- راجع شرح المنظومه : ص ٩٨ ، والنجاه : ص ٦٦.

عله وجود الأكبر فى الاصغر غير عله نفس الاكبر. والمقتضى لكون البرهان لمتياً ليس الا عليه الأوسط لوجود الاكبر فى الاصغر سواء كان عله أيضاً لوجود الاكبر فى نفسه كما فى النحو الاول أى البرهان اللمى المطلق او كان معلولاً للاكبر فى نفسه او كان معلولاً للاصغر او ليس معلولاً لكل (1) منهما.

مثال الاول - وهو ما كان معلولاً للاكبر قولنا : «هذه الخشبه تتحرك اليها النار. وكل خشبه تتحرك اليها النار توجد فيها النار» فوجود النار أكبر وحركه النار أوسط والحركه عله لوجود النار فى الخشبه ولكنها ليست عله لوجود النار مطلقاً بل الامر بالعكس فان حركه النار معلوله لطبيعته النار.

ومثال الثانى - وهو ما كان معلولاً للاصغر قولنا : «المثلث زواياه تساوى قائمتين. وكل ما يساوى قائمتين (2) نصف زوايا المربع» فالأوسط «مساواه القائمتين» معلول للاصغر وهو «زوايا المثلث» : وهو فى الوقت نفسه عله لثبوت الاكبر «نصف زوايا المربع» للاصغر «زوايا المثلث».

ومثال الثالث - وهو ما لم يكن معلولاً لكل (3) من الاصغر والاكبر نحو : «هذا الحيوان غراب. وكل غرب أسود» فالغراب وهو الأوسط ليس معلولاً للاصغر ولا للاكبر مع انه عله لثبوت وصف السواد لهذا الحيوان.

ص: ٣٦٩

١- فى النسخ : لكل.

٢- لا- يختص عليك : أن المثلث فى هذه القضية ليس موضوعاً ، فإن المحكوم عليه إنما هو زوايا المثلث. ومن هنا يعلم أن المبتدأ الذى هو مصطلح الأديب والموضوع الذى اصطلح عليه المنطقى بينهما عموم وخصوص من وجه ، يجتمعان فى «زيد» فى «زيد قائم» ويفترقان فى «زيد» فى «ضرب زيد» وكذا فى المثال الذى نحن فيه.

٣- فى النسخ : لكل.

قلنا : ان البرهان اللغوي ما كان فيه الاوسط عله لثبوت الاكبر للاصغر وقد يسبق ذهن الطالب الى أن المراد من العلة خصوص العلة الفاعليه ولكن في الواقع ان العلة تقال(١) على اربعة أنواع والبرهان اللغوي يقع بجمعها وهي :

١- «العله الفاعليه» أو الفاعل او السبب او مبدأ الحركه. ما شئت فعبر. وقد يعبر عنها بقولها «ما منه الوجود» ويقصدون المفيض والمفيد للوجود(٢) او المسبب للوجود كالبناني للدار والنجار للسريير والأب للولد(٣) ونحو ذلك. ومثال أخذ الفاعل في البرهان : «لم صار الخشب يطفو على الماء؟ فيقال : لأن الخشب ثقله النوعي أخف من ثقل الماء النوعي». ومثاله أيضا ما تقدم في مثال تمدد الحديد بالحراره.

٢- «العله الماديه» أو الماده التي يحتاج اليها الشيء ليتكوّن ويتحقق بالفعل بسبب قبوله للصوره. وقد يعبر عنها بقولهم «ما فيه الوجود» كالخشب والمسمار للسريير والجص والآجر والخشب ونحوها للدار والنظفه للمولود.

ص: ٣٧٠

١- راجع شرح المنظومه : ص ٩٣ ، والجوهر النضيد : ص ١٧٤ ، والنجاه : ص ٨٣ ، والتحصيل : ص ٢٥٣ وص ٣٧ وص ٢٣٨ ، وكشف المراد ، ص ١١٤.

٢- (*) قد يقصد بعضهم من تعبير «ما منه الوجود» خصوص المفيض للوجود أي الخالق المصور ، والفاعل بهذا المعنى هو خصوص البارئ تعالى. وأما الفاعل المسبب للوجود الذي ليس منه فيض الوجود وخلقته وهو ما عدا الله تعالى من الأسباب ، فيعبر عنه «ما به الوجود».

٣- لا- يخفى : أن العلل الأربع في كلامه لم تستعمل بمعناها الصحيح ، فإن الفاعل هو المفيض للوجود ، والبناني وأمثاله ليس مفيضا. والعله الماديه هي الماده التي هي قوه محضه ، لا- مثل الخشب للكرسي. والعله الصوريه هي الصوره الجوهرية المقومه للماده لا كالشكل للكرسي.

ومثال أخذ المادة فى البرهان قولهم : «لم يفسد الحيوان؟ فيقال : لأنه مركب من الاضداد».

٣- «العله الصوريه» أو الصوره. وقد يعبر عنها بقولهم : «ما به الوجود» اى الذى يحصل به الشىء بالفعل فانه ما لم تقترن الصوره بالماده لم يتكوّن الشىء ولم يتحقق كهيئه السرير والدار وصوره الجنين التى بها يكون انسانا. ومثال أخذ الصوره فى البرهان قولهم : «لم كانت هذه الزاويه قائمه؟ فيجاب : لأن ضلعيها متعامدان».

٤- «العله الغائيه» أو الغايه. وقد يعبر عنها بقولهم : «ما له الوجود» أى التى لا-جلها وجد الشىء وتكوّن كالجوس للكرسى والسكنى للبيت. ومثال أخذ الغايه فى البرهان قولهم : «لم أنشأت البيت؟ فيجيب : لكى اسكنه» و «لم يرتاض فلان؟ فيجاب : لكى يصح». وهكذا.

٨- تعقيب و توضيح فى اخذ العمل حدودا وسطى

لا- شك انما يحصل البرهان على وجه يجب ان يعلم اذهن بوجود المعلول عند العلم بوجود العله اذا كانت العله على وجه اذا حصلت لا بد أن يحصل المعلول عندها. ومعنى ذلك ان العله لا بد أن تكون كامله تامه السببيه والأا اذا فرض حصول العله ولا يحصل عندها المعلول لا يلزم من العلم بها العلم به.

وعليه يمكن للمتأمل ان يعقب على كلامنا السابق فيقول : ان العله التامه التى لا- يتخلف عنها المعلول هى الملتئم من العلل الاربع فى

ص: ٣٧١

الكائنات الماديه أما كل واحده منا فليست بعلة تامه فكيف صح ان تفرضوا وقوع البرهان اللمى فى كل واحده منها؟

وهذا كلام صحيح فى نفسه ولكن انما صح فرض وقوع البرهان اللمى فى واحده من الاربع ففى موضوع تكون العلة الباقيه مفروضه الوقوع متحققه وان لم يصرح بها فيلزم حينئذ من فرض وجود تلك العله التى أخذت حداً أوسط وجود المعلول بالفعل لفرض حصول باقى العلة. لا لأنه يكتفى باحدى العلة الاربع مجردة فى التعليل ولا لأن الواحد منها هى مجموع العلة بل لأنها حسب الفرض لا ينفك وجودها عن وجود جميعها فتكون كل واحده مشتمله على البواقي بالقوه وقائمه مقامها. ولنتكلم عن كل واحده من العلة كيف يكون فرض وجودها فرضاً للبواقي فنقول :

أما العلة الصوريه فانه اذا فرض وجود الصوره فقد فرض وجود المعلول بالفعل لأن فعلية الصوره فعلية لذيها فلا بد مع فرض وجود المعلول ان تكون العلة كلها حاصله والألما وجد وصار فعلياً.

وكذا «العلة الغائيه» فانما يفرض وجود الغايه بعد فرض وجود ذى الغايه وهو المعلول لان الغايه فى وجودها الخارجى متأخره عن وجود المعلول بل هى معلوله (1) له وانما العله له هى الغايه بوجودها الذهني العلمى.

وأما «العلة الماديه» فانه فى كثير من الامور الطبيعيه يلزم عند حصول استعداد الماده لقبول الصوره حصول الصوره بالفعل كما لو وضعت البذره

ص: ٣٧٢

١- لا يخفى ما فيه ، فإن الغايه بوجودها الخارجى إذا كان معلولاً - كما اعترف به - كان أخذها بوجودها الخارجى فى البرهان موجباً لكون البرهان من البرهان الإينى. فالحق أن يقال : إن العله الغائيه إنما تؤخذ فى البرهان فيما إذا اجتمعت سائر الشرائط وكانت العله الغائيه باعته بالفعل.

مثلاً- فى أرض طبيبه فى الوقت المناسب وقد سقيت الماء فلا بد أن يحصل النبات باعتبار ان الفاعل قوه طبيعیه فى جوهر الماده فلا يمكن الا أن يصدر عنها فعلها عند حصول الاستعداد. التام لأنه اذا طلبت الماده عند اتعدادها بلسان حالها أن يفيض بارىء الكائنات عليها الوجود فانه تعالى لا يخل فى ساحته فلا بد أن يفيض عليها وجودها اللائق بها. واذا وجدت الصوره فهو فرض وجود المعلول لأن معنى حصول الصوره كما سبق حصول المعلول بالفعل.

نعم بعض الامور الطبيعیه لا يلزم من حصول استعداد الماده حصول الصوره بالفعل. وذلك عندما يكون حدوث تلك الصوره متوقفه على حركه من عله محركه خارجه كاستعداد النخله للثمر فانما تتم ثمرتها بالفعل بعد التلقيح والتلقيح حركه من فاعل محرك خارج وهو الملقح. ومن هذا الباب الامور الصناعيه فان مجرد استعداد الخشب لان يصير كرسيا لا يصيره كرسيا بالفعل ما لم يعمل الصانع فى نشره وتركيبه على الوجه المناسب. وعليه لا يقع البرهان اللمى فى امثال هذه المواد فلا تقع كل ماده حداً اوسط فلذا لا يصح أن يعلل كون الشىء كرسيا بقولنا : لأنه خشب.

وأما «العله الفاعليه» فليس يجب من فرض الفاعل فى كثير من الاشياء وجود المعلول بل لا يؤخذ حداً اوسط الا اذا كان فاعلا تاما بمعنى انه مشتمل على تمام جهات تأثيره كما اذا دل على استعداد الماده ووجود جميع الشرائط فيما اذا كان المعلول من الامور الطبيعیه الماديه. وذلك كفرض وجود الحراره فى الحديد الذى يلزم منه بالضروره وجود التمدد فالفاعل بدون الموضوع القابل لا يكون فاعلا تاما كما لا يكون القابل بدون الفاعل قابلا بالفعل.

ومن هذا الكلام يعلم ويتضح أنه ليس على المطلوب الواحد فى

الحقيقه الا برهان لئى واحد مشتمل على جميع العلل بالفعل أو بالقوه وان تعددت البراهين بحسب الظاهر بتعدد العلل حسب اختلافها فالسؤال بلم انما يطلب به معرفه العله التامه فاذا أجيب بالعله الناقصه فانه لا ينقطع السؤال بلم. وما دام هنا شرط او جزء من العله لم يذكر فالسؤال باق حتى يجاب بجميع العلل التى تتألف منها العله التامه. وحينئذ يسقط السؤال بلم وينقطع.

٩- شروط مقدمات البرهان

(١)

ذكروا لمقدمات البرهان شروطا ارتقت فى أكثر عبارتهم الى سبعة وهى :

١- أن تكون المقدمات كلها يقينيه «وقد سبق ان ذلك هو المقوم لكون القياس برهانا وتقدم أيضا معنى اليقين هنا». فلو كانت احدى مقدمتيه غير يقينيه لم يكون برهانا وكان إما جدليا أو خطايا أو شعريا أو مغالطيا على حسب تلك المقدمه. ودائما يتبع القياس فى تسميته أحسن مقدماته.

٢- أن تكون المقدمات اقدم واسبق بالطبع من النتائج لانها لا بد أن تكون عللا لها بحسب الخارج. وهذا الشرط مختص ببرهان «لم».

٣- أن تكون أقدم عند العقل بحسب الزمان من النتائج حتى يصح التوصل بها الى النتائج. فان الاقدم فى نفس الامر وهو الاقدم بالطبع شىء والاقدم بالنسبه الينا وبحسب عقولنا شىء آخر فانه قد يكون ما هو الاقدم بحسب الطبع كالعله ليس أقدم بالنسبه الى عقولنا بأن يكون

ص: ٣٧٤

١- راجع الجوهر النضيد : ص ١٧٦ ، وشرح الإشارات : ص ٢٩٥ ، والنجاه : ص ٦٨ ، والتحصيل : ص ٢٠٦.

العلم بالمعلول أسبق واقدم من العلم بها فانه لا يجب في كل ما هو اقدم بحسب الطبع ان يكون اقدم عند العقل في المعرفة.

٤- أن تكون اعرف من المعرف. ومعنى انها اعرف ان تكون اكثر وضوحا وبقينا لتكون سببا لوضوح النتائج بداهه ان الوضوح واليقين يجب ان يكون اولا وبالذات للمقدمات وثانيا وبالعرض (١) للنتائج.

٥- ان تكون مناسبه للنتائج ومعنى مناسبتها ان تكون محمولاتها ذاتيه اوليه لموضوعاتها على ما سيأتى من معنى الذاتى والاولى هنا لان الغريب لا يفيد اليقين بما لا يناسبه لعدم العله الطبيعى بينهما. وبعبارة أخرى كما قال الشيخ الرئيس فى كتاب البرهان من الشفاص ٧٢- «فان الغريبه لا- تكون عللا ولو كانت المحمولات البرهانيه يجوز ان تكون غريبه لم تكن مبادئ البرهان عللا فلا تكون مبادئ البرهان عللا للنتيجه».

٦- أن تكون ضروريه (٢) اما بحسب الضروره الذاتيه او بحسب الوصف. وليس المراد من «الضرورى» هنا المعنى المقصود منه فى القياس فانه اذا قيل هناك : «كل ح ب بالضروره» يعنون به أن كل ما يوصف بانه «ح» كيفما اتفق وصفه به فهو موصوف بانه «ب» بالضروره وان لم يكن موصوفا بأنه «ح» بالضروره. وأما هنا فيعنون به المشروطه العامه أى ان كل ما يوصف بانه «ح» بالضروره فانه موصوف بانه «ب» (٣).

ص: ٣٧٥

١- لا يخفى عليك : أن التعبير بالعرض ليس مصطلحا هنا ، بل الصحيح هو التعبير بقولنا «بالتبع» إن وضوح النتائج بالمقدمات صفه لها بذاتها وليس الوضوح هذا صفه للمقدمات وتنسب إليها من باب إسناد الشئ إلى غير ما هو له.

٢- راجع الجواهر النضيد : ص ١٧٩ ، والإشارات وشرحه : ص ٢٩٥ ، والنجاه : ص ٧٠ ، والتحصيل : ص ٢٠٥.

٣- أى : أن المحمول إنما يكون ضروريا للموضوع ما دام وصفه العنوانى ثابت له بالضروره.

٧- أن تكون كليه. وهنا أيضا ليس المراد من «الكليه» المعنى المراد فى القياس. بل المراد أن يكون محمولها مقولا على جميع اشخاص الموضوع فى جميع الازمنه قولا- أولياً وان كان الموضوع جزئياً أو مهملاً- فالكليه هنا يصح ان تقابلها الشخصيه. والمقصود من معنى الكليه فى القياس ان يكون المحمول مقولا على كل واحد وان لم يكن فى كل زمان. ولم يكن الحمل أوليا فتقابل الكليه هناك القضيه الجزئيه والمهمله.

وهذان الشرطان الاخيران يختصان بالنتائج الضروريه الكليه فلو جوزنا ان تكون نتيجه البرهان غير ضروريه وغير كليه فما كان بأس فى ان تكون احدى المقدمات ممكنه اوغير كليه بذلك المعنى من الكليه لانه ليس يجب فى جميع مطالب العلوم ان تكون ضروريه او كليه الا- أن يراد من الضروريه ضروريه الحكم وهو الاعتقاد الثانى وان كانت جهه القضيه هى الامكان فان اليقين كما تقدم يجب ان يكون الاعتقاد الثانى فيه لا يمكن زواله. ولكن هذا الشرط عين اشتراط يقينيه المقدمات وهو الشرط الاول.

١٠- معنى الذاتى فى كتاب البرهان

(١)

تقدم انه يشترط فى مقدمات البرهان ان تكون المحمولات ذاتيه للموضوعات وللذاتى فى عرف المنطقيين عده معانى (٢) احدهما الذاتى فى كتاب البرهان. ولا بأس ببيانها جميعا ليتضح المقصود هنا فنقول :

ص: ٣٧٦

١- راجع الجوهر النضيد : ص ١٧٧ ، وشرح الإشارات : ص ٢٩٦ ، والنجاه : ص ٦٨ ، والتحصيل : ص ٢٠٩ .

٢- هى سته معان ، الخمسه المذكوره بالأرقام ، والذاتى فى باب البرهان الجامع بين الأول والثانى .

١- الذاتى فى باب الكليات ويقابله «العرضى». وقد تقدم فى الجزء الاول.

٢- الذاتى فى باب الحمل والعروض ويقابله «الغريب» اذا يقولون : «ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتيه». وهوله درجات وفى الدرجه الاولى ما كان موضوعه مأخوذا فى حده كالانف فى حد الفطوسه (١) حينما يقال «الانف افطس» فهذا المحمول ذاتى لموضوعه لأنه اذا أريد تعريف الافطس أخذ الانف فى تعريفه.

ثم قد يكون موضوع المعروض له مأخوذا فى حده كحمل المرفوع على الفاعل فان الفاعل لا يؤخذ فى تعريف المرفوع ولكن الكلمه التى هى معروضه للفاعل تؤخذ فى تعريفه كما تؤخذ فى تعريف الفاعل. وقد يكون جنس المعروض له (٢) مأخوذا فى حده كحمل المبنى على الفعل الماضى مثلا فان الفعل لا يؤخذ فى تعريف المبنى ولكن جنسه وهو الكلمه هى التى تؤخذ فى حده بل معروض المفعوليه وهو الكلمه تؤخذ فى حده. ويمكن جمع هذه المحمولات الذاتيه بعباره واحده فيقال : «المحمول الذاتى للموضوع ما كان موضوعه أو احد مقوماته واقعا فى حده» لأن جنس الموضوع مقوم له وكذا معروضه لأنه يدخل فى حده (٣) وكذا معروض جنسه كذلك. ١٦

ص: ٣٧٧

١- الفطس - بالتحريك - تطامن قصبه الأنف وانتشارها «مجمع البحرين».

٢- أى جنس الموضوع.

٣- واعلم أن أخذ المقومات فى الحد أخذ طبيعى ، وأخذ الموضوع فيه اضطرارى ، شرح الإشارات : ج ١ ص ١٦

٣- «الذاتي» في باب الحمل أيضا وهو ما كان نفس الموضوع في حد ذاته كافيا لانتزاع المحمول بدون حاجة الى ضم شيء اليه وهو السدى يقال له : «المنتزع عن مقام الذات» ويقابله ما يسمى المحمول بالضميمه مثل حمل الموجود على الوجود وحمل الابيض على البياض لا مثل حمل الموجود على اماهيمه وحمل الابيض على الجسم فان هذا هو المحمول بالضميمه فان الماهيمه موجوده ولكن لا بذاتها بل لعروض الوجود عليها والجسم أبيض ولكن لا بذاته بل لضم البياض اليه وعروضه عليه بخلاف حمل الموجود على الوجود فانه ذاتي له بدون ضم وجود آخر له بل بنفسه موجود وكذا حمل الابيض على البياض فانه ابيض بذاته بدون ضم بياض آخر اليه فهو ذاتي له.

٤- «الذاتي» في باب الحمل أيضا ولكنه في هذا القسم وصف لنفس الحمل لا للمحمول كما في الاصطلاحين الاخيرين فيقال الحمل الذاتي ويقال له الاولي أيضا ويقابله الحمل الشايع الصناعي وقد تقدم ذلك في الجزء الاول (١).

٥- «الذاتي» في باب العلل ويقابله «الاتفاقي» مثل ان يقال : اشتعلت النار فاحترق الحطب وابرقت السماء فقصف الرعد فانه لم يكن ذلك اتفاقيا بل اشتعال النار يتبعه احراق الحطب اذا مسها والبرق يتبعه الرعد لذاته لا مثل ما يقال : فتح الباب فابرقت السماء او نظر لي فلان فاحترق حطبي او حسدني فلان فأصابني مرض فان هذه وأمثالها تسمى أموراً اتفاقيه.

اذا عرفت هذه المعاني للذاتي فاعلم ان مقصودهم من الذاتي في كتاب البرهان ما يعم المعنى الاول والثاني ويجمعهما في البيان ان يقال :

ص: ٣٧٨

١- راجع ص ١٠٠.

«الذاتى هو المحمول الذى يؤخذ فى حد الموضوع أو الموضوع أو احد مقوماته يؤخذ فى حده».

١١- معنى الأولي

(١)

و المراد من الأولي هنا هو المحمول لا- بتوسط غيره أى لا يحتاج الى واسطه فى العروض فى حمله على موضوعه كما نقول :
حسم ايض و سطح ايض (٢) فان حمل ايض على السطح حمل أولى اما حمله على الجسم فتوسط السطح فكان واسطه فى
العروض لان حمل الايض على السطح أولاً وبالذات ولعى الجسم ثانياً وبالعرض والتدقيق فى معنى الذاتى والاولى له موضع
آخر لا يسعه هذا المختصر.

ولكن مما يجب ان يعلم هنا ان بعض كتب أصول الفقه (٣) المتأخره وقع فيها تفسير الذاتى الذى هو فى باب موضوع العلم
المقابل له الغريب بمعنى الأولي المذكور هنا.(٤) فوقع من أجل ذلك اشتباهات كثيره نستطيع التخلص منها اذا فرقنا بين
الذاتى والاولى ولا نخلط احدهما بالآخر.

ص: ٣٧٩

-
- ١- راجع الجوهر النضيد : ص ١٧٩ ، وشرح الإشارات : ص ٢٩٦ ، والنجاه : ص ٦٩ ، والتحصيل : ص ٢١٠ .
 - ٢- وكما نقول : الماء جار والميزاب جار ، فإن حمل «جار» على الماء أولى ، وحمله على الميزاب بواسطته .
 - ٣- الظاهر أن المراد به كفايه الأصول للمحقق الخراسانى .
 - ٤- ربما يظهر من تفسير الخواجه فى «شرح الإشارات : ص ٣٩٦» المناسبه _ التى هى الشرط الخامس من شروط مقدمات البرهان _ بكون المحمولات ذاتيه لموضوعاتها : أن الأولى والذاتى بمعنى واحد. بل من تأمل فى أن اشتراط الذاتيه تغنى عن اشتراط الأوليه يحصل له اليقين بذلك .

اشاره

و نضعها في ثلاثه مباحث :

الاول في القواعد والاصول

الثاني في المواضيع

الثالث في الوصايا

ص: ٣٨١

١- مصطلحات هذه الصناعه

لهذه الصناعه ككل صناعه مصطلحات خاصه بها والآن نذكر بعضها فى المقدمه للحاجه فعلا ونرجى الباقى الى مواضعه.

١- كلمه «الجدل» إن الجدل لغه هو اللدد واللجاج فى الخصومه بالكلام مقارناً غالباً لاستعمال الحيله الخارجه أحياناً عن العدل والانصاف. ولذا نهت الشريعه الاسلاميه عن المجادله لا سيما فى الحجج (١) والاعتكاف (٢).

وقد نقل مناطقه العرب هذه الكلمه واستعملوها فى الصناعه التى نحن بصدددها التى تسمى باليونانيه «طويقا».

وهذه لفظه «الجدل» أنسب الالفاظ العربيه الى معنى هذه الصناعه على ما سيأتى توضيح المقصود بها حتى من مثل لفظ المناظره والمحاوره والمباحثه وان كانت كل واحده منها تناسب هذه الصناعه

ص: ٣٨٢

١- البقره: ١٩٧، وراجع الوسائل ٩: ١٠٨، الباب ٣٢ من أبواب تروك الإحرام.

٢- قد ورد النهى عنه فى الاعتكاف بلفظ «لا يمارئ» راجع الوسائل ٧: ٤١٢، الباب ١٠ من كتاب الاعتكاف.

فى الجملة كما استعملت كلمه «المنافره» فى هذه الصناعه أيضا فقيل «آداب المنافره» وألفت بعض المتون بهذا الاسم.

وقد يطلقون لفظ «الجدل» أيضا على نفس استعمال الصناعه كما أطلقوه على ملكه استعمالها فيريدون به حيثئذ القول المؤلف من المشهورات أو المسلمات الملزم للغير والجارى على قواعد الصناعه. وقد يقال له أيضا : القياس الجدلى أو الحجج الجدليه أو القول الجدلى. أما مستعمل الصناعه فيقال له : «مجادل» و «جدلى».

٢- كلمه «الوضع». ويراد بها هنا «الرأى المعتقد به أو الملتزم به» كالمذاهب والملل والنحل والاديان والآراء السياسيه والاجتماعيه والعلميه وما الى ذلك. والانسان كما يعتنق الرأى ويدافع عنه لانه عقيدته قد يعتنقه لغرض آخر فيتعصب له ويلتزمه وان لم يكن عقيدته له فالرأى على قسمين : رأى معتقد به ورأى ملتزم به وكل منهما يتعلق به غرض الجدلى لاثباته أو نقضه فأراد اهل هذه الصناعه ان يعبروا عن القسمين بكلمه واحده جامعه فاستعملوا كلمه «الوضع» اختصاراً ويريدون به مطلق الرأى الملتزم سواء أكان معتقداً به أم لا.

كما قد يسمون أيضا نتيجة القياس فى الجدل «وضعا» وهى التى تسمى فى البرهان «مطلوبا». وعلى هذا يكون معنى الوضع قريبا من معنى الدعوى التى يراد اثباتها أو ابطالها.

٢- وجه الحاجه الى الجدل

ان الانسان لا- ينفك عن خلاف ومنازعات بينه وبين غيره من أبناء جلدته (١) فى عقائده وآرائه من دينيه وسياسيه واجتماعيه ونحوها

ص: ٣٨٣

١- أى : عشيرته.

فتتألف بالقياس الى كل وضع طائفتان : طائفه تناصره وتحافظ عليه وأخرى تريد نقضه وهدمه وينجز ذلك الى المناظره والجدل
ى الكلام فيلتمس كل فريق الدليل والحجه لتأييد وجهه نظره وافحام خصمه أمام الجمهور.

والبرهان سبيل قويم مضمون لتحصيل المطلوب ولكن هناك من الاسباب ما يدعو الى عدم الاخذ به فى جمله من المواقع
واللجوء الى سبيل آخر وهو سبيل الجدل الذى نحن بصددده. وهنا تنبثق الحاجه الى الجدل فانه الطريقه المفيده بعد البرهان.

اما الاسباب الداعيه الى عدم الاخذ بالبرهان فهى أمور.

١- إن البرهان واحد فى كل مسأله لايمكن ان يستعمله كل من الفريقين المتنازعين لان الحق واحد على كل حال فاذا كان
الحق مع أحد الفريقين فان الفريق الآخر يلتجىء الى سبيل الجدل لتأييد مطلوبه.

٢- إن الجمهور أبعد ما يكون عن ادراك المقدمات البرهانيه اذا لم تكن من المشهورات الذايعات بينهم وغرض المجادل على
الاكثر افحام خصمه أمام الجمهور فيلتجىء هنا الى استعمال المقدمات المشهوره بالطريقه الجدليه وان كان الحق فى جانبه
ويمكنه استعمال البرهان.

٣- إنه ليس كل أحد يقوى على اقامه البرهان أو ادراكه فيلتجىء المنازع الى الجدل لعجزه عن البرهان أو لعجز خصمه عن
ادراكه.

٤- إن المبتدىء فى العلوم قبل الوصول الى الدرجه التى يتمكن فيها من اقامه البرهان على المطالب العلميه يحتاج الى ما يمزّن
ذهنه وقوته العقلية على الاستدلال على المطالب بطريقه غير البرهان كما قد يحتاج الى تحصيل القناعه والاطمئنان الى تلك
المطالب قبل أن يتمكن من البرهان عليها. وليس له سبيل الى ذلك الا سبيل الجدل.

وبمعرفة هذه الاسباب تظهر لنا قوه الحاجه الى الجدل ونستطيع أن

نحكم بأنه يجب لكن من تهمة المعرفة وكل من يريد أن يحافظ على العقائد والآراء أيه كانت أن يبحث عن صناعه الجدل وقوانينها وأصولها. والمتكفل بذلك هذا الفن الذى عنى به متقدموا الفلاسفه من اليونانيين وأهمله المتأخرون فى دوره الاسلاميه اهمالا لا مبرر له عدافته قليله (١) من أعظم العلماء كالرئيس ابن سينا والخواجه نصير الدين الطوسى إمام المحققين.

٣- المقارنه بين الجدل و البرهان

قلنا ان الجدل أسلوب آخر من الاستدلال وهو يأتي بالمرتبه الثانيه بعد البرهان فلا بد من بحث المقارنه بينهما وبيان ما يفترقان فيه فنقول :

١- إن البرهان لا يعتمد الا على المقدمات التى هى حق من جهه ما هو حق لتنتج الحق أما «الجدل» فانما يعتمد على المقدمات المسلمه من جهه ما هى مسلمه ولا يشترط فيها أن تكون حقاً وان كانت حقاً واقعاً اذ لا يطلب المجادل الحق بما هو حق كما قلنا بل انما يطلب افحام الخصم وإلزامه بالمقدمات المسلمه سواء أكانت مسلمه عند الجمهور وهى المشهورات العامه والذائعات أم مسلمه عند طائفه خاصه يعترف بها الخصم أم مسلمه عند شخص الخصم خاصه.

٢- إن الجدل لا يقوم الا بشخصين متخاصمين اما البرهان فقد يقام لغرض تعليم الغير وإيصاله الى الحقائق فيقوم بين شخصين كالجدل وقد يقيمه الشخص ليناغى به نفسه ويعلمها لتصل الى الحق.

٣- إنه تقدم فى البحث السابق ان البرهان واحد فى كل مسأله لا

ص: ٣٨٥

١- وهم الذين ألفوا المنطق لأجل الفلاسفه ، راجع ص ٣٥٨.

يمكن أن يقيمه كل من الفريقين المتنازعين. اما الجدل فانه يمكن أن يستعمله الفريقان معاً ما دام الغرض منه إلزام الخصم وافحامه لا الحق بما هو حق وما دام انه يعتمد على المشهورات والمسلمات التي قد يكون بعضها في جانب الاثبات وبعضها الآخر في عين الوقت في جانب النفي. بل يمكن لأحد الفريقين أن يقيم كثيراً من الادله الجدليه بلا موجب للحصر على رأى واحد بينما ان البرهان لا يكون الا واحدا لا يتعدد في المسأله الواحده وان تعدد ظاهرا بتعدد العلل الاربع على ما تقدم في بحث البرهان (١).

٤- إن صورته البرهان لا تكون الا من القياس على ما تقدم في بحث البرهان اما المجادل فيمكن أن يستعمل القياس وغيره من الحجج كالاستقراء والتمثيل فالجدل أعم من البرهان (٢) من جهة الصورة غير ان أكثر ما يعتمد الجدل على القياس والاستقراء.

٤- تعريف الجدل

(٣)

و يظهر بوضوح من جميع ما تقدم صحه تعريف فن الجدل بما يلي :

«انه صناعه علميه يقتدر معها حسب الامكان على اقامه الحججه من المقدمات المسلمه على أى مطلوب يراد وعلى محافظه أى وضع يتفق على وجه لا تتوجه عليه مناقضه».

وإنما قيد التعريف بعبارته «حسب الامكان» فلاجل التنبيه على أن عجز المجادل عن تحصيل بعض المطالب لا يقدرح في كونه صاحب صناعه كعجز الطيب مثلا عن مداواه بعض الامراض فانه لا ينفى كونه طبيبا.

ص: ٣٨٦

١- تقدم في ص ٣٧٣-٣٧٤.

٢- تقدم في ص ٣٦٠ و ٣٦١.

٣- راجع الجوهر النضيد : ص ١٩٧.

ويمكن التعبير عن تعريف الجدل بعباره أخرى كما يلي :

«الجدل صناعه تمكن الانسان من اقامه الحجج المؤلفه من المسلمات أو من ردها حسب الاراده ومن الاحتراز عن لزوم المناقضه فى المحافظه على الوضع».

٥- فوائد الجدل

(١)

مما تقدم تظهر لنا الفائده الاصليه من صناعه الجدل ومنفعتها المقصوده بالذات وهى أن يتمكن المجادل من تقويه الآراء النافعه وتأييدها ومن إلزام المبطلين والغلبه على المشعوذين وذوى الآراء الفاسده على وجه يدرك الجمهور ذلك. ولهذه الصناعه فوائد أخر تقصد منها بالعرض نذكر بعضها :

١- رياضه الاذهان وتقويتها فى تحصيل المقدمات واكتسابها اذ يتمكن ذو الصناعه من ايراد المقدمات الكثيره والمفيده فى كل باب ومن اقامه الحججه على المطالب العلميه وغيرها.

٢- تحصيل الحق واليقين فى المسأله التى تعرض على الانسان فانه بالقوه الجدليه التى تحصل له بسبب هذه الصناعه يتمكن من تأليف المقدمات لكل من طرفى الايجاب والسلب فى المسأله. وحيثذ بعد الفحص عن حال كل منهما والتأمل فيهما قد يلوح الحق له فيميز أنه فى أى طرف منهما ويزيف الطرف الآخر الباطل.

٣- التسهيل على المتعلم المبتدىء لمعرفة المصادر فى العلم الطالب له بسبب المقدمات الجدليه اذ انه بادىء بدء قد ينكرها

ص: ٣٨٧

١- راجع شرح الشمسيه : ص ١٦٨ ، وشرح المنظومه : ص ١٠٢ ، والجوهر النضيد : ص ٢٠١.

ويستوحش منها لانه لم يقو بعد على الوصول الى البرهان عليها. والمقدمات الجدليه تفيده التصديق بها وتسهل عليه الاعتقاد بها فيطمئن اليها قبل الدخول فى العلم ومعرفه براهينها.

٤- وتنفع هذه الصناعه أيضا طالب الغلبه على خصومه اذ يقوى على المحاوره والمخاصمه والمراوغه وان كان الحق فى جانب خصمه فيستظهر على خصمه فيستظهر على خصمه الضعيف عن مجادلته ومجاراته لا سيما فى هذا العصر الذى كثرت فيه المنازعات فى الآراء السياسيه والاجتماعيه.

٥- وتنفع أيضا الرئيس للمحافظه على عقائد اتباعه عن المبتدعات.

٦- وتنفع أيضا الذين يسمونهم فى هذا العصر المحامين الذين اتخذوا المحاماه والدفاع عن حقوق الناس مهنة لهم فانهم أشد ما تكون حاجتهم الى معرفه هذه الصناعه بل انها جزء من مهنتهم فى الحقيقه.

٦- السؤال والجواب

تقدم إن الجدل لا يتم الا بين طرفين متنازعين فالجدلى شخصان : «احدهما» محافظ على وضع وملتزم له وغايه سعيه ألا يلزمه الغير ولا يفحمه و «ثانيهما» ناقض له وغايه سعيه ان يلزم المحافظ ويفحمه.

و «الاول» يسمى «المجيب». واعتماده على المشهورات فى تقرير وضعه اما المشهورات المطلقه أو المحدوده بحسب تسليم طائفه معينه. و «الثانى» يسمى (١) «السائل» واعتماده فى نقض وضع المجيب على ما يسلمه المجيب من المقدمات وان لم تكن مشهوره.

ولتوضيح سر التسميه بالسائل والمجيب نقول : ان الجدل انما يتم

ص : ٣٨٨

١- راجع الجوهر النضيد : ص ١٩٨.

بأمرين سؤال وجواب وذلك لأن المقصود الاصلى من صناعه الجدل عندهم أن تتم بهذه المراحل الاربع :

١- ان يوجه من يريد نقض وضع ما أسئلته الى خصمه المحافظ على ذلك الوضع بطريق الاستفهام بان يقول : «هل هذا ذاك؟» أو «أليس اذا كان كذا فكذا؟» ويتدرج بالاسئله من البعيد عن المقصود الى القريب منه حسبما يريد أن يتوصل به الى مقصوده من تسليم الخصم من دون أن يشعره بأنه يريد مهاجمته ونقض وضعه أو يشعره بذلك ولكن لا يشعره من أيه ناحيه يريد مهاجمته منها حتى لا يراوغ ويحتال فى الجواب.

٢- ان يستلّ (١) السائل من خصمه من حيث يدري ولا يدري الاعتراب والتسليم بالمقدمات التى تستلزم نقض وضعه المحافظ عليه.

٣- ان يؤلف السائل قياسا جدليا مما اعترف وسلم به خصمه «المجيب» بعد فرض اعترافه وتسليمه ليكون هذا القياس ناقضا لوضع المجيب.

٤- أن يدافع المحافظ «المجيب» ويتخلص عن المهاجمه ان استطاع بتأليف قياس من المشهورات التى لا بد ان يخضع لها السائل والجمهور.

وهذه الطريقة من السؤال والجواب هى الطريقة الفنيه المقصوده لهم فى هذه الصناعه وهى التى تظهر بها المهاره والحدق فى توجيه الاسئله والتخلص من الاعتراف او الالزام. ومن هذه الجبهه كانت التسميه بالسائل والمجيب لا لمجرد وقوع سؤال وجواب بأى نحو اتفق. والمقصود من صناعه الجدل اتقان تأديه هذه الطريقه حسبما تقتضيه القوانين والاصول الموضوعه فيها.

ونحن يمكننا ان نتوسع فى دائره هذه الصناعه فتتعدى هذه الطريقه المتقدمه الى غيرها بأن نكتفى بتأليف القياس من المشهورات أو

ص: ٣٨٩

١- استل فلان بكذا : ذهب به خفيه.

المسلمات لنقض وضع أو للمحافظة على وضع لغرض افحام الخصوم على أى نحو يتفق هذا التأليف وان لم يكن على نحو السؤال والجواب ولم يمر على تلك المراحل الاربع بترتيبها. ولعل تعريف الجدل المتقدم لا يأبى هذه التوسعه.

بل يمكن ان نتعدى الى أبعد من ذلك حينئذ فلا- نخص الصنائه بالمشافهه بل نتعدى بها الى التحرير والمكاتبه. وفي هذه العصور لا- سيما الا-خيره منها بعد انتشار الطباعه والصحف اكثر ما تجرى المناقشات والمجادلات فى الكتابه وتبنى على المسلمات والمشهورات على غير الطريقه البرهانیه من دون ان تتألف صوره سؤال وجواب. ومع ذلك نسميها قياسات جدليه أو ينبغى أن نسميها كذلك وتشملها كثير من اصول صنائه الجدل وقواعدها فلا ضير فى دخولها فى هذه الصنائه وشمول بعض قواعدها وآدابها لها.

٧- مبادئ الجدل

(١)

اشرنا فيما سبق الى ان مبادئ الجدل الاوليه التى تعتمد عليها هذه الصنائه هى المشهورات والمسلمات وان المشهورات مبادئ مشتركة بالنسبه الى السائل والمجيب والمسلمات مختصه بالسائل.

كما اشرنا الى ان المشهورات يجوز أن تكون حقا واقعا وللجدلى ان يستعملها فى قياسه. أما استعمال الحق غير المشهور بما هو حق فى هذه الصنائه فانه يعد مغالطه من الجدلى لانه فى استعمال أيه قضيه لا يدعى انها فى نفس الامر حق. وانما يقول : ان هذا الحكم ظاهر واضح فى هذه

ص: ٣٩٠

القضية ويعترف بذلك الجميع ويكون الحكم مقبولا لدى كل أحد.

ثم انا أشرنا فى بحث «المشهورات» ان للشهره اسبابا توجبها وذكرنا أقسام المشهورات حسب اختلاف اسباب الشهره فراجع. والسر فى كون الشهره لا تستغنى عن السبب أن شهره المشهور ليست ذاتيه بل هى أمر عارض وكل عارض لا بد له من سبب. وليست هى كحقيقه الحق التى هى أمر ذاتى للحق لا تعلق بعلمه.

وسبب الشهره لا بد ان يكون أمرا تألفه الازهان وتدركه العقول بسهولة ولولا ذلك لما كان الحكم مقبولا عند الجمهور وشايعا بينهم.

وعلى هذا يتوجه علينا سؤال وهو : اذا كانت الشهره لا تستغنى عن السبب فكيف جعلتم المشهورات من المبادئ الاوليه أى ليست مكتسبه؟

والجواب ان سبب حصول الشهره لوضوحه لدى الجمهور تكون أذهان الجمهور غافله عنه ولا تلتفت الى سر انتقالها الى الحكم المشهور فيبدو لها أن المشهورات غير مكتسبه من سبب كأنها من تلقاء نفسها انتقلت اليها وانما يعتبر كون الحكم مكتسبا اذا صدر الانتقال اليه بملاحظه سببه. وهذا من قبيل القياس الخفى فى المجربات والفطريات التى قياساتها معها على ما أوضحناه فى موضعه فانما مع كونها لها قياس وهو السبب الحقيقى لحصول العلم بها عدّوها من المبادئ غير المكتسبه نظرا الى أن حصول العلم فيها عن سبب خفى غير ملحوظ للعالم ومغفول عنه لوضوحه لديه.

ثم لا يخفى أنه ليس كل ما يسمى مشهورا هو من مبادئ الجدل فان الشهره تختلف بحسب اختلاف الاسباب فى كيفية تأثيرها فى الشهره. وبهذا الاعتبار تنقسم المشهورات الى ثلاثه أقسام :

١- المشهورات الحقيقه ، وهى التى لا تزول شهرتها بعد التعقيب والتأمل فيها.

٢- المشهورات الظاهرية ، وهي المشهورات في بادية الرأي التي تزول شهرتها بعد التعقيب والتأمل مثل قولهم : «انصر أخاك ظالما أو مظلوما» (١) فانه يقابله المشهور الحقيقي وهو : «لا تنصر الظالم وان كان أخاك».

٣- الشبيهة بالمشهورات وهي التي تحصل شهرتها بسبب عارض غير لازم تزول شهره بزواله فتكون شهرتها في وقت دون وقت وحال دون حال مثل استحسان الناس في العصر المتقدم لا طلاق الشوارب تقليدا لبعض الملوك والامراء فلما زال هذا السبب زالت هذه العادة وزال الاستحسان.

ولا يصلح للجدل الا- القسم الاول دون الاخيرين أما الظاهرية فانما تنفع فقط في صنائه الخطابه كما سيأتي وأما الشبيهة بالمشهورات فنفعها خاص بالمشاغبه كما سيأتي في صنائه المغالطه.

٨- مقدمات الجدل

كل ما هو مبدأ للقياس معناه أنه يصلح أن يقع مقدمه له ولكن ليس يجب في كل ما هو مقدمه ان يكون من المبادئ بل المقدمه اما أن تكون نفسها من المبادئ أو تنتهي الى المبادئ. وعليه فمقدمات القياس الجدلي يجوز أن تكون في نفسها مشهوره. ويجوز أن تكون غير مشهوره ترجع الى المشهوره كما قلنا في مقدمات البرهان أنها تكون بديهيه وتكون نظريه تنتهي الى البديهيه.

ص: ٣٩٢

١- في الوسائل عن كنز الفوائد للكرامچكى - في حديث - عن علي «عليه السلام» عن رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» للمسلم علي أخيه ثلاثون حقا - إلى أن قال - : «وينصره ظالما ومظلوما ، فأما نصرته ظالما فيرده عن ظلمه ، وأما نصرته مظلوما فيعيه علي أخذ حقه» الوسائل ٨ : ٥٥٠ ، الباب ١٢٢ من أبواب أحكام العشره ، ح ٢٤.

والرجوع الى المشهوره على نحوين :

أ - أن تكتسب شهرتها من المقارنه والمقايسه الى المشهوره. وتسمى «المشهوره بالقرائن». والمقارنه بين القضيتين اما لتشابههما في الحدود أو لتقابلهما فيها. وكل من التشابه والتقابل يوجب انتقال الذهن من تصور شهره احدهما الى تصور شهره الثانيه وان لم يكن هذا الانتقال في نفسه واجبا وانما تكون شهره احدهما مقرونه بشهره الاخرى.

مثال التشابه : قولهم : اذا كان اطعام الضيف حسنا فقضاء حوائجه حسن أيضا فان حسن اطعام الضيف مشهور وللتشابه بين الاطعام وقضاء الحوائج تستوجب المقارنه بينهما انتقال الذهن الى حسن قضاء حوائج الضيف. ومثال التقابل : قولهم : اذا كان الاحسان الى الاصدقاء حسنا كانت الاساءه الى الاعداء حسنه فان التقابل بين الاحسان والاساءه وبين الأصدقاء والأعداء يستوجب انتقال الذهن من احدى القضيتين الى الاخرى بالمقارنه والمقايسه.

ب - أن تكون المقدمه مكتسبه شهرتها من قياس مؤلف من المشهورات منتج لها بأن تكون هذه المقدمه المفروضه مأخوذه من مقدمات مشهوره. نظير المقدمه النظرية في البرهان اذا كانت مكتسبه من مقدمات بديهيه.

٩- مسائل الجدل

كل قضيه كان السائل قد أورد عينها في حال سؤاله او أورد مقابلها فانها تسمى «مسأله الجدل» وبعد أن يسلم بها المجيب ويجعلها السائل جزءا من قياسه هي نفسها تسمى «مقدمه الجدل».

ص: ٣٩٣

إذا عرفت ذلك فكل قضيه لها ارتباط فى نقض الوضع الذى يراد تقضه تصلح أن تقع مورداً لسؤال السائل ولكن بعض القضايا يجدر به أن يتجنبها نذكر بعضها :

«منها» أنه لا ينبغى للسائل أن يجعل المشهورات مورداً لسؤاله فان السؤال عنها معناها جعلها فى معرض الشك والترديد وهذا ما يشجع المجيب على انكارها ومخالفه المشهور. فلو التجأ السائل لإيراد المشهورات فليذكرها على سبيل التمهيد للقواعد التى يريد أن يستفيد منها لنقض وضع المجيب. باعتبار أن تلك المشهورات مفروغ عنها لا مفر من الاعتراف بها.

و «منها» أنه لا- ينبغى له أن يسأل عن ماهية الاشياء ولا عن لميتها «عليتها» لأن مثل هذا السؤال انما يرتبط بالتعلم والاستفاده لا بالجدل والمغالبة بل السؤال عن الماهية لو احتاج اليه فينبغى أن يضعه على سبيل الاستفسار عن معنى اللفظ أو على سبيل السؤال عن رأيه وقوله فى الماهية بأن يسأل هكذا «هل تقول ان الانسان هو الحيوان الناطق أولاً؟» أو يسأل هكذا : «لو لم يكن حد الانسان هو الحيوان الناطق فما حده اذن؟».

وكذلك السؤال فى اللميه لا بد أن يجعل السؤال عن قوله ورأيه فيها لا عن أصل العليه.

١٠- مطالب الجدل

ان الجدل ينفع فى جميع المسائل الفلسفيه والاجتماعيه والدينيه والعلميه والسياسيه والادبيه وجميع الفنون والمعارف وكل قضيه من ذلك تصلح أن تكون مطلوبه به. ويستثنى من ذلك قضايا لا تطلب بالجدل.

ص: ٣٩٤

منها «المشهورات الحقيقيه المطلقه» لانها لما كانت بهذه الشهره لا يسع لأحد انكارها والتشكيك بها حتى يحتاج اثباتها الى حجه. وحكمها من هذه الجبهه حكم البديهيات فانها لا تطلب بالبرهان. ويجمعها انها غير مكتسبه فلا تكتسب بحجه.

ومن ينكر المشهورات لا-تنفع معه حجه جدليه لأن معنى اقامتها ارجاعه الى القضايا المشهوره وقد ينكرها أيضا. ومثل هذا المنكر للمشهورات لا-رد له الا-العقاب أو السخرية والاستهزاء أو احساسه : فمن ينكر مثل حسن عباده الخالق وقبح عقوق الوالدين فحقه العقاب والتعذيب. ومنكر مثل ان القمر مستمد نوره من الشمس يسخر به ويضحك عليه. ومنكر مثل أن النار حاره يكوى بها ليحس بحرارتها.

نعم قد يطلب المشهور بالقياس الجدلي في مقابل المشاغب كما تطلب القضيه الاوليّه بالبرهان في مقابل المغالط.

أما المشهورات المحدوده أو المختلف فيها فلا-مانع من طلبها بالحجه الجدليه في مقابل من ال يراها مشهوره أو لا يعترف بشهرتها لينبهه على شهرتها بما هو أعرف وأشهر.

ومنها «القضايا الرياضيه ونحوها» لانها مبتنيه على الحس والتجربه فلا مدخل للجدل فيها ولا معنى لطلبها بالمشهورات كقضايا الهندسه والحساب والكيمياء والميكانيك ونحو ذلك.

١١- أدوات هذه الصناعه

(١)

عرفنا فيما سبق ان الجدل يعتمد على المسلمات والمشهورات

ص: ٣٩٥

١- راجع الجواهر النضيد : ص ٢٠٣.

غير أن تحصيل ملكه هذه الصناعات «بأن يتمكن المجادل من الانتفاع بالمشهورات والمسلّمات في وقت الحاجة عند الاحتجاج على خصمه أو عند الاحتراز من الانقطاع والمغلوبية» ليس بالأمر الهين كما قد يبدو لأول وهله. بل يحتاج الى مران طويل حتى تحصل له الملكة شأن كل ملكه في كل صناعاته. ولهذا المران موارد أربعة هي أدوات للملكة اذا استطاع الانسان أن يجوز عليها فان لها الاثر البالغ في حصول الملكة وتمكن الجدلي من بلوغ غرضه. ونحن واصفون هنا هذه الادوات.

وليعلم الطالب انه ليس معنى معرفه وصف هذه الادوات انه يكون حاصلها عليها فعلا بل لا بد من السعى لتحصيلها بنفسه عملا واستحضارها عنده فان من يعرف معنى المنشار لا يكون حاصله لديه ولا يكون ناشرا للخشب بل الذي ينشره من تمكن من تحصيل نفس الآله وعمل بها في نشر الخشب. نعم معرفه اوصاف الآله طريق لتحصيلها والانتفاع بها.

والادوارت الأربعة المطلوبه هي كما يلي :

«الاداء الولي» أن يستحضر لديه أصناف المشهورات من كل باب ومن كل ماده على اختلافها ويعدها في ذاكرته لوقت الحاجة وأن يفصل بين المشهورات المطلقة وبين المحدوده عند أهل كل صناعاته أو مذهب وأن يميز بين المشهورات الحقيقيه وغيرها وأن يعرف كيف يستنبط المشهور ويحصل على المشهورات بالقرائن وينقل حكم الشهره من قضيه الى أخرى.

فاذا كمل له كل ذلك وجمعه عنده فان احتاج الى استعمال مشهور : كان حاضرا لديه متمكنا به من الاحتجاج على خصمه.

وهذه الاداء لازمه للجدلي لأنه لا ينبغي له أن ينقطع أمام الجمهور ولا يحسن منه أن يتأني ويطلب التذكر أو المراجعة فانه يفوت غرضه وبعد فاشلا لأن غايته آنيه وهي الغلبه على خصمه أمام الجمهور.

فيفوت غرضه بفوات الاوان على العكس من طالب الحقيقه بالبرهان فان تأنيه وطلبه للتذكر والتأمل لا ينقصه ولا ينافى غرضه من تحصيل الحقيقه ولو بعد حين.

ومما ينبغى أن يعلم ان هذه الملكة «ملكه استحضار المشهور عند الحاجه» يجوز أن تتبعض بأن تكون مستحضرات المجادل خاصه بالموضوع المختص به : فالمجادل فى الامور الدينيه مثلا يكفى أن يستحضر المشهورات النافعه فى موضوعه خاصه ومن يجادل فى السياسه انما يستحضر خصوص المشهورات المختصه بهذا الباب فيكون صاحب ملكه فى جدل السياسه فقط ... وهكذا فى سائر المذاهب والآراء. وعليه فلا يجب فى الجدلى المختص بموضوع أن تكون ملكته عامه لجميع المشهورات فى جميع العلوم والآراء.

«الاداء الثانيه» القدره والقوه على التمييزين معانى الالفاظ المشتركه والمنقوله والمشككه والمتواطئه والمتباينه والمترادفه وما اليها من أحوال الالفاظ والقدره على تفصيلها على وجه يستطيع أن يرفع ما يطرأ من غموض واشتباه فيها حتى لا يقتصر على الدعوى المجرده فى ايرادها فى حججه بل يتبين وجا الاشتراك أو التشكيك أو غير ذلك من الاحوال.

وهناك أصول وقواعد قد يرجع اليها لمعرفة المشترك اللفظى وتمييزه عن المشترك المعنوى ولمعرفه باقى أحوال اللفظ : لا يسعها هذا الكتاب المختصر. ولأجل أن يتنبه الطالب لهذه الابحاث نذكر مثلا لذلك فنقول :

لو اشتبه لفظ فى كونه مشتركا لفظيا أو معنويا فانه قد يمكن رفع الاشتباه بالرجوع الى اختلاف اللفظ بحسب اختلاف الاعتبارات مثل كلمه «قوه» فانها تستعمل بمعنى القدره كقولنا قوه المشى والقيام مثلا وتستعمل بمعنى القابليه والتهيؤ للوجود مثل قولنا الاخرس ناطق بالقوه والبدوه شجره بالقوه. فلو شككنا فى أنها موضوعه لمعنى أعم او لكل

من المعنيين على حده فانه يمكن أن نقيس اللفظ الى ما يقابله فنرى في المثال أن اللفظ بحسب كل معنى يقابله لفظ آخر وليس له مقابل واحد فمقابل القوه بالمعنى الاول الضعف ومقابلها بالمعنى الثانى الفعلية. ولتعدد التقابل نستظهر أن لها معنيين لا معنى واحدا والا لكان لها مقابل واحد.

وكذلك يمكن ان تستظهر ان للفظه معنيين على نحو الاشتراك اللفظى اذا تعدد جمعها بتعدد معناها مثل لفظه «أمر» فانها بمعنى شىء تجمع على «أمور» وبمعنى طلب الفعل تجمع على «اوامر». فلو كان لها معنى واحد مشترك لكان لها جمع واحد.

ثم ان كثيرا ما تقع المنازعات بسبب عدم تحقيق معنى اللفظ فينحو كل فريق من المتنازعين منحى من معنى اللفظ غير ما ينحوه الفريق الآخر ويتخيل كل منهما ان المقصود لهما معنى واحد هو موضع الخلاف بينهما. ومن له خبره فى أحوال اللفظ يستطيع ان يكشف مثل هذه المغالطات ويوقع التصالح بين الفريقين. ويمكن التمثيل لذلك بالنزاع فى مسأله جواز رؤيه الله فيمكن ان يريد من يجيز الرؤيه هى الرؤيه القليه أى الادراك بالعقل بينما أن المقصود لمن يحيلها هى الرؤيه بمعنى الادراك بالبصر. فتفصيل معنى الرؤيه وبيان أن لها معنيين قد يزيل الخلاف والمغالطة. هكذا يمكن كشف النزاع فى كثير من الابحاث. وهذا من فوائد هذه الاداء.

«الاداء الثالثه» القدره والقوه على التمييز بين المتشابهات سواء كان التمييز بالفصول أو بغيرها. وتحصل هذه القوه «الملكه» بالسعى فى طلب الفروق بين الاشياء المتشابهه تشابها قريبا لا سيما فى تحصيل وجوه اختلاف احكام شىء واحد بل تحصيل بطلب المباينه بين الاشياء المتشابهه بالجنس.

وتظهر فائده هذه الاداه فى تحصيل الفصول والخواص للاشياء فيستعين بذلك على الحدود والرسوم. وتظهر الفائده للمجادل كما لو ادعى خصمه مثلا ان شيئين لهما حكم واحد باعتبار تشابههما فيقيس أحدهما على الآخر او أن الحكم ثابت للعام الشامل لهما فانه أى المجادل اذا ميز بينهما وكشف ما بينهما من فروق تقتضى اختلاف أحكامهما ينكشف اشتباه الخصم ويقال له مثلا : ان قياسك الذى ادعيتة قياس مع الفارق.

مثاله ما تقدم فى بحث المشهورات فى دعوى منكر الحسن والقبح العقليين اذ استدل على ذلك بانه لو كان عقليا لما كان فرق بينه وبين حكم العقل بأن الكل أعظم من الجزء مع ان الفرق بينهما ظاهر. فاعتقد المستدل أن حكمى العقل فى المسألتين نوع واحد واستدل بوجود الفرق على انكار حكم العقل فى مسأله الحسن والقبح. وقد أوضحنا هناك الفرق بين العقليين وبين الحكمين بما أبطل قياسه فكان قياسا مع الفارق. وهذا المثال أحد موارد الانتفاع بهذه الاداه.

«الاداه الرابعه» القدره على بيان التشابه بين الاشياء المختلفه عكس الاداه الثالثه سواء كان التشابه بالذاتيات أو بالعرضيات. وتحصل هذه القدره «الملكه» بطلب وجوه التشابه بين المور المتباعده جدا أو المتجانسه وبتحصيل ما به الاشتراك بين الاشياء وان كان أمرا عدما.

ويجوز أن يكون وجه التشابه نسبه عارضه. والحدود فى النسبه اما ان تكون متصله أو منفصله :

أما المتصله فكما لو كان شىء واحد منسوباً أو منسوباً اليه فى الطرفين أو انه فى أحد الطرفين منسوباً وفى الثانى منسوباً اليه فهذه ثلاثه أقسام : «مثال الاول» ما لو قيل : نسبه الامكان الى الوجود كنسبته الى العدم و «مثال الثانى» ما لو قيل : نسبه البصر الى النفس كنسبه السمع اليها.

و «مثال الثالث» ما لو قيل : نسبة النقطة الى الخط كنسبه الخط الى السطح.

أما المنفصله ففيما اذا لم يشترك الطرفان فى شىء واحد أصلا كما لو قيل : نسبة الاربعه الى الثمانيه كنسبه الثلاثه الى الستة.

وفائده هذه الاداه اقتناص الحدود والرسوم بالاشتراك مع الاداه السابقه. فان هذه الاداه تنفع لتحصيل الجنس وشبه الجنس والاداه السابقه تنفع فى تحصيل الفصول والخواص كما تقوم.

وتنفع هذه الاداه فى إلحاق بعض القضايا ببعض آخر فى الشهره أو فى حكم اخر ببيان ما به الاشتراك فى موضوعيهما بعد أن يعلل الحكم بالامر المشترك كما فى التمثيل.

وتنفع هذه الاداه أيضا الجدلى فيما لو ادعى خصمه الفرق فى الحكم بين شيئين فيمكنه أن يطالب بايراد الفرق فاذا عجز عن بيانه لا بد أن يسلم بالحكم العام ويدعن. وان كان بحسب التحقيق العلمى لا يكون العجز عن ايراد الفرق بل حتى نفس عدم الفرق مقتضيا للاحاق شىء بشبيهه فى الحكم.

ص: ٤٠٠

١- معنى الموضوع

(١)

للتعبير «بالموضوع» أهميه خاصه فى هذه الصناعه فينبغى ان نتقن جيدا معنى هذه اللفظه قبل البحث عن احكامه فنقول :

الموضع باصطلاح هذه الصناعه هو الاصل او القاعده الكليه التى تتفرع منها قضايا مشهوره.

وبعباره ثانيه أكثر وضوحا الموضوع : كل حكم كلى تنشعب منه وتتفرع عليه احكام كليه كثيره كل واحد منها بمثابة الجزئى بالاضافه الى ذلك الكلى الاصل لها وفى عين الوقت كل واحد من هذه الاحكام المتشعبه مشهور فى نفسه يصح ان يقع مقدمه فى القياس الجدلى بسبب شهرته.

ولا يشترط فى الاصل «الموضوع» أن يكون فى نفسه مشهورا فقد يكون وقد لا يكون. وحينما يكون فى نفسه مشهورا صح ان يقع كالحكم المنشعب منه مقدمه فى القياس الجدلى فيكون موضعا باعتبار ومقدمه باعتبار آخر.

ص: ٤٠١

مثال الموضوع قولهم: «إذا كان أحد الضدين موجودا في موضوع كان ضده الآخر موجودا في ضد ذلك الموضوع». فهذه القاعدة تسمى موضعا لانه تنشعب منها عدة احكام مشهوره تدخل تحتها مثل قولهم: «إذا كان الاحسان للاصدقاء حسنا فالاساءه الى الاعداء حسنه أيضا» وقولهم: «إذا كانت معاشره الجهال مذمومه فمقاطعه العلماء مذمومه» وقولهم: «إذا جاء الحق زهق الباطل» وقولهم: «إذا كثرت الاغنياء قلت الفقراء» ... وهكذا. فهذه الاحكام وأمثالها احكام جزئيه بالقياس الى الحكم الاول العام وفي نفسها احكام كليه مشهوره.

«مثال ثان للموضع»: قولهم: «إذا كان شيء موجودا في وقت أو موضع أو حال أو موضوع أو نافع أو جميل فهو مطلقا ممكن أو نافع أو جميل» فهذه القاعدة تسمى موضعا لانه تنشعب منها عدة احكام مشهوره مثل ان يقال: «إذا كذب الرجل مره فهو كاذب مطلقا» و «إذا كان السياسى يذيع السر فى بيته فهو مذيع للسر مطلقا» و «إذا صبر الانسان فى حال الشده فهو صابر مطلقا» و «إذا ملك الانسان العقار فهو مالك مطلقا» ومثل ان يقال: «إذا أمكن الطالب ان يجتهد فى مسأله فقهيه فالاجتهاد ممكن له مطلقا» و «إذا كان الصدق نافعا فى الحال الاعتياديه فهو نافع مطلقا» و «إذا حسنت مجامله العدو فى حال اللقاء فهى حسنه مطلقا» ... وهكذا تنشعب من ذلك الموضوع كثير من أمثال هذه الاحكام المشهوره التى هى من جزئياته.

وأكثر المواضع ليست مشهوره وانما الشهره لجزئياتها فقط. والسر فى ذلك:

١- ان تصور العام أبعد عن عقول العامه من تصور الخاص فال بد أن تكون شهره كل عام أقل من شهره ما هو أخص منه. لأن صعوبه التصور

تستدعى صعوبه التصديق. وهذه الصعوبه تمنع الشهره وان لم تمنعها فانها تقللها على الاقل.

٢- ان العام يكون فى معرض النقض اكثر من الخاص لان نقض الخاص يستدعى نقض العام ولا عكس. ولهذا يكون الاطلاع على كذب العام أسهل وأسرع.

ولاجل التوضيح نجرب ذلك فى الموضوع الاول المذكور آنفا :

فانا عند ملاحظه الاضداد نجد ان السواد والبياض مثلا من الاضداد مع أنهما معا يعرضان على موضوع واحد وهو الجسم لا ان البياض يعرض على نوع من الجسم مثلا والسواد يعرض على ضده كما يقتضيه هذا الموضوع.

اذن هذا الموضوع كاذب لا قاعده كليه فيه. فانظر كيف اطلعنا بسهولة على كذب هذا العام.

اما الاحكام المشهوره المنشعبه منه كمثال الاحسان الى الاصدقاء والاساءه الى الاعداء فان النقض المتقدم للموضوع لا يستلزم نقضها لما قلناه أن نقض العام لا يستدعى نقض الخاص. مثلا نجد امتناع تعاقب الضدين مثل الزوجيه والفرديه على موضوع واحد بأن يكون عدد واحد مره زوجا ومره فردا فكون بعض اصناف الاضداد كالبياض والسواد يجوز تعاقبهما على موضوع واحد لا- يستلزم ان يكون كل ضدين كذلك فجاز أن يكون الاحسان والاساءه من قبيل الزوجيه والفرديه لا من قبيل السواد والبياض.

وحينئذ يجب ملاحظه جزئيات هذا الحكم المنشعب من الموضوع فاذا لاحظناها ولم نعثر فيما بينها على نقض له ولم نطلع على مشهور آخر يقابله فلا بد أن يكون فى موضع التسليم ولا يلتفت الى الاضداد الاخرى الخارجه عنه.

ص: ٤٠٣

والخلاصه ان كذب الموضوع لا يستكشف منه كذب الحكم المنشعب منه المشهور.

٢- فائده الموضوع و سر التسميه

وعلى ما تقدم يتوجه السؤال عن الفائده من المواضيع فى هذه الصناعه اذا كانت الشهره ليست له!

والجواب : ان الفائده منه هى أن صاحب هذه الصناعه يستطيع ان يعدد المواضيع ويحفظها عنده أصولا وقواعد عامه ليستنبط منها المشهورات النافعه له فى الجدل عند الحاجه للابطال او الاثبات. واحصاء المواضيع «القواعد العامه» أسهل وأجدى فى التذكر من احصاء جزئياتها «المشهورات المنشعبه منها».

ولذا قالوا ينبغى للمجادل ألا- يصرح بالموضوع الذى استنبط منه المشهور بل يحتفظ به بينه وبين نفسه حتى لا يجعله معرضا للنقض والرد لأن نقضه وورده كما تقدم أسهل واسرع.

ومن أجل هذا سمي الموضوع موضعا لانه موضع للحفظ والانتفاع والاعتبار.

وقيل : انما سمي موضعا لانه يصلح ان يكون موضع بحث ونظر. وهو وجيه أيضا. وقيل غير ذلك ولا يهم التحقيق فيه.

٣- أصناف الموضوع

(١)

جميع المواضيع فى المطالب الجدليه انما تتعلق باثبات شىء لشىء

ص: ٤٠٤

١- راجع الجوهر النضيد : ٢٠٦.

أو نفيه عنه أى تتعلق بالاثبات والابطال. وهذا على اطلاقه مما لا يسهل ضبطه واعداد المواضع بحسبه. فلذلك وجب على من يريد اعداد المواضع وضبطها ليسهل عليه ذلك أن يصنفها ليلاحظ في كل صنف ما يليق به من المواضع ويناسبه.

والتصنيف فى هذا الباب انما يحسن بتقسيم المحمولات حسبما يليق بما فى هذه الصنائه. وقد بحث المنطقيون هنا عن اقسام المحمولات بالاسلوب المناسب لهذه الصنائه وان اختلف عن الاسلوب المعهود فى بحث الكليات.

ونحن لاجل ان نضع خلاصه لباحثهم وفهرسا لمباحثهم فى هذا الباب نسلك طريقتهم فى التقسيم فنقول :

ان المحمول إما أن يكون مساويا للموضوع فى الانعكاس (1) وإما ان لا يكون :

و «الاول» لا يخلو عن أحد امرين :

«أ» ان يكون دالا على الماهيه. والبدال على الماهيه أحد شيئين حدّ او اسم. والاسم ساقط عن الاعتبار هنا لان حمله على الموضوع حمل لفظى لا حقيقى فلا يتعلق به غرض المجادل. فينحصر الدال على الماهيه فى «حدّ» فقط.

«ب» ان لا يكون دالا على الماهيه. ويسمى هنا «خاصه» وقد يسمى أيضا «رسما» لانه يكون موجبا لتعريف الماهيه بتمييزها عما عداها.

و «الثانى» لا يخلو أيضا عن احد امرين :

«أ» ان يكون واقعا فى طريق ما هو. ويسمى هنا «جنسا». والجنس

ص: ٤٠٥

١- (*) معنى مساواه المحمول للموضوع فى الانعكاس انه يصدق المحمول كليا على جميع ما أمكن ان يصدق عليه الموضوع ، ويصدق لموضوع كليا على جميع ما أمكن ان يصدق عليه المحمول.

بهذا الاصطلاح يشمل الفصل باصطلاح باب الكليات اذ لا فائده تظهر في هذا الفن بين الجنس والفصل.

وانما كان الفصل من أقسام ما ليس بمساو للموضوع فلا-نه بحسب مفهومه وذاته بالقوه يمكن ان يقع على الاشياء المختلفه بالحقيقه وان كان فعلا-لا- يقع الا- على الأشياء المتفقه الحقيقه فان الناطق مثلا لا يقع فعلا الا على افراد الانسان ولكنه بالقوه وبحسب مفهومه يصلح للصدق على غير الانسان لو كان له النطق فلا- يمتنع فرض صدقه على غير الانسان. فلم يكن مفهوما مساويا للانسان. وبهذا الاعتبار يسمى هنا «جنسا».

«ب» ان لا- يكون واقعا في طريق ما هو ويسمى «عرضا». والعرض شامل للعرض العام وللعرض الذى هو أخص من الموضوع اذ أن كلا منهما غير مساو للموضوع كما انه غير واقع في جواب ما هو.

وعلى هذا فالمحمولات اربعه : حد وخاصه وجنس وعرض. اما «النوع» فلا يقع محمولا لانه اما أن يحمل على الشخص أو على الصنف ولا- اعتبار بحمله على الشخص هنا لان موضوعات مباحث الجدل كليات. واما الصنف فحمل النوع عليه بمثابه حمل اللوازم لان النوع ليس نوعا للصنف فيدخل النوع من هذه الجبهه في باب العرض.

وعليه فالنوع بما هو نوع لا يقع محمولا في القضييه. بل انما يقع موضوعا فقط.

اذا عرفت اقسام المحمولات على النحو المتقدم الذى يهيم الجدلى فاعلم انه لا يتعلق غرض المجادل في مقام المخاصمه في أن محموله في مطلوبه أى قسم منها فان كل غرضه ان يتوصل الى اثبات حكم او ابطاله اما انه جنس أو خاصه او أى شىء آخر فليس ذلك يحتاج اليه.

وانما الذى يحتاج اليه قبل المخاصمه والمجادله أن يعد المواضع

لاستنباط المشهورات التي تنفعه عند المخاصمه. واعداد هذه المواضع في هذه الصناعات يتوقف على تفصيل المحمولات حسب تلك الاقسام ليعرف لكل محمول ما يناسبه من المواضع.

وعليه فالمواضع منها ما يخص الحد مثلا فينظر لاجل اثباته في انه يجب أن يكون موجودا لموضوعه وانه مساو له وانه واقع في طريق ما هو وانه قائم مقام الاسم في الدلاله على الموضوع.

ومنهما ما يخص الخاصه فينظر لاجل اثباتها في انها يجب ان تكون موجوده لموضوعها وانه مساويه له وانه غير واقع في طريق ما هو ... وهكذا باقى اقسام المحمولات.

فتكون المواضع على ما تقدم اربعة اصناف :

ثم ان هناك مواضع عامه للاثبات والابطال لا تخص أحد المحمولات الأربعة بالخصوص وتنفع في جميع المحمولات. وتسمى «مواضع الاثبات والابطال». فيضاف هذا الصنف الى الاصناف السابقه فتكون خمس.

ثم لاحظوا ان كثيرا ما يهمل الجدلى اثبات ان هذا المحمول أشد من غيره أو أضعف او اولى وغير اولى. وهذا انما يصح فرضه في الاعراض الخاصه لانها هي التي تقبل التفاوت. فزادوا صنفا سادسا وسموه «مواضع الأولى والآثر» ثم لاحظوا أنه قد يتوجه نظر الجدلى الى بحث آخر وهو اثبات الاتحاد بين الشيئين اما بحسب الجنس او النوع او العارض أو الوجود فسموا المواضع في ذلك «مواضع هو هو».

وعلى هذا فتكون المواضع سبعة وتفصيل هذه المواضع يحتاج الى فن مستقل لا تسعه هذه الرساله المختصره. على ان كل مجال مختص

بفن كالفقيه والمتكلم والمحامي والسياسي لا بد أن يتقن فنه قبل ان يبرز الى الجدل فيطلع على ما فيه من مشهورات ومسلمات وما يقتضيه من المشهورات. فلا تكون له كبير حاجه الى معرفه المواضيع في علم المنطق وتخصيرها من طريقه.

ولاجل ألا نكون قد حرمانا الطالب من التنبه للمقصود من المواضيع نذكر بعض المواضيع لبعض الاصناف السبعه المتقدمه ونحيله على الكتب المطوله في هذا الفن اذا اراد الاستزاده فنقول.

٤- مواضع الإثبات و الإبطال

(١)

مواضع الاثبات والابطال نفعها عام في جميع المحمولات كما تقدم واثبات وابطال الاعراض داخله في هذا الباب أيضا. واشهر المواضيع في هذا الباب عدوها عشرين موضعا وما ذكرناه من أمثله المواضيع فيما سبق هي من مواضع الاثبات والابطال. ونذكر الان مثلا واحدا غيرها وهو :

ان العارض على المحمول عارض على موضوعه فيمكن ان تثبت عروض شيء للموضوع بعروضه لمحموله وتبطل عروضه للموضوع بعدم عروضه لمحموله فمثلا- يقال : الجمهور عاطفي. فالجمهور موضوع وعاطفي محمول. وهذا المحمول وهو العاطفي يوصف بانه تقوى فيه طبيعه المحاكاه فيثبت من ذلك ان الجمهور يوصف بأنه تقوى فيه طبيعه المحاكاه.

ويقال أيضا : السياسي نفعي. ثم ان هذا المحمول وهو النفعي يوصف بانه يقدم منفعته الخاصه على المصلحه العامه. فيثبت أن السياسي يقدم منفعته الخاصه على المصلحه العامه.

ص: ٤٠٨

١- راجع الجوهر النضيد : ص ٢٠٩.

ويقال أيضا : الصادق عادل. ثم ان هذا المحمول وهو العادل. لا يوصف بكونه ظالما أى لا يعرض عليه الظلم. فيبطل بذلك كون الصادق ظالماً.

ومعنى هذا الموضوع انك تستنبط من مشهورين مشهورا ثالثا. والمشهوران هما حمل المحمول على موضوعه واتصاف المحمول بصفه كالمثالين الاولين فتستنبط المشهور الثالث وهو حمل صفه المحمول على الموضوع. أو المشهوران هما حمل المحمول على موضوعه وعدم اتصاف المحمول بصفه كالمثال الاخير فتستنبط منهما المشهور الثالث وهو ابطال اتصاف الموضوع بتلك الصفه.

٥- مواضع الأولى والآثر

(١)

اصل هذا الباب ترجيح شىء واحد من شيئين بينهما مشاركته فى بعض الوجوه. والالفاظ المستعمله المتداوله فى التفضيل هى كلمه آثر واولى وافضل واكثر وأزيد واشد واشرف واقدم وما يجرى مجرى ذلك. وما يقابل كل واحد منها مثل الانقض والاحس والاقبل والأضعف وهكذا. ولكل من كلمات التفضيل هذه خصوصيه يطول الكلام فى شرحها.

وانما يحتاج الى المواضع فى هذا الباب فى الامور التى لا يظهر فيها التفاضل لاول وهله والا فما هو ظاهر التفاضل فى مثل ان الشمس اكثر ضوءا من القمر يكون ايراد المواضع لاثباته حشوا ولغوا.

وكثيرا ما يقع التنازع بين الناس فى تفضيل شخص على شخص

ص: ٤٠٩

١- راجع الجوهر النضيد : ص ٢١٤.

او شىء على شىء من مأكولات وملبوسات ومسكونات ومراتب ووظائف واخلاق وعادات ... وهكذا

والتنازع تاره يكون من هو الافضل مع الاتفاق على وجه الفضيله كأن يتنازع شخصان فى أن حاتم الطائى اكثر كراما مع بن زائده مع الاتفاق بينهما على أن الكرم فضيله وانه قد اتصفا بها معا. ومثل هذا النزاع انما يتوقف على ثبوت حوادث تأريخيه تكشف عن الافضليه وليس على هذا الفن.

وأخرى يكون النزاع فى وجه الافضليه كأن يتنازعا فى أنه ايهما اولى بأن يوصف بالكرم مع الاتفاق على ان معناً مثلا وجود بفضل ما له وحاتما وجود بكل ما يملك ومع الاتفاق أيضا على ان ما جاد به معن اكثر بكثير فى تقدير المال مما جاد به حاتم. وحينئذ يكون النزاع فى العبره فى الافضليه بالكرم هل هو بمقدار العطاء فيكون معن افضل من حاتم أو بما يتحقق به معنى الايثار فيكون حاتم افضل.

ويمكن ان يتمسك القائل الاول بموضع فى هذا الباب وهو «ان ما يفيد خيرا أكثر فهو أثر وأولى بالفضل» فيكون معن افضل. ويمكن ان يتمسك القائل الثانى بموضع آخر فيه وهو «ان ما ينبعث من تضحيه أكثر بالحاجه والنفس فهو أثر وأولى بالفضل» فيكون حاتم افضل. فهذان موضعان من هذا الباب يمكن أن يستدل بهما الخصمان المتجادلان.

هذا اقصى ما أمكن بيانه من المواضع. وعليك بالمطولات فى استقصائها ان أردت ومن الله تعالى التوفيق.

١- تعليمات للسائل

(١)

تقدم فى الباب الاول من هو «السائل». وعليه لتحصيل غرضه وهو الحصول على اعتراف «المجيب» أن يتبع التعليمات الثلاثة الآتية :

١- ان يحضر لديه قبل توجيه السؤال الموضوع او المواضيع التى منها يستخرج المقدمه المشهوره اللازمه له.

٢- أن يهيىء فى نفسه قبل السؤال أيضا الطريقه والحيله التى يتوسل بها لتسليم المجيب بالمقدمه والتشجيع على منكرها.

٣- لما كان من اللازم عليه ان يصرح بما يضمه فى نفسه من المطلوب الذى يستلزم نقض وضع الخصم فليجعل هذا التصريح آخر مراحل أسئلته وكلامه بعد أن يأخذ من الخصم الاعتراف والتسليم بما يريد ويتوثق من عدم بقاء مجال عنده للانكار.

هذه هى الخطوط الاولى الرئيسه التى يجب ان يتبعها السائل فى مهمته.

ص: ٤١١

١- راجع الجوهر النضيد : ص ٢٢٥.

ثم لآخذ الاعتراف طرق كثره ينبغي ان يتبع احدى الوصايا الآتية (١) لتحقيقها :

١- ألا يطلب من أول الامر التسليم من الخصم بالمقدمه اللازمه لنقض وضعه. وبعبارة ثانيه : ينبغي ألا يقتحم الميدان فى الجدل فى أول جوله بالسؤال عن نفس المقدمه المطلوبه له. والسر فى ذلك ان المجيب حينئذ يكون فى مبدأ قوته وانتباهه فقد يتنبه الى مطلوب السائل فيسرع فى الإنكار ويعاند.

٢- واذا انتهى به السؤال عن المطلوب فلا- ينبغي أيضا أن يوجه السؤال رأسا عن نفس المطلوب خشية ان يشعر الخصم فيفرّ من الاعتراف بل له مندوحه عن ذلك باتباع أحد الطرق او الحيل (٢) الآتية : -

«الاولى» أن يوجه السؤال عن امر أعم من مطلوبه فاذا اعترف بالاعم ألزمه قهرا بالاعتراف بالاخص بطريقه القياس الاقترانى.

«الثانيه» ان يوجه السؤال عن أمر أخص فاذا اعترف به فبطريقه الاستقراء يستطيع ان يلزم خصمه بمطلوبه.

«الثالثه» ان يوجه السؤال عن أمر يساويه فاذا اعترف به فبطريقه التمثيل يتمكن من إلزامه اذا كان ممن يرى التمثيل حجه.

«الرابعه» ان يعدل عن السؤال عن الشىء الى السؤال عما يشتق منه

ص: ٤١٢

١- (*) ان الناس ليختلفون كثيراً فى اخلاقهم وامزجتهم : فمنهم الخجول احبى ، والوقح الصلف ، وبينهما درجات كثيره. ومنهم الصبور الجلد على الكلام والجدل ، والضعيف المستخدى ، وبينهما درجات كثيره أيضاً. ومنهم اللبق اللسن ، والعى المتلثم ، وبينهما درجات. ومنهم المعتد برأيه المتصلب لعقيدته ، والمقلد المطواع لغيره ، وبينهما درجات. وكل واحد من هذه الاصناف له شان يخصصه فى طريق المجادله ينبغي على السائل ان يلاحظه ، بعد ان يعرف. منزله خصمه بين هذه المنازل ، حتى يتبع أيه طريقه من الطرق الآتية التى تناسبه. ومن هنا قيل فى المثل المشهور : «لكل مقام مقال».

٢- (***) لا ضير فى اتباع مثل هذه الحيل فى مخاصمه ذوى العناد والاستكبار على الحق.

مثل ما اذا اراد ان يثبت ان الغضبان مشتاق للانتقام فقد ينكر الخصم ذلك لو سئل عنه فيدعى مثلا ان الاب يغضب على ولده ولا يشتاق الى الانتقام منه فيعدل الى يقول له : اذن الغاضب مشتة للانتقام.

«الخامسه» ان يقلب السؤال بما يوهم الخصم ان يريد الاعتراف منه بنقيض ما يريد كما لو أراد مثلا اثبات ان اللذه خير فيقول : أليست اللذه ليست خيرا؟ فهذا السؤال قد يوهم المخاطب انه يريد الاعتراف بنقيض المطلوب فيبادر عادة الى الاعتراف بالمطلوب اذا كان من طبعه العناد لما يريده السائل.

ولكل من هذه الحيل الخمس مواضع قد تنفع فيها احداها ولا تنفع الاخرى. فعلى السائل الذكى أن يختار ما يناسب المقام.

٣- ألا يرتب المقدمات فى المخاطبه ترتيبا قياسيا على وجه يلوح للخصم انسباقها الى المطلوب بل ينبغى ان يشوش المقدمات ويخل بترتيبها فيراوغ فى الوصول الى المطلوب على وجه لا يشعر الخصم.

٤- ان يتظاهر فى سؤاله أنه كالمستفهم الطالب للحقيقه المقدم للانصاف على الغلبه بل ينبغى ان يلوح عليه الميل الى مناقضه نفسه وموافقه خصمه لينخدع به الخصم المعاند فيطمئن اليه. وحينئذ يسهل عليه استلال الاعتراف منه من حيث يدرى ولا يدرى.

٥- ان يأتى بالمقدمات فى كثير من الاحوال على سبيل مضرب المثل أو الخبر ويدعى فى قوله ظهور ذلك وشهرته وجرى العاده عليه ليجد الخصم ان جحدها أمام الجمهور مما يوجب الاستخفاف ووالاستهانته له فيجبن عن انكارها.

٦- ان يخلط الكلام بما لا ينفع فى مقصوده ليضيع على الخصم ما يريده من المقدمه المطلوبه بالخصوص. والافضل ان يجعل الحشو حقا

مشهورا فى نفسه فانه يضطر الى التسليم به اذا سلم به امام الجمهور قد يندفع مضطرا الى التسليم بما هو مطلوب انسياقا مع الجمهور الذى يفقد على الاكثر قوه التمييز.

٧- ان من الخصوم من هو مغرور بعلمه معتد بذكائه فلا يبالي ان يسلم فى مبدأ الامر بما يلقى عليه من الاسئله ظنا منه بأن السائل لا- يتمكن من أن يظفر منه بتسليم ما يهدم وضعه وبأنه يتمكن حينئذ من اللجاج والعناد. فمثل هذا الشخص ينبغي للسائل ان يمهد له بتكثير الاسئله عما لا جدوى له فى مقصوده حتى اذا الستنفذ غايه جهده قد يتسرب اليه الملل والضجر فيضيع عليه وجه القصد او يخضع للتسليم.

٨- اذا انتهى الى مطلوبه من الاستلزام لنقض وضع الخصم فعليه ان يعبر عنه بأسلوب قوى الاءاء لا- يشعر بالشك والترديد ولا يلقيه على سبيل الاستفهام فان الاستفهام هنا يضعف أسلوبه فيفتح به للخصم مجالا لإنكار الملازمه او إنكار المشهور فيرجع الكلام من جديد جذعا. وقد يشق عليه ان يوجه هذه المره اسئله نافعه فى المقصود فيغلب على أمره.

٩- ان يفهم نفسيه الجماعات والجماهير من جهه انها تنساق الى الاغراء وتتأثر ببهرجه الكلام حتى يستغل ذلك للتأثير فيها والمفروض ان الغرض الاصيل من الجدل التغلب على الخصم امام الجمهور. وينبغي له أن يلاحظ افكار الحاضرين ويجلب رضاهم باظهار أن هدفه نصرتهم وجلب المنفعه لهم ليسهل عليه ان يجرهم الى جانبه فيسلموا بما يريد التسليم به منهم. وبهذا يستطيع ان يقهر خصمه على الموافقه للجمهور فى تسليم ما سلموا به لان مخالفه الجمهور فيما اتفقوا عليه أمامهم يشعر الانسان بالخجل والخيبه.

١٠- وهو آخر وصايا السائل اذا ظهر على الخصم العجز عن جوابه وانقطع عن الكلام فلا يحسن منه ان يلح عليه او يسخر منه او يقدر فيه

بل لا يحسن أن يعقبه بكل كلام يظهر مغلوبيته وعجزه فان ذلك قد يثير الجمهور نفسه ويسقط احترامه عندهم فيخسر تقديرهم من حيث يريد النجاح والغلبه.

٢- تعليمات للمجيب

(١)

إن «المجيب» كما قدمنا مدافع عن مهاجمه خصمه «السائل». والمدافع غالبا اضعف كفاحا من المهاجر وأقرب الى المغلوبيه لان المبادأه بيد المهاجم فهو يستطيع ان ينظم هجومه بالاسئله كيف يشاء ويترك منها ما يشاء. والمجيب على الاكثر مقهور على مماشاه السائل فى المحاوره.

وعلى هذه فمهمه المجيب أشق وأدق واللازم له عده طرق مترتبه يسلكها بالتدرج اولا فأولا فان لم يسلك الاول أخذ بالثانى وهكذا. وهى حسب الترتيب :

اولا - ان يحاول الالتفات على السائل بأن يحور الكلام ان استطاع فيعكس عليه الدائره بتوجيه الاسئله مهاجما ولا بد أن السائل له وضع يلتزم به يخالف وضع المجيب. فينقلب حينئذ المهاجر مدافعا والمدافع مهاجما. وبهذه الطريقه يصبح أكثر تمكنا من الاخذ بزمام المحاوره بل يصبح فى الحقيقه هو السائل.

ثانيا اذا عجز عن الطريقه الاولى وهى الالتفاف يحاول ارباك السائل واشغاله بأمرور تبعد عليه المسافه كسبا للوقت كيما يعد عده للجواب الشافى مثل ان يجد فى اسئله لفظا مشتركا فيستفسر عن معانيه

ص: ٤١٥

١- راجع الجوهر النضيد : ص ٢٢٩.

ليتركه يفصلها ثم يناقشه فيها. أو هو يتولى تفصيلها ليذكر أى المعانى يصح السؤال عنه وايها لا يصح. وفى هذه قد تحصل فائده أخرى فانه بتفصيل المعانى المشتركة قد تنبثق له طريقه للهرب عما يلزمه به السائل بان يعترف مثلا بأحد المعانى الذى لا يلزم منه نقض وضعه.

ثالثا اذا لم تنجح الطريقه الثانيه وهى طريقه الاشغال والارباك يحاول ان استطاع الامتناع من الاعتراف بما يستلزم نقض وضعه. وينبغى ان يعلم انه لا ضير عليه بالاعتراف بالمشهورات اذا كان وضعه مشهورا حقيقيا لانه غالبا لا ينتج المهشور الا مشهورا فال يتوقع من المشهورات ان تنتج ما يناقض وضعه المشهور.

وليس معنى الهرب من الاعتراف ان يمتنع من الاعتراف بكل شىء يلقى عليه. فان هذه الحاله قد تظهره امام الجمهور بمظهر المعاند المشاغب فيصبح موضعا للسخرية والنقد بل يحاول الهرب من الاعتراف بخصوص ما يوجب نقض وضعه.

رابعا - اذا وجد ان الطريقه الثالثه لا تنفع وهى طريقه الهرب من الاعتراف «وذلك عندما يكون المسؤول عنه الذى يحذر من الاعتراف به مشهورا مطلقا لأن العناد فى مثله أكثر قبحا من الالتزام به» فعليه الا يعلن عن انكاره له صراحه لانه لو فعل ذلك فى مثله فهو يخسر امام الحاضرين كرامه نفسه وفى نفس الوقت يخسر وضعه الملتزم له. فلا مناص له حينئذ من اتباع أحد طريقين :

«الاول» أن يعلن الاعتراف. ولا ضير عليه لفى ذلك لأنه ان دل على شىء فانما يدل على ضعف وضعه الذى يلتزمه لا على قصور نفسه وعلمه. وهذا وان كان من وجهه يكشف عن قصور نفسه اذ يلتزم بما لا ينبغى الالتزام به ولكن ينبغى له لتلافى ذلك فى هذا الموقف «وهو ادق المواقف التى تمر على المجيب المنصف المحب للحق والفضيله» أن يعلن

انه طالب للحق ومؤثر للانصاف والعدل له أو عليه. وهذا لعله يعوض عما يخسر من المحافظه على وضعه بالاحتفاظ على سمعته وكرامته.

«الثانى» اذا وجد انه يعز عليه اعلان الاعتراف فان آخر ما يمكنه ان يفعله أن يتلطف فى اسلوب الامتناع من الاعتراف وذلك بأن يورى فى كلامه او يقول مثلا: ان اصحاب هذا المذهب الذى التزمه لا يعترفون بذلك فيلقى تبعه الانكار على غيره. او يقول: كيف يطلب منى الاعتراف وانا بعد لم اوضح مقصودى فيؤجل ذلك الى مراجعه او مشاوره أو نحو ذلك من اساليب الهرب من التصريح بالانكار او من التصريح بالاعتراف.

خامسا - بعد أن تعز عليه جميع السبل من الهرب من الاعتراف ويعترف بالمشهور فانه يبقى له طريق واحد لا غير. وهو مناقشه الملازمه بين المشهور المعترف به وبين نقض وضعه بأن يلحق المشهور مثلا بقيود وشرائط تجعله لا ينطبق على مورد النزاع او نحو ذلك من الاساليب التى يتمكن بها من مناقشه الملازمه. وهذا مرحله دقيقه شاقه تحتاج الى علم ومعرفه وفطنه.

٣- تعليمات مشتركه للسائل والمجيب أو آداب المناظره

(١)

«اولا» ان يكون ماهرا فى عدّه اشياء :

١- فى ايراد عكس القياس بأن يتمكن من جعل القياس الواحد اربعة اقيسه بحسب تقابل التناقض والتضاد.

٢- فى ايراد العكس المستوى وعكس النقيض ونقض المحمول

ص: ٤١٧

١- راجع جوهر النضيد : ص ٢٣٠.

والموضوع فان هذا يفيد في التوسع بايراد الحجج المتعدده على مطلوبه أو ابطال مطلوب غيره.

٣- في ايراد مقدمات كثيره لاثبات كل مطلوب من مواضع مختلفه وكذلك ابطاله. الى غير ذلك من اشياء تزيد في قوه ايراد الحجج المتعدده.

«ثانيا» ان يكون لسنا منطقيا يستطيع أن يجلب انتباه الحاضرين وانظارهم نحوه ويحسن ان يثير اعجابهم به وتقديرهم لبراعته الكلاميه.

«ثالثا» ان يتخير الالفاظ الجزله الفخمه ويتجنب العبارات الركيكه العاميه ويتقى التتمه والغلط في الالفاظ والاسلوب للسبب المتقدم.

«رابعا» ألا يدع لخصمه مجال الاستقلال بالحديث فيستغل اسماع الحاضرين وانتباههم له لان استغلال الحديث في الاجتماع مما يعين على الظهور على الغير والغلبه عليه.

«خامسا» ان يكون متمكنا من ايراد الامثال والشهواهد من الشعر والنصوص الدينيه والفلسفيه والعلميه وكلمات العظماء والحوادث الصغيره الملائمه. وذلك عند الحاجه طبعاً. بل ينبغي ان يكثر من ذلك ما وجد اليه سبيلا فانه يعينه كثيرا على تحقيق مقصوده والغلبه على خصمه. والمثل الواحد قد يفعل في النفوس ما لا تفعله الحجج المنطقيه من الانصياع اليه والتسليم به.

«سادسا» ان يتجنب عباره الشتم واللعن والسخرية والاستهزاء ونحو ذلك مما يثير عواطف الغير ويوقظ الحقد والشحناء. فان هذا يفسد الغرض من المجادله التي يجب ان تكون بالتى هي أحسن.

«سابعا» ألا يرفع صوته فوق المؤلف المتعارف فان هذا لا يكسبه الاضعفاً ولا يكون الا دليلا على الشعور بالمغلوبه بل الذى يجب عليه ان يلقى الكلام قوى الاداء لا يشعر بالتردد والارتباك والضعف والانهياء وان اداه بصوت منخفض هادىء فان تأثير هذا الاسلوب اعظم بكثير من تأثير

«ثامنا» ان يتواضع فى خطاب خصمه ويتجنب عبارات الكبرياء والتعاضم والكلمات النابيه القبيحه.

«تاسعا» ان يتظاهر بالاصغاء الكامل لخصمه ولا يبدأ بالكلام الا من حيث ينتهى من بيان مقصوده فان الاستباق الى الكلام سؤالاً وجواباً قبل ان يتم خصمه كلامه يربك على الطرفين سير المحادثه ويعقد البحث من جهه ويشير غضب الخصم من جهه أخرى.

«عاشرا» ان يتجنب «حد الامكان» مجادله طالب الرياء والسمعه ومؤثر الغلبه والعناد ومدعى القوه والعظمه فان هذا من جهه يعديه بمرضه فينساق بالا-خير مقهورا الى ان يكون شبيها به فى هذا المرض. ومن جهه أخرى لا-يستطيع مع مثل هذا الشخص ان يتوصل الى نتيجه مرضيه فى المجادله.

ولو اضطر الى مجادله مثل هذا الخصم فلا-ضير عليه ان يستعمل الحيل فى محاورته ويغالطه فى حججه بل لا ضير عليه فى استعمال حتى مثل الاستهزاء والسخرية واخجاله.

و «الوصيه الا-خيره» لكل مجادل مهما كان ألا يكون همه الا الوصول الى الحق وايتار الانصاف وان ينصف خصومه من نفسه ويتجنب العناد بالاصرار على الخطأ فانه خطأ ثان بل ينبغى ان يعلن ذلك ويطلبه من خصمه بالحاح حتى لا يشذ الطرفان عن طلب الحق والعدل والانصاف.

وهذا أصعب شىء يأخذ الانسان به نفسه فلذلك عليه ان يستعين على نفسه بطلب المعونه من الله سبحانه فان تعالى مع التقين الصابرين.

اشاره

و هو يقع فى ثلاثه مباحث :

١- فى الاصول والقواعد

٢- فى الأنواع

٣- فى التوابع

ص: ٤٢١

١- وجه الحاجه الى الخطابه

(١)

كثيرا ما يحتاج المشرعون ودعاه المبادئ والسياسيون ونحوهم الى اقناع الجماهير فيما يريدون تحقيقه اذ تحقيق فكرتهم او دعوتهم لا تتم الا برضا الجمهور عنها وقناعتهم بها.

والجمهور لا يخضع للبرهان ولا يقنع به كما لا يخضع للطرق الجدليه لان الجمهور تتحكم به العاطفه أكثر من التعقل والتبصر بل ليس له الصبر على التأمل والتفكير ومحاكمه الادله والبراهين وانما هو سطحي التفكير فاقد للتمييز الدقيق. تؤثر فيه المغريات وتبهه العبارات البراقه وتقنعه الظواهر الخلابه. ولعدم صبره على التمييز الدقيق نجده اذا عرضت عليه فكره لا- يتمكن من التفكيك بين صحيحها وسقيمها فيقبلها كلها أو يرفضها كلها.

وعليه فيحتاج من يريد التأثير على الجماهير فى اقناعهم أن يسلك مسلكا آخر غير مسلك البرهان والجدل المتقدمين فان الذى يبدو أن

ص: ٤٢٢

الطرق العقلية عاجزه عن التأثير على عقائد الناس وتحويلها لعجزها عن التأثير على عواطفهم المتحكمه فيهم.

بل لا يقتصر هذا الامر على الجمهور بما هو جمهور فان كل فرد من أفراد العامه اذا كان قليل الثقافه والمعرفه هو أبعد ما يكون عن الاقتناع بالطريق البرهانيه او الجدليه بل اكثر الخاصه المثقفين وان ظنوا فى انفسهم المعرفه وحرية الرأى ينجذبون الى الطرق المقنعه المؤثره على العواطف وينخدعون بها. بل لا يستغنون عنها فى كثير من آرائهم واعتقاداتهم بالرغم على قناعتهم بمعرفتهم وثقافتهم التى قد يتخيلون انهم قد بلغوا بها الغايه.

فيجب أن تكون المخاطبه التى يتلقاها الجمهور والعامى وشبهه من نوع لا تكون مرتفعه ارتفاعا بعيدا عن درجه مثله. ولذا قيل :
«كلم الناس على قدر عقولهم»(١).

ولم تبق لنا صناعه تناسب هذا الغرض غير صناعه الخطابيه فان الاسلوب الخطابى أحسن شىء للتأثير على الجمهور والعامى. وكل شخص استطاع ان يكون خطيبا بالمعنى المقصود من الخطابيه فى هذا الفن فانه هو الذى يستطيع ان يستغل الجمهور والعوام ويأخذ بأيديهم الى الخير او الشر.

فهذا وجه حاجتنا معاشر الناس الى صناعه الخطابيه ولزم على من يريد قياده الجمهور الى الخير ان يتعلم هذه الصناعه وهى عباره عن معرفه طرق الاقتناع.

فان الخطابيه انجح من غيرها فى الاقتناع كما ان الجدل فى الالزام انفع.

ص: ٤٢٣

١- الأصل فيه ما روى عن الصادق «عليه السلام» قال : ما كلم رسول الله «صلى الله عليه وآله» العباد بكنه عقله قط ، قال رسول الله «صلى الله عليه وآله» : «إنا معاشر الأنبياء امرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم» روضه الكافى : ص ٢٦٨ ح ٣٩٤.

(١)

مما تقدم نستطيع ان نعرف أن وظائف الخطاب هو الدفاع عن الرأى وتنوير الرأى العام فى أى امر من الامور والحض على الاقتناع بمبدأ من المبادئ والتحريض على اكتساب الفضائل والكمالات واجتناب الرذائل والسيئات واثاره شعور العامه وابقاظ الوجدان والضمير فيهم. وبالاختصار وظيفتها اعداد النفوس لتقبل ما يريد الخطيب ان تقتنع به.

وبهذا تعرف أن فائده الخطاب فائده كبيره بل هى ضروره اجتماعيه فى حياه الناس العامه.

وهى بعد وظيفه شاقه اذ أنها تعتمد بالاضافه الى معرفه هذه الصناعه على مواهب الخطيب الشخصيه التى تصقل بالتمرين والتجارب ولا- تكتسب بهذه الصناعه ولا- بغيرها وانما وظيفه هذه الصناعه توجيه تلك المواهب واعداد مايلزم لمعرفه طرق اكتساب ملكه الخطاب مع المران الطويل وكثره التجارب. وسيأتى التنصيص على حاجه الخطاب الى المواهب الشخصيه.

٣- تعريف هذه الصناعه و بيان معنى الخطاب

(٢)

يمكن مما تقدم ان نتصيد تعريف صناعه الخطاب على النحو الآتى حسبما هو معروف عند المنطقيين : «انها صناعه علميه بسببها يمكن اقناع الجمهور فى الامر الذى يتوقع حصول التصديق به بقدر الامكان».

ص: ٤٢٤

١- راجع شرح المنظومه : ص ١٠٣.

٢- راجع الجوهر النضيد : ص ٢٣٩.

هذا هو تعريف أصل هذه الصناعة التي غايتها حصول ملكه الخطاب التي بها يتمكن الشخص الخطيب من اقناع الجمهور. والمراد من القناعه هو التصديق بالشىء مع الاعتقاد بعدم امكان ان يكون له ما ينقض ذلك التصديق او مع الاعتقاد بامكان ما ينقضه الا ان النفس تصير بسبب الطرق المقنعه اميل الى التصديق من خلافه. وهذا الاخير هو المسمى عندهم «بالظن» على نحو ما تقدم فى هذا الجزء.

ثم انه ليس المراد من لفظ «الخطابه» التي وضعت لها هذه الصناعة مجرد معنى الخطاب المفهوم من لفظها فى هذا العصر وهو ان يقف الشخص ويتكلم بما يسمع المجتمعين بأى اسلوب كان بل أسلوب البيان واداء المقاصد بما يتكفل اقناع الجمهور هو الذى يقوم معنى الخطاب وان كان بالكتابة أو المحاوره كما يحصل فى محاوره المرافعه عند القضاء والحكام.

وهذه الصناعة تتكفل ببيان هذا الاسلوب وكيف يتوصل الى اقناع الناس بالكلام وما لهذا الاسلوب من مساعدات وأعوان من صعود على مرتفع ورفع صوت ونبرات خاصه وما الى ذلك مما سيأتى شرحه.

٤- اجزاء الخطاب

(١)

الخطابه تشتمل على جزئين : العمود والاعوان.

أ - «العمود». ويقصدون بالعمود هنا ماده قضايا الخطاب التي تتألف منها الحجج الاقناعيه. وتسمى الحجج الاقناعيه باصطلاح هذه الصناعه «التثبيث» على ما سيأتى. وبعبارة أخرى : العمود هو كل قول منتج لذاته

ص: ٤٢٥

١- راجع الجوهر النضيد : ص ٢٤١.

للمطلوب انتاجا بحسب الاقتناع. وانما سمي عمودا فباعتبار انه قوام الخطابه وعليه الاعتماد في الاقتناع.

ب - «الاعوان». ويقصدون بها الاقوال والافعال والهيئات الخارجيه عن العمود المعينه له على الاقتناع المساعده له على التأثير المهينه للمستمعين على قبوله.

وكل من الامرين «العمود والاعوان» يعد في الحقيقه جزءاً مقوما للخطابه لان العمود وحده قد لا يؤدي تمام الغرض من الاقتناع بل على الاكثر يفشل في تحقيقه. والمقصود الاصلى من الخطابه هو الاقتناع كما تقدم فكل ما هو مقتضى له دخيل في تحقيقه لا بد أن يكون في الخطابه دخيلا وان كان من الامور الخارجيه عن ماده القضايا التي تتألف منه الحجه «العمود».

وقولنا هنا : «مقتضى للاقتناع» نقصد به اعم مما يكون مقتضيا لنفس الاقتناع أو مقتضيا للاستعداد له. والمقتضى لنفس الاقتناع ليس العمود وحده كما ربما يتخيل بل شهاده الشاهد أيضا تقتضيه مع انها من الاعوان.

وشهاده الشاهد على قسمين شهاده قول وشهاده حال. فهذه اربعة اقسام ينبغي البحث عنها : العمود والشهاده القوليه وشهاده الحال والمقتضى للاستعداد للاقتناع.

ويمكن فتح البحث فيها بأسلوب آخر من التقسيم بأن نقول :

الخطابه تشتمل على عمود واعوان. ثم الاعوان على قسمين اما بصناعه وحيله واما بغير صناعه وحيله. والاول وهو ما كان بصناعه وحيله ويسمى «استدراجات» فعلى ثلاثه اقسام : استدراجات بحسب القائل او بحسب القول أو بحسب المستمع. والثاني هو ما كان بغير صناعه وحيله يسمى «نصره» و «شهاده». وهى الشهاده على قسمين

شهادة قول وشهادة حال. فهذه سنه أقسام :

١- العمود.

٢- استدرجات القائل.

٣- استدرجات بحسب القول.

٤- استدرجات بحسب المستمع.

٥- شهادة القول.

٦- شهادة الحال.

فهذه الستة هي بالخير تكون أجزاء الخطاب فينبغي البحث عنها واحده واحده

٥- العمود

(١)

«العمود» وقد تقدم معناه يتألف من المظنونات او المقبولات أو المشهورات أو المختلفه بينها. وقد سبق شرح هذه المعانى تفصيلا فى مقدمه الصناعات الخمس فلا نعيد.

واستعمال «المشهورات» فى الخطاب باعتبار مالها من التأثير على السامعين فى الاقتناع. ولذا لا يعتبر فيها الا أن تكون مشهورات ظاهرية وهى التى تحمد فى بادىء الرأى وان لم تكن مشهورات حقيقيه. وبهذا تفرق الخطاب عن الجدل اذ الجدل لا يستعمل فيه الا المشهورات الحقيقيه. وقد سبق ذلك فى الجدل.

وقلنا هناك : «ان الظاهرية تنفع فقط فى صناعه الخطاب» وانما قلنا ذلك فلأن الخطاب غايتها الاقتناع ويكتفى بما هو مسهور أو مقبول لدى

ص: ٤٢٧

١- راجع الجواهر النضيد : ص ٢٤١.

المستمعين وان كان مشهورا في بادىء الرأى وتذهب شهرته بالتعقيب اذ ليس فيها رد وبدل ومناقشه وتعقيب على العكس من الجدل المبني على المحاوره والمناقضه فال ينبغى فيه استعمال المشهورات الظاهرية اذ يعطى بذلك مجال للخصم لنقضها وتعقيها بالرد.

اما المظنونات والمقبولات فواضح اعتبارها في عمود الخطاب.

٦- الاستدراجات بحسب القائل

وهى من أقسام ما يقتضى الاستعداد للاقناع وتكون بصناعه وحيله. وذلك بأن يظهر الخطيب قبل الشروع فى الخطاب بمظهر مقبول القول عندهم. ويتحقق ذلك على نحوين :

١- ان يثبت فضيله نفسه اذا لم يكن معروفا لدى المستمعين اما بتعريفه هو لنفسه او بتعريف غيره يقدمه لهم بالثناء بان يعرف نسبه وعلمه ومنزلته الاجتماعيه أو وظيفته اذا كان موظفا او نحو ذلك.

ولمعرفة شخصيه الخطيب الاثر البالغ اذا كانت له شخصيه محترمه فى سهوله انقياد المستمعين اليه والاصغاء له وقبول قوله فان الناس تنظر الى من قال لا الى ما قيل وذلك اتباعا لطبيعه المحاكاه التى هى من غريزه الانسان لا سيما فى محاكاته لمن يستطيع ان يسيطر على مشاعره واعجابه. ولا سيما فى المجتمعات العامه فان غرائز الانسان وبالخصوص غريزه المحاكاه تحيا فى حال الاجتماع او تقوى.

٢- أن يظهر بما يدعو الى تقديره واحترامه وتصديقه والوثوق بقوله. وذلك يحصل بأمر :

«منها» لباسه وهندامه (١) فاللازم على الخطيب أن يقدر المجتمعين

ص: ٤٢٨

١- الهندام : حسن القد وتنظيم الملابس معرب «أندام» بالفارسيه.

ونفسياتهم وما يقدر من مثله ان يظهر به فقد يقتضى ان يظهر بأفخر اللباس وبأحسن بزه تليق بمثله وقد يقتضى ان يظهر الزاهد الناسك. وهذا يختلف باختلاف الدعوه وباختلاف الحاضرين. وعلى كل حال ينبغي ان يكون الخطيب مقبول الهيئه عند الحاضرين حتى لا يثير تهكمهم او اشمزازهم او تحقيرهم له.

و «منها» ملامح وجهه وتقاطع جبينه ونظرات عينيه وحركات يديه وبدنه فان هذه أمور معبره ومؤثره فى السامعين اذا استطاع الخطيب ان يحسن التصرف بها حسبما يريد من البيان والاقناع. وبعبارة اصرح ينبغي ان يكون ممثلا فى مظهره فيبدو حزينا فى موضع الحزن وقد يلزم له ان يبكى او يتباكى ويبدو مسرورا مبتشئا فى موضع السرور ويبدو بمظهر الصالح الوثق من قوله المؤمن بدعوته فى موضع ذلك ... وهكذا.

وكثير من الواعظين يتأثر الناس بهم بمجرد النظر اليهم قبل ان يتفوهوا وكم من خطيب فى مجالس ذكرى مصرع سيدالشهداء عليه السلام يدفع الناس الى البكاء والرقه بمجرد مشاهدته هيئته وسمته قبل ان يتكلم.

٧- الاستدراجات بحسب القول

وهى أيضا من اقسام ما يقتضى الاستعداد للاقناع وتكون بصناعه وحيله. وذلك بأن تكون لهجه كلامه مؤثره مناسبة للغرض الذى يقصده اما برفع صوته أو بخفضه أو ترجيعه أو الاسترسال فيه بسرعه أو التأنى به أو تقطيعه. كل ذلك حسب ما تقتضيه الحال من التأثير على المستمعين.

وحسن الصوت وحسن الالقاء والتمكن من التصرف بنبرات الصوت وتغييره حسب الحاجه من أهم ما يتميز به الخطيب الناجح. وذلك فى أصله موهبه ربانيه يختص بها بعض البشر من غير كسب غير أنها تقوى

وتنمو بالتمرين والتعلم كجميع المواهب الشخصيه. وليس هناك قواعد عامه مدونه يمكن بها ضبط تغييرات الصوت ونبراته حسب الحاجه وانما معرفه ذلك تتبع نباهه الخطيب فى اختياره للتغيرات الصوتيه المناسبه التى يجدها بالتجربه والتمرين مؤثره فى المستمعين.

ولاجل هذا يظهر لنا كيف يفشل بعض الخطباء لانه يحاول المسكين تقليد خطيب ناجح فى لهجته وإلقائه فيبدو نايبا سخيفا اذ يظهر بمظهر المتصنع الفاشل. والسر ان هذا أمر يدرك بالغريره والتجربه قبل ان يدرك بالتقليد للغير.

٨- الاستدراجات بحسب المخاطب

وهى أيضا من اقسام ما يقتضى الاستعداد للاقناع وتكون بصناعه من الخطيب. وذلك بأن يحاول استماله المستمعين وجلب عواطفهم نحوه ليتمكن قوله فيهم ويتهاؤوا للاصغاء اليه : مثل ان يحدث فيهم انفعالا نفسيا مناسباً لغرضه كالرقه والرحمه أو القوه والغضب او يضحكهم بنكته عابره لتنتفح نفوسهم للاقبال عليه. ومثل أن يشعرهم بأنهم يتخلقون باخلاق فاضله كالشجاعه والكرم او الانصاف والعدل او ايثار الحق أو يتحلون بالوطنيه الصادقه والتضحيه فى سبيل بلادهم أو نحو ذلك مما يناسب غرضه. وهذا يكون بمدحهم والثناء عليهم أو بذكر سوابق محموده لهم أو لأبائهم أو اسلافهم.

واذا اضطر الى التعريض بخصوصه الحاضرين فيظهر بأنهم الاقليه القليله فيهم أو يتظاهر بأنه لا يعرف بأنهم موجودون فى الاجتماع أو انهم لا قيمه لهم ولا وزن عند الناس.

وليس شىء أفسد للخطيب من التعريض بدم المستمعين أو تحقيرهم

او التهكم بهم او اخجالهم فان خطابه سيكون قليل الاثر أو عديمه اصلا وان كان يأتي بذلك بقصد اثاره الحميه والغيره فيهم لان هذه الامور بالعكس تثير غضبهم عليه وكرهه والاشمئزاز من كلامه. ولاثاره الحميه طرق أخرى غير هذه. وبعبارة أشمل وادق ان التجاوب النفسى بين الخطيب والمستمعين شرط أساسى فى التأثير بكلامه فاذا ذمهم او تهكم بهم بغيره عنه وخسر هذا التجاوب النفسى. وهكذا لو اضجرهم بطول الكلام أو التكرار الممل أو التعقيد فى العبارة أو ذكر ما لا نفع فيه لهم أو ما الفوا استماعه.

والخطيب الحاذق الناجح من يستطيع ان يمتزج بالمستمعين ويهيمن عليهم بأن يجعلهم يشعرون بأنه واحد منهم وشريكهم فى السراء والضراء وبأنه يعطف على منافعهم ويرعى مصالحهم وبأنه يجهم ويحترمهم لا سيما الخطيب السياسى والقائد فيد الحرب.

٩- شهادة القول

وهى من أقسام «النصره» التى ليست بصناعه وحيله ومن اقسام ما يقتضى نفس الاقتناع. وهى تحصل اما بقول من يقتدى به مع العلم بصدقه كالنبي والامام او مع الظن بصدقه كالحكيم والشاعر. واما بقول الجماهير أو الحاكم او النظاره وذلك بتصديقهم للخطيب أو تأييدهم له بهتاف او تصفيق او نحوها. واما بوثائق ثابتة كالصكوك والسجلات والآثار التاريخيه ونحوها.

وهذه الشهاده على انها من الاعوان تفيد بنفسها الاقتناع. وقد تكون بنفسها عموداً لوصح أخذها مقدمه فى الحججه الخطايه وتكون حينئذ من قسم «المقبولات» التى قلنا ان الحججه الخطايه قد تتألف منها.

وهى أيضا من أقسام «النصره» التى ليست بصناعه وحيله ومن اقسام ما يقتضى نفس الاقناع. وهذه الشهاده تحصل اما بحسب نفس القائل أو بحسب القول.

١- ما هى بحسب القائل : إما لكونه مشهورا بالفضيله من الصدق والامانه والمعرفه والتميز أو معروفا بما يثير احترامه أو الاعجاب به أو التقدير لما يقوله ويحكم به كأن يكون معروفا بالبراعه الخطاييه أو الشجاعه النادره أو بالثراء الكثير أو بالحنكه السياسيه أو صاحب منصب رفيع أو نحو ذلك. وقد قلنا ان لمعرفه الخطيب الاثر البالغ فى التأثير على المستمعين فكيف اذا كان محبوبا أو موضع الاعجاب أو الثقه. وكلما كبرت سمعه الخطيب وتمكن حبه واحترامه من القلوب من القلوب كان قوله اكثر قبولا وأبعد أثرا.

وإما لكونه تظهر عليه امارات الصدق وان لم يكن معروفا بأحاء المعرفه السابقه مثل أن تطفح على وجهه اسارير السرور اذا بشر بخير أو علامات الخوف والهلع اذا اندر بشر أو هيئه الحزن اذا حدث عما يحزن ... وهكذا.

ولتقاطع وجه الخطيب وملامحه ونبرات صوته الاثر الفعال فى شعور المستمعين بأن ما يقوله كان مؤمنا به أو غير مؤمن به. والوجه الجامد القاحل من التعبير لا يستجيب له المستمع. ولذا اشتهر ان الكلمه اذاخرجت من القلب دخلت فى القلب. وما هذا الا لان ايمان الخطيب بما يقول يظهر على ملامح وجهه ونبرات صوته رضى ام ابى فيدرك المستمع ذلك حينئذ بغريزه فيؤثر على شعوره بمقتضى طبيعه المحاكاه والتقليد.

٢- ما هي بحسب القول : مثل الحلف على صدق قول والعهد أو التحدى كما تحدى نبينا الاكرم صلى الله عليه وآله وسلم قومه أن يأتوا بسوره أو آيه من مثل القرآن المجيد واذ عجزوا عن ذلك التجأوا الى الاعتراف بصدقه. ومثل ما لو تحدى الصانع أو الطبيب أو نحوهما خصمه المشارك له فى صناعته بأن يأتى بمثل ما يعمل ويقول له : ان عجزت عن مثل عملى فاعترف بفضلى عليك واخضع لقولى.

١١- الفرق بين الخطاب و الجدل

(١)

لما كانت صناعه الخطاب و صناعه الجدل يشتركان فى كثير من الاشياء استدعى ذلك التنبيه على جهات الافتراق بينهما لئلا يقع الخلط بينهما :

أما اشتراكهما فى الموضوع فان موضوع كل منهما عام غير محدود بعلم ومسأله كما قلنا فى الجدل : انه ينفع فى جميع المسائل الفلسفيه والدينيه والاجتماعيه وجميع الفنون والمعارف. والخطابه كذلك وما يستثنى هناك يستثنى هنا. ويشتركان أيضا فى الغايه فان غايه منهما الغلبه ويشتركان فى بعض مواد قضاياهما اذ تدخل المشهورات فيهما كما تقدم.

اما افتراقهما فى هذه الامور الثلاثه نفسها :

١- فى الموضوع فان الخطابه يستثنى من عموم موضوعها المطالب العلميه التى يطلب فيها اليقين فان استعمال الاسلوب الخطابى فيها معيب مستهجن اذا كان المخاطب بها الخاصه وان جاز استعمال الاسلوب

ص: ٤٣٣

١- (*) العهد هو الشريعه الخاصه التى يصنعها شخصان او أكثر لا يصح لكل واحد ان يعدل عنها او يتجاوزها.

الجدلى لا-لزام الخصم وافحامه أو لتعليم المبتدئين. كما انه على العكس لا- يحسن من الخطيب ان يستعمل البراهين العلميه والمسائل الدقيقه لغرض الاقناع.

٢- فى الغايه فان غايه الجدلى الغلبه بالزام الخصم وان لم تحصل له حاله القناعه. وغايه الخطابه الغلبه بالإقناع.

٣- فى المواد فقد تقدم فى الكلام عن العمود بيان الفرق فيها اذ قلنا : ان الخطابه تستعمل فيها مطلق المشهورات الظاهريه وفى الجدل لا تستعمل الا الحقيقه.

وهناك فروق أخرى لا- يهمنى التعرض لها. وسيأتى فى باب اعداد المنافرات التشابه بين الجدل والمنافره بالخصوص والفرق بينهما كذلك.

١٢- اركان الخطابه

(١)

اركان الخطابه المقومه لها ثلاثه : القائل «وهو الخطيب» والقول «وهو الخطاب». والمستمع.

ثم المستمع ثلاثه اشخاص على الاكثر : مخاطب وحاكم ونظاره وقد يكون مخاطبا فقط.

١- «المخاطب» وهو الموجه اليه الخطاب وهو الجمهور أو من هو الخصم فى المفاوضه والمحاوره.

٢- «الحاكم» وهو الذى يحكم للخطيب او عليه اما لسلطه عامه له فى الحكم شرعيه او مدنيه او لسلطه خاصه برضا الطرفين اذ يحكمانه ويضعان ثقتهما به وان لم تكن له سلطه عامه.

ص: ٤٣٤

١- راجع الجوهر النضيد : ص ٢٤١.

٣- «النظاره» وهم المستمعون المتفرجون الذين ليس لهم شأن الا تقويه الخطيب أو توهينه مثل ان يهتفوا له او يصفقوا باستحسان ونحوه حسبما هو عاده شعبهم فى تأييد الخطباء مثل ان يسكتوا فى موضع التأييد والاستحسان او يظهرها توهينه بهتاف ونحوه وذلك اذا أرادوا توهينه. والنظاره عاده مألوفه عند بعض الامم الغربيه فى المحاكمات ولهم تأثير فى سير المحاكمه وربما يسمونهم «العدول» أو «المعدلين».

وليس وجود الحاكم والنظاره يلزم فى جميع اصناف الخطابه بل فى خصوص المشاجرات كما سيأتى.

١٣- اصناف المخاطبات

(١)

ان الغرض الاصلى لصاحب الصنائه الخطابيه على الاغلب اثبات فضيله شىء ما أو رذيلته أو اثبات نفعه أو ضرره. ولكن لا اى شىء كان بل الشىء الذى له نفع او ضرر للعموم بوجه من الوجوه على نحو له دخاله فى المخاطبين وعلاقه بهم.

وهذا الشىء لا يخلو عن حالات ثلاث :

١- ان يكون حاصله فعلا فالخطابه فيه تسمى «منافره».

٢- ان يكون غير حاصل فعلا ولكنه حاصل فى الماضى فالخطابه فيه تسمى «مشاجره».

٣- ان يكون غير حاصل فعلا أيضا ولكنه يحصل فى المستقبل فالخطابه فيه تسمى «مشاوره». وهى أهم الاصناف.

فالمفاوضات الخطابيه على ثلاثه اصناف.

ص: ٤٣٥

١- راجع الجوهر النضيد : ص ٢٤٦.

١- «المنافرات» المتعلقة بالحاصل فعلا فان قرار الخطيب فضيلته أو نفعه سميت «مدحا» وان قرر ضد ذلك سميت «ذما».

٢- «المشاجرات» وتسمى «الخصاميات» أيضا وهي المتعلقة بالحاصل سابقا. ولا بد أن تكون الخطاب لاجل تقرير وصول فائدته ونفعه أو ما فيه من عدل وانصاف ان كان نافعا ولاجل تقرير وصول ضرره أو ما فيه من ظلم وعدوان. فمن الجبهه الاولى تسمى الخطاب «شكرا» اما اصاله عن نفسه أو نيابه عن غيره. وانما سميت كذلك لان تقرير الخطيب يكون اعترافا منه للمخاطبين بفضيله ذلك الشيء فلا يقع فيه نزاع منهم. ومن الجبهه الثانيه تسمى الخطاب «شكايه» أما عن نفسه أو عن غيره. والمدافع يسمى «معتذرا» والمعترف به «نادما».

٣- «المشاورات» المتعلقة بما يقع في المستقبل. ولا محاله ان الخطاب حينئذ لا تكون من جهه وجوده أو عدمه فان هذا ليس شأن هذه الصناعه. بل لا بد أن تكون من جهه ما فيه من نفع وفائده فينبغى أن يفعل فتكون الخطاب فيه ترغيبا وتشويقا واذنا في فعله. أو من جهه ما فيه من ضرر وخساره فينبغى ألا يفعل فتكون الخطاب فيه تحذيرا وتخويفا ومنعا من فعله.

* * *

فهذه الانواع الثلاثه هي الاغراض الاصليه التي تقع للخطيب وقد يتوصل الى غرضه ببيان أمور تقع في طريقه وتكون ممهده للوصول اليه ومعينه للاقناع وتسمى «التصديرات» مثل ان يمدح شيئا أو شخصا فينتقل منه الى المشاوره للتنظير بما وقع أو لغير ذلك.

والتشبيب الذي يستعمله الشعراء سابقا في صدر مدائحهم من هذا القبيل فان الغرض الاصلى هو المدح والتشبيب تصدر به القصيده للتوصل اليه. وكثيرا ما لا يكون الشاعر عاشقا وانما يتشبه به اتباعا لعاده الشعراء.

ص: ٤٣٦

وفى هذا العصر يمهد خطباء المنبر الحسينى امام مقصودهم من ذكر فاجعه الطف بيان أمور تاريخيه أو اخلاقيه او دينيه من موعظه ونحوها. وما ذاك الا لجلب انتباه السامعين او لاثاره شعورهم وانفعالاتهم مقدمه للغرض الاصلى من ذكر الفاجعه

١٤- صور تأليف الخطابه و مصطلحاته

(١)

قد قلنا فى الجدل : ان المعول فى تأليف صوره غالبا على القياس والاستقراء وفى الخطابه أكثر مايعول على القياس والتمثيل وان استعمل الاستقراء احيانا. ولا- يجب فى القياس وغيره عن استعماله هنا ان يكون يقينيا من ناحيه تأليفه أى لا يجب أن يكون حافظا لجميع شرائط الانتاج بل يكفى أن يكون تأليفه منتجا بحسب الظن الغالب وان لم يكن منتجا دائما كما لو تألف القياس مثلا- على نحو الشكل الثانى من موجبتين كما يقول : فلان- يمشى متأنيا فهو مريض فحذفت كبراه الموجهه وهى « كل مريض يمشى متأنيا» مع ان الشكل الثانى من شروطه اختلاف المقدمتين بالكيف.

وكذلك قد يستعمل التمثيل فى الخطابه خاليا من جامع حيث يفيد الظن بأن هناك جامعا مثل ان يقال : مر بالامس من هناك رجل مسرع وكان هارباً واليوم يمر مسرع آخر من هنا فهو هارب.

وكذلك يستعمل الاستقراء فيها بدون استقصاء لجميع الجزئيات مثل أن يقال : الظالمون قصير الاعداد لان فلان الظالم وفلان قصير و

ص: ٤٣٧

١- راجع الجوهر النضيد : ص ٢٤٣.

الاعمار فيعد جزئيات كثيره يظن معها الحاق القليل بالاعم الاغلب.

وبحسب تأليف صور الخطابه مصطلحات ينبغى بيانها فنقول :

١- «التثيت». والمقصود به كل قول يقع حجه فى الخطابه ويمكن فيه أن يوقع التصديق بنفس المطلوب بحسب الظن سواء كان قياسا أو تمثيلا.

٢- «الضمير». والمقصود به التثيت اذا كان قياسا. والضمير باصطلاح المناطقه فى باب القياس حذف منه كبراه. ولما كان اللائق فى الخطابه ان تحذف من قياسها كبراه للاختصار من جهه ولا خفاء كذب الكبرى من جهه أخرى سموا كل قياس هنا «ضميرا» لانه دائما أو غالبا تحذف كبراه.

٣- «التفكير». وهو الضمير نفسه ويسمى «تفكيرا» باعتبار اشتماله على الحد الاوسط الذى يقتضيه الفكر.

٤- «الاعتبار». ويقصدون به التثيت اذا كان تمثيلا فيقولون مثلا: «يساعد على هذا الامر الاعتبار». وهذه الكلمه شايعه الاستعمال عند الفقهاء وما أحسب الا انهم يريدون هذا المعنى منها.

٥- «البرهان». وهو كل اعتبار يستتبع المقصود بسرعه فهو غير البرهان المصطلح عليه فى صناعه البرهان. فلا- تغرنك كلمه البرهان فى بعض الكتب الجدليه والخطايه.

٦- «الموضع». والمقصود به هنا كل مقدمه من شأنها ان تكون جزء من التثيت سواء كانت مقدمه بالفعل أو صالحه للمقدميه. وهو غير الموضع المصطلح عليه فى صناعه الجدل. ومعنى الموضع هناك يسمى «نوعا» هنا وسيأتى فى الباب الثانى.

ولا بأس بالبحث عن الضمير والتمثيل اختصارا هنا :

للضمير شأن خاص فى هذه الصنائه فان على الخطيب ان يكون متمكنا من اخفاء كبراه فى اقيسته أو اهمالها. ان باقى الصناعات قد تحذف الكبرى فى اقيستها ولكن لا لحاجه وغرض خاص بل لمجرد الايجاز عند وضوح الكبرى أما فى الخطابه فان اخفاءها غالبا ما يضطر اليه الخطيب بما هو خطيب لأحد أمور :

١- اخفاء عدم الصدق الكلى فيها مثل أن يقول : «فلان يكف غضبه عن الناس فهو محبوب» فانه لو صرح بالكبرى وهى «كل من كف غضبه عن الناس هو محبوب لهم» ربما لا يجدها السامع صادقه صدقا كليا وقد يتنبه بسرعته الى كذبها اذ قد يعرف شخصا معيناً متمكناً من كف غضبه ومع ذلك لا يحبه الناس.

٢- تجنب ان يكون بيانه منطقيا وعلميا معقداً فلا يميل اليه الجمهور الذى من طبعه الميل الى الصور الكلاميه الواضحه السريعه الخفيفه. والسر ان ذكر الكبرى يصبغه بصبغه الكلام المنطقى العلمى الذى ينصرف عن الاصغاء اليه الجمهور. بل قد يثير شكوكهم وعدم حسن ظنهم بالخطيب أو سخريتهم به.

٣- تجنب التطويل فان ذكر الكبرى غالبا يبدو مستغنيا عنه والجمهور اذا أحس ان الخطيب يذكر مالا حاجه الى ذكره أو يأتى بالمكررات يسرع اليه الملل والضجر والاستيحاش منه. وقد يؤثر فيه ذلك انفعالا معكوسا فيثير فى نفوسهم التهمه له فى صدق قوله. فلذلك ينبغى للخطيب دائما تجنب زياده الشرح والتكرار الممل فانه يثير التهمه فى نفوس المستمعين وشكوكهم فى قولهم وضحجرهم منه.

وبعد هذا فلو اضطر الخطيب الى ذكر الكبرى كما لو كان حذفها

يوجب ان يكون خطابه غامضا فينبغي ان يوردها مهمله حتى لا يظهر كذبها لو كانت كاذبه وألا يوردها بعباده منطقيه جافه.
وصنعه الخطابه تعتمد كثيرا على المقدره فى ايراد الضمير أو اهمال الكبرى فمن الجميل بالخطيب أن يراقب هذا فى خطابه.
وهذا ما يحتاج الى مران وصنعه وحذق والله تعالى قبل ذلك هو المسدد للصواب الملهم للمعرفه.

١٦- التمثيل

سبق ان قلنا فى الفصل ١٤ : ان الخطابه تعتمد على القياس والتمثيل. وفى الحقيقه تعتمد على التمثيل أكثر نظرا الى انه اقرب الى
أذهان العامه وأمكن فى نفوسهم. وهو فى الخطابه يقع على انحاء ثلاثه :

١- أن يكون من اجل اشتراك الممثل به مع المطلوب فى معنى عام يظن انه العله للحكم فى الممثل به. وهذا النحو هو التمثيل
المنطقى الذى تقدم الكلام فيه آخر الجزء الثانى (١).

٢- ان يكون من أجل التشابه فى النسبه فيهما كما يقال مثلا : كلما زاد تواضع المتعلم زادت معارفه بسرعه كالارض كلما زاد
انخفاضها انحدرت اليها المياه الكثيره بسرعه.

وكل من هذين القسمين قد يكون الاشتراك والتشابه فى النسبه حقيقه وقد يكون بحسب رأى الواقع كقوله تعالى : «مثل الذين
حملوا التوراه ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا» (٢) أو كقوله تعالى : «مثل الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله كمثل
حبه انبتت سبع سنابل

ص : ٤٤٠

١- راجع ص ٣١٥.

٢- الجمعه : ٥.

فى كل سنبله مائه حبه ...»(١).

وقد يكون بحسب رأى يظهر ويلوح سداده لاول وهله ويعلم عدم صحنه بالتعقيب كقول عمر بن الخطاب يوم السقيفه : «هيهات لا- يجتمع اثنان فى قرن»(٢). والقرن بالتحريك الحبل الذى يقرن به البعيران قال ذلك ردا على قول بعض الانصار : «منا امير ومنكم امير» بينما أن هذا القائل غرضه ان الاماره مره لنا ومره لكم لا على ان يجتمع أميران فى وقت واحد حتى يصح تشبيهه باجتماع اثنين فى قرن. على انه أیه استحاله فى الممثل به وهو أن يجتمع بعيران فى حبل واحد يقرنان به لو أراد هذا القائل اجتماع اميرين فى آن واحد فالاستحاله فى الممثل نفسه لا فى المثل به.

٣- ان يكون التمثيل بحسب الاشتراك بالاسم فقط وقد ينطلى هذا أمره على غير المتنبه المثقف. وهو مغالطه ولكن لا بأس بها فى الخطاب حيث تكون مقنعه وموجه لظن المستمعين بصدقها.

مثاله أن يحبب الخطيب شخصا ويمدحه لان شخصا آخر محبوب ومدوح له هذا الاسم. أو يتشام من شخص ويذمه لان آخر له اسمه معروف بالشر والمساوىء.

ويشبه ان يكون من هذا الباب قول الارجاني :

يزداد دمعى على مقدار بعدهم

تزايد الشهب اثر الشمس فى الافق

فحكم بتزايد الدموع على مقدار بعد الاحبه قياسا على تزايد الشهب بمقدار تزايد بعد الشمس فى الافق لاشتراك الدموع والشهب بالاسم اذ تسمى الدموع بالشهب مجازا ولاشتراك الحبيب والشمس بالاسم اذ يسمى الحبيب شمسا مجازا.

ص: ٤٤١

١- البقره : ٢١٦.

٢- الكامل لابن الأثير : ج ٢ ص ٣٢٩.

١- تمهيد

تقدم فى الفصل ١٤ من الباب الاول : (١) ان الموضوع فى اصطلاح هذه الصناعات كل مقدمه من شأنها ان تكون جزءا من التثبيت. وهو غير الموضوع باصطلاح صناعات الجدل.

بل ان ما هو بمنزلة الموضوع فى صناعات الجدل يسمى هنا «نوعا» وهو أى النوع : كل قانون تستنبط منه الموضوع أى المقدمات الخطائيه.

مثلا- يقال لنقل الحكم من الضد الى ضده «نوع» اذ منه تستخرج الموضوع الموصله الى المطلوب الخطائى فيقال مثلا : اذ كان خالد عدوا فهو يستحق الاساءه فأخوه لما كان صديقا يستحق الاحسان. فهذه القضيه «موضوع» وهى من «نوع» نقل الحكم من الضد الى ضده.

ثم انه لما كان المجادل مضطرا الى احضار الموضوع فى ذهنه واعدادها لكى يستنبط منها ما يحتاجه من المقدمات المشهوره فكذلك الخطيب يلزمه ان يحضر لديه ويعد الانواع لكى يستنبط منها ما يحتاجه من الموضوع «المقدمات المقنعه».

ص : ٤٤٢

١- راجع ص ٤٣٨.

وكل خطيب في أى صنف من أصناف المفاوضات الخطابية له أنواع خاصة وقواعد كليه تخصه يستفيد منها في خطابه فلذلك اقتضى ان ننبه على بعض هذه الانواع فى اصناف الخطابه للاستيناس وللتنبيه على نظائرها كما صنعنا فى مواضع الجدل فنقول :

٢- الأنواع المتعلقة بالمنافرات

تقدم فى البحث ١٣ معنى «المنافرات» (١) انها التى تثبت مدحا أو ذما اما للاشخاص او للاشياء باعتبار ماهو حاصل فى الحال فيقرر الخطيب فضيلته أو نفعه فى المدح او يقرر ضدهما فى الذم. وانما سميت «منافرات» فلان بها يتنافر الناس ويختلفون وبروم بعضهم قهر بعض بقوله وبيانه.

ومن هذه الناحيه تشبه الخطابه الجدل وانما الفرق من وجهين :

١- انه فى الخطايه ينفرد الخطيب فى ميدانه وفى الجدل يكون الكلام للخصمين سؤالا وجوابا وردا وبدلا.

٢- ان غرض الخطيب أن يبعث المستمعين على عمل الافعال الحسنه والتنفر من الافعال السيئه لا لمجرد المدح والذم والمجادل ليس غرضه الا التغلب على خصمه وليس همه ان يعمل به أحد أو لا يعمل. وبالاختصار غرض الخطيب اقناع الغير بفضله والفاضل ونقص المفضول ليعمل على مقتضى ذلك وغرض المجادل ارغام الغير على الاعتراف بذلك.

وبين الاسلوبين بون بعيد فان الاول يتطلب الرقق واللين والاستحواذ

ص: ٤٤٣

١- راجع ص ٤٣٦.

على مشاعر المخاطب ورضاه والثاني لا يتطلب ذلك فان عرضه يتم حتى لو اعترف الخصم مرغما مقهورا.

اذا عرفت ذلك فعلى الخطيب فى المنافرات ان يكون مطلعاً على أنواع جمال الأشياء وقبحها. ولكل شىء جمال وقبح بحسبه :
ففى الانسان جماله بالفضائل وقبحه بالذائل وباقى الأشياء جمالها بكمال صفاتها اللاتقه بها وقبحها بنقصها.

ثم الانسان مثلاً فضيلته ان تكون له ملكه تقتضى فعل الخيرات بسهولة كفضيله الحكمة والعلم والعدالة والاحسان والشجاعه
والعفه والكرم والمروه والهمه والحلم واصاله الرأى. وهذه أصول الفضائل ويتبعها مما يدخل تحتها كالاىثار الذى يدخل تحت
نوع الكرم أو مما يكون سبباً لها كالحياء الذى يكون سبباً للعفه أو مما يكون علامه عليها كصبر الامين على تحمل المكاره فى
سبيل المحافظه على الامانه فان هذا الصبر علامه على العدالة.

واما باقى الأشياء غير الانسان فكمالها بحصول الصفات المطلوبه لمثلها وقد قلنا لكل شىء جمال وقبح بحسبه فكمال الدار مثلاً
وجمالها باشتمالها على المرافق المحتاج اليها وسعتها وجده بنائها وملاءمه هندستها للذوق العام وهكذا. وكمال المدنيه مثلاً
وجمالها بسعه شوارعها وتنسيقها ونظافتها وكثره حدائقها وتهيئه وسائل الراحة فيها والأمن وحسن مائها وهوائها وجده بناء دورها
... وهكذا.

وعلى الخطيب بالاضافه الى ذلك ان يكون قادراً على مدح ما هو قبيح بمحاسن قد يظن الجمهور أنها مما يستحق عليها المدح
والثناء مثل ان يصور فسق الفاسق بانه من باب لطف المعاشره وخفه الروح. ويصور بلاهه الابله أنها بساطه نفس وصفاء سريره
وقله مبالاه بأمور الدنيا واعتباراتها. ويصور متتبع عورات الناس الهماز الغماز بانه محب

للصراحة أو انه لا- تأخذه في سبيل قول الحق لومه لائم. ويصور الحاكم المرتشى بأنه يسهل بالرشوه أمور الناس ويقضى حوائجهم ...

وهكذا يمكن تحوير كثير من الرذائل والنقائص الى ما يشبه أن يكون من الفضائل والكمالات في نظر الجمهور. وكذلك على العكس يمكن تحوير جملة من الفضائل الى ما يشبه ان يكون من الرذائل والنقائص في نظر الجمهور كوصف المحافظ على دينه بأنه جاف مترمت أو رجعي خرافي أو وصف الشجاع بأن مجنون متهور أو وصف الكريم بأنه مسرف مبذر ... وهكذا. والكثير من هذا يحتاج الى حذلقه وبعد نظر.

وإذ عرفت وجوه مقتضيات المدح يمكن ان تعرف بمناسبتها وجوه مقتضيات الذم لأنها اضدادها.

٣- الأنواع المتعلّقة بالمشاجرات

تقدم معنى المشاجرات من انها تتعلق بالحاصل سابقاً. وذلك لبيان ما حدث كيف حدث؟ هل حدث على وجه جميل ممدوح أو على وجه مذموم؟

فتكون المشاجرة شكراً أو شكايه أو اعتذاراً أو ندماً واستغفاراً.

و «الشكر» انما يكون بذكر محاسن ما حدث وكمالاته انساناً او غير انسان على حسب ما تقدم من البيان الاجمالي عن محاسن الاشياء وكمالاتها في المنافرات فلا حاجة الى اعادته.

وانما الذي ينبغي بيانه ما يختص «بالشكايه» ثم الاعتذار والندم فنقول :

لا تصح الشكايه الا من الظلم والجور. وحقيقه الجور : «هو الاضرار بالغير على سبيل المخالفه للشرع بقصد و اراده».

والمفصود من «الشرع» ما هو أعم من الشريعة المكتوبه وغير المكتوبه والمكتوبه مثل الاحكام المنزله الإلهيه والقوانين المدنيه والدوليه وغير المكتوبه ما تطابق عليها آراء العقلاء أو آراء أمه بعينها وكان المعتدى منها أو آراء قطره او عشيرته او نحو ذلك.

فما تطابق عليها آراء الجميع هي المشهورات المطلقه والباقي هي من المشهورات الخاصه. ومثال الاخير «النهوه» باصطلاح عرب العراق في العصور الاخيره فانها عند غير المتحصرين منهم شريعه غير مكتوبه وهي ان للرجل الحق في منع نزوج ابنه عمه من اجنبي فالاجنبي اذا تزوجها من دون رخصه ابن عمها واذنه عدّوه في عرفهم جائرا غاصبا وقد يهدر دمه. وان كان هذا العرف يعد في الشريعة المكتوبه الاسلاميه وغيرها ظلما وجورا وان «الناهي» هو الجائر الظالم.

ثم «المحالفه للشرع» اما أن تقع في المال أو العرض أو النفس ثم اما ان تكون على شخص او اشخاص معينين أو تقع على جماعه اجتماعيه كالدوله والوطن والامه والعشيره.

وعلى هذا فينبغي للخطيب المشتكى أن يعرف معنى الجور وبواعته واسبابه وما هي الاسباب التي تقتضى سهولته أو صعوبته ومتى يكون عن اراده وقصد وكيف يكون كذلك. وكل هذه فيها ابحاث واسعه تطلب من المطولات.

واما «الاعتذار» فحقيقته التنصل مما ذكره المتظلم المشتكى ودفع تظلمه. وهو يقع بأحد أمرين :

١- انكار وقوع الظلم رأسا.

٢- انكار وقوعه على وجه يكون ظلما وجورا فان كثيرا من الافعال انما تقع عدلا حسنه وظلما قبيحه بالوجوه والاعتبار اما من جهه القصد واما من جهه اختلاف الشريعة المكتوبه مع الشريعة غير المكتوبه كما مثلناه «بالنهوه».

ص: ٤٤٦

واما «الندم» فهو الاقرار والاعتراف بالظلم. وقد يسمى استغفاراً. وذلك بأن يلتمس العفو عن العقوبه والتفضل باسقاط ما يلزم من غرامه ونحوها. وللاستغفار والاعتذار أساليب يطول شرحها.

٤- الانواع المتعلقة بالمشاورات

اشاره

لما كانت غايه الخطيب فى المشاوره اقناع الجمهور على فعل ما هو خير لهم وفيه مصلحتهم والاقلاع عن المساوىء والشورور وما يضرهم ناسب ألا- يبحث الا عما يقع تحت اختيارهم من الخيرات والشورور او ما له مساس باختيارهم وان كان فى نفسه خارجا عن اختيارهم.

وهذا الثانى كالارض السبخه مثلا فان سوءها وضررها ليس باختيار المزارعين ولا من افعالهم ولكن يمكن أن يكون لها مساس باختيارهم بأن يجتنبوا الزراعه فيها مثلا فيمكن ان يوصى الخطيب بذلك ويدخل فى غرضه.

أما ما لا يقع تحت اختيارهم وما ليس له مساس به أصلا فليس للمشاور أن يتعرض له.

والانواع التى تتعلق بالمشاورات على قسمين رئيسين :

القسم الاول : ما يتعلق بالامور العظام

و هى اربعة :

١- «الامور الماليه العامه» من نحو صادرات الدوله وواردتها وما يتعلق فى دخل الامه ومصروفاتها. فالخطيب فيها ينبغى ان يطلع على القوانين التى تخصها وعلى العلوم التجاريه والماليه وما له دخل فى زياده الثروه أو نقصها.

٢- «الحرب والسلم». فالخطيب فيه ال يستغنى عن معرفه القوانين العسكريه والعلوم الحربيه واصول تنظيم الجيوش وقيادتها مع الاطلاع

ص: ٤٤٧

على تاريخ الحروب والوقائع وسر نشوبها واخمادها والوسائل اللازمه للهجوم والدفاع وما يتحقق به النصر وما يتمكن به من النجاه من الهزيمه. كما ينبغي ان يكون عارفا بما يثير الغيره والحميه فى نفوس الجنود وما يشجعهم ويثبت عزائمهم ويشحذ همهم ويهون عليهم الموت فى سبيل الغايه التى يحاربون لاجلها. وان يكون عارفا بما يثير فى نفوس الاعداء الخوف والرهبه وضعف الهمة واليأس من النصر وتوقع الهزيمه ونحو ذلك مما يسمى فى الاصطلاح الجديد «بحرب الاعصاب».

٣- «المحافظه على المدن». والعلوم التى تخصصها ولا يستغنى الخطيب عن معرفتها هى علوم هندسه البناء والمسح وتنظيم الشوارع وما تحتاجه البلده فى مجارى مياهها وتنويرها وتعبيد طرقها ونظافتها ونحو ذلك.

٤- «الاجتماعيات العامه» كالشرايع والسنن من دينيه أو مدنيه أو سياسيه. ففى المصلحه الدينيه مثلا ينبغي للخطيب ان يكون عارفا بالشرويعه السماويه حافظا لآثارها مطالعا على تاريخها ملما بأصول العقائد وفروع تلك الشريعه.

أما لو كان خطيبا فى غايه سياسيه أو نحوها فينبغى ان يكون خبيرا بما يخصها من قوانين وعلوم وما يكتنفها من تأريخ وحوادث وتقلبات. فالسياسى يحتاج الى العلوم السياسيه والخبره بأمرها والاخلاقى يحتاج الى علم الاخلاق والحاكم والمحامى الى القوانين الشرعيه والمدنيه.

وعلى الاجمال ان الخطيب فى الامور الاجتماعيه لا سيما مرید المحافظه على سنه أو دوله يلزم فيه أن يكون اعلم وامهر الخطباء الآخرين وأعرف بنفسيات الجمهور ومصالحهم لان موقفه مع الجمهور من أدق الواقف وأصعبها.

بل هذا الباب باب المشاوره على العموم من أخطر أبواب الخطابه وأشقها فقد يسقط الرجل الدينى والسياسى فى نظر الجمهور لاتفه

الاسباب. وكم شاهدنا وسمعنا رئيس دوله أو مرشد قطر أو مرجعا دينيا لفرقه بينما هو فى القمه من عظمته اذا به يهوى بين عشيه وضحاها من برجه الرفيع محطما لخطأه صغيره ارتكبها أو لامر فعله أو قاله معتقدا فيه الصلاح فاتهمه الجمهور بالخيانه أو الخطل أو ظنوا فيما عمله أو رآه الفساد والضرر.

والجمهور لا- صبر له على كتمان رأيه او تأجيل التعبير عنه الى وقت اخر كما لا يعرف المجامله والمداراه والمداهنه والمماشاه ولا يفهم البرهان والدليل حينئذ الا القوه تسكته أو السيف يفننه.

هذا وانحصر كل ما ينبغى للخطيب فى باب الاجتماعيات من معرفه لا يسعه هذا المختصر وكفى ما أشرنا اليه.

ونزيد هنا انه على العموم من أهم ما يلزم له بعد معرفه كل ما يتعلق بفرعه المختص به ان يكون مطلعاً على علم الاجتماع وعلم النفس. وأهم من ذلك الخبره فى تطبيقهما وتشخيص نفسيات الجماهير المستمعين له ومعرفه تاريخ من سبقه من القاده والرؤساء والاستفاده من تجاربهم منضمه الى تجاربه الشخصيه. وأهم من ذلك كله المواهب الشخصيه التى أشرنا اليها سابقا فانه كم من خطيب موهوب يبز اعلم العلماء وهو لم يدرس علوم الاجتماع اذ يسوقه ذكاوه وفطرتة الى معرفه ما يقتضيه ذلك الاجتماع وما يتطلبه فيستطيع ان يهيمن عليه ويسخره ببيانه ويسخره بأسلوبه.

القسم الثانى الرئيسى : ما يتعلق بالأمر الجزئيه

وهى غير محدوده ولا معدوده فلذلك لا يمكن ضبطها وانما يتبع فيها نباهه الخطيب وفطنته. غير أنها تشترك فى شىء واحد عام هو طلب صلاح الحال فلذلك من جهه عامه ينبغى للخطيب ان يعرف :

«اولاً» معنى صلاح الحال مثل ان يقال انه فى الانسان اجتماع

ص: ٤٤٩

الفضائل النفسيه والجسميه أو الحصول على الخيرات والمنافع التى بها السعاده فى الدنيا والآخره أو الحصول على الملذات واشباع الشهوات مع محبه القلوب واحترام الناس فى الحضور والثناء عليه فى الغيبه ... وهكذا على حسب اختلاف الآراء والنظار فى معنى صلاح حال الانسان.

و «ثانيا» الامور التى بها يتحقق صلاح الحال مثل فضيله النفس بالحكمه والاخلاق ونحوها مما تقدم ومثل فضيله البدن بالصحه وقوه العضلات والجمال واعتدال البنيه ومثل طهاره الاصل ونباهه الذكر والكرامه والشرف والثروه وكثره الاتباع والانصار وحسن الحظ ونحو ذلك.

و «ثالثا» طرق اكتساب هذه الامور واحده واحده وأحسن الوسائل واسهلها فى الحصول عليها. مثل ان يعرف ان الحكمه والمعرفه تحصل بالجد والتحصيل والاخلاص لله والتجرد عن مغريات الدنيا وان الصحه تحصل بالرياضه وتنظيم المأكولات وان الثروه تحصل بالزراعه او التجاره أو الصناعه ... وهكذا.

و «رابعا» الامور النافعه فى تحصيل تلك الخيرات والمعينه لوسائلها كالسعى وانتهاز الفرص والتضحيه بكثير من الملذات والصدق والامانه. وبعكسها الامور الضاره كالركون الى الراحة والكسل وايتار اللذه واللهو والبطاله ونحو ذلك.

و «خامسا» ما هو الافضل من الخيرات والانفع وبأى شىء تتحقق الافضليه مثل ان الاعم الشامل أفضل مما هو دونه فى الشمول والدائم خير من غير الدائم وما هو أكثر نفعاً أحسن مما هو اقل وما يستتبع نفعاً آخر انفع مما لا يستتبع ... وهكذا.

هذه جمله الانواع المتعلقه باصناف الخطابه الثلاثه وهناك أنواع أخرى مشتركه يطول الكلام عليها كأنواع ما يعد للاستدراجات وما يتعلق بإمكان الامور أضربنا عنها اختصاراً.

ص: ٤٥٠

١- تمهيد

تقدم ص ٣٧٢ معنى العمود والاعوان وذكرنا هناك أقسام الاعوان من الشهاده والاستدراجات التى هى خارجه عن نفس العمود. وكل ذلك كان من اجزاء الخطابه.

وهناك وراء اجزاء الخطايه أمور خارجه عنها مزينه لها وتابعه ومتممه لها باعتبار مالها من التأثير فى تهيئه المستمعين لقبول قول الخطيب. وهى على الاجمال ترتبط كلها بنفس القول والخطابه. فلذلك تسمى «بالتوابع» وتسمى أيضا «التحسينات» و«التريينات».

وهى ثلاثة أنواع :

«١» ما يتعلق بنفس الالفاظ

«٢» ما يتعلق بنظمها وترتيبها

«٣» ما يتعلق بالاخذ بالوجه.

ونحن نشير الى هذه الاقسام ونوضحها على حسب هذا الترتيب فنقول :

ص: ٤٥١

والمراد منها ما يتعلق بهيئته اللفظ مفردا كان أو مركبا والتي ينبغي للخطيب ان يراعيها. وأهمها الامور الآتية :

١- ان تكون الالفاظ مطابقه للقواعد النحويه والصرفيه فى لغه الخطيب فان اللحن والغلط يشوه الخطاب ويسقط أثره فى نفوس المستمعين.

٢- ان تكون الالفاظ من جهه معانيها صحيحه صادقه بأن لا تشتمل مثلا على المبالغات الظاهر عليها الكذب.

٣- ألا- تكون ركيكه الاسلوب ولا- متكلفا بها على وجه تخرج عن المحاوره التى تصلح لمخاطبه العامه والجمهور بل ينبغى ان يكون أسلوبها معتدلا على نحو ترتفع به عن ركائه الاسلوب العامى ولا تبلغ درجه أسلوب محاوره الخاصه الذى لا ينتفع به الجمهور.

٤- ان تكون وافيهِ فى معناها بلا زياده وفضول ولا نقصان مخلّ.

٥- ان تكون خاليه من الحشو الذى يفكك نظام الجمل وارتباطها أو يوجب اغلاق الكلام وصعوبه فهمه.

٦- ان يتجنب فيها الابهام والايهام واحتمال اكثر من معنى وان كان ذلك مما قد يحسن فى الكلام الشعري ويحسن من الكهان الذين يريدون ألا يظهر كذبهم فى تنبؤاتهم. ولكنه لا يحسن ذلك من الخطيب الا اذا كان سياسيا حينما يقضى موقفه عليه الفرار من مسؤوليه التصريح.

٧- ان تكون معتدله فى الايجاز والاطناب لان الإيجاز قد يخل بالمعنى والتطويل يورث الملل. والحالات تختلف فى ذلك فقد يكون المستمعون كلهم أو اكثرهم على حال من الذكاء والمعرفه يحسن فى

خطابهم الإيجاز وقد يكون المطلوب يستدعى التأكيد والتكرار والتهويل فيحسن التطويل حتى مع المستمعين الأذكياء. وعلى كل حال ينبغي بل يجب تجنب التكرار الذي لا فائده فيه في جميع المواقع. وكذلك إيراد الالفاظ المترادفه لا يحسن الاكثار منه.

٨- ان تكون خاليه من الالفاظ الغريبه والوحشيه وغير المتداوله ومن التعبيرات التي يسمئز منها المستمعون كالالفاظ الفحشيه فلو اضطر الى التعبير عن معانيها فليستعمل بدلها الكنايات.

٩- ان تكون مشتمله على المحسنات البديعيه والاستعارات والمجازات والتشبيهات فان هذه كلها لها الاثر الكبير في طراوه الكلام وجاذبيته وحلاوته.

ولكن يجب أن يعلم ان الاستعارات والمحسنات ونحوها لا تخلو عن غرابه وبعد على فهم الناس فلا ينبغي الخروج بها عن حد الاعتدال وينبغي أن يراعى فيها الاقرب الى طبع العامه ويفضل منها ما هو مطبوع على المتصنع المتكلف به. ويحسن ان نشبهها بالغرباء في مجالس الاصدقاء فان حضورهم لا يخلو من فائده ولكنهم لا بد ان يؤثروا ضيقا وانقباضا في نفوس الاصدقاء.

١٠- ان تكون الجمل مزدوجه موزونه المقاطيع. ومعنى الوزن هنا ليس الوزن المقصور به في الشعر بل معادلتها على الوجوه الآتيه وهي على انحاء متفاوتة متصاعده :

أ - ان تكون مقاطيع الجمل متقاربه في الطول والقصر وان كانت حروفها وكلماتها غير متساويه مثل قوله : «بكره الصمت تكون الهيئه وبالنصفه يكثر المواصلون».

ب - ان يكون عدد كلمات المقاطيع متساويه نحو : «العلم وراثه كريمه والآداب حلال مجدده».

ج - ان تكون الكلمات بالاضافه الى تساويها متشابهه وحروفها متعاوله نحو: «أقوى ما يكون التصنع فى اوائله واقوى ما يكون الطبع فى أواخره».

د - ان تكون المقاطيع مع ذلك فى المد وعدمه متعادله نحو: «طلب العاده افضل الافكار وكسب الفضيله انفع الاعمال» فالافكار تعادل الأعمال فى المد.

هـ - ان تكون الحروف الاخيريه من المقاطيع متشابهه كما لو كانت مسجعه نحو: «الصبر على الفقر قناعه والصبر على الذل صراعه».

وأحسن الاوزان فى الجمل ان تكون متعادلته مثنى أو ثلاث أما ما زاد على ذلك فلا يحسن كثيرا بل قد لا يستساع ويكون من التكلف الممقوت.

٣- نظم و ترتيب الأقوال الخطابيه

كل كلام يشتمل على ايضاح مطلوب خطايا أو غير خطابى لا بد أن يتألف من جزئين اساسين هما الدعوى والدليل عليها. والنظم الطبيعى يقتضى تقديم الدعوى على الدليل وقد تقتضى مصلحه الاقتناع العكس وهذا أمر يرجع تقديره الى نفس المتكلم.

اما الاقوال الخطابيه فالمناسب لها على الاغلب بالاضافه الى ذينك الجزئين الاساسيين أن تشتمل على ثلاثه أمور أخرى: تصدير واقتصاص وخاتمه. ونحن نبينها باختصار:

الاول «التصدير». وهو ما يوضع امام الكلام ومقدمه له ليكون بمنزله الاشاره والايذان بالغرض المقصود للخطيب والفائده منه اعداد المستمعين وتهيئتهم الى التوجه نحو الغرض. وهو يشبه تنحج المؤذن

قبل الشروع وترنم المغنى فى ابتداء الغناء. وكذلك كل امر ذى بال يراد منه لفت الانظار اليه ينبغى تصديره بشىء مؤذن به.

والاحسن فى الخطاب ان يكون التصدير مشعرا بالمقصود وملوحا له لانه انما يؤتى به لفائده تهيئه المستمعين لتقبل الغرض المقصود. ولاجل هذا يفتتح خطباء المنبر الحسينى خطاباتهم بالصلاه على الحسين عليه السلام والتظلم له. ويفتتح الكتاب رسائلهم بالبسملة ونحوها وبالسلام والشوق الى المرسل اليه وبما قد يشعر بالمراد كما هو المؤلف عند اصحاب الرسائل فى العصور المتقدمه.

ولكن ينبغى للخطيب أو الكاتب اذا رأى ان التصدير مما لا بد منه ان يلاحظ فيه أمرين :

١- ألا يفتتح خطابه بما ينفر المخاطبين أو يثير سخطهم كأن يأتى مثلا بما يشعر بالتشاؤم فى موضع التهتهه والفرح والسرور أو ما يشعر بالسرور فى موضع التعزیه والحزن أو يعبر بما يشعر بتعاضمه على المخاطبين ونحو ذلك.

٢- ان يحاول الاختصار جهد الامكان بشرط ان يورده بعباره مفهمه متينه فان الاطاله فى التصدير يضجر المخاطبين فينتقض عليه الغرض قبل الوصول الى مطلوبه الا اذا كان استدراجه لهم يتوقف على الاطاله كما لو أراد أن يذم خصما او فعلا او يثنى على نفسه او رأيه.

وعلى كل حال ان التصدير بالكلام المكرر المؤلف أو الطالته بالكلام الفارغ من اشنع ما يصنعه بعض الخطباء والكتاب وهو على العجز اكثر منه دليلا على المقدره كما ان الافضل فى الاعتذار ان يترك التصدير اصلا. لانه قد يشير الظن بانه يريد التعلل والتهرب من الجواب والدفاع.

الثانى «الاقتصاص» وهو ما يذکر بيانا على التصديق بالمطلوب وشارحا له بقصه صغيره تؤيده فان القصه من أروع ما يعين على الاقتناع

ويقرب الغرض الى الاذهان وكأنها من أقوى الأدله عليه لا سيما عند العامه. واصبحت القصة فى العصور الاخيره أدباً وفناً قائماً برأسه يستعين بها دعاه الافكار الحديثه لتلقين العامه واقناعهم وان كانت من صنع الخيال والسر ان فى طبيعه الانسان شهوه الاستماع الى القصة فيلتذ بها. وذلك لاشباع غريزه حب الاطلاع أو لغير ذلك من غرائزه وقد يعتبرها شاهداً ودليلاً باعتبارها تجربه ناجحه.

ثم الخطيب أو الكاتب بعد الاقتصاص ينبغى ان يشرع فى بيان ما يريد اقناع الجمهور به.

الثالث «الخاتمه» وهى ان يأتى بملخص ما سبق الكلام فيه وبما يؤذن بوداع المخاطبين من دعاء وتحيه ونحوهما حسبما هو مألوف.

ولا شك ان الخاتمه كالتصدير فيها تزيين للقول وتحسين له لا سيما فى الرسائل والمكاتبات.

٤- الأخذ بالوجه

المقصود بالأخذ بالوجه تظاهر الخطيب بأمر معبره عن حاله ومؤثره فى المستمع على وجه تكون خارجه عن ذات الخطيب وأحواله وخارجه عن نفس الفاظه وأحوالها وتكون بصناعه وحيله. ولذلك يسمى هذا الأمر نفاقاً ورياء وليس المقصود به أنه يجب ألا تكون له حقيقه كما قد تعطيه كلمه النفاق والرياء.

وهذا الأمر مع فرضه من الأمور الخارجه عن ذات الخطيب ولفظه فهو له تعلق بأحدهما فهو لذلك على نوعين :

١- ما يتعلق بلفظه والمقصود به ما يخص هيئه اداء اللفظ وكيفيه النطق به فان الخطيب الناجح من يستطيع ان يؤدي ألفاظه باصوات

ص: ٤٥٦

ونبرات مناسبة للانفعال النفسى عنده أو الذى يريد ان يتظاهر به ومناسبه لما يريد ان يحدثه فى نفوس المخاطبين من انفعالات وان يلقبها بنغمات مناسبة لمقصوده والمعنى الذى يريد افهامه للمخاطبين : فيرفع صوته عند موضوع الشده والغضب مثلا ويخفضه عند موضع اللين ويسرع به مره ويتأنى أخرى وبنغمه محزنه مره ومفرحه أخرى ... وهكذا حسب الانفعالات النفسيه وحسب المقاصد.

وقد قلنا سابقا فى الاستدراجات ان هذه أمور ليس لها قواعد مضبوطة ثابتة بل هى تنشأ من موهبه يمنحها الله تعالى من يشاء من عباده تصقل بالمران والتجربه.

وعلى كل حال ينبغى ان يكون الالقاء معبرا عما يجيش فى نفس الخطيب من مشاعر وحالات نفسيه أو يتكلفها ومعبرا عما يريد أن يحدثه فى نفوس المخاطبين كما ينبغى ان يكون معبرا أيضا عن مقاصده واغراضه الكلاميه فان جمله واحده قد تلقى بلهجه استفهام وقد تلقى نفسها بلهجه خبر من دون احداث أى تغيير فى نفس الالفاظ والفرق يحصل بالنغمه واللهجه.

وهذه القدره على تأديه الكلام المعبر بلهجاته ونغماته ونبراته شرط اساس لنجاح الخطيب اذ بذلك يستطيع ان يمتزج بارواح المستمعين ويبادلهم العواطف ويجذبهم اليه. والقاء الكلام الجامد لا يثير انفعالاتهم ولا تتفتح له قلوبهم ولا عقولهم بل يكون على العكس مملا مزعجا.

٢- ما يتعلق بالخطيب وهو ما يخص معرفته عند المستمعين وهيئته ومنظره الخارجى ليكون قوله مقبولا. وقد تقدم ذكر بعضه فى الاستدراجات. وهو على وجهين قولى وفعلى :-

أما القولى فمثل الثناء على أو على رأيه واظهار نقصان خصمه أو ما يذهب اليه وتقرير ما يقتضى اعتقاد الخير به والثقه بقوله.

واما الفعلى فمثل الصعود على مرتفع كالمنبر فان مشاهدته الخطيب لها اكبر الاثر فى الاصغاء اليه وملاحقه تسلسل كلامه والانطباع بافكاره وانفعالاته النفسيه. ومثل الظهور بمنظر جذاب ولباس مقبول لمثله فان لذلك أيضا أثره البالغ فى نفوس المخاطبين. ومثل الاشارات باليد والعين والرأس وحر كات البدن وتقاطيع الوجه وملامحه فان كل هذه تعبر عن الانفعالات والمقاصد اذا أحسن الخطيب اى يضعها فى مواضعها. وهكذا كل فعل له تأثير على مشاعر السامعين على نحو ما أشرنا اليه فى الاستدراجات.

والعوام أطوع الى الاستدراجات من نفس الكلام المعقول المنطقى ولهذا السبب تجد أن المتزهد المتكشف يسيطر على نفوسهم وان كان فاسد العقيده أو غير مرضى القول او سىء التصرفات.

ثم انه ينبغى ان يجعل من باب الاخذ بالوجه الذى يستعين به الخطيب على التأثير هو «الشعر» فانه كما سيأتى أكد فى التأثير على العواطف وامكن فى القلوب. فلا ينبغى ان تفوت الخطيب الاستعانه بالشعر فيمزج به كلامه ويلطف به خطابه لا سيما الامثال والحكم منه ولا سيما ما كان مشهورا لشعراء معروفين.

وسيأتى فى البحث الآتى الكلام عن صناعه الشعر.

ص: ٤٥٨

اشاره

ص: ٤٥٩

ان الشعر صناعه لفظيه تستعملها جميع الامم على اختلافها. والغرض الاصلى منه التأثير على النفوس لاثاره عواطفها : من سرور وابتهاج أو حزن وتألم او اقدام وشجاعه أو غضب وحقد أو خوف وجبن أو تهويل أمر وتعظيمه أو تحقير شىء وتوهينه او نحو ذلك من انفعالات النفس.

والرکن المقوم للكلام الشعري المؤثر فى انفعالات النفوس ومشاعرها أن يكون فيه تخيل وتصوير اذ للتخيل والتصوير الاثر الاول فى ذلك كما سيأتى بيانه فلذلك قيل : ان قدماء المناطقه من اليونانيين جعلوا ماده المقومه للشعر القضايا المتخيالات فقط ولم يعتبروا فيه وزنا ولا قافيه.

أما العرب وتبعتهم أمم أخرى ارتبطت بهم كالفرس والترک فقد اعتبروا فى الشعر الوزن المخصوص المعروف عند العروضيين واعتبروا أيضا القافيه على ما هى معروفه فى علم القافيه وان اختلف هذه الامم فى خصوصياتها. اما ما ليس له وزن وقانيه فلا يسمونه شعرا وان اشتمل على القضايا المخيالات.

ولكن الذى صرح به الشيخ الرئيس فى منطق الشفا ان اليونانيين كالعرب كانوا يعتبرون الوزن فى الشعر (1) حتى أنه ذكر اسماء الاوزان عندهم.

ص: ٤٦٠

وهكذا يجب ان يكون فإن اعظم الاثر فى التخيل وانفعالات النفس لان فيه من النغمه والموسيقى ما يلهب الشعور ويحفزه وما قيمه الموسيقى الا بالتوقيع على وزن مخصوص منظم. بل القافيه كالوزن فى ذلك وان جاءت بعده فى الدرجه.

ومن الواضح ان الشعر الموزون المقفى يفعل فى النفوس ما لا يفعله الكلام المثور سواء كان هذا الفرق بسبب العاده اذ الوزن صار مألوفاً عند العرب وشبههم وتربى لديهم ذوق ثان غير طبيعى ؛ أم على الاصح كان بسبب تأثير النفس بالوزن والقافيه بالغريزه كتأثرها بالموسيقى المنظمه بلا فرق. والعاده ليس شأنها أن تخلق الغرائز والاذواق بل تقويها وتشحذها وتنميها.

بل حتى الكلام المقفى والمزدوج المعادله جمله بدون ان يكون له وزن شعرى له وقع على النفوس ويهزها كما سبق الكلام عليه فى توابع الخطابه نعم المبالغه فى التسجيع الذى يبدو متكلفاً به على النحو الذى ألفتة القرون الاسلاميه الاخيريه افقدت الكلام رونقه وتأثيره.

وعلى هذا فالوزن والقافيه يجب ان يعتبراً من اجزاء الشعر ومقوماته لامن محسناته وتوابعه ما دام المنطقى انما يهيمه من الشعر هو التخيل وكل ما كان أقوى تأثيراً وتصويراً كان أدخل فى غرضه. ويصح على هذا ان يعد الوزن والقافيه من قبيل «الاعوان» نظير التى ذكرناها فى الخطابه. اما «العمود» فهو نفس القضايا المخيلات فكما تنقسم اجزاء الخطابه الى عمود وأعوان فكذلك الشعر.

نعم ان الكلام المنظوم المقفى اذا لم يشتمل على التصوير والتخيل لا يعد من الشعر عند المناطقه فلا ينبغى أن يسمى المنظوم فى المسائل العلميه أو التاريخيه المجرده مثلاً- شعراً وان كان شبيهاً به صورته. وقد يسمى شعراً عند العرب أو بالاصح عند المستعربين.

ومما ينبغي ان يعلم فى هذا الصدد أنا عندما اعتبرنا الوزن والقافيه فلا نقصد بذلك خصوص ما جرت عليه عادة العرب فيهما على ما هما مذكوران فى علمى العروض والقافيه بل كل ما له تفاعيل لها جرس وإيقاع فى النفس ولو مثل «البنود» وما له قوافى مكرره مثل «الموشحات والرباعيات» فانه يدخل فى عداد الشعر.

اما «الشعر المنثور» المصطلح عليه فى هذا العصر فهو شعر أيضا ولكنه بالمعنى المطلق الذى قيل عند انه مصطلح مناطقه اليونان فقد فقد ركنا من اركانه وجزءاً من اجزائه.

والانصاف ان اهمال الوزن والقافيه يضعف القيمه الشعريه للكلام ويضعف أثره التخيلى فى النفوس وان جاز اطلاق اسم الشعر عليه اذا كانت قضاياه تخيليه.

تعريف الشعر

(١)

و على ما تقدم من اشرح ينبغي ان نعرف الشعر بما يأتى :

«انه كلام مخيل مؤلف من أقوال موزونه متساويه مقفاه».

وقنا : «متساويه» لان مجرد الوزن من دون تساويين الابيات ومصارعها فيه لا- يكون له ذلك التأثير اذ يفقد مزيه النظام فيفقد تأثيره. فتكرار الوزن على تفعيلات متساويه هو الذى له الاثر فى انفعال النفوس

فأئدته

ان للشعر نفعا كبيرا فى حياتنا الاجتماعيه وذلك لاثاره النفوس عند الحاجه فى هياجها لتحصيل كثير من المنافع فى مقاصد الانسان فيما يتعلق بانفعالات النفوس واحساساتها فى المسائل العامه : من دينيه

ص : ٤٤٢

١- راجع الجوهر النضيد : ص ٢٤١.

أو سياسيه أو اجتماعيه أو فى الامور الشخصيه الفرديه. ويمكن تلخيص أهم فوائده فى الامور الآتية :

١- اثاره حماس الجند فى الحروب.

٢- اثاره حماس الجماهير لعقيده دينيه او سياسيه أو اثاره عواطفه لتوجيهه الى ثوره فكرية أو اقتصاديه.

٣- تأييد الزعماء بالمدح والثناء وتحقير الخصوم بالذم والهجاء.

٤- هياج اللذه والطرب وبعث السرور والابتهاج لمحض الطرب والسرور كما فى مجالس الغناء.

٥- اهاجه الحزن والبكاء والتوجع والتألم كما فى مجالس الغزاء.

٦- اهاجه الشوق الى الحبيب أو الشهوه الجنسيه كالتشيب والغزل.

٧- الاتعاظ عن فعل المنكرات واخماد الشهوات أو تهذيب النفس وترويضها على فعل الخيرات كالحكم والمواعظ والآداب.

السبب فى تأثيره على النفوس

وبعد معرفه تلك الفوائد يبقئ أن نسال عن شيئين : «الاول» عن السبب فى تأثير الشعر على النفس لاثاره تلك الانفعالات. و «الثانى» بماذا يكون الشعر شعرا أى مخيلاً؟

والجواب على السؤال الاول ان نقول :

ان الشعر قوامه التخيل والتخييل من البديهى انه من أهم الاسباب المؤثره على النفوس لان التخيل اساسه التصوير والمحاكاة والتمثيل لما يراد من التعبير عن معنى والتصوير له من الوقع فى النفوس ما ليس لحكاية الواقع بأداء مناه مجردا عن تصويره فان الفرق عظيم بين مشاهده الشئ فى واقعه وبين مشاهده تمثيله بالصوره أو بمحاكاته بشئ آخر يمثله. اذ التصوير والتمثيل يثير فى النفس التعجب والتخييل

ص: ٤٦٣

فتلتذ به وترتاح له وليس لواقع الحوادث المصوره والممثله قبل تصويرها وتمثيلها ذلك الاثر من اللذه والارتياح لو شاهدها الانسان.

واعتر ذلك فيمن يحاكون غيرهم فى مشيه أو قول أو انشاد أو حركه أو نحو ذلك فانه يثير اعجابنا ولذتنا أو ضحكنا مع انه لا يحصل ذلك الاثر النفسى ولا بعضه لو شاهدنا نفس المحكيين فى واقعهم. وما سر ذلك الا التخيل والتصوير فى المحاكاه.

وعلى هذا كلما كان التصوير دقيقا معبرا كان أبلغ أثرا فى النفس. ومن هنا كانت السينما من اعظم المؤثرات على النفوس وهو سر نجاحها واقبال الجمهور عليها لدقه تعبيرها وبراعه تمثيلها عن دقائق الاشياء التى يراد حكايتها.

والخلاصه : ان تأثير الشعر فى النفوس من هذا الباب لانه بتصويره يثير الاعجاب والاستغراب والتخيل فتلتذ به النفس وتتأثر به حسبما يقتضيه من التأثير. ولذا قالوا : ان الشاعر كالمصور الفنان الذى يرسم بريشته الصور المعبره.

وحق ان نقول حينئذ : ان العر من الفنون الجميله الغرض منه تصوير المعانى المراد التعبير عنها يكون مؤثرا فى مشاعر الناس ولكنه تصوير بالالفاظ.

بماذا يكون الشعر شعرا

(١)

اذا عرفت ما تقدم فلنعد الى السؤال الثانى فنقول : بماذا يكون الشعر شعرا أى مخيلا؟ والجواب : ان التصوير فى الشعر كما ألمعنا اليه فى التمهيد يحصل بثلاثه اشياء :

١- «الوزن» فان لكل وزن شأننا فى التعبير عن حال من أحوال النفس

ص : ٤٤٤

١- راجع الجوهر النضيد : ص ٢٤٣.

ومحاكاته له ولهذا السبب يوجب انفعالا فى النفس فمثلا بعض الاوزان يوجب الطيش والخفه وبعضها يقتضى الوقار والهدوء وبعضها يناسب الحزن والشجى وبعضها يناسب الفرح والسرور.

فالوزن على كل حال بحسب ما له من ايقاعات موسيقيه يثير التخيل واللذه فى النفوس. وهذا أمر غريزى فى الانسان. واذا ادى الوزن بلحن ونغمه تناسبه مع صوت جميل كان أكثر ايقاعا وأشد تأثيرا فى النفس لا سيما ان لكل نغمه صوتيه ايضا تعبيرا عن حال : فالنغمه الغليظه مثلا تعبر عن الغضب والنغمه الرقيقه عن السرور وهيجان الشوق والنغمه الشجيه عن الحزن. فاذا انضمت النغمه الى الوزن تضاعف أثر الشعر فى التخيل ولذلك تجد الاختلاف الكثير فى تأثير الشعر باختلاف انشاده بلحن وبغير لحن وباختلاف طرق الالحان وطريق الانشاد حتى قد يبلغ الى درجه النشوه والطرب فيثير عاطفه عنيفه عاصفه.

٢- المسموع من القول يعنى الالفاظ نفسها فان لكل حرف أيضا نغمه وتعبيرا عن حال كما ان تراكيبها لها ذلك الاختلاف فى التعبير عن أحوال النفس والاختلاف فى التأثير فيها فهناك مثلا- أفاظ عذبه رقيقه وألفاظ غليظه ثقيله على السمع وألفاظ متوسطه.

ثم ان اللفظ المسموع ايضا تأثيرا فى التخيل اما من جهه جوهره كأن يكون فصيحاً جزلاً أو من جهه حيله بتركيبه كما فى أنواع البديع المذكوره فى علمه وكالتشبيه والاستعاره والتوريه ونحوها المذكوره فى علم البيان.

٣- نفس الكلام المخيل أى معانى الكلام المفيده للتخيل وهى القضايا المخيلات التى هى العمده فى قوام الشعر ومادته التى يتألف منها.

واذا اجتمعت هذه العناصر الثلاثه كان الشعر كاملاً وحق أن يسمى «الشعر التام». وبها يتفاضل الشعراء وتسمو قيمته الى أعلى المراتب أو

تهبط الى الحضيض. وبها تختلف رتب الشعراء وتعلو وتنزل درجاتهم : فشاعر يجرى ولا يجرى معه فيستطيع ان يتصرف فى النفوس حتى يكاد تكون له منزله الانبياء من ناحيه التأثير على الجماهير وشاعر لا يستحق الا ان تصفعه وتحقره حتى يكاد يكون اضحوكه للمستهزئين وبينهما درجات لا تحصى.

أكذبه أعذبه

من المشهورات عند شعراء اللغة العربيه قولهم : «الشعر اكذبه اعذبه» وقد استخف بعض الادباء المحدثين (1) بهذا القول ذهابا الى ان الكذب من اقبح الاشياء فكيف يكون مستملحا مضافا الى ان قيمه للشعر انما هى بالتصوير المؤثر فاذا كان كاذبا فليس فى الكذب تصوير لواقع الشىء.

وهذا النقد حق لو كان المراد من الشعر الكاذب مجرد الاخبار عن الواقع كذبا. غير ان مثل هذا الاخبار كما تقدم ليس من الشعر فى شىء وان كان صادقا. وانما الشعر بالتصوير والتخييل. ولكن يجب ان نفهم أن تصوير الواقع تاره يكون بما له من الحقيقه الواقعه بلا- تحوير ولا- اضافه شىء لعى صورته ولا مبالغه فيه او حيله فى تمثيله. ومثل هذا يكون ضعيف التأثير على النفس ولا يوجب الالتذاذ المطلوب.

وتاره أخرى يكون بصوره تخيليه على ما نوضحه فيما بعد بأن تكون كالرتوش التى تصنع للصوره الفوترغرافيه اما بتحسين أو بتقبيح مع ان الواقع من ملامح ذى الصوره محفوظ فيها أو كالصوره الكاريكاتوريه التى تحكى صوره الشخص بلامحه المميزه له مع مايفيض عليها المصور من خياله من تحريفات للتعبير عن بعض اخلاقه أو حالاته أو افكاره او نحو ذلك.

ص: ٤٦٦

١- لم نقف عليه.

فهذا التعبير أو التصوير من جهة صادق ومن جهة أخرى كاذب ولكنه فى عين كونه كاذبا هو صادق. وهذا من العجيب. ولكن معناه ان المراد الجدى أى المقصود بيانه واقعا وجمداً من هذا التخيل صادق فى حين ان نفس التخيل الذى ينبغى ان نسميه المراد الاستعمالى كاذب.

وليتضح لك هذا المعنى تأمل نظيره فى تصوير الصورة الكاريكاتورية فان المصور قد يضيف على الصورة ما يدل على الغضب أو الكبرياء من ملامح تخيلها المصور وليست هى حقيقته لصاحب الصورة بالشكل الذى تخيله المصور وهى مراد استعمالى كاذب. أما المراد الجدى وهو بيان أن الشخص غضوب أو متكبر فان التعبير عنه يكون صادقا لو كان الشخص واقعا كذلك أى غضوبا أو متكبرا. فاذا انما التخيل الكاذب وقع فى المراد الاستعمالى لا الجدى.

وكذلك نقول فى الشعر ولا سيما ان أكثر ما يأتى فيه التخيل بالمبالغات كالمبالغة بالمدح أو الذم أو التحسين أو التقييح والمبالغة ليست كاذبا فى المراد الجدى اذا كان واقعه كذلك ولكنها كاذبه فى المراد الاستعمالى. وليس هذا من الكذب القبيح المذموم ما دام هو ليس مرادا جدياً يراد الاخبار عنه حقيقته.

مثلا قد يشبه الشعراء الخصر الدقيق بالشعره الدقيقه فهذا تصوير لدقه الخصر. فان أريد به الاخبار حقيقه وجمداً عن ان الخصر دقيق كالشعره أى أن المراد الجدى هو ذلك فهو كذب باطل وسخيف وليس فيه أى تأثير على النفس ولا تخيل فلا يعد شعرا. ولكن فى الحقيقه ان المراد الجدى منه اعطاء صوره للخصر الدقيق لبيان أن حسنه فى دقته يتجاوز الحد المألوف فى الناس وانما يكون هذا كاذبا إذا كان الخصر غير دقيق لان الواقع يخالف المراد الجدى. اما المراد الاستعمالى وهو التشبيه بالشعره فهو كاذب ولا ضير فيه ولا قبح ما دام المراد به التوصل الى التعبير عن ذلك المراد الجدى بهذه الصورة الخياليه.

ويمثل هذا يكون التعبير تخيلاً مستغرباً وصوره خياليه قد تشبه المحال فتجلب الانتباه وتثير الانفعال لغرابتها.

وكما كانت الصورة الخياليه غريبه بعيده تكون أكثر أثراً في التذاذ النفس واعجابها. ولذا نقول ان الشعر كلما كان مغرقاً في الكذب في المراد الاستعمالي بذلك المعنى من الكذب كان أكثر عذوبه وهذا معنى «الكذب اعذبه» لا كما ظنه بعض من لا قدم لا ثابته في المعرفه. على ان التخيل وان كان كاذباً حقيقه أى في مراده الجدى أيضاً فانه يأخذ أثره من النفس كما سنوضحه في البحث الآتى :

القضايا المخيلات و تأثيرها

ونزيد على ما تقدم فنقول :

ان المخيلات ليس تأثيرها في النفس من أجل انها تتضمن حقيقه يعتقد بها بل حتى لو علم بكذبها فان لها ذلك التأثير المنتظر منها لانه ما دام ان القصد منا هو التأثير على النفوس في احساساتها وانفعالاتها فلا يهم ألا تكون صادقه اذ ليس الغرض منها الاعتقاد والتصديق بها.

والجمهور والنفوس غير المهذبه تتأثر بالمخيلات اكثر من تأثرها بالحقائق العلميه لان الجمهور أو الفرد غير المهذب عاطفى أكثر من أن يكون متبصراً وهو اطوع للتخيل من الاقناع.

الا- ترى ان الكلام المخيل الشعري قد يجب أمراً مبغوضاً للنفس وقد يبغض شيئاً محبوباً لها. واعتبر ذلك في اشمئزاز بعض الناس من أكله لذيقه قد أقبل على أكلها فليل له : انه وقع فيها بعض ما تعافه النفس كالخنفساء مثلاً- أو شبهت له ببعض المهوعات. فان الخيال حينئذ قد يتمكن منه فيعافها حتى له علم بكذب ما قيل.

ولا تنس القصه المشهوره لملك الحيره النعمان بن المنذر مع نديمه

الربيع وقد كان يأكل معه فجاءه لبيد الشاعر وهو غلام مع قومه للانتقام من الربيع فى قصه مشهوره فى مجامع الامثال فقال لبيد مخاطبا للنعمان :

مهلا أبيت اللعن لا تأكل معه

ان استه من برص

ملمعه

وانه يدخل فيها اصبعه

يدخلها حتى يوارى

اشجعه

فرفع النعمان يده من الطعام وتنكر لنديمه هذا وأبى ان يستكشف صدق هذا القول فيه بالرغم على الحاحه وقال له ما ذهب مثلاً من أبيات :

قد قيل ذلك ان

حقا وان كذبا

فما اعتذارك من

قول اذا قيل(1)

واعتبر ذلك أيضا فى تصوير الانسان بهذه الصورة اللفظية البشعه «أوله نطفه مذره وآخره جيفه قذره. وهو ما بين ذلك يحمل العذره». فان هذه صوره حقيقه للانسان ولكنها ليست كل ما له من صور وللنفس على كل حال محاسنها التى ينبغى ان يعجب بها لا سيما من صاحبها واعجاب المرء بنفسه وحبه لها أساس حياتها كلها. ولكن مثل ذلك التصوير البشع يأخذ من النفس أثره من التنفر والاشمئزاز حتى لو كان أبعد شىء فى التأثير فى التصديق والاعتقاد بحقاره النفس. وسبب هذا التأثير النفسى هو التخييل الذى قد يقلع المتكبر عن غطرسته ويخفف من اعجابه بنفسه. وهذا هو المقصود من مثل هذه الكلمه.

واعتبر أيضا بالشعر العربى فكم رفع وضيعا أو وضع رفيعا وكم اثار الحروب واورى الاحقاد. وكم قرب بين المتباعدين وآخى بين المتعادين. ورب بيت صار سبه لعشيرته وآخر صار مفخره لقوم. على ان كل ذلك لم يغير واقعا ولا اعتقادا. ومرد ذلك كله الى الانفعالات النفسية وحدها وقد قلنا إنها اعظم تأثيراً على الجمهور الذى هو عاطفى بطبعه وعلى

١- راجع مجمع الأمثال للميداني : ج ٢ ص ٤٩.

الأفراد غير المهذبه التي تتغلب عليها عاطفه أكثر من التبصر.

والخلاصه : ان التصوير والتخييل مؤثر فى النفس وان كان كاذبا بل وقد سبق كلما كانت الصورة أبعد واغرب كانت ابلغ أثرا فى اعجاب النفس والتذاذها. وأحسن مثال لذلك قصص الف ليله وليله وكليله ودمنه والقصص فى الادب الحديث.

والسبب الحقيقى لانفعال النفس بالقضايا المخيلات الاستغراب الذى يحصل لها بتخييلها على ما أشرنا اليه فيما تقدم.

ألا ترى ان المضحكات والنوادر عند أول سماعها تأخذ اثرها فى النفس من ناحيه اللذه والانبساط اكثر مما لو تكررت وألفت الأذان سماعها. بل قد تفقد مزيتها وتصبح تافهه باهته لا تهتر النفس لها. بل قد يؤثر تكرارها الملل والاشمئزاز.

واذا قيل فى بعض الشعر انه «هو المسك ما كررته يتضوع» فهو من مبالغات الشعراء. واذا صح ذلك فيمكن ذلك لاحد وجهين : «الأول» ان يكون فيه من المزايا والنكات ما لا- يتضح لأول مره أولا- يتمثل للنفس جيدا فاذا تكررت قراءته استمرى أكثر وانكشفت مزاياه بصورة أجلى فتتجدد قيمته بنظر المستمع. «الثانى» ان عذوبه اللفظ وجزالته لا تفقد مزيتها بالتكرار وليست كالتخييل.

هل هناك قاعده للقضايا المخيلات؟

قد تقدم ان قوام الشعر بثلاثه أمور : الوزن والالفاظ والمعانى المخيله فلا بد لمن يريد أن يقن صناعه الشعر من الرجوع الى القواعد التي تضبط هذه الامور فنقول :

أما «الوزن والألفاظ» فلها قواعد مضبوطة فى فنون معروفه يمكن الرجوع اليها وليس فى علم المنطق موضع ذكرها لان المنطق انما يهتم النظر فى الشعر من ناحيه تخييله فقط.

واما «الوزن» من ناحيه ماهيته فانما يبحث عنه في علم الموسيقى. ومن ناحيه استعماله وكيافته فيبحث عنه في علم العروض.

واما «الالفاظ» فيهي من شأن علوم اللغه وعلوم البلاغه والبديع.

وعلى هذا فلا بد للشاعر من معرفه كافيه بهذه الفنون اما بالسليقه أو بالتعلم والممارسه مع ذوق يستطيع به ان يدرك جزاله اللفظ وفصاحته ويفرق بين الالفاظ من ناحيه عدوبتها وسلاستها. والناس تتفاوت تفاوتا عظيما في أذواقها وان كان لكل امه ولكل أهل لغه ذوق عام مشترك. وللممارسه وقراءه الشعر الكثير الاثر الكبير في تنميه الذوق وصدقه.

أما «القضايا المخيلات» فليس لها قاعده مضبوطه يمكن تحريرها والرجوع اليها لانها ليست من قبيل القضايا المشهورات والمظنونيات يمكن حصرها وبيان أنواعها اذ القضايا المخيلات كما سبق كلما كانت بعيده نادره وغريبه مستبعده كانت أكثر تأثيرا في التخيل والتذاذ النفس. وقد سبق أيضا بيان السبب الحقيقي في انفعال النفس بهذه القضايا.

وعليه فالقضايا المخيلات لا يمكن حصرها في قواعد مضبوطه بل «الشعراء في كل وادٍ يهيمون». وليس لهم طريق واحد مستقيم معلوم.

من أين تتولد ملكة الشعر؟

لا يزال غير واضح لنا سر ندره الشعراء الحقيقيين في كل امه. بل لا تجد من كل امه من تحصل له قوه الشعر في رتبه عاليه فينبغ فيه ويتمكن من الابداع والاختراع الا النادر القليل وفي فترات متباعده قد تبلغ القرون.

ومن العجيب أن هذه الملكة على ما بها من اختلاف في الشعراء قوه وضعفا لا تتولد في أكثر الناس وان شاركوا الشعراء في تذوق الشعر وممارسته وتعلمه.

وكل ما نعلمه عن هذه الملكة أنها موهبه ربانيه كسائر مواهبه تعالى

التي يختص بها بعض عباده كموهبه حسن البيان أو الخطابه أو التصوير أو التمثيل ... وما الى ذلك مما يتعلق بالفنون الجميله وغيرها.

ومن أجل هذا الاختصاص الرباني اعتبر الشعراء نوابغ البشر. وقد وجدنا العرب كيف كانت تعتز بشعرائها فاذا نبغ في قبيله شاعر أقاموا له الاحتفالات وتهنئها به القبائل الاخرى. ولو كان يتمكن اكثر الناس من ان يكونوا شعراء لما صحت منهم هذه العنايه بشاعرهم ولم عدّوه نبوغا.

غير أن هذه الموهبه كسائر المواهب الاخرى تبدأ في تكوينها في النفس كالبذره لا يحس بها حتى صاحبها فاذا اكتشفها صاحبها من نفسه صدفة وسقاها بالتعليم والتمرين تنمو وتستمر في النمو حتى قد تصبح شجره باسقه تؤتي اكلها كل حين. ولكن اكتشاف الموهبه ليس بالامر الهين وقد يكتشفها الغير العارف قبل صاحبها نفسه. وقد تذوى وتموت المواهب في كثير من النفوس اذا أهملت في السن المنكر لصاحبها.

صلة الشعر بالعقل الباطن

والحق أن الشاعر البارع كالخطيب البارع يستمد في ابداعه من عقله الباطن اللاشعوري فيتدفق الشعر على لسانه كالالهام من حيث يدري ولا يدري على اختلاف عظيم للشعراء والخطباء في هذه الناحيه.

وليس الشعر والخطابه كسائر الصناعات الاخرى التي يبدع فيها الصانع عن رويه وتأمل دائما. والى هذا أشار صحار العبدى لما سأله معاويه : ما هذه البلاغه فيكم؟ فقال : «شئ يخلج في صدورنا فتقدفه ألسنتنا كما يقذف البحر الدرر» (١) وهذه لفته بارعه من هذا الاعرابى ادر كها بفطرته وصورها على طبع سجيته.

ومن أجل ما قلناه من استمداد الشاعر من منطقه اللاشعور تجده

ص: ٤٧٢

١- راجع العقد الفريد : ج ٤ ص ٣٣ ، وفيه بدل «الدرر» : الزبد.

قد لا- يواتيه الشعر وهو فى أشد ما يكون من يقظته الفكرية ورغبته الملحة فى انشائه. قال الفرزدق : «قد يأتى على الحين وقلع
ضرس عندى اهون من قول بيت شعر» (١).

وبالعكس قد يفيض الشعر ويتدفق على لسان الشاعر من غير سابق تهيؤ فكرى والشعراء وحدهم يعرفون مدى صحه هذه الحقيقه
من أنفسهم.

واحسب انه من أجل هذا زعم العرب أو شعراؤهم خاصه دن لكل شاعر شيطانا أو جنيا يلقي عليه الشعر. والغريب أن بعضهم
تخيله شخصا يمثل له وأسماه باسم مخصوص. وكل ذلك لانهم رأوا من انفسهم ان الشعر يواتيهم على الاكثر من وراء منطقه
الشعور وعجزوا عن تفسيره بغير الشيطان والجن.

وعلى كل حال فان قوه الشعر اذا كانت موجوده فى نفس الفرد لا تخرج كما تقدم من حد القوه الى حد الفعليه اعتبارا من دون
سابق تمرين وممارسه للشعر بحفظ وتفهم ومحاولة نظمه مره بعد أخرى. وقد أوصى بعض الشعراء ناشئا ليتعلم الشعر ان يحفظ
قسما كبيرا من المختار منه ثم يتناسره مده طويله ثم يخرج الى الحدائق الغناء ليستلهمه وكذلك فعل ذلك الناشئ فصار شاعرا
كبيرا.

ان الامر بحفظه وتناسيه فلسفه عميقه فى العقل الباطن توصل اليها ذلك الشاعر بفطرته وتجربته : ان هذا هو شحن القوه للعقل
الباطن لتهيئته لالهام الشعور فى ساعه الانسراح والانطلاق التى هى إحدى ساعات تيقظ العقل الباطن وانفتاح المجرى النفسى
بين منطقتى اللاشعور والشعور أو بالاصح احدى ساعات اتحاد المنطقتين. بل هى من أفضل تلك الساعات. وما أعز انفتاح هذا
المجرى على الانسان الاعلى من خلق ملهما فيؤاتيه بلا اختيار.

ص: ٤٧٣

اشاره

و فيها ثلاثه مباحث :

المقدمات

واجزاء الصناعه الذاتيه

واجزاء الصناعه العرضيه.

ص: ٤٧٥

١- معنى المغالطه و بماذا تتحقق

كل قياس (١) نتيجهه تكون نقضا لوضع من الاوضاع يسمى باصطلاح المنطقيين «تبكيئا» (٢) باعتبار انه تبكييت لصاحب ذلك الوضع.

فاذا كانت مواده من اليقينيات قيل له «تبكييت برهاني».

واذا كانت من المشهورات والمسلمات قيل له «تبكييت جدلي».

واذا لم تكن مواده من اليقينيات ولا من المشهورات والمسلمات أو كانت منها ولكن لم تكن صورته القياس صحيحه على حسب قوانينه فلا- بد أن يكون القياس حينئذ شبيها بالحق واليقين أو شبيها بالمشهور ماده أو هيئه فيلتبس أمره لعي المخاطب ويروج عليه ويكون عنده في معرض التسليم لقصور فيه أو غفله والا فلا يستحق ان يسمى قياسا .

ص: ٤٧٤

١- راجع الجوهر النضيد : ص ٢٣١.

٢- (*) التبكييت لغه : التعنيف والتقريع اما بالسوط او السيف. ويستعمل في التعنيف بالكلام مجازاً.

وعلى هذا فهو ان (١) كان شبيها بالبرهان سمي «سفسطائيا» وصناعته «سفسطه».

وان كان شبيها بالجدل سمي «مشاغبيا» وصناعته «مشاغبه».

وسبب كل من السفسطه والمشاغبه لا يخلو عن أحد شيئين : إما الغلط حقيقه من القاييس وإما تعمد تغليط الغير وإيقاعه فى الغلط مع انتباهه الى الغلط. وعلى كل منهما يقال له (٢) «مغالط» وقياسه «مغالطه» باعتبار أنه فى كلا الحالين يكون ناقضا لوضع ما.

وعلى هذا ف- «المغالطه» التى نعيها هنا تشمل القسمين : الغلط وتعمد التغليط. ومن أجل ذلك الاعتبار «أى اعتبار نقضه لوضع ما» قيل له «تبكييت مغالطى» وان كان فى الحقيقه تضليلا لا- تبكييتا كما قد يقال له بحسب غرض آخر «امتحان او عناد» كما سيأتى.

* * *

واعلم ان سبب وقوع تلك المواد فى القياس الذى يصح جعله قياسا هو رواجها على العقول. وسبب الرواج مشابهتها للحق أو المشهور. ولا تروج على العقول فيشتبه عليها الحال لو لا قله التمييز وضعف الانتباه فيخلط الذهن بين المتشابهين ويجعل الحكم الخاص باحدهما للآخر من غير أن يشعر بذلك سواء كان قله التمييز والخلط من قبل نفس القاييس أو من قبل المخاطب اذ يروج عليه ذلك.

وهذا نظير ما لو وضع الحاسب أحد العددين مكان الآخر لمشابهه بينهما فيشتبه عليه فيقع له الغلط فى الحساب بجمع أو طرح أو نحوهما.

مثلا- لو أن احدا تمثل فى ذهنه معنى من معانى المشترك فى موضع معنى آخر له وهو غافل عن استعماله فى المعنى الآخر فلا محاله يعطى للمعنى الذى تمثله الحكم المختص بذلك المعنى الآخر فيغلط وقد يتعمد ذلك ليوقع بالغلط غيره من قليلى التمييز.

ص: ٤٧٧

١- راجع شرح الشمسيه : ص ١٧٠.

٢- راجع شرح الشمسيه : ص ١٦٩.

والخلاصه : انه لولا قله التمييز وضعف الانتباه والقصور الذهني لما تحققت مغالطه ولما تمت لها صناعه.

ومن سوء الحظ ان البشر مرتكس الى قمه رأسه بالمغالطات والخلافات بسبب القصور الذهني العام الذي لا يكاد يحلو منه انسان ولو قليلا الا من خصه الله تعالى برحمته من عباده الصالحين الذين هم فى الناس كالنقطه فى البحر الخضم. «ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات».

٢- اغراض المغالطه

(١)

و «المغالطه» بمعنى تعمد تغليط الغير قد تقع عن قصد صحيح لمصلحه محموده مثل اختياره وامتحان معرفته فتسمى «امتحانا» أو مدافعته وتعجيزه اذا كان مبطلا مصرا على باطله فتسمى «عنادا»(٢).

وقد تقع عن غرض فاسد مثل الرياء بالعلم ولمعرفه والتظاهر فى جهما ومثل طلب التفوق على غيره.

والذى يدفع الانسان الى هذا الرياء وطلب التفوق شعوره بالنقص من الناحيه العلميه فيريد فى دخيله نفسه أن يعوض عن هذا النقص. واذ يعرف من نفسه العجز عن التعويض بالطريق المستقيم وهو التعلم والمعرفه الحقيقيه يلتجىء الى التظاهر بما يسد نقصه بزعمه.

وهو فى هذا يشبه من يريد أن يستر نقصه فى منزلته الاجتماعيه بطريق التكبر والتعاضم أو يستر نقصه فى عيوبه الاخلاقيه بالطعن فى الناس وغيبتهم.

ص: ٤٧٨

١- راجع شرح المنظومه : ص ١٠٤.

٢- أو حفظ محترم من نفس أو عرض أو مال ، فيسمى تقيه ، كما يأتى مثاله فى المماراه ، وغير ذلك من الأغراض المحموده.

ولذلك يلتجئ هذا الانسان الذى فيه مركب النقص الى أن يلتمس طرق الحيل والمغالطات عند مواجهه أهل العلم ليظهر أمام الناس بمظهر العالم القدير فيجهد نفسه فى تحصيل أصول المغالطه وقواعدها لتكون له ملكه ذلك والقدره على المصاولة الخادعه. ولم يدر هذا المسكين أن الالتجاء الى الرياء والتظاهر كالاتجاء الى التكبر ونقد الناس تعبير صارخ عن نقصه الكامن فى الوقت الذى يريد فيه خداعا لنفسه ان يستر على نقصه ويظهر بالكمال.

أعاذنا الله تعالى من الاباطيل والاحاييل وهدانا الصراط المستقيم.

٣- فائده هذه الصناعه

ومع كل ما قلناه فان لصناعه المغالطه فائده لا يستهان بها لدى أهل العلم وذلك من ناحيتين :

١- انه بها قد يتمكن الباحث من النجاء من الوقوع فى الغلط ويحفظ نفسه من الباطل لانه اذا عرف مواقع المغالطه ومدخلها يعرف الطريق الى الهرب من الغلط والاشتباه.

٢- انه بها قد يتمكن من مدافعه المغالطين وكشف مداخل غلطهم. وعلى هذا ففائده الباحث من تعلم صناعه المغالطه كفائده الطبيب فى تعلمه للسموم وخواصها فانه يتمكن بذلك من الاحتراز منها ويستطيع أن يأمر غيره بالاحتراز ويداوى من يتناولها.

ثم لهذه الصناعه فائده أخرى وهى أن يقدر بها على مغالطه المغالط ومقابله المغالطين المشعوذين بمثل طريقتهم كما قيل فى المثل المشهور : «ان الحديد بالحديد يفلح» (١).

ص: ٤٧٩

١- (*) الفلح بفتحيتين : الشق ومنه الفلاح للحراث الذى يشق الارض.

وقد سبق أن قلنا ان البشر مرتكس الى قمه رأسه بالمغالطات والخلافات فما أحوج طالب الحق السابح في بحر المعارف الى أن يزيح عنه الزبد الطافح على الماء من رواسب غلطات الماضين بمعرفه ما يصطنعه المغالطون من أوهام.

ولكن ذوى الطباع السليمه والآراء المستقيمه فى غنى عن معرفه مواضع الغلط بتعلم القوانين والاصول فى هذه الصناعه فان لهم بمواهبهم الشخصيه الكفايه وان كان لا تخلو هذه الصناعه من زياده بصيره لهم.

٤- موضوع هذه الصناعه و موادها

ليس موضوع هذه الصناعه محدودا بشىء خاص بل تناول كل ما تتعلق به صناعه البرهان والجدل : فموضوعاتها بازاء موضوعاتها ومسائلها بازاء مسائلهما بل ان مبادئها بازاء مبادئهما أى ان مبادئها مشابهه لمبادئهما.

غير أن هاتين الصناعتين حقيقتان وهذه صوريه ظاهريه لان المشابهه بحسب الرواج والظاهر كما قلنا سابقا من جهه ضعف قوه التمييز والقصور الذهنى.

ومواد (١) هذه الصناعه هى المشبهات والوهميات على ما بيناه فى مقدمه الصناعات. والوهميات من وجه داخله فى المشبهات باعتبار التوهم فيها أن المعقولات لها حكم المحسوسات.

ص: ٤٨٠

١- كان اللازم أن يقول : ومبادئ هذه الصناعه ... لأن المواد وهى القضايا التى تتألف منها المغالطه أعم مما ذكر ومما ليس كذلك ، ولكن استنتج من قياس تالف منها. فتذكر ما مر فى ص ٣٩٢ من الفرق بين المبادئ والمواد.

ولهذه الصناعات جزءان كالجزيين في صناعات الخطاب: «احدهما» كالمود في الخطاب وهي القضايا التي بذاتها تقتضى المغالطة وهي نفس التبيكيت ولنسمها: «اجزاء الصناعات الذاتيه».

«ثانيهما» كالاغوان في الخطاب وهي ما تقتضى المغالطة بالعرض وهي الامور الخارجه عن التبيكيت كالتشنيح على المخاطب وتشويش افكاره باخجاله والاستهزاء به ونحو ذلك مما سيأتى. ولنسمها: «اجزاء الصناعات العرضيه».

وقد عقدنا المبحث الثانى الآتى فى الاجزاء الذاتيه والمبحث الثالث فى الاجزاء العرضيه :

* * *

تمهيد [أنواع الغلط]

إعلم ان الغلط الواقع فى نفس التبكيت وهو القياسى المغالطى اما ان يقع من جهه مادته وهى نفس المقدمات أو من جهه صورته وهى التأليف بينها أو من الجهتين معا. ثم ان هناك غلطا يقع فى القضايا وان لم تؤلف قياسا.

ثم الغلط الواقع فى ماده القياس على ثلاثة أنواع :

١- من جهه كذبها نفسها وقد ألبست بالصادقه أو شناعتها فى نفسها وقد التبتت بالمشهوره.

٢- من جهه انها ليست غير النتيجة واقعا مع توهم أنها غيرها فتكون مصادره على المطلوب.

٣- من جهه انها ليست اعرف من النتيجة مع ظن انها أعرف.

ثم ان النوع الاول (وهو الكذب أو الشناعه والالتباس بالصادقه

ص: ٤٨٢

١- راجع شرح المطالع : ص ٣٣٦.

أو المشهوره) أهم الانواع وأكثر ما تقع المغالطات من جهته. وهو تاره يكون من جهه اللفظ وأخرى من جهه المعنى.
فهذه جمله أنواع الغلط.

ثم يمكن ارجاع الانواع الاخرى حتى الغلط من جهه صوره القياس الى الغلط من جهه المعنى. فتقسم أنواع المغالطات الى
قسمين رئيسين :

١- المغالطات اللفظيه

٢- المغالطات المعنويه

«فنعقدھا فی بحثین»

١- المغالطات اللفظيه

اشاره

(١)

ان الغلط من جهه لفظيه اما أن يقع في اللفظ المفرد أو المركب :

«الاول» ما في اللفظ المفرد. وهو على ثلاثة أنواع :

١- ما يكون في جوهر اللفظ من جهه اشتراكه بين اكثر من معنى. ويسمى «اشتراك الاسم».

٢- ما يكون في حال اللفظ وهيئته في نفسه. وذلك للاشتباه بسبب اتحاد شكله.

٣- ما يكون في حال اللفظ وهيئته ولكن بسبب أمور خارجه عنه عارضه عليه. وذلك للاشتباه بسبب اختلاف الاعراب والاعجام.

«الثاني» ما في اللفظ المركب. وهو على ثلاثة أنواع أيضا :

١- ما يكون نفس التركيب يقتضى المغالطه. ويسمى «المماراه».

ص: ٤٨٣

٢- ما يكون توهم وجود التركيب يقتضيها. وذلك بأن يكون التركيب معدوما فيتوهم أنه موجود. ويسمى «تركيب المفصل».

٣- ما يكون توهم عدمه يقتضيها. وذلك بان يكون التركيب موجودا فيتوهم انه معدوم. ويسمى «تفصيل المركب».

فالمغالطات اللفظية اذن تنحصر فى ستة أنواع. فلنشر اليها بالترتيب المتقدم :

١- المغالطة باشتراك الاسم

ليس المراد بالاشتراك هنا الاشتراك اللفظى المتقدم معناه فى الجزء الاول بل المراد منه ان يكون اللفظ صالحا للدلالة على أكثر من معنى واحد بأى نحو من انحاء الدلالة سواء كانت بسبب الاشتراك اللفظى أو النقل أو المجاز أو الاستعاره أو التشبيه أو التشابه أو الاطلاق والتقييد أو نحو ذلك.

وأكثر اشتباه الناس وغلطهم ومغالطاتهم وخلافاتهم من أقدم العصور يرجع الى هذه الناحية اللفظية حتى انه نقل عن افلاطون الحكيم انه وضع كتابا فى خصوص صناعه المغالطة دون باقى اجزاء المنطق وحصرها فى هذا القسم من المغالطات اللفظية واغفل باقى الاقسام (١).

ومن أجل هذا كان ألزم شىء للباحثين أن يوضحوا ويحددوا التعبير باللفظ عن مقاصدهم قبل كل بحث حتى لا يلقى الكلام على عواهنه (٢). فان كل لفظ اطاره الذهني الخاص به الذى قد يختلف باختلاف العصور أو البيئات أو العلوم والفنون بل الاشخاص.

ص: ٤٨٤

١- لم نقف عليه مأخذه.

٢- يقال: «رمى الكلام على عواهنه» أى: تكلم بما حضره ولم يبال أصاب أم أخطأ.

ويطول علينا ذكر الامثله لهذا القسم. وحسبك كلمه الوجود والماهيه فى علم الفلسفه (١) وكلمه الحسن والقبح والرؤيه فى علم الكلام وكلمه الحريه والوطن فى الاجتماعيات ... وهكذا. ونستطيع ان نلتقط من كل علم وفن أمثله كثيره لذلك.

٢- المغالطه فى هيئه اللفظ الذاتيه

وهى فيما اذا كان اللفظ يتعدد معناه من جهه تصريفه أو من جهه تكبيره وتأنيثه أو كونه اسم فاعل أو اسم مفعول. ولعدم تمييز احدهما عن الآخر يقع الاشتباه والغلط فيوضع حكم أحدهما للآخر. مثل لفظ «العدل» من جهه كونه مصدرا مره وصفه أخرى. ولفظ «تقوم» من جهه كونه خطابا للمذكر مره وللمؤنث الغائبه أخرى. ولفظ «المختار» و «المعتاد» اسم فاعل مره واسم مفعول أخرى ... وهكذا.

٣- المغالطه فى الإعراب والإعجام

وهى فيما اذا كان اللفظ يتعدد معناه بسبب أمور عارضه على هيئه خارجه عن ذاته بأن يصحف اللفظ نطقا أو خطا باعجام أو حركات فى صيغته أو اعرابه. مثل ما قال الرئيس ابن سينا بما معناه : ان الحكماء قالوا أنه تعالى بحت وجوده فصحفه بعضهم فظن أنهم قصدوا يجب وجوده.

«تنبيه» ان النوعين الاخيرين يرجعان فى الحقيقه الى الاشتباه من جهه الاشتراك فى اللفظ غير انهما من جهه هيئته لا جوهره. ولما كان النوع

ص: ٤٨٥

١- فتراهم يقولون : إن الوجود عارض الماهيه ، ثم يستشكل عليهم الأمر بلزوم التسلسل من ذلك ، حيث إن ثبوت شئ لشيئ فرع ثبوت المثبت له ، مع أن المراد من الوجود والماهيه فى الأول مفهومهما ، والإشكال إنما يلزم فى عروض حقيقه الوجود للماهيه.

الأول يرجع الى جوهر اللفظ خصوه باسم اشتراك الاسم. بل ان الانواع الثلاثة الآتية ترجع من وجه الى اشتراك اللفظ.

٤- مغالطه المماراه

وهي ما تكون المغالطه تحدث في نفس تركيب الالفاظ. وذلك فيما اذا لم يكن اشتراك في نفس الالفاظ ولا اشتباه فيها ولكن بتركيبها وتأليفها يحصل الاشتراك والاشتباه. مثل قول عقيل لما طلب منه معاويه بن أبي سفيان ان يعلن سب أخيه على بن أبي طالب عليه السلام فصعد المنبر وقال : أمرني معاويه ان اسب عليا. ألا فالعنوه! (١) وهذا الايهام جاء من جهه اشتراك عود الضمير فأظهر انه اشتجاب لدعوه معاويه وانما قصد لعنه. ومثل هذا جواب من سئل : من أفضل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله بعده؟ فقال : «من بنته في بيته» (٢).

ومن قسم المماراه التوريه (٣) والاستخدام (٤) المذكورين في أنواع البديع.

٥- مغالطه تركيب المنفصل

وهي ما تكون المغالطه بسبب توهم وجود تأليف بين الالفاظ المفرده وهو ليس بموجود. وذلك بأن يكون الحكم في القضيه مع عدم ملاحظه

ص: ٤٨٦

١- العقد الفريد : ج ٤ ص ٣١.

٢- نقله المحدث القمي (قدس سره) في عداد طرائف حكايت ابن الجوزي ولم يذكر مأخذه ، راجع الكنى والألقاب : ج ١ ص ٢٣٧.

٣- مثل قول الخليل «عليه السلام» لما مسأله الجبار عن زوجته : «هذه أختي» أراد أخوه الدين. جواهر البلاغه : ص ٣٦٢.

٤- مثل قوله : أقر الله عين الأمير ، ووقاه شرها ، وأجرى له عذبتها ، وأكثر لديه تبرها. جواهر البلاغه : ص ٣٦٥.

التأليف صادقا ومع ملاحظته كاذبا فيصدق الكلام مفصلا لا مركبا فلذلك سمي هذا النوع «مغالطه تركيب المفصل». وسماه الشيخ الطوسي «المغالطه باشتراك القسمه»(١).

وهو على نحوين : اما ان يكون التفصيل والتركيب فى الموضوع أو المحمول.

«الاول» ان يكون الموضوع له عدده اجزاء وكل جزء منها له حكم خاص والاحكام بحسب كل جزء صادقه واذا جعلنا الموضوع المركب من الاجزاء بما هو مركب كانت الاحكام بحسبه كاذبه. كما يقال مثلا :

الخمسه زوج وفرد.

وكل ما كان زوجا وفردا فهو زوج

«مثل ان يقال كل أصفر وحلو فهو اصفر»

... الخمسه زوج.

وهذه النتيجة كاذبه مع صدق المقدمتين. والسر فى ذلك انه فى «الصغرى» الموضوع وهو الخمسه اذا لوحظ بحسب التفصيل والتحليل الى اثنين وثلاثه صح الحكم عليه بحسب كل جزء بأنه زوج وفرد أى الاثنان زوج والثلاثه فرد. اما اذا لوحظ بحسب التركيب فليس عدد الخمسه بما هى خمسه الا فردا فيكون الحكم عليه بأنه زوج وفرد كاذبا.

وكذلك فى «الكبرى» الموضوع وهو ما كان زوجا وفردا ان لوحظ بحسب التفصيل والتحليل كملاحظه ما هو أصفر وحلو فى الحكم عليه بأنه أصفر صح الحكم عليه بأنه زوج. اما اذا لوحظ بحسب التركيب فالحكم عليه بأنه زوج كاذب لان المركب من الزوج والفرد فرد.

أما الموضوع فى النتيجة «الخمسه زوج» فلا يصح أن يؤخذ الا بحسب التركيب لان الحكم على أى عدد بانه زوج فقط أو فرد فقط).

ص: ٤٨٧

١- أى الخواجه الطوسى ، فراجع الجوهر النضيد : ص ٢٧٠- ٢٧١ «ط - بيدار».

لا يصح الا اذا لوحظ بما هو مركب ولا يصح ان يلاحظ بحسب التحليل والتفصيل الا اذا حكم عليه بهما معا أو بانه زوج وزوج أو بانه فرد وفرد. ومن هنا كان الحكم على الخمسه بأنها زوج كاذبا.

فتحصل ان الموضوع فى الصغرى والكبرى لوحظ بحسب التفصيل والتحليل ولذا كانتا صادقتين. وفى النتيجة لوحظ بحسب التركيب فكانت كاذبه.

فاذا اشتبه الامر على القاييس أو المخاطب وركب ما هو مفصل وقعت المغالطه وكان الغلط.

«الثانى» ان يكون المحمول له عدده اجزاء وكل جزء اذا حكم به منفردا على الموضوع كان صادقا واذا حكم بالجميع بحسب التركيب بينها؟ أى المركب بما هو مركب؟ كان كاذبا.

مثاله :

اذا كان زيد شاعرا غير ماهر فى شعره وكان ماهرا فى فن آخر وهو الخياطه مثلا؟ فانه يصح أن يحكم عليه بانفراد بأنه شاعر مطلقا ويصح أيضا ان يحكم عليه بانفراد بأنه ماهر مطلقا. فاذا جمعت بين الحكمين فى عبارته واحده وقلت : زيد شاعر وماهر فان هذه العبارة توهم أن هذا الحكم وقع بحسب التركيب بين الحكمين أى انه شاعر ماهر فى شعره. وهو حكم كاذب حسب الفرض. ولكن اذا لوحظ بحسب التفصيل والتحليل الى حكمين احدهما غير مقيد بالآخر كان صادقا.

٦- مغالطه تفصيل المركب

وهو ما تكون المغالطه بسبب توهم عدم التأليف والتركيب مع فرض وجوده. وذلك بأن يكون الحكم فى القضييه بحسب التأليف والتركيب

ص: ٤٨٨

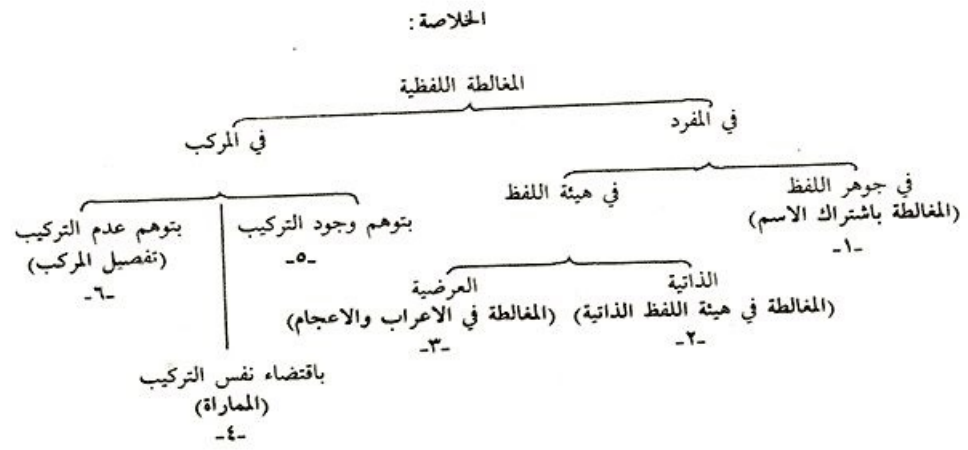
صادقا وبحسب التفصيل والتحليل كاذبا فيصدق مركبا لا مفصلا. فلذا سمي هذا النوع «مغالطه تفصيل المركب». وسماه الشيخ الطوسي «المغالطه باشتراك التأليف».

مثاله : «الخمسه زوج وفرد».

فانه انما يصح اذا حمل الجزء ان معا بحسب التركيب بينهما على الخمسه بأن تكون الواو عاطفه بمعنى جمع الاجزاء كالحكم على الدار بأنها آجر وجص وخشب أى انها مركبه من مجموع هذه الاجزاء. واما اذا حمل كل من الجزئين بانفراده بحسب التفصيل والتحليل بأن تكون الواو عاطفه بمعنى الجمع بين الصفات كان الحكم كاذبا كالحكم على شخص بانه شاعر وكاتب لان عدد الخمسه ليس الافردا بل يستحيل ان يكون عدد واحد فردا وزوجا معا.

فمن لاحظ الحمل فى مثل هذه القضييه بحسب التفصيل والتحليل أى توهم عدم التركيب فقد كان غالطا أو مغالطا.

ص: ٤٨٩



نقصد بالمغالطه المعنويه كل مغالطه غير لفظيه كما قدمنا. وهى على سبعة أنواع لانها تنقسم بالقسمه الاوليه الى قسمين :

أ - ما تقع فى التأليف بين جزأى (٢) قضيه واحده.

ب - ما تقع فى التأليف بين القضايا.

والاول له ثلاثه أنواع والثانى له أربعة أنواع. فهذه سبعة لأن :

«الاول» وهو ما يقع فى التأليف بين جزئى القضيه ينقسم بالقسمه الاوليه الى قسمين لانه اما ان يقع لخلل فى الجزئين معا أو فى جزء واحد والثانى اما ان يحذف الجزء ببدله أو يذكر ليس على ما ينبغى. فهذه ثلاثه أنواع :

١- «ايهام الانعكاس» وهو ان يقع الخلل فى الجزئين معا. وذلك بأن يعكس موضعهما فيجعل الموضوع محمولاً وبالعكس أو يجعل المقدم تالياً وبالعكس.

٢- «اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات» وهو ان يقع الخلل بجزء واحد بأن يحذف الجزء ويذكر مكانه ما هو ببدله اما عارضه أو معروضه واما لازمه أو ملزومه.

٣- «سوء اعتبار الحمل» وهو ان يقع الخلل بجزء واحد بان يذكر ليس على ما ينبغى اما بان يوضع معه ما ليس منه ولا من قيوده أو يحذف ما هو منه ومن قيوده وشروطه. .

ص: ٤٩١

١- ص ٤٣١ «المغالطات المعنويه»: راجع الجوهر النضيد: ص ٢٣٦، وشرح الإشارات والإشارات: ص ٣١٨.

٢- (*) الجزءان هما الموضوع والمحمول او المقدم والتالى

و «الثانى» وهو ما يقع فى التأليف بين القضايا ينقسم بالقسمه الاولى الى قسمين :

اما ان يكون التأليف غير قياسى أى لا- تؤلف تلك القضايا قياسا واما أن يكون التأليف قياسيا. و «الثانى» اما ان يقع الخلل فى نفس تأليف المقدمات وذلك بخروجه عن الاصول والقواعد المقرره للقياس والبرهان والجدل واما ان يقع بملاحظه المقدمات الى النتيجة. و «الثانى» اما لان النتيجة عين احدى المقدمات واما لان النتيجة غير مطلوبه بالقياس. فهذه اربعة أنواع :

١- «جمع المسائل فى مسأله واحده». وهو ان يقع الخلل فى التأليف بين القضايا التى ليس تأليفها قياسيا بأن يتوهم ان تلك القضايا قضيه واحده.

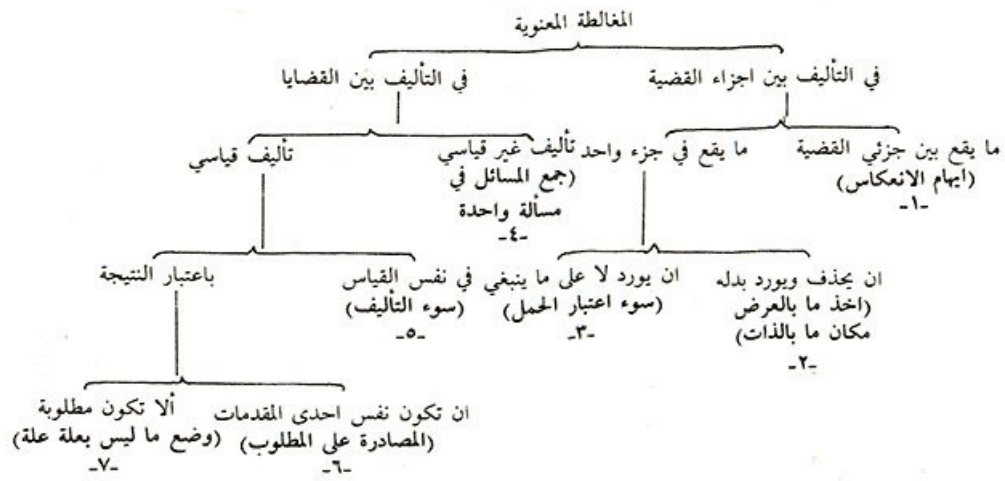
٢- «سوء التأليف». وهو ان يقع الخلل فى نفس تأليف المقدمات بخروجه على أصول وقواعد القياس والبرهان والجدل.

٣- «المصادره على المطلوب». وهو ان يقع الخلل فى المقدمات بملاحظه النتيجة باعتبار انها عين احدى المقدمات.

٤- «وضع ما ليس بعلة عله». وهو ان يقع الخلل فى المقدمات بملاحظه النتيجة باعتبار انها ليست مطلوبه منها.

فكملت بذلك سبعة أنواع للمغالطات المعنويه نذكرها بالتفصيل :

الخلاصة:



(١)

و هو كما قدمنا ان يوضع المحمول الموضوع أو التالى والمقدم احدهما مكان الآخر. وهذا ينشأ من عدم التمييز بين اللازم والملزوم والخاص والعام. وأكثر ما يقع ذلك فى الامور الحسيه.

مثلا : لما كان كل عسل أصفر وسيالا فقد يظن الظان ان كل ما هو اصفر وسيال فهو عسل.

مثل آخر : قد يظن الظان ان كل سعيد لا بد أن يكون ذا ثروه حينما يشاهد ان كل ذى ثروه سعيد.

وأمثال هذه الامور يقع الغلط فيها كثيرا عند العامه. ولا جله اشتراط المنطقيون فى العكس المستوى للموجه الكليه ان تعكس الى موجه جزئيه تجنبا عن هذا الغلط وضمانا لصدق العكس.

٢- أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات

(٢)

و هو أن يوضع بدل جزء القضية الحقيقي غيره مما يشته به كعارضه ومعروضه او لازمه وملزومه. ومن موارد ذلك :

١- ان تكون لموضوع واحد عده عوارض ذاتيه له فيحمل أحد هذه العوارض على العارض الآخر بتوهم انه من عوارضه بينما هو فى الحقيقه من عوارض موضوعه ومعروضه.

مثلا- يقال : ان كل ماء طاهر وان كال ماء لا- يتنجس بملاقاه النجاسه اذا بلغ كرا فقد يظن الظان من ذلك : ان كل طاهر لا يتنجس بملاقاه النجاسه اذا بلغ كرا يعنى يظن أن خاصيه عدم التنجس بملاقاه النجاسه

ص: ٤٩٤

١- راجع شرح المنظومه : ص ١٠٨ ، والجوهر النضيد : ص ٢٣٦.

٢- راجع شرح المنظومه : ص ١٠٨ ، والجوهر النضيد : ص ٢٣٦.

عند بلوغ الكرهى خاصيه للطاهر بما هو طاهر لا للماء الطاهر فيحسب ان الطاهر غير الماء من المايعات اذا بلغ كرا كان له هذا الحكم.

فقد حذف هنا الموضوع وهو «الماء» ووضع بدله عارضه وهو «طاهر».

٢- ان يكون لموضوع عارض ولهذا العارض عارض آخر فيحمل عارض العارض على الموضوع بتوهم انه من عوارضه بينما هو فى الحقيقه من عوارض عوارضه.

مثلا- يقال : الجسم يعرض عليه انه ابيض والابيض يعرض عليه انه مفرق للبصر فيقال : الجسم مفرق للبصر. بينما از الابيض فى الحقيقه هو المفرق للبصر لا الجسم بما هو جسم.

فقد حذف هنا الموضوع وهو الابيض ووضع بدله معروضه وهو الجسم وان شئت قلت حذف المحمول وهو الابيض ووضع بدله عارضه وهو فرق للبصر.

٣- سوء اعتبار الحمل

(١)

و هو كما تقدم ان يورد الجزء ليس على ما ينبغى وذلك بأن يوضع معه قيد ليس منه أو يحذف منه ما هو منه كقيده وشرطه.

فالاول مثل ما قد يتوهمه بعضهم ان الالفاظ موضوعه للمعاني بما هى موجوده فى الذهن فأخذ فى الموضوع قيد «بما هى موجوده فى الذهن» بينما ان الموضوع فى قولنا : «المعاني وضعت لها الالفاظ» هى المعاني بما هى معان من حيث هى لا بما هى موجوده فى الذهن.

والثانى يحصل فى موارد اختلال احدى الوحدات الثمان المذكوره فى شروط التناقض مثل ما حسبه بعضهم ان الماء مطلقا لا يتنجس

ص: ٤٩٥

١- راجع شرح المنظومه : ص ١٠٩ ، والجوهر النضيد : ص ٢٣٦.

بملاقاه النجاسه بينما ان الصحيح ان الماء بقيد إذا بلغ كراً له هذا الحكم فحذف قيد «إذا بلغ كراً».

ومن هذا الباب ما تخيله بعضهم أن قولهم «الجزئى لى بجزئى» من التناقض اذ حذف قيد الموضوع بينما أن المقصود فى مثل هذا الحمل ان الجزئى بما له من المفهوم ليس بجزئى لانه كلى لا مصداق الجزئى أى الجزئى بالحمل الشايح.

فعدم التفرقه بين ما هو بالحمل الشايح وبين ما هو بالحمل الاولى أى بين المعنون والعنوان يعد من سوء اعتبار الحمل.

٤- جمع المسائل فى مسأله واحده

(١)

و هو الخلل الواقع فى قضايا ليست بقياس بأن يقع الخلل فى القضييه الوارده على نحو السؤال بحسب اعتبار نقيضها كان يورد السائل غير النقيض طرفا للسؤال مكان النقيض بينما يجب ان يكون النقيض هو الطرف له فتكثر الاسئله عنده بذلك حقيقه مع انه ظاهرا لم يورد الا سؤالاً واحدا فتجتمع حينئذ المسائل فى مسأله واحده.

توضيح ذلك : ان السائل اذا سأل عن طرفى المتناقضين فليس له الا سؤال واحد عن الطرفين اليجاب والسلب مث ان يقول : «أزيد شاعر ام لا؟» فلا تكون عنده الا مسأله واحده وليس لها الا جواب واحد اما الاثبات أو النفي «نعم! أو لا!».

اما اذا ردد السائل بين غير المتناقضين مثل ان يقول : «أزيد شاعر ام كاتب» فان سؤاله هذا ينحل الى سؤالين ومسألته الى مسألتين : احدهما أكاتب هو ام لا؟ ثانيهما اشاعر هو ام لا؟. فيكون جمعا لمسألتين فى مسأله واحده.

ص: ٤٩٦

١- راجع شرح المنظومه : ص ١٠٨.

وكلما تعددت الاطراف المسؤول عنها تعددت المسائل بحسبها.

وبقى أن نعرف لماذا يكون هذا من المغالطة؟ فنقول : ان ورود سؤال واحد ينحل الى عدة اسئلة قد يوجب تحير المجيب ووقوعه في الغلط بالجواب. وليس هذا التعليل من جهة كون التأليف بين هذه القضايا التي ينحل اليها السؤال قياسيا بل هي بالفعل لا تؤلف قياسا فلذلك جعلنا هذا النوع مقابلا لانواع الخلل الواقع في التأليف القياسى الآتيه :

نعم قد تنحل قضيه الى قضيتين مثل قولهم «زيد وحده كاتب» فانها قضيه واحده ظاهرا ولكنها تنحل الى قضيتين : زيد كاتب وأن من سواه ليس بكاتب. ويمكن ان يقال عنها جميع المسائل فى مسأله واحده باعتبار ان كل قضيه يمكن ان تسمى مسأله باعتبار انها قد تطلب ويسأل عنها.

ولو انك جعلت مثلها جزء قياس فان القياس الذى يتألف منها لا- يكون سليما ويكون مغالطه كما لو قيل : «الانسان وحده ضحاك. وكل ضحاك حيوان. ينتج الانسان وحده حيوان» والنتيجه كاذبه مع صدق المقدمتين. وما هذا الخلل الا لان احدى مقدمتيه من باب جمع المسائل فى مسأله واحده اذ تصبح القضيه الواحده اكثر من قضيتين فيكون القياس مؤلفا من ثلاث قضايا. مع انه لا يتألف قياس بسيط من اكثر من مقدمتين.

وعليه يمكن ان يقال : ان جمع المسائل فى مسأله واحده مما يقع فى تأليف قياسى ويوجب المغالطه. ولاجل هذا مثل بعضهم لجمع المسائل بهذا المثال المتقدم.

ولكن الحق ان هذا المثال ليس بصحيح وان وقع فى كثير من كتب المنطق المعبره (1) لان هذا الخلل فى الحقيقه يرجع الى «سوء التأليف» الآتى ولا يكون هذا نوعا مقابلا للانواع التى تخص التأليف القياسى. على ان الظاهر من تعبيرهم بالمسأله فى هذا الباب اراده المسأله بمعناها

ص : ٤٩٧

اللغوى الحقيقى لا القضييه مطلقا وان كانت خبرا والا لحسن ان يقولوا : جمع القضايا فى قضيه واحده.

٥- سوء التأليف

(١)

و هو كما تقدم ان يقع خلل فى تأليف القياس اما من جهه مادته أو صورته اذ يكون خارجا على القواعد المقرره للقياس والبرهان والجدل. ويعرف سوء التأليف من معرفه شرائط القياس فانه اذا عرفنا شرائطه وقواعده فقد عرفنا الخلل بفقد واحد منها. وهذا قد يكون واضحا جليا وقد يكون خفيا دقيقا. وقد يبلغ من الخفاء درجه لا تنكشف الا للخاصه من العلماء.

والقياس المورد بحسب المغالطه ليس بقياس فى الحقيقه بل شبيه به. وكذا يكون شبيها بالبرهان والجدل. واطلاق اسمائها عليه كاطلاق اسم الشخص مثلا- على صورته الفوتوغرافيه فنقول : هذا فلان. وصورته فى الحقيقه ليست اياه بل شبيهه به مباينه له وجودا وحقيقه.

وانما تتحقق صورته القياس الحقيقى ويستحق اسم القياس عليه اذا اجتمعت فى الامور الآتية :

١- ان تكون له مقدمتان.

٢- ان تكون المقدمتان منفصلتين احدهما عن الاخرى.

٣- ان تكون كل من المقدمتين فى الحقيقه قضيه واحده لانها تنحل الى أكثر من قضيه واحده لان القياس لا يتألف من أكثر من مقدمتين الا اذا كان اكثر من قياس واحد أى قياس مركب.

٤- ان تكون المقدمتان أعرف من النتيجة فلو كانا متساويين معرفه أو أخفى لا انتاج كما فى المتضائفين.

ص: ٤٩٨

١- راجع شرح المنظومه : ص ١٠٨.

٥- ان تكون حدوده متمايزه «أى الاصغر والاكبر والاوسط».

٦- ان يتكرر الحد الاوسط فى المقدمتين أى ان المقدمتين يجب أن يشتركا فى الحد الاوسط.

٧- ان يكون اشتراك المقدمتين والنتيجه فى الحدين الاصغر والاكبر اشتراكا حقيقيا(١).

٨- ان تكون صورته القياس منتجه بأن تكون حاويه على شرائط الاشكال الاربعه (٢). من ناحيه الكم والكيف والجهه.

فاذا كانت النتيجه كاذبه مع فرض صدق المقدمتين فلا بد ان يكون كذبها لفقد أحد الامور المتقدمه فيجب البحث عنه لكشف المغالطه فيه ان أراد تجنب الغلط والتخلص من المغالطه.

٦- المصادر بالمطلوب

(٣)

وهى أن تكون الحدى المقدمات نفس النتيجه واقعا وان كانت بالظاهر بحسب رواجها على العقول غيرها كما يقال مثلا : «كل انسان بشر. وكل بشر ضحاك. ينتج : كل انسان ضحال» فان النتيجه عين الكبرى فيه. وانما يقع الاشتباه لو وقع فى مثله فلتغاير لفظى البشر والانسان فيظن انهما متغايران معنى فيروج ذلك على ضعيف التمييز.

والمصادره قد تكون ظاهره وقد تكون خفيه :

ص: ٤٩٩

١- لا- مثل : كل من يقول باليهيه فرعون يقول بجسميته ، وكل من يقول بجسميته فهو صادق / كل من يقول باليهيه فرعون فهو صادق. فإن الأكبر فى الكبرى هو الصدق فى دعوى الجسميه ، وفى النتيجه الصدق فى دعوى الألوهيه.

٢- إن كان القياس اقترانيا ، وعلى شرائط إنتاج الاستثنائى الاتصالى أو الانفصالى إن كان القياس استثنائيا اتصاليا أو انفصاليا.

٣- راجع شرح المنظومه : ص ١٠٨ ، وتعليقه الأستاذ حسن زاده فى المقام ، والقواعد الجليه : ص ٤٠٦ ، والتحصيل : ص ١٨١.

أما «الظاهره» فعلى الاغلب تقع فى القياس البسيط كالمثال المتقدم.

واما «الخفيه» فعلى الاغلب تقع فى الاقيسه المركبه اذ تكون النتيجة فيها بعيده عن المقدمه فى الذكر. ولجل هذا تكون اكثر رواجاً على المخاطبين المغفلين. وكلما كانت أبعد فى الذكر كانت المصادره أخفى واقرب الى القبول.

مثال ذلك قولهم فى علم الهندسه :

اذا قاطع خط خطين متوازيين فان مجموع الزاويتين الحادثتين الداخلتين من جهه واحده يساوى قائمتين ... هذا هو المطلوب «أى نتيجة».

وقد يستدل لعيه بقياس مركب بأن يقال مثلاً : لولم يكن مجموعهما يساوى قائمتين لتلاقى الخطان المتوازيان. ولو تلاقيا لحدث مثلث زاويتان منه فقط تساوى قائمتين. هذا خلف لان المثلث دائماً مجموع زواياه كلها تساوى قائمتين.

فانه بالآخر استدلال على تساوى مجموع الزاويتين الداخلتين من جهه واحده للقائمتين بتساويهما للقائمتين. وهى مصادره باطله قد تخفى على المغفل لتركب الاستدلال وبعد النتيجة عن المقدمه التى هى نفسها.

واعلم ان المصادره انما تقع بسبب اشتراك الحد الاوسط مع احد الحدين الآخرين فى واحده من المقدمتين فلا بد ان تكون هذه المقدمه محمولها وموضوعها شيئاً واحداً حقيقه. أما المقدمه الثانيه فلا بد أن تكون نفس المطلوب «النتيجه». كما يتضح ذلك فى مثال القياس البسيط.

والمصادره على هذا ترجع فى الحقيقه الى أن القياس يكون فيها مؤلفاً من مقدمه واحده.

٧- وضع ما ليس بعلة عله

(١)

تقدم فى بحث البرهان أن البرهان يتقوم بأن يكون الاوسط عله

ص: ٥٠٠

١- راجع شرح المنظومه : ص ١٠٨.

للعلم بثبوت الاكبر للاصغر كما انه يعتبر فيه المناسبه بين النتيجة والمقدمات وضروريه المقدمات.

فان اختل أحد هذه الامور ونحوها بان يظن ان الحد الاوسط عله لثبوت الاكبر للاصغر أو يظن المناسبه بين النتيجة والمقدمات أو انها ضروريه وليست هي في الواقع كما ظن وتوهم فان كل ذلك يكون من باب وضع ما ليس بعله عله. ويكون جعل القياس المؤلف على حسبها برهانا مغالطه موجه لتوهم انه برهان حقيقي.

مثاله :

ما ظنه بعض الفلاسفه المتقدمين من جواز انقلاب العناصر بعضها الى بعض باعتبار ان العناصر اربعة وهي الماء والهواء والنار والتراب فقالوا بانقلاب الهواء ماء والماء هواء. واستدلوا على الاول بما يشاهد من تجمع ذرات الماء على سطح الاناء الخارجى عند اشتداد برودته فظنوا ان الهواء انقلب ماء وعلى الثانى بما يشاهد من تبخر الماء عند ورود الحراره الشديده عليه فظنوا ان الماء انقلب هواء. (1)

وباستدلالهم هذا قد وضعوا ما ليس بعله اذ حسبوا ان العله في الانقلاب هو تجمع ذرات الماء على الاناء وتبخر الماء بينما ان ما حسبه عله ليس بعله فان الماء انما يتجمع من ذرات البخار الموجوده في الهواء والبخار هو ذرات الماء فالماء لا الهواء تحول الى ماء أى ان الماء تجمع. وكذلك حينما يتبخر الماء بالحراره يتحول الى ذرات صغيره من الماء هي البخار فالماء قد تحول الى الماء لا الى الهواء أى ان الماء تفرق.

ص: ٥٠١

١- وما ظنه بطليموس من حركه الشمس حول الأرض ، مستدلا بأن الشمس طالعه وغاربه وكل طالع وغارب متحرك. مع أن الطلوع والغروب أعم من حركه الطالع والغارب ومن حركه الرأى.

و هي الامور الخرجه عن نفس متن التبكيت ومع ذلك موجه لوقوع الغير في الغلط.

ويلتجىء اليها غالبا من يقصر باعه عن مجاراه خصمه بالكلام المقبول والقياس الذي عليه سمه البرهان أو الجدل. والحقد على الخصم والتعصب الاعمى لرأى أو مذهب هما اللذان يدعوان خفيف الميزان في المعرفه الى اتخاذ هذه السبل في المغالطه حينما يعجز عن المغالطه في نفس القياس التبكيتى.

ومن نافله القول ان نذكر أن اكثر من يتصدى للخصا. والجدل في العقائده والنقد والرد في المذاهب الاجتماعيه والسياسيه هم من اولئك خفيفى الميزان والا فالعلماء والمثقفون اكثر ادبا وصونا لكلامهم وحرصا على سلامه بيانهم وان تعصبوا وغالطوا. اما طلاب الحق المخلصون له من العلماء فهم النخبه المختاره من البشر الذين يندر وجودهم ندره الماس فى الفحم لا يتعصبون لغير الحق ولا يغالطون الا فى الحق رحمه بالناس وشفقه على عقائدهم والحقيقه عندهم فوق جميع الاعتبارات

ص: ٥٠٢

لا تأخذهم فيها لومه لائم.

وعلى كل حال فان هذه الامور الخارجه عن التبكيت الموجه للمغالطه يمكن ارجاعها الى سبعة أمور :

١- التشنيع على الخصم بما هو مسلمّ عنده أو بما اعترف به. وذلك بأن ينسبه الى القول بخلاف الحق أو المشهور سواء كان ما سلم به أو اعترف به حقيقه هو خلاف الحق أو المشهور أو انه يظهره بذلك تنكيلا به.

وهذا لا- فرق بين ان يكون تشنيعه عليه بقول كان قد قاله سابقا أو يجره اليه بسؤال أو نحوه مثل ان يوجه اليه سؤالاً يردده بين طرفين غير مرددين بين النفي والاثبات فيكون لهما وجه ثالث أو رابع لا يذكره ويخفيه على الخصم. ولا شك ان الترييد بين شيئين فقط يوهم لاول وهله الحصر فيهما فقد يظن الخصم الحصر فيوقعه فيما يوجب التشنيع عليه. كأن يقول له مثلا: هل تعتقد ان طاعه الحكومه ضميره او واجبه الدينى أو الوطنى وهذا شنيع فيكون الاعتراف به مجالا للتشنيع عليه. وان قال بالثانى فان هذا قد يوجب الاخلال بالنظام أو الوقوع فى المهالك وهذا شنيع أيضا فيكون الاعتراف به مجالا للتشنيع عليه. وقد يغفل الخصم المسؤول عن وجه ثالث فيه التفصيل بين الرأيين لينقذ نفسه من هذه الورطه.

وهذا ونحوه قد يوجب ارتباك الخصم وحيرته فيغلط فى اختياره ورأيه ويضيع عليه وجه الصواب.

٢- ان يدفعه الى القول الباطل أو الشنيع بأن يخدعه ليقول ذلك وهو غافل فيوقعه فى الغلط اما بسؤال أو مجاوره يوهمه فيها خلاف الواقع والمشهور.

٣- ان يثير فى نفسه الغضب أو الشعور بنقصه فيربك عليه تفكيره

ص: ٥٠٣

وتوجه ذهنه مثل ان يشتمه أو يقدر فيه أو يخجله أو يحقره أو يستهزئ به أو يسفهه أو يسأله عن اشياء يجهلها أو يلفت نظر الحاضرين الى ما فيه من عيوب جسميه أو نفسيه.

٤- ان يستعمل معه الالفاظ الغريبه والمصطلحات غير المتداوله والعبارات المغلقه فيحيه ولا يدري ما يجيب به فيغلط.

٥- أن يدس في كلامه الحشو والزوائد الخارجه عن الصدد أو الكلام غير المفهوم أو يطول في كلامه تطويلا مملا بما يجعله يفقد الاحاطه بجميع الكلام وربط صدره بذيله.

٦- ان يستعين على اسكاته وارباكه برفع الصوت والصراخ وحركات اليدين وضرب احدهما بالآخرى والقيام والقعود ونحوها من الحركات المثيره المهيجه والمربكه.

٧- ان يعيره بعبارات تبدو أنها تفقد ميزه آراء الخصم وصحتها في نظر العامه أو تحمله على التشكيك أو الزهد فيها. وهذا أمر يستعمله اكثر المتخاصمين من القديم. مثل تعبير خصوم اتباع آل البيت عنهم بالرافضه. وتعبير ذوى السلطات عن المطالبين بحقوقهم في هذا العصر بالثوار أو العصابات أو المفسدين أو قطاع الطريق او نحو ذلك. وتعبير دعاه التجدد عن أهل الدين بالرجعيين وعن الآراء القديمه بالخرافات. وتعبير المتمسكين بالقديم دعاه الاصلاح بالمتجددين أو الكافرين أو الزنادقه ... وهكذا يتخذ كل خصم لخصمه عبارات معيره ومعبره عن بطلان آرائه ومقاصده مما يطول شرحه.

عصمنا الله تعالى من المغالطات وقول الزور انه اكرم مسؤول!

انتهى الجزء الثالث

ص: ٥٠٤

ورد للمؤلف عدة رسائل في الثناء على الكتاب حين صدور الطبعه الأولى للجزء الأول ، ونشرت كثير من الصحف تعاليق مطوله حوله. والمؤلف يعتز بهذه الرساله التي وردته من العلامه الجليل حجه الإسلام الشيخ المرتضى من آل يس وكان يومئذ بالكاظميه ، ففضل نشرها فقط في آخر الكتاب :

بسم الله الرحمن الرحيم

عليك منى أفضل التحيه والسلام.

وبعد فلا أكتمك أيها الأخ الكريم! إن طبعى لم يعد ذلك الطبع الفاره الذى يتسع أفاقه لاصطناع الكلام أو التفنن فى القول فيما يعرض له من الموضوعات التى تدعو الحاجه إلى مواجهتها برأيه واضحا صريحا ، على الرغم من أن هذا الانكماش الطبعى مما لا تقره الروح السائده فى هذا الجو الملىء بالمجاملات ، ولكن ماذا أصنع وقد منيت بهذا الانكماش فجأه لا بالاختيار ، فزهدنى فى الانصياع لاحكام هذه الروح المتواضع عليها فى عرف المتخاطبين ، كما زهدنى فى كثير من شؤون هذه الحياه التى كنت أتوفر عليها فى كثير من التذوق والرغبه. لذلك فإنى أعتذر إليك مما سأضعه بين يديك من كلمه صغيره خضع لها هذا الطبع الشاذ طيعا ، حين استحوذ عليه الشعور بالواجب ، فاندفع إليها اندفاعا يسجل بها الحقيقه

ص: ٥٠٥

الراهنه ، ويقرر بها الأمر الواقع لا أقل ولا أكثر ، دون أن يكون للمجامله فيها أى أثر يذكر.

وخلصتها : أنى ما كدت أن أفرغ من مطالعه كتابك القيم كتاب «المنطق» - الذى نعمت بالاطلاع عليه أخيرا من حيث لا أحتسب - حتى وجدتني قد امتلأت إعجابا به وتقديرا لمؤلفه وإكبارا للجهود العظيمه المائله فى كل شأن من شؤونه.

فقلت إذ ذاك مخاطبا إياك كأنى أراك : ما أجدرك منذ اليوم أن تدعى «المظفر» حقا! إذ فتح الله على يديك هذا الفتح المبين ، وعسى أن يكون لهذا الفتح ما بعده من الفتوح فى ميادين العلم والأدب ، حتى يتواصل الفتح ويتلاحق الظفر على يديك أيها البطل الفاتح المظفر! والسلام عليك وعلى شيخينا الجليلين الحسن والحسين ورحمه الله وبركاته.

١٦ / ٢ / ١٣٦٧ هـ

مرتضى آل يس

ص: ٥٠٦

فهرس المحتوى

الجزء الأول

٣	مقدمه التحقيق.....
٥	الإهداء.....
	المدخل
٧	الحاجه إلى المنطق.....
٨	تعريفه.....
١٠	العلم - تمهيد.....
١٣	تعريف العلم.....
١٣	التصور والتصديق.....
١٥	بماذا يتعلق التصور والتصديق؟.....
١٦	أقسام التصديق.....
١٨	الجهل وأقسامه.....
٢١	العلم ضرورى ونظرى.....
٢٢	توضيح فى الضرورى.....
٢٤	تعريف الفكر.....
٢٦	خلاصه تقسيم العلم.....
٢٦	تمرينات.....
٢٨	أبحاث المنطق.....

الباب الأول مباحث الألفاظ

الحاجه إلى مباحث الألفاظ ٣٤

الدلاله - تعريفها وأقسامها ٤٠

الدلاله اللفظيه ٤٢

أقسامها : المطابقه ، التضمنيه ، الالتزاميه ٤٣

شرط الدلاله الالتزاميه ٤٤

تمرينات ٤٥

تقسيمات الألفاظ :

١- المختص ، المشترك ، المنقول ، المرتجل ، الحقيقه والمجاز ٤٧

تبيينان ٤٩

تمرينات ٥٠

٢- الترادف والتباين ٥١

قسمه الألفاظ المتبائنه ٥٢

أقسام التقابل ٥٥

تمرينات ٥٨

٣- المفرد والمركب ٥٩

أقسام المركب : التام و الناقص ٦١

الخبر والإنشاء ٦١

أقسام المفرد ٦٣

تمرينات ٦٥

الباب الثاني مباحث الكلى

الكلى والجزئى	٦٨
الجزئى الاضافى	٧٠
المتواطىء والمشكك	٧١
تمرينات	٧٢
المفهوم والمصداق	٧٣
العنوان والمعنون	٧٣
تمرينات	٧٥
النسب الأربع	٧٧
النسب بين نقيضى الكليين	٧٩
تمرينات	٨٤
الكليات الخمسه :	
النوع	٨٦
الجنس	٨٦
الفصل	٨٨
تقسيمات	٨٩
١- النوع : حقيقى وإضافى	٩٠
٢- الجنس : قريب وبعيد ومتوسط	٩١
٣- النوع الاضافى : عال وسافل ومتوسط	٩١
٤- الفصل : قريب وبعيد ومقوم ومقسم	٩٢
الذاتى والعرضى	٩٣

الخاصه والعرض العام..... ٩٤

تنبيهات وتوضيحات :

١- اجتماع الخاصه والعرض العام..... ٩٥

٢- اجتماع العرض والذاتي..... ٩٥

٣- تقسيم الخاصه والفصل إلى مفرد ومركب..... ٩٥

٤- الصنف..... ٩٦

٥- الحمل وأنواعه..... ٩٧

الحمل طبعى ووضعى..... ٩٨

الحمل ذاتى وشايح..... ١٠٠

الحمل مواطاه واشتقاق..... ١٠١

٦- العروض معناه الحمل..... ١٠٢

تقسيمات العرضى :

العرضى لازم ومفارق..... ١٠٣

أقسام اللازم..... ١٠٤

أقسام المفارق..... ١٠٥

الكلى المنطقى ، والطبعى ، والعقلى..... ١٠٥

تمرينات..... ١٠٧

الباب الثالث المعرف

«وتلحق به القسمه»

المقدمه : فى مطلب ما وأى وهل ولم..... ١١٠

- تلخيص وتعقيب ١١٣
- فروع المطالب ١١٤
- التعريف - تمهيد ١١٥
- أقسام التعريف :
- الحد التام ١١٧
- الحد الناقص ١١٨
- الرسم التام ١١٩
- الرسم الناقص ١١٩
- إناره ١٢٠
- التعريف بالمثل ١٢١
- التعريف بالتشبيه ١٢٢
- شروط التعريف ١٢٣
- القسمه : تعريفها ، فائدتها ١٢٧
- أصول القسمه :
- ١- لابد من ثمره ١٢٩
- ٢- لابد من تباين الأقسام ١٢٩
- ٣- أساس القسمه ١٣١
- ٤- جامعه مانعه ١٣٢
- أنواع القسمه :
- ١- قسمه الكل إلى أجزائه ١٣٢

٢- قسمه الكلى إلى جزئياته..... ١٣٣

أساليب القسمه :

١- طريقه القسمه الثنائيه..... ١٣٤

٢- طريقه القسمه التفصيليه..... ١٣٧

التعريف بالقسمه..... ١٣٨

كسب التعريف بالقسمه..... ١٣٨

طريقه التحليل العقلى..... ١٤٠

طريقه القسمه المنطقيه الثنائيه..... ١٤٤

تمرينات..... ١٤٥

الجزء الثانى الباب الرابع القضايا وأحكامها

«وفيه فصلان»

الفصل الأول القضايا :

القضيه..... ١٥٢

أقسام القضايا :

القضيه حمليه وشرطيه..... ١٥٣

الشرطيه متصله ومنفصله..... ١٥٥

الموجبه والسالبه..... ١٥٥

أجزاء القضيه..... ١٥٦

أقسام القضيه باعتبار الموضوع..... ١٥٧

لا اعتبار إلا بالمحصورات ١٥٩

السور وألفاظه ١٦١

تقسيم الشرطيه إلى شخصيه ومهمله ومحصوره ١٦٢

السور في الشرطيه ١٦٤

تقسيمات الحملية :

١- الذهنيه ، الخارجيه ، الحقيقيه ١٦٥

٢- المعدوله والمحصله ١٦٧

تنبيه ١٦٨

٣- الموجهات ١٦٩

ماده القضيه ١٦٩

جهه القضيه ١٧٢

أنواع الموجهات :

تنقسم إلى بسيطه ومركبه ١٧٤

أهم البسائط ثمان ١٧٤

أقسام المركبه ١٧٧

أهم القضايا المركبه المتعارفه ست ١٧٩

تمرينات ١٨٢

تقسيمات الشرطيه الأخرى :

اللزوميه والاتفاقيه ١٨٣

أقسام المنفصله :

العناديه ، والاتفاقيه..... ١٨٤

الحقيقيه ، ومانعه الجمع ، ومانعه الخلو..... ١٨٥

تنبيهان :

١- تأليف الشرطيات..... ١٨٨

٢- المنحرفات..... ١٨٩

تطبيقات على التنيهين..... ١٩٠

تمرينات على التنيهين..... ١٩١

الفصل الثاني أحكام القضايا :

تمهيد..... ١٩٣

التناقض - الحاجه إلى هذا البحث والتعريف به..... ١٩٤

تعريف التناقض ، شروطه..... ١٩٥

الوحدات الثمان..... ١٩٦

الاختلاف بالكم والكيف والجهه..... ١٩٧

التداخل والتضاد والدخول تحت التضاد..... ١٩٩

العكوس :

العكس المستوي..... ٢٠٢

شروطه..... ٢٠٣

الموجبتان تنعكسان موجه جزئيه..... ٢٠٣

السالبه الكليه تنعكس سالبه كليه..... ٢٠٥

السالبه الجزئيه والمنفصله لا عكس لهما..... ٢٠٦

عكس النقيض ٢٠٧

قاعده عكس النقيض ٢٠٨

البرهان ٢٠٩

تمرينات ٢١٦

من ملحقات العكوس : النقض

قاعده نقض المحمول ٢١٨

تنبيهان :

١- طريقه تحويل الأصل ٢٢٠

٢- تحويل معدوله المحمول ٢٢١

تمرينات ٢٢٢

قاعده النقض التام ونقض الموضوع ٢٢٢

لوحة نسب المحصورات ٢٢٦

البديه المنطقيه أو الاستدلال المباشر البديهي ٢٢٧

الباب الخامس مباحث الاستدلال

تصدير ٢٣٢

طرق الاستدلال ٢٣٢

القياس

تعريفه ٢٣٥

الاصطلاحات العامه ٢٣٦

أقسام القياس بحسب مادته وهيئته ٢٣٨

الاقتراىى الحملى :

حدوده..... ٢٤١

القواعد العامه للاقتراىى..... ٢٤٢

الأشكال الأربعه :

الشكل الأول..... ٢٤٧

الشكل الثانى..... ٢٥١

الشكل الثالث..... ٢٥٦

تنبيهات : ١- طريقه الخلف..... ٢٦٢

٢- دليل الافتراض..... ٢٦٣

٣- الرد..... ٢٦٦

الشكل الرابع..... ٢٦٦

تمرينات على الأشكال..... ٢٧٠

الاقتراىى الشرطى :

تعريفه وحدوده وأقسامه..... ٢٧١

١- المؤلف من المتصلات..... ٢٧٤

٢- المؤلف من المنفصلات..... ٢٧٤

٣- المؤلف من المتصله والمنفصله..... ٢٨٣

٤- المؤلف من الحمليه والمتصله..... ٢٨٥

٥- المؤلف من الحمليه والمنفصله..... ٢٨٨

خاتمه..... ٢٨٩

القياس الاستثنائي :

٢٩٠ تعريفه وتأليفه

٢٩٢ حكم الاتصالي

٢٩٣ حكم الانفصالي

خاتمه في لواحق القياس :

٢٩٥ القياس المضمّر

٢٩٦ كسب المقدمات بالتحليل

القياسات المركبه :

٣٠٠ تمهيد وتعريف

٣٠١ أقسام القياس المركب

٣٠٣ قياس الخلف

٣٠٤ قياس المساواه

الاستقراء

٣٠٩ تعريفه

٣١٠ أقسامه

٣١١ شبهه مستعصيه

٣١١ حل الشبهه

التمثيل

٣١٥ تعريفه

٣١٦ أركانها وقيمتها العلميه

تمرينات عامه على الأقيسه ٣١٨

* * *

الجزء الثالث

الباب السادس الصناعات الخمس

تمهيد ٣٢٤

المقدمه فى مبادئ الأقيسه ٣٢٤

١- اليقينيات : ٣٢٧

الأوليات ٣٢٨

المشاهدات والتجربيات ٣٣٠

المتواترات ٣٣٣

الحدسيات ٣٣٤

الفطريات ٣٣٤

تمرينات على اليقينيات ٣٣٧

٢- المظنونات ٣٣٩

٣- المشهورات ٣٤٠

أقسام المشهورات ٣٤١

٤- الوهميات ٣٤٨

٥- المسلمات ٣٥١

٦- المقبولات ٣٥٢

٧- المشبهات ٣٥٣

- ٨- المخيلات..... ٣٥٤
- أقسام الأقيسه بحسب ماده..... ٣٥٥
- جدول الصناعات الخمس..... ٣٥٧
- فائده الصناعات الخمس على الإجمال..... ٣٥٧

الفصل الأول صناعه البرهان

- ١- حقيقه البرهان..... ٣٦٠
- ٢- البرهان قياس..... ٣٦١
- ٣- البرهان لمى وإنى..... ٣٦٢
- ٤- أقسام البرهان الإنى..... ٣٦٣
- ٥- الطريق الأساسى الفكرى لتحصيل البرهان..... ٣٦٥
- ٦- البرهان اللمى مطلق وغير مطلق..... ٣٦٨
- ٧- معنى العله فى البرهان اللمى..... ٣٧٠
- ٨- تعقيب وتوضيح فى أخذ العلل حدودا وسطى..... ٣٧١
- ٩- شروط مقدمات البرهان..... ٣٧٤
- ١٠- معنى الذاتى فى كتاب البرهان..... ٣٧٦
- ١١- معنى الأولى..... ٣٧٩

الفصل الثانى صناعه الجدل

المبحث الأول القواعد والأصول :

- ١- مصطلحات هذه الصناعه..... ٣٨٢
- ٢- وجه الحاجه إلى الجدل..... ٣٨٣

- ٣- المقارنه بين الجدل والبرهان ٣٨٥
- ٤- تعريف الجدل ٣٨٦
- ٥- فوائد الجدل ٣٨٧
- ٦- السؤال والجواب فى الجدل ٣٨٨
- ٧- مبادئ الجدل ٣٩٠
- ٨- مقدمات الجدل ٣٩٢
- ٩- مسائل الجدل ٣٩٣
- ١٠- مطالب الجدل ٣٩٤
- ١١- أدوات هذه الصناعه ٣٩٥

المبحث الثانى المواضيع :

- ١- معنى الموضوع ٤٠١
- ٢- فائده الموضوع وسر التسميه ٤٠٤
- ٣- أصناف المواضيع ٤٠٤
- ٤- مواضع الإثبات والإبطال ٤٠٨
- ٥- مواضع الأولى والآثر ٤٠٩

المبحث الثالث الوصايا :

- ١- تعليمات للسائل ٤١١
- ٢- تعليمات للمجيب ٤١٥
- ٣- تعليمات مشتركه للسائل والمجيب ، أو آداب المناظره ٤١٧

المبحث الأول الأصول والقواعد :

- ١- وجه الحاجه إلى الخطابه..... ٤٢٢
- ٢- وظائف الخطابه وفوائدها..... ٤٢٤
- ٣- تعريف هذه الصنائه وبيان معنى الخطابه..... ٤٢٤
- ٤- أجزاء الخطابه..... ٤٢٥
- ٥- العمود..... ٤٢٧
- ٦- الاستدراجات بحسب القائل..... ٤٢٨
- ٧- الاستدراجات بحسب القول..... ٤٢٩
- ٨- الاستدراجات بحسب المخاطب..... ٤٣٠
- ٩- شهاده القول..... ٤٣١
- ١٠- شهاده الحال..... ٤٣٢
- ١١- الفرق بين الخطابه والجدل..... ٤٣٣
- ١٢- أركان الخطابه..... ٤٣٤
- ١٣- أصناف المخاطبات..... ٤٣٥
- ١٤- صور تأليف الخطابه ومصطلحاته..... ٤٣٧
- ١٥- الضمير..... ٤٣٩
- ١٦- التمثيل..... ٤٤٠

المبحث الثانى الأنواع :

- ١- تمهيد..... ٤٤٢
- ٢- الأنواع المتعلقه بالمنافرات..... ٤٤٣

٣- الأنواع المتعلقة بالمشاجرات..... ٤٤٥

٤- الأنواع المتعلقة بالمشاورات..... ٤٤٧

ما يتعلق بالأمور العظام ، وهى أربعة : الأمور الماليه ، والحرب والسلم ، والمحافظه على المدن ، والاجتماعيات العامه ٤٤٧

ما يتعلق بالأمور الجزئيه غير العظام..... ٤٤٩

المبحث الثالث التوابع :

١- تمهيد..... ٤٥١

٢- حال الألفاظ..... ٤٥٢

٣- نظم وترتيب الأقوال الخطايه..... ٤٥٤

٤- الأخذ بالوجه..... ٤٥٦

الفصل الرابع صناعه الشعر

تمهيد..... ٤٦٠

تعريف الشعر وفائدته..... ٤٦٢

السبب فى تأثيره على النفوس..... ٤٦٣

بماذا يكون الشعر شعرا؟..... ٤٦٤

أكذبه أعذبه..... ٤٦٦

القضايا المخيلات وتأثيرها..... ٤٦٨

هل هناك قاعده للقضايا المخيلات؟..... ٤٧٠

من أين تتولد ملكه الشعر؟..... ٤٧١

صله الشعر بالعقل الباطن..... ٤٧٢

الفصل الخامس صناعه المغالطه

المبحث الأول المقدمات :

- ١- معنى المغالطه وبماذا تتحقق..... ٤٧٦
- ٢- أغراض المغالطه..... ٤٧٨
- ٣- فائده هذه الصناعه..... ٤٧٩
- ٤- موضوع هذه الصناعه وموادها..... ٤٨٠
- ٥- أجزاء هذه الصناعه..... ٤٨١

المبحث الثانى أجزاء الصناعه الذاتيه :

- تمهيد..... ٤٨٢
- المغالطات اللفظيه :..... ٤٨٣
- ١- المغالطه باشتراك الاسم..... ٤٨٤
 - ٢- المغالطه فى هيئه اللفظ الذاتيه..... ٤٨٥
 - ٣- المغالطه فى الإعراب والإعجام..... ٤٨٥
 - ٤- مغالطه المماراه..... ٤٨٦
 - ٥- مغالطه تركيب المفصل..... ٤٨٦
 - ٦- مغالطه تفصيل المركب..... ٤٨٨
- جدول المغالطات اللفظيه..... ٤٩٠
- المغالطات المعنويه :..... ٤٩١
- جدول المغالطات المعنويه..... ٤٩٣
- ١- ايهام الانعكاس..... ٤٩٤
 - ٢- أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات..... ٤٩٤

٣- سوء اعتبار الحمل..... ٤٩٥

٤- جمع المسائل فى مسأله واحده..... ٤٩٦

٥- سوء التأليف..... ٤٩٨

٦- المصادره على المطلوب..... ٤٩٩

٧- وضع ما ليس بعله عله..... ٥٠٠

المبحث الثالث أجزاء الصناعه العرضيه :

من يلتجئ إليها غالبا..... ٥٠٢

إرجاع هذه الأمور إلى سبعة..... ٥٠٣

ص: ٥٠٧

تعريف الفكر..... ٢٤

خلاصه تقسيم العلم..... ٢٦

تمرينات..... ٢٦

أبحاث المنطق..... ٢٨

الباب الأول مباحث الألفاظ

الحاجه إلى مباحث الألفاظ..... ٣٤

الدلاله - تعريفها وأقسامها..... ٤٠

الدلاله اللفظيه..... ٤٢

أقسامها : المطابقه ، التضمنيه ، الالتزاميه..... ٤٣

شرط الدلاله الالتزاميه..... ٤٤

تمرينات..... ٤٥

تقسيمات الألفاظ :

١- المختص ، المشترك ، المنقول ، المرتجل ، الحقيقه والمجاز..... ٤٧

تبيينان..... ٤٩

تمرينات..... ٥٠

٢- الترادف والتباين..... ٥١

قسمه الألفاظ المتبائنه..... ٥٢

أقسام التقابل..... ٥٥

تمرينات..... ٥٨

٣- المفرد والمركب..... ٥٩

أقسام المركب : التام والناقص.....٦١

الخبر والإنشاء.....٦١

ص: ٥٠٨

أقسام المفرد..... ٦٣

تمرينات..... ٦٥

الباب الثاني مباحث الكلى

الكلى والجزئى..... ٦٨

الجزئى الإضافى..... ٧٠

المتواطئ والمشكك..... ٧١

تمرينات..... ٧٢

المفهوم والمصداق..... ٧٣

العنوان والمعنون..... ٧٣

تمرينات..... ٧٥

النسب الأربع..... ٧٧

النسب بين نقيضى الكليين..... ٧٩

تمرينات..... ٨٤

الكليات الخمسه :

النوع..... ٨٦

الجنس..... ٨٦

الفصل..... ٨٨

تقسيمات..... ٨٩

١- النوع : حقيقى وإضافى..... ٩٠

٢- الجنس : قريب وبعيد ومتوسط..... ٩١

٣- النوع الإضافي : عال وسافل ومتوسط ٩١

٤- الفصل : قريب وبعيد ومقوم ومقسم ٩٢

ص: ٥٠٩

- الذاتي والعرضي..... ٩٣
- الخاصه والعرض العام..... ٩٤
- تنبيهات وتوضيحات :
- ١- اجتماع الخاصه والعرض العام..... ٩٥
- ٢- اجتماع العرض والذاتي..... ٩٥
- ٣- تقسيم الخاصه والفصل إلى مفرد ومركب..... ٩٥
- ٤- الصنف..... ٩٦
- ٥- الحمل وأنواعه..... ٩٧
- الحمل طبعي ووضعي..... ٩٨
- الحمل ذاتي وشايح..... ١٠٠
- الحمل مواطاه واشتقاق..... ١٠١
- ٦- العروض معناه الحمل..... ١٠٢
- تقسيمات العرضي :
- العرضي لازم ومفارق..... ١٠٣
- أقسام اللازم..... ١٠٤
- أقسام المفارق..... ١٠٥
- الكلّي المنطقي ، والطبيعي ، والعقلي..... ١٠٥
- تمرينات..... ١٠٧

الباب الثالث المعرف

«وتلحق به القسمه»

المقدمه : فى مطلب ما وأى وهل ولم..... ١١٠

ص: ٥١٠

- ١١٣ تلخيص وتعقيب
- ١١٤ فروع المطالب
- ١١٥ التعريف - تمهيد
- أقسام التعريف :
- ١١٧ الحد التام
- ١١٨ الحد الناقص
- ١١٩ الرسم التام
- ١١٩ الرسم الناقص
- ١٢٠ إناره
- ١٢١ التعريف بالمثال
- ١٢٢ التعريف بالتشبيه
- ١٢٣ شروط التعريف
- ١٢٧ القسمة : تعريفها ، فائدتها
- أصول القسمة :
- ١- لابد من ثمره ١٢٩
- ٢- لابد من تباين الأقسام ١٢٩
- ٣- أساس القسمة ١٣١
- ٤- جامعه مانعه ١٣٢
- أنواع القسمة :
- ١- قسمة الكل إلى أجزائه ١٣٢

أساليب القسمة :

- ١- طريقه القسمة الثنائيه..... ١٣٤
- ٢- طريقه القسمة التفصيليه..... ١٣٧
- التعريف بالقسمة..... ١٣٨
- كسب التعريف بالقسمة..... ١٣٨
- طريقه التحليل العقلي..... ١٤٠
- طريقه القسمة المنطقيه الثنائيه..... ١٤٤
- تمرينات..... ١٤٥

الجزء الثانى الباب الرابع القضايا وأحكامها

«وفيه فصلان»

الفصل الأول القضايا :

القضيه..... ١٥٢

أقسام القضايا :

القضيه حمله وشرطيه..... ١٥٣

الشرطيه متصله ومنفصله..... ١٥٥

الموجه والسالبه..... ١٥٥

أجزاء القضيه..... ١٥٦

أقسام القضيه باعتبار الموضوع..... ١٥٧

ص: ٥١٢

لا اعتبار إلا بالمحصورات ١٥٩

السور وألفاظه ١٦١

تقسيم الشرطيه إلى شخصيه ومهمله ومحصوره ١٦٢

السور في الشرطيه ١٦٤

تقسيمات الحملية :

١- الذهنيه ، الخارجيه ، الحقيقيه ١٦٥

٢- المعدوله والمحصله ١٦٧

تنبيه ١٦٨

٣- الموجهات ١٦٩

ماده القضيه ١٦٩

جهه القضيه ١٧٢

أنواع الموجهات :

تنقسم إلى بسيطه ومركبه ١٧٤

أهم البسائط ثمان ١٧٤

أقسام المركبه ١٧٧

أهم القضايا المركبه المتعارفه ست ١٧٩

تمرينات ١٨٢

تقسيمات الشرطيه الأخرى :

اللزوميه والاتفاقيه ١٨٣

أقسام المنفصله :

الحقيقيه ، ومانعه الجمع ، ومانعه الخلو..... ١٨٥

تنبيهان :

١- تأليف الشرطيات..... ١٨٨

٢- المنحرفات..... ١٨٩

تطبيقات على التنيهين..... ١٩٠

تمرينات على التنيهين..... ١٩١

الفصل الثاني أحكام القضايا :

تمهيد..... ١٩٣

التناقض - الحاجه إلى هذا البحث والتعريف به..... ١٩٤

تعريف التناقض ، شروطه..... ١٩٥

الوحدات الثمان..... ١٩٦

الاختلاف بالكم والكيف والجهه..... ١٩٧

التداخل والتضاد والدخول تحت التضاد..... ١٩٩

العكوس :

العكس المستوي..... ٢٠٢

شروطه..... ٢٠٣

الموجبتان تنعكسان موجه جزئيه..... ٢٠٣

السالبه الكليه تنعكس سالبه كليه..... ٢٠٥

السالبه الجزئيه والمنفصله لا عكس لهما..... ٢٠٦

عكس النقيض..... ٢٠٧

قاعده عكس النقيض ٢٠٨

ص: ٥١٤

البرهان..... ٢٠٩

تمرينات..... ٢١٦

من ملحقات العكوس : النقض

قاعده نقض المحمول..... ٢١٨

تنبيهان :

١- طريقه تحويل الأصل..... ٢٢٠

٢- تحويل معدوله المحمول..... ٢٢١

تمرينات..... ٢٢٢

قاعده النقض التام ونقض الموضوع..... ٢٢٢

لوحة نسب المحصورات..... ٢٢٦

البديه المنطقيه أو الاستدلال المباشر البديهي..... ٢٢٧

الباب الخامس مباحث الاستدلال

تصدير..... ٢٣٢

طرق الاستدلال..... ٢٣٢

القياس

تعريفه..... ٢٣٥

الاصطلاحات العامه..... ٢٣٦

أقسام القياس بحسب مادته وهيئته..... ٢٣٨

ص: ٥١٥

الاقتراني الحملی :

حدوده..... ٢٤١

القواعد العامه للاقتراني..... ٢٤٢

الأشكال الأربعة :

الشكل الأول..... ٢٤٧

الشكل الثاني..... ٢٥١

الشكل الثالث..... ٢٥٦

تنبيهات : ١- طريقه الخلف..... ٢٦٢

٢- دليل الافتراض..... ٢٦٣

٣- الرد..... ٢٦٦

الشكل الرابع..... ٢٦٦

تمرينات على الأشكال..... ٢٧٠

الاقتراني الشرطي :

تعريفه وحدوده وأقسامه..... ٢٧١

١- المؤلف من المتصلات..... ٢٧٤

٢- المؤلف من المنفصلات..... ٢٧٤

٣- المؤلف من المتصله والمنفصله..... ٢٨٣

٤- المؤلف من الحمليه والمتصله..... ٢٨٥

٥- المؤلف من الحمليه والمنفصله..... ٢٨٨

خاتمه..... ٢٨٩

القياس الاستثنائي :

٢٩٠ تعريفه وتأليفه

٢٩٢ حكم الاتصالي

٢٩٣ حكم الانفصالي

خاتمه فى لواحق القياس :

٢٩٥ القياس المضمّر

٢٩٦ كسب المقدمات بالتحليل

القياسات المركبه :

٣٠٠ تمهيد وتعريف

٣٠١ أقسام القياس المركب

٣٠٣ قياس الخلف

٣٠٦ قياس المساواه

الاستقراء

٣٠٩ تعريفه

٣١٠ أقسامه

٣١١ شبهه مستعصيه

٣١١ حل الشبهه

التمثيل

٣١٥ تعريفه

ص: ٥١٧

أركانہ وقيمتہ العلمیہ..... ٣١٦

تمرينات عامه على الأقيسه..... ٣١٨

الجزء الثالث

الباب السادس الصناعات الخمس

تمهيد..... ٣٢٤

المقدمه في مبادئ الأقيسه..... ٣٢٦

١- اليقينيات :..... ٣٢٧

الأوليات..... ٣٢٨

المشاهدات والتجربيات..... ٣٣٠

المتواترات..... ٣٣٣

الحدسيات..... ٣٣٤

الفطريات..... ٣٣٦

تمرينات على اليقينيات..... ٣٣٧

٢- المظنونات..... ٣٣٩

٣- المشهورات..... ٣٤٠

أقسام المشهورات..... ٣٤١

٤- الوهميات..... ٣٤٨

٥- المسلمات..... ٣٥١

٦- المقبولات..... ٣٥٢

- ٨- المخيلات..... ٣٥٤
- أقسام الأقيسه بحسب ماده..... ٣٥٥
- جدول الصناعات الخمس..... ٣٥٧
- فائده الصناعات الخمس على الإجمال..... ٣٥٧

الفصل الأول صناعه البرهان

- ١- حقيقه البرهان..... ٣٦٠
- ٢- البرهان قياس..... ٣٦١
- ٣- البرهان لمى وإنى..... ٣٦٢
- ٤- أقسام البرهان الإنى..... ٣٦٣
- ٥- الطريق الأساسى الفكرى لتحصيل البرهان..... ٣٦٥
- ٦- البرهان اللمى مطلق وغير مطلق..... ٣٦٨
- ٧- معنى العله فى البرهان اللمى..... ٣٧٠
- ٨- تعقيب وتوضيح فى أخذ العلل حدودا وسطى..... ٣٧١
- ٩- شروط مقدمات البرهان..... ٣٧٤
- ١٠- معنى الذاتى فى كتاب البرهان..... ٣٧٦
- ١١- معنى الأولى..... ٣٧٩

الفصل الثانى صناعه الجدل

المبحث الأول القواعد والأصول :

- ١- مصطلحات هذه الصناعه..... ٣٨٢
- ٢- وجه الحاجه إلى الجدل..... ٣٨٣

٣- المقارنه بين الجدل والبرهان ٣٨٥

٤- تعريف الجدل ٣٨٦

ص: ٥١٩

- ٥- فوائد الجدول ٣٨٧
- ٦- السؤال والجواب فى الجدول ٣٨٨
- ٧- مبادئ الجدول ٣٩٠
- ٨- مقدمات الجدول ٣٩٢
- ٩- مسائل الجدول ٣٩٣
- ١٠- مطالب الجدول ٣٩٤
- ١١- أدوات هذه الصناعات ٣٩٥

المبحث الثانى المواضيع :

- ١- معنى الموضوع ٤٠١
- ٢- فائده الموضوع وسر التسميه ٤٠٤
- ٣- أصناف المواضيع ٤٠٤
- ٤- مواضع الإثبات والإبطال ٤٠٨
- ٥- مواضع الأولى والآثر ٤٠٩

المبحث الثالث الوصايا :

- ١- تعليمات للسائل ٤١١
- ٢- تعليمات للمجيب ٤١٥
- ٣- تعليمات مشتركه للسائل والمجيب ، أو آداب المناظره ٤١٧

الفصل الثالث صناعات الخطابه

المبحث الأول الأصول والقواعد :

- ١- وجه الحاجه إلى الخطابه ٤٢٢

- ٢- وظائف الخطاب وفوائدها..... ٤٢٤
- ٣- تعريف هذه الصناعات وبيان معنى الخطاب..... ٤٢٤
- ٤- أجزاء الخطاب..... ٤٢٥
- ٥- العمود..... ٤٢٧
- ٦- الاستدراجات بحسب القائل..... ٤٢٨
- ٧- الاستدراجات بحسب القول..... ٤٢٩
- ٨- الاستدراجات بحسب المخاطب..... ٤٣٠
- ٩- شهادة القول..... ٤٣١
- ١٠- شهادة الحال..... ٤٣٢
- ١١- الفرق بين الخطاب والجدل..... ٤٣٣
- ١٢- أركان الخطاب..... ٤٣٤
- ١٣- أصناف المخاطبات..... ٤٣٥
- ١٤- صور تأليف الخطاب ومصطلحاته..... ٤٣٧
- ١٥- الضمير..... ٤٣٩
- ١٦- التمثيل..... ٤٤٠
- المبحث الثاني الأنواع :

- ١- تمهيد..... ٤٤٢
- ٢- الأنواع المتعلقة بالمنافرات..... ٤٤٣
- ٣- الأنواع المتعلقة بالمشاجرات..... ٤٤٥
- ٤- الأنواع المتعلقة بالمشاورات..... ٤٤٧

ما يتعلق بالأمور العظام ، وهى أربعة : الأمور الماليه ، والحرب والسلم ، والمحافظه على المدن ، والاجتماعيات العامه ٤٤٧

ما يتعلق بالأمور الجزئيه غير العظام..... ٤٤٩

ص: ٥٢١

المبحث الثالث التوابع :

- ١- تمهيد..... ٤٥١
- ٢- حال الألفاظ..... ٤٥٢
- ٣- نظم وترتيب الأقوال الخطائية..... ٤٥٤
- ٤- الأخذ بالوجه..... ٤٥٦

الفصل الرابع صناعه الشعر

- تمهيد..... ٤٦٠
- تعريف الشعر وفائدته..... ٤٦٢
- السبب فى تأثيره على النفوس..... ٤٦٣
- بماذا يكون الشعر شعرا؟..... ٤٦٤
- أكذبه أعذبه..... ٤٦٦
- القضايا المخيلات وتأثيرها..... ٤٦٨
- هل هناك قاعده للقضايا المخيلات؟..... ٤٧٠
- من أين تتولد ملكه الشعر؟..... ٤٧١
- صله الشعر بالعقل الباطن..... ٤٧٢

الفصل الخامس صناعه المغالطه

المبحث الأول المقدمات :

- ١- معنى المغالطه وبماذا تتحقق..... ٤٧٦
- ٢- أغراض المغالطه..... ٤٧٨
- ٣- فائده هذه الصناعه..... ٤٧٩

٤- موضوع هذه الصناعة وموادها..... ٤٨٠

٥- أجزاء هذه الصناعة..... ٤٨١

المبحث الثاني أجزاء الصناعة الذاتيه :

تمهيد..... ٤٨٢

المغالطات اللفظيه :..... ٤٨٣

١- المغالطه باشتراك الاسم..... ٤٨٤

٢- المغالطه فى هيئه اللفظ الذاتيه..... ٤٨٥

٣- المغالطه فى الإعراب والإعجام..... ٤٨٥

٤- مغالطه المماراه..... ٤٨٦

٥- مغالطه تركيب المفصل..... ٤٨٦

٦- مغالطه تفصيل المركب..... ٤٨٨

جدول المغالطات اللفظيه..... ٤٩٠

المغالطات المعنويه :..... ٤٩١

جدول المغالطات المعنويه..... ٤٩٣

١- ايهام الانعكاس..... ٤٩٤

٢- أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات..... ٤٩٤

٣- سوء اعتبار الحمل..... ٤٩٥

٤- جمع المسائل فى مسأله واحده..... ٤٩٦

٥- سوء التأليف..... ٤٩٨

٦- المصادر على المطلوب..... ٤٩٩

مقدمه التحقيق..... ٣

الإهداء..... ٥

المدخل

الحاجه إلى المنطق..... ٧

تعريفه..... ٨

العلم - تمهيد..... ١٠

تعريف العلم..... ١٣

التصور والتصديق..... ١٣

بماذا يتعلق التصور والتصديق؟..... ١٥

أقسام التصديق..... ١٦

الجهل وأقسامه..... ١٨

العلم ضرورى ونظرى..... ٢١

توضيح فى الضرورى..... ٢٢

تعريف الفكر..... ٢٤

خلاصه تقسيم العلم..... ٢٤

تمرينات..... ٢٤

أبحاث المنطق..... ٢٨

الباب الأول مباحث الألفاظ

الحاجه إلى مباحث الألفاظ..... ٣٤

الدلالة - تعريفها وأقسامها..... ٤٠

الدلالة اللفظية..... ٤٢

أقسامها : المطابقيه ، التضمنيه ، الالتزاميه..... ٤٣

شرط الدلالة الالتزاميه..... ٤٤

تمرينات..... ٤٥

تقسيمات الألفاظ :

١- المختص ، المشترك ، المنقول ، المرتجل ، الحقيقه والمجاز..... ٤٧

تنبيهان..... ٤٩

تمرينات..... ٥٠

٢- الترادف والتباين..... ٥١

قسمه الألفاظ المتبائنه..... ٥٢

أقسام التقابل..... ٥٥

تمرينات..... ٥٨

٣- المفرد والمركب..... ٥٩

أقسام المركب : التام والناقص..... ٦١

الخبر والإنشاء..... ٦١

أقسام المفرد..... ٦٣

تمرينات..... ٦٥

الباب الثانى مباحث الكلى

الكلى والجزئى..... ٦٨

الجزئى الإضافى	٧٠
المتواطىء والمشكك	٧١
تمرينات	٧٢
المفهوم والمصداق	٧٣
العنوان والمعنون	٧٣
تمرينات	٧٥
النسب الأربع	٧٧
النسب بين نقيضى الكليين	٧٩
تمرينات	٨٤

الكليات الخمسه :

النوع	٨٤
الجنس	٨٤
الفصل	٨٨
تقسيمات	٨٩
١- النوع : حقيقى وإضافى	٩٠
٢- الجنس : قريب وبعيد ومتوسط	٩١
٣- النوع الإضافى : عال وسافل ومتوسط	٩١
٤- الفصل : قريب وبعيد ومقوم ومقسم	٩٢
الذاتى والعرضى	٩٣
الخاصه والعرض العام	٩٤

تنبيهات وتوضيحات :

- ١- اجتماع الخاصه والعرض العام..... ٩٥
- ٢- اجتماع العرض والذاتى..... ٩٥
- ٣- تقسيم الخاصه والفصل إلى مفرد ومركب..... ٩٥
- ٤- الصنف..... ٩٦
- ٥- الحمل وأنواعه..... ٩٧
- الحمل طبعى ووضعى..... ٩٨
- الحمل ذاتى وشايح..... ١٠٠
- الحمل مواطاه واشتقاق..... ١٠١
- ٦- العروض معناه الحمل..... ١٠٢

تقسيمات العرضى :

- العرضى لازم ومفارق..... ١٠٣
- أقسام اللازم..... ١٠٤
- أقسام المفارق..... ١٠٥
- الكلى المنطقى ، والطبعى ، والعقلى..... ١٠٥
- تمرينات..... ١٠٧

الباب الثالث المعرف

«وتلحق به القسمه»

- المقدمه : فى مطلب ما وأى وهل ولم..... ١١٠
- تلخيص وتعقيب..... ١١٣

فروع المطالب.....	١١٤
التعريف - تمهيد.....	١١٥
أقسام التعريف :	
الحد التام.....	١١٧
الحد الناقص.....	١١٨
الرسم التام.....	١١٩
الرسم الناقص.....	١١٩
إناره.....	١٢٠
التعريف بالمثال.....	١٢١
التعريف بالتشبيه.....	١٢٢
شروط التعريف.....	١٢٣
القسمه : تعريفها ، فائدتها.....	١٢٧
أصول القسمه :	
١- لايد من ثمره.....	١٢٩
٢- لايد من تباين الأقسام.....	١٢٩
٣- أساس القسمه.....	١٣١
٤- جامع مانعه.....	١٣٢
أنواع القسمه :	
١- قسمه الكل إلى أجزائه.....	١٣٢
٢- قسمه الكلى إلى جزئياته.....	١٣٣

أساليب القسمة :

- ١- طريقه القسمة الثنائيه..... ١٣٤
- ٢- طريقه القسمة التفصيليه..... ١٣٧
- التعريف بالقسمة..... ١٣٨
- كسب التعريف بالقسمة..... ١٣٨
- طريقه التحليل العقلي..... ١٤٠
- طريقه القسمة المنطقيه الثنائيه..... ١٤٤
- تمرينات..... ١٤٥

* * *

الجزء الثانى الباب الرابع القضايا وأحكامها

«وفيه فصلان»

الفصل الأول القضايا :

القضيه..... ١٥٢

أقسام القضايا :

- القضيه حمله وشرطيه..... ١٥٣
- الشرطيه متصله ومنفصله..... ١٥٥
- الموجه والسالبه..... ١٥٥
- أجزاء القضيه..... ١٥٦
- أقسام القضيه باعتبار الموضوع..... ١٥٧
- لا اعتبار إلا بالمحصورات..... ١٥٩

السور وألفاظه..... ١٦١

تقسيم الشرطيه إلى شخصيه ومهمله ومحصوره..... ١٦٢

السور فى الشرطيه..... ١٦٤

تقسيمات الحملية :

١- الدهنيه ، الخارجيه ، الحقيقيه..... ١٦٥

٢- المعدوله والمحصله..... ١٦٧

تنبيه..... ١٦٨

٣- الموجهات..... ١٦٩

ماده القضيه..... ١٦٩

جهه القضيه..... ١٧٢

أنواع الموجهات :

تنقسم إلى بسيطه ومركبه..... ١٧٤

أهم البسائط ثمان..... ١٧٤

أقسام المركبه..... ١٧٧

أهم القضايا المركبه المتعارفه ست..... ١٧٩

تمرينات..... ١٨٢

تقسيمات الشرطيه الأخرى :

اللزوميه والاتفاقيه..... ١٨٣

أقسام المنفصله :

العناده ، والاتفاقيه..... ١٨٤

الحقيقيه ، ومانعه الجمع ، ومانعه الخلو..... ١٨٥

تنبيهان :

١- تأليف الشرطيات..... ١٨٨

٢- المنحرفات..... ١٨٩

تطبيقات على التنيهين..... ١٩٠

تمرينات على التنيهين..... ١٩١

الفصل الثاني أحكام القضايا :

تمهيد..... ١٩٣

التناقض - الحاجه إلى هذا البحث والتعريف به..... ١٩٤

تعريف التناقض ، شروطه..... ١٩٥

الوحدات الثمان..... ١٩٦

الاختلاف بالكم والكيف والجهه..... ١٩٧

التداخل والتضاد والدخول تحت التضاد..... ١٩٩

العكوس :

العكس المستوي..... ٢٠٢

شروطه..... ٢٠٣

الموجبتان تنعكسان موجه جزئيه..... ٢٠٣

السالبه الكليه تنعكس سالبه كليه..... ٢٠٥

السالبه الجزئيه والمنفصله لا عكس لهما..... ٢٠٦

عكس النقيض..... ٢٠٧

قاعده عكس النقيض ٢٠٨

البرهان ٢٠٩

تمرينات ٢١٦

من ملحقات العكوس : النقض

قاعده نقض المحمول ٢١٨

تنبيهان :

١- طريقه تحويل الأصل ٢٢٠

٢- تحويل معدوله المحمول ٢٢١

تمرينات ٢٢٢

قاعده النقض التام ونقض الموضوع ٢٢٢

لوحة نسب المحصورات ٢٢٦

البديه المنطقيه أو الاستدلال المباشر البديهي ٢٢٧

الباب الخامس مباحث الاستدلال

تصدير ٢٣٢

طرق الاستدلال ٢٣٢

القياس

تعريفه ٢٣٥

الاصطلاحات العامه ٢٣٦

أقسام القياس بحسب مادته وهيئته ٢٣٨

الاقترااني الحملی :

حدوده..... ٢٤١

القواعد العامه للاقتراىى..... ٢٤٢

الأشكال الأربعة :

الشكل الأول..... ٢٤٧

الشكل الثانى..... ٢٥١

الشكل الثالث..... ٢٥٦

تنبيهات : ١- طريقه الخلف..... ٢٦٢

٢- دليل الافتراض..... ٢٦٣

٣- الرد..... ٢٦٦

الشكل الرابع..... ٢٦٦

تمرينات على الأشكال..... ٢٧٠

الاقتراىى الشرطى :

تعريفه وحدوده وأقسامه..... ٢٧١

١- المؤلف من المتصلات..... ٢٧٤

٢- المؤلف من المنفصلات..... ٢٧٤

٣- المؤلف من المتصله والمنفصله..... ٢٨٣

٤- المؤلف من الحمله والمتصله..... ٢٨٥

٥- المؤلف من الحمله والمنفصله..... ٢٨٨

خاتمه..... ٢٨٩

القياس الاستثنائى :

تعريفه وتأليفه ٢٩٠

حكم الاتصالى ٢٩٢

حكم الانفصالى ٢٩٣

خاتمه فى لواحق القياس :

القياس المضممر ٢٩٥

كسب المقدمات بالتحليل ٢٩٦

القياسات المركبه :

تمهيد وتعريف ٣٠٠

أقسام القياس المركب ٣٠١

قياس الخلف ٣٠٣

قياس المساواه ٣٠٦

الاستقراء

تعريفه ٣٠٩

أقسامه ٣١٠

شبهه مستعصيه ٣١١

حل الشبهه ٣١١

التمثيل

تعريفه ٣١٥

أركانها وقيمتها العلميه ٣١٦

تمرينات عامه على الأقيسه ٣١٨

الجزء الثالث

الباب السادس الصناعات الخمس

تمهيد.....	٣٢٤
المقدمه فى مبادئ الأقيسه.....	٣٢٤
١- اليقينيّات :.....	٣٢٧
الأوليّات.....	٣٢٨
المشاهدات والتجربيات.....	٣٣٠
المتواترات.....	٣٣٣
الحدسيّات.....	٣٣٤
الفطريات.....	٣٣٤
تمرينات على اليقينيّات.....	٣٣٧
٢- المظنونّات.....	٣٣٩
٣- المشهورّات.....	٣٤٠
أقسام المشهورّات.....	٣٤١
٤- الوهميات.....	٣٤٨
٥- المسلمّات.....	٣٥١
٦- المقبولّات.....	٣٥٢
٧- المشبهات.....	٣٥٣
٨- المخيلات.....	٣٥٤

أقسام الأقيسه بحسب المادة..... ٣٥٥

جدول الصناعات الخمس..... ٣٥٧

فائده الصناعات الخمس على الإجمال..... ٣٥٧

الفصل الأول صناعه البرهان

١- حقيقه البرهان..... ٣٦٠

٢- البرهان قياس..... ٣٦١

٣- البرهان لمى وإنى..... ٣٦٢

٤- أقسام البرهان الإنى..... ٣٦٣

٥- الطريق الأساسى الفكرى لتحصيل البرهان..... ٣٦٥

٦- البرهان اللمى مطلق وغير مطلق..... ٣٦٨

٧- معنى العله فى البرهان اللمى..... ٣٧٠

٨- تعقيب وتوضيح فى أخذ العلل حدودا وسطى..... ٣٧١

٩- شروط مقدمات البرهان..... ٣٧٤

١٠- معنى الذاتى فى كتاب البرهان..... ٣٧٦

١١- معنى الأولى..... ٣٧٩

الفصل الثانى صناعه الجدل

المبحث الأول القواعد والأصول :

١- مصطلحات هذه الصناعه..... ٣٨٢

٢- وجه الحاجه إلى الجدل..... ٣٨٣

٣- المقارنه بين الجدل والبرهان..... ٣٨٥

- ٤- تعريف الجدل..... ٣٨٦
- ٥- فوائد الجدل..... ٣٨٧
- ٦- السؤال والجواب فى الجدل..... ٣٨٨
- ٧- مبادئ الجدل..... ٣٩٠
- ٨- مقدمات الجدل..... ٣٩٢
- ٩- مسائل الجدل..... ٣٩٣
- ١٠- مطالب الجدل..... ٣٩٤
- ١١- أدوات هذه الصنائه..... ٣٩٥

المبحث الثانى المواضيع :

- ١- معنى الموضوع..... ٤٠١
- ٢- فائده الموضوع وسر التسميه..... ٤٠٤
- ٣- أصناف المواضيع..... ٤٠٤
- ٤- مواضع الإثبات والإبطال..... ٤٠٨
- ٥- مواضع الأولى والآثر..... ٤٠٩

المبحث الثالث الوصايا :

- ١- تعليمات للسائل..... ٤١١
- ٢- تعليمات للمجيب..... ٤١٥
- ٣- تعليمات مشتركه للسائل والمجيب ، أو آداب المناظره..... ٤١٧

الفصل الثالث صنائه الخطابه

المبحث الأول الأصول والقواعد :

- ١- وجه الحاجه إلى الخطابه..... ٤٢٢
- ٢- وظائف الخطابه وفوائدها..... ٤٢٤
- ٣- تعريف هذه الصناعه وبيان معنى الخطابه..... ٤٢٤
- ٤- أجزاء الخطابه..... ٤٢٥
- ٥- العمود..... ٤٢٧
- ٦- الاستدراجات بحسب القائل..... ٤٢٨
- ٧- الاستدراجات بحسب القول..... ٤٢٩
- ٨- الاستدراجات بحسب المخاطب..... ٤٣٠
- ٩- شهاده القول..... ٤٣١
- ١٠- شهاده الحال..... ٤٣٢
- ١١- الفرق بين الخطابه والجدل..... ٤٣٣
- ١٢- أركان الخطابه..... ٤٣٤
- ١٣- أصناف المخاطبات..... ٤٣٥
- ١٤- صور تأليف الخطابه ومصطلحاته..... ٤٣٧
- ١٥- الضمير..... ٤٣٩
- ١٦- التمثيل..... ٤٤٠

المبحث الثاني الأنواع :

- ١- تمهيد..... ٤٤٢
- ٢- الأنواع المتعلقة بالمنافرات..... ٤٤٣
- ٣- الأنواع المتعلقة بالمشاجرات..... ٤٤٥

٤- الأنواع المتعلقة بالمشاورات..... ٤٤٧

ما يتعلق بالأمور العظام ، وهى أربعة : الأمور الماليه ، والحرب والسلم ، والمحافظه على المدن ، والاجتماعيات العامه ٤٤٧

ما يتعلق بالأمور الجزئيه غير العظام..... ٤٤٩

المبحث الثالث التوابع :

١- تمهيد..... ٤٥١

٢- حال الألفاظ..... ٤٥٢

٣- نظم وترتيب الأقوال الخطايه..... ٤٥٤

٤- الأخذ بالوجه..... ٤٥٦

الفصل الرابع صناعه الشعر

تمهيد..... ٤٦٠

تعريف الشعر وفائدته..... ٤٦٢

السبب فى تأثيره على النفوس..... ٤٦٣

بماذا يكون الشعر شعرا؟..... ٤٦٤

أكذبه أعذبه..... ٤٦٦

القضايا المخيلات وتأثيرها..... ٤٦٨

هل هناك قاعده للقضايا المخيلات؟..... ٤٧٠

من أين تتولد ملكه الشعر؟..... ٤٧١

صله الشعر بالعقل الباطن..... ٤٧٢

الفصل الخامس صناعه المغالطه

المبحث الأول المقدمات :

١- معنى المغالطه وبماذا تتحقق..... ٤٧٦

٢- أغراض المغالطه..... ٤٧٨

٣- فائده هذه الصناعه..... ٤٧٩

٤- موضوع هذه الصناعه وموادها..... ٤٨٠

٥- أجزاء هذه الصناعه..... ٤٨١

المبحث الثانى أجزاء الصناعه الذاتيه :

تمهيد..... ٤٨٢

المغالطات اللفظيه :..... ٤٨٣

١- المغالطه باشتراك الاسم..... ٤٨٤

٢- المغالطه فى هيئه اللفظ الذاتيه..... ٤٨٥

٣- المغالطه فى الإعراب والإعجام..... ٤٨٥

٤- مغالطه المماراه..... ٤٨٦

٥- مغالطه تركيب المفصل..... ٤٨٦

٦- مغالطه تفصيل المركب..... ٤٨٨

جدول المغالطات اللفظيه..... ٤٩٠

المغالطات المعنويه :..... ٤٩١

جدول المغالطات المعنويه..... ٤٩٣

١- ايهام الانعكاس..... ٤٩٤

٢- أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات..... ٤٩٤

٣- سوء اعتبار الحمل..... ٤٩٥

٤- جمع المسائل في مسأله واحده.....٤٩٦

٥- سوء التأليف.....٤٩٨

٦- المصادره على المطلوب.....٤٩٩

٧- وضع ما ليس بعله عله.....٥٠٠

المبحث الثالث أجزاء الصناعه العرضيه :

من يلتجئ إليها غالباً.....٥٠٢

إرجاع هذه الأمور إلى سبعة.....٥٠٣

ص: ٥٢٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
الغمامة
اصبحان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

